المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2011

تقرير حول ميزانية النوع الإجتماعي

http://www.finances.gov.ma

شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب

الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

المحتويات

مقدمـــة عامــة 5

I. ميزانية النوع الاجتماعي على ضوء مفهوم حقوق الانسان: نظرة أفقية وشمولية من أجل أداء أفضل 7

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية 16

11. وزارة العدل والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 16

1.1. تحليل وضعية المنظومة القانونية حسب النوع الاجتماعي 16
2.1. الأولويات العمومية والأهداف المنشودة 17
3.1. البرامج والمشاريع والتدابير المنجزة 17
4.1. تحليل الميزانية المخصصة لوزارة العدل حسب النوع الاجتماعي 19

2. وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن 25

1.2. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 25
2.2. الأولويات العمومية والمرامي المنشودة 27
3.2. البرامج والمشاريع المنجزة 29
4.2. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 33

3. وزارة تحديث القطاعات العامة 35

1.3. تشخيص الوضعية وتحليل القطاع حسب النوع الاجتماعي 35
2.3. الأوليات العمومية والأهداف المنشودة 36
3.3. البرامج والمشاريع المنجزة لمأسسة مقاربة النوع الاجتماعي داخل وزارة تحديث القطاعات العامة 39
4.3. تحليل الميزانية المخصصة لوزارة تحديث القطاعات العامة 41

4. وزارة الاقتصاد والمالية 44

1.4. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 44
2.4. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة 44
3.4. التدابير والمشاريع المنجزة 45
4.4. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 46

5. وزارة التجارة الخارجية 50

1.5. تشخيص القطاع وتحليل الفوارق بين الجنسين 51
2.5. السياسات العمومية والأهداف المنشودة 52
3.5. المشاريع والبرامج المنفذة 54
4.5. تحليل ميزانية وزارة التجارة الخارجية 54

6. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون 56

1.6. تشخيص وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 56
2.6. الأولويات الحكومية والأهداف المنشودة 56
3.6. المشاريع والبرامج المنجزة 57
4.6. تحليل ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حسب مقاربة النوع الاجتماعي 59

7. وزارة الاتصال 60

1.7. تحليل وتشخيص المساواة بين الجنسين في القطاع 60
2.7. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 61
3.7. البرامج والمشاريع المنجزة 62
4.7. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 65

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية 67

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 67

1.1. تذكير بأسس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 67

2.1. تقييم الوضعية خلال 2005-2010 67
3.1. التمويل والمساطر 69
4.1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : نمط جديد للحكامة 69
5.1. آثار النوع الاجتماعي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 70

2. قطاع الماء 72

1.2. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب مقاربة النوع الاجتماعي 72
2.2. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 74
3.2. البرامج والمشاريع في طور الإنجاز 75
4.2. تحليل ميزانية قطاع الماء حسب مقاربة النوع الاجتماعي 77

3. قطاع الطاقة 81

1.3. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 81
2.3 السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 84
3.3. البرامج والمشاريع المنجزة 85
4.3. التحليل النوعي للنفقات العمومية المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن 86

4. وزارة السكنى 87

1.4. تشخيص الوضعية وتحليلها حسب مقاربة النوع الاجتماعي 87
2.4. أولويات السياسات العمومية والأهداف المسطرة 89
3.4. البرامج والمشاريع المنجزة 91
4.4. تحليل ميزانية وزارة السكنى حسب النوع الاجتماعي 92

5. وزارة التجهيز والنقل 95

1.5. تشخيص وضعية القطاع حسب النوع الاجتماعي 95
2.5. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة 96
3.5. المشاريع والبرامج المنجزة 97
4.5. تحليل ميزانية وزارة التجهيز والنقل حسب مقاربة النوع الاجتماعي 98

6. وزارة الصحة 100

1.6 تحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 100
2.6. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 104
3.6. البرامج قيد الإنجاز 105
4.6. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 106

7. قطاع التعليم المدرسي 108

1.7. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 108
2.7. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 110
3.7. البرامج والمشاريع المنجزة 111
4.7. تحليل ميزانية التعليم المدرسي 112

8. قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية 114

1.8. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 114
2.8.السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة 115
3.8 البرامج والمشاريع المنجزة 116
4.8 تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 118

9. قطاع التكوين المهني 119

1.9. تحليل وضعية وأهمية مقاربة النوع الاجتماعي بالنسبة للتكوين المهني 119
2.9. السياسات العمومية والأهداف المتوخاة 123
3.9. البرامج والمشاريع المنجزة 124
4.9. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 126

10. قطاع الشباب 128

1.10. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 128
2.10. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 129
3.10. البرامج والمشاريع المنجزة 131
4.10. تحليل ميزانية قطاع الشباب 131

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية 134

1. قطاع التشغيل 134

1.1. تشخيص قطاع التشغيل 134
2.1. السياسات والأوليات العمومية والأهداف المتوخاة 137
3.1. المشاريع والبرامج قيد الانجاز 138
4.1. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 139

2. قطاع الفلاحة 141

1.2. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع 141
2.2. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 142
3.2. البرامج والمشاريع المنجزة 143
4.2. مقاربة الميزانية حسب النوع الاجتماعي 145

3. قطاع الصيد البحري 149

1.3. تحليل القطاع حسب النوع الاجتماعي 149
2.3. سياسة تطوير القطاع 150
3.3. المشاريع التنموية المراعية للنوع الاجتماعي 152
4.3. تحليل الميزانية المخصصة لقطاع الصيد البحري حسب النوع الاجتماعي 153

4. وزارة الصناعة والتجارة 155

1.4. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 155
2.4. السياسات والأولويات العمومية 158
3.4. البرامج والمشاريع المنجزة 159
4.4. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 163

5. قطاع التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال 166

1.5. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 167
2.5. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 167
3.5 البرامج والمشاريع المنجزة 169
4.5. تحليل الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي 171

6. قطاع السياحة 173

1.6. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب مقاربة النوع الاجتماعي 174
2.6. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة 176
3.6. البرامج والمشاريع قيد الإنجاز 178
4.6. تحليل ميزانية قطاع السياحة حسب مقاربة النوع الإجتماعي 179

7. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية 181

1.7. تشخيص الوضعية وتحليل القطاع حسب النوع الاجتماعي 181
2.7. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة 182
3.7. البرامج والمشاريع المعتمدة 184
4.7. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 186

8. وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة: قطاع الاقتصاد الاجتماعي 188

1.8. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي 188
2.8. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة 190
3.8. البرامج والمشاريع المعتمدة 191
4.8. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي 193

خلاصة عامة 195
المراجع..... 196
ملحقات إحصائية 202

مـقدمـــة عامــة

تشهد التحولات العميقة التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة على الالتزام التام للحكومة باستكمال أوراش العصرنة والتحديث التي أطلقها صاحب الجلالة محمد السادس، خاصة تلك المتعلقة بالإنصاف والمساواة (إصلاح مدونة الأسرة، مدونة الانتخابات، مدونة الشغل، القانون الجنائي، مدونة المواطنة،...)

وقد تم تتويج هذه الأوراش بانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهدف تعزيز المكتسبات وتحسين الأداء الاقتصادي المرتكز على الحكامة الجيدة والدمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة.

كما إن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات التنموية جاءت لتعزز أوراش الإصلاح والتحديث، حيث مكنت السلطات العمومية من إعادة التفكير في آليات العمل على مستوى التخطيط والبرمجة وتنفيذ السياسات العمومية بهدف بلوغ أعلى درجات الإنصاف والنجاعة. وفي هذا الاتجاه، تشكل المقاربة الجديدة للميزانية، والتي تم تطبيقها منذ سنة 2002 لتكريس ثقافة جديدة للإنفاق العمومي المرتكز على منطق النتائج والنجاعة والمساءلة، نقطة ارتكاز لإدماج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية.

وهكذا، مكن مسلسل ميزانية النوع الاجتماعي من تحقيق إنجازات مهمة على مستوى الانخراط واكتساب أدوات وآليات مقاربة النوع الاجتماعي. حيث تمت هذه الإنجازات في إطار مقاربة مندمجة وتدرجية ترتكز على الإرادية وتأخذ بعين الاعتبار قدرات الوزارات المنخرطة.

وفي هذا الاتجاه، تم تهيئ تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2011 في نسخته السادسة بمشاركة مختلف القطاعات المنخرطة في مسلسل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية. ويهدف التقرير إلى تحليل أثر أهم البرامج القطاعية التي تتضمن مجموعة من المكونات المشتركة من أجل استكشاف السبل الكفيلة بضمان تدخلات أنجع للسلطات العمومية عند بلورة السياسات العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي.

وللإشارة، فإن تقييم السياسات العمومية من زاوية النوع الاجتماعي تم إغناؤه بتحليل لمؤشرات النجاعة سواء على مستوى ميزانية التسيير أو الاستثمار. كما تم تقديم مقترحات لجندرة المؤشرات من أجل قياس آثار السياسات العمومية على الساكنة المستهدفة.

وقد تم إغناء تقرير ميزانية النوع الاجتماعي بتحليل قطاعي بيني يرتكز على حقوق الإنسان ويمكن من إظهار العلاقات والتداخلات بين مختلف القطاعات. ويساهم هذا التحليل في وضع تدابير وإجراءات مشتركة ومتناسقة لبلوغ أهداف الانصاف والتنمية المتوخاة.

وبعد التذكير بالسياق العام وأسس ميزانية النوع الاجتماعي، يقدم تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2011 محاور مختلفة تضم القطاعات الوزارية التي تتقاطع مهامها لتحقيق الأهداف المشتركة أو التي تندرج ضمن نفس السياسة الأفقية، وتتجلى هذه المحاور في:

- ***الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية***: العدل، التنمية الاجتماعية، تحديث القطاعات العامة، الاقتصاد والمالية، التجارة الخارجية، الشؤون الخارجية والتعاون والاتصال.
- ***الولوج المنصف للحقوق الاجتماعية***: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الماء، الطاقة، السكن، التجهيز والنقل، الصحة، التعليم المدرسي ومحاربة الأمية، التكوين المهني والشباب.
- ***الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية:*** التشغيل، الفلاحة، الصيد البحري، التجارة والصناعة، التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، السياحة، الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

I. ميزانية النوع الاجتماعي على ضوء مفهوم حقوق الانسان: نظرة أفقية وشمولية من أجل أداء أفضل

تسعى مقاربة النوع الاجتماعي إلى تحقيق عدة طموحات، ليس فقط بالنظر إلى أسسها الأخلاقية ولكن أيضا من زاوية آثارها على مسار السياسات العمومية في اتجاه الفعالية والأخذ بعين الاعتبار مستلزمات الإنصاف والمساواة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

بيد أن هذه المقاربة لن تتمكن من كسب رهان تحقيق طموحاتها إلا إذا التزمت بقدر الإمكان بمتطلبات النظرة الأفقية وبين القطاعية التي توفر أسس التنمية البشرية وتضمن فعالية أكبر وانسجاما أفضل للسياسات العمومية.

"إن النتائج المشجعة، التي بلغتها المخططات القطاعية، لا ينبغي أن تحجب عنا كونها ستظل محدودة النجاعة، بدون إزاحة ثلاثة عوائق رئيسية. وفي مقدمتها ضعف التنافسية، مؤكدين على ضرورة التفعيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية للمناطق اللوجستيكية. أما العائق الثاني، فيتعلق باختلال تناسق حكامة هذه المخططات، الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها، ضمن منظور استراتيجي مندمج، لا مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة"، خطاب جلالة الملك لعيد العرش في 30 يوليوز 2010.

فمن هذه الزاوية بالذات، تطرح ضرورة المقاربة الشمولية لتقييم السياسات العمومية من وجهة نظر النوع الاجتماعي. ومن شأن ذلك السماح بوضع آفاق التنسيق الضروري بين عدة قطاعات من أجل بلوغ النتائج المرجوة وتحقيق طموحات بلدنا في مجال التنمية البشرية واعتبار المساواة بين الجنسين.

ومن هذا المنظور الأفقي، أخذ تقرير النوع الاجتماعي بمقاربة ترتكز على حقوق الانسان من حيث تحليل التقدم الذي حققه المغرب في مختلف القطاعات على ضوء المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. وتولي هذه المقاربة أهمية خاصة للعجز الاجتماعي وللفئات المهمشة وذلك من أجل إدخال التقويمات الضرورية على مستوى السياسات العمومية والبرامج التنموية.

وتعزز مقاربة حقوق الانسان النظرة بين القطاعية التي تتميز بها مقاربة النوع الاجتماعي. حيث تعتبر كونية وعدم قابلية حقوق الانسان للتجزيء ضمن المبادئ الأساسية التي تؤطر كل الأدوات القانونية ذات الصلة والتي لا يمكن أن تتجسد إلا من خلال مقاربة بين قطاعية.

ومن تم، تساهم مقاربة النوع الاجتماعي في منظومة حقوق الانسان، وذلك من خلال إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء من أجل بلوغ المساواة بين الجنسين في جميع مجالات حقوق الانسان. إذ ترتبط بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء كمرجعية، حيث تعتبر المساواة وعدم التمييز من المبادئ التي تنظم آليات حقوق الانسان. فهي تتطلب إضافة إلى إدراج قضايا النوع الاجتماعي، إعادة تنظيم وتحسين وتقييم المسارات السياسية من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في جل السياسات وعلى جميع المستويات.

وتقتضي أيضا مقاربة النوع الاجتماعي المرتكزة على حقوق الانسان إعطاء أهمية خاصة ليس فقط للفوارق بين الجنسين بل فيما بين الرجال وفيما بين النساء أيضا، خاصة في مجالات أخرى للتمييز الاجتماعي كالدين والعرق والطائفة.

كما يشكل تصريح الألفية لأهداف الألفية من أجل التنمية إطارا مرجعيا أساسيا لمجموعة من الحقوق الأساسية. حيث يمثل هذا التصريح الالتزام السياسي بالنظر لهذه الأهداف في حين، تنبع آليات حقوق الانسان من التزام قانوني. ففي الوقت الذي تعتبر فيه آليات حقوق الانسان غير محدودة الأجل، تعتبر المؤشرات المرقمة لأهداف الألفية من أجل التنمية محدودة المدة لكنها ذات حمولة عملية على المدى المتوسط والطويل وتترجم الاستراتيجيات والبرامج الميزاناتية من أجل تحقيق هذه الأهداف التي تلائم كل بلد حسب ما حققه في مجال حقوق الانسان والتنمية البشرية. ويقوم حاليا المندوب السامي لحقوق الانسان بهيئة الأمم المتحدة بالتنسيق بين هاتين الآليتين، حيث اقترح اتخاذ بعض الإجراءات من أجل ملاءمة تحقيق أهداف الألفية مع الاستراتيجيات التي

تتوافق مع احترام وحماية حقوق الانسان وتساهم بشكل فعال في بلوغها[1]. فعلى سبيل المثال، لا يجب أن يكون الحق في السكن على حساب الحق في الشغل من خلال إعادة السكن بمنطقة نائية عن مقرات العمل. وهكذا، يهدف إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المسارات السياسية بما فيها الميزانية إلى بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية. حيث يوجد حولها إجماع سياسي نابع من الالتزامات لصالح المرأة تماشيا مع برنامج عمل القاهرة حول السكان والتنمية وكذا مذكرة بكين للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

ويتماشى منهج التحليل المتبع في تقرير النوع الاجتماعي أيضا مع الالتزامات الوطنية للحكومة كالقوانين، ودورية الوزير الأول الداعية إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع السياسات، والاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة (2006)... وكذا مع مجموع الالتزامات الدولية الموقعة من طرف المغرب كاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء، واتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقيات رقم 138 و182 للمنظمة الدولية للشغل المتعلقة على التوالي بالسن الأدنى للتشغيل والقضاء على كل أشكال تشغيل الأطفال، وتصريح الألفية وكذا العديد من البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقيات المصادق عليها.

وقد عرف، خلال السنوات الأخيرة، خطاب الحقوق الانسانية وكذا الأدوات المنهجية التي تهدف إلى جعلها عملية، اهتماما واسعا ومصداقية كبرى وكذا تقييم الموارد المتوفرة وبالتالي الميزانيات[2] المخصصة. حيث طالبت مذكرة بكين الدول المعنية بتعبئة الموارد اللازمة من جميع المصادر الممكنة.

وخلافا لاتفاقية حقوق الطفل، لا تشير اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء بشكل واضح إلى الموارد المالية غير أنها تجبر الدول الموقعة على اتخاذ كل الإجراءات المناسبة من أجل إلغاء التباينات ذات الطابع القانوني التي تمس النساء. كما يتعين اتخاذ بشكل عاجل تدابير خاصة ذات التمييز الإيجابي لصالح النساء. ويشير الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى ضرورة تحقيق الدول الأعضاء بشكل تدريجي التمتيع الكامل لمواطنيها من الحقوق المعترف بها ومن الموارد المتوفرة. إضافة إلى ذلك، من اللازم على المدى القريب ضمان حد أدنى من الإنجازات على مستوى كل حق من الحقوق. فقد شرعت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تحديد هذه الحقوق في الماء والتغذية[3] والصحة[4] والتربية. كما تم تحديد معايير لبرمجة الميزانية تناسب اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء[5]، وكذا مناهج تقييم السياسات في مجال احترام حقوق الانسان[6]. لذلك، أصبح ممكنا كما هوالشأن بالنسبة لأهداف الألفية من أجل التنمية، اللجوء إلى قياس التكاليف حسب مقاربة تصاعدية للبرمجة وإلى تحديد، على ضوء المعايير الماكرواقتصادية، الغلاف السنوي والمتعدد السنوات لموارد الميزانية الموضوعة رهن الإشارة وكذا فجوة التمويل.

فبالنظر إلى هذه المرجعيات الغنية سواء على المستوى الوطني أوالكوني، يقترح التقرير الحالي التذكير بالسياق العام وأسس ميزانية النوع الاجتماعي، قبل التطرق إلى الإنجازات التي تحققت في مجال الولوج المنصف إلى الحقوق المدنية والسياسية والولوج العادل إلى الحقوق الاجتماعية والاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية.

تذكير بالسياق وأسس ميزانية النوع الاجتماعي

يندرج إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مسلسل تحضير وتنفيذ الميزانية في إطار المنجزات والإصلاحات التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة من أجل تعزيز مبادئ المساواة والإنصاف. وقد تدعمت هذه المقاربة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت سنة 2005 والتي ركزت على تأهيل مختلف فئات السكان كمحو ر استراتيجي من أجل بلوغ أهداف التنمية البشرية ببلدنا.

---

[1] www.OHCHR.org/fr

[2] "Dignity Counts", Fundar–Centro de Analisis e Investigacion, International Budget Project and International Human Rights Internship Program, "Dignity Counts: A guide to using budget analysis to advance human rights," 2004.

[3] FAO (2009) Budget work to advance the right to food.

[4] Hofbauer H and Garza M (2009) . The Missing Link: Applied budget work as a tool to hold governments accountable for maternal mortality reduction commitments. International Initiative on Maternal Mortality and Human Rights and International Budget Project

[5] Elson, D (2006). Budgeting for Human Rights: Monitoring government budgets for compliance with CEDAW. UNIFEM, New York .

[6] Balakrishnan R and Elson D. 2008 Auditing Economic policy in the light of Obligations on Economic and Social Rights

فمنذ سنة 2006، وعلى إثر مسلسل تشاوري مع مختلف الشركاء سواء من الحكومة أوالمجتمع المدني على المستوى الوطني أوالمحلي، تمكن المغرب من وضع ***الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة*** بين الجنسين. وباعتبار الحاجيات والطموحات والمصالح الخاصة بالجنسين في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، تقدم الاستراتيجية نظرة شمولية للأهداف الاستراتيجية من أجل التقليص من الفوارق بين الجنسين في مختلف الميادين. فتهدف المساواة التي تعتبر ركيزة من ركائز هذه الاستراتيجية إلى المشاركة المتساوية والمنصفة بين الرجال والنساء في مسلسل التنمية. وتتمحو ر هذه الاستراتيجية حول خمس مستويات تتشعب من خلالها مجالات متعددة: الحقوق المدنية، التمثيلية والمشاركة في صنع القرار، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الأنشطة الاجتماعية والفردية والمؤسسات والسياسات.

ومن جهة أخرى، توج التزام المغرب ببلوغ ***أهداف الألفية من أجل التنمية*** بإنجازات مهمة. فإجمالا، تم تحقيق نتائج إيجابية لجل الأهداف. حيث تعتبر الإنجازات في مجال الفقر جد مهمة بل وتجاوزمعدل إنجاز بعض المؤشرات الأهداف المسطرة لسنة 2015. كما يعتبر تحقيق الهدف المتعلق بالتعليم مهما بالنسبة للمغرب، حيث يخصص له 26% من ميزانية الدولة. كما سجلت وفيات الأطفال والأمهات تراجعا مهما سنة 2009. وحده الهدف المتعلق بمحو الأمية ما زال دون المستوى المطلوب.

كما تحققت إنجازات كبيرة في مجال ***حقوق الانسان*** والمساواة بين الجنسين ودمقرطة المؤسسات والحريات العامة والعدل. فقد عرف المغرب تجربة رائدة للانتقال الديموقراطي من خلال تعزيز العديد من المكتسبات، منها الاعتراف بحقوق الانسان في مفهومها العالمي في دستور 1996 وإصلاح المجلس الاستشاري لحقوق الانسان انسجاما مع معاهدة باريس والمصالحة مع الماضي من خلال عمل هيئة الإنصاف والمصالحة والبث في شكايات موظفي الإدارة من خلال ديوان المظالم. ومن جهة أخرى، تدعم المسلسل الديموقراطي بخفض سن الناخب إلى 18 سنة والشفافية في الاستشارات التشريعية والمحلية وتبني قانون حول الأحزاب السياسية.

كما تعزز إرساء قيم الديمقراطية في ظل تحرير الحقل الإعلامي وحق التعبير ووضع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتحرير الإعلام السمعي البصري وإعادة هيكلة وتحرير قطاع الصحافة المكتوبة.

ولم تبق حقوق المرأة غائبة عن المشهد، حيث سجل المغرب منجزات جمة تماشيا مع معايير اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء التي صادق عليها سنة 1993. كما تم تفعيل مدونة الأسرة (سنة 2004) ومدونة الجنسية (سنة 2007) وتبني الانتخاب باللائحة النسبية واللائحة الوطنية في البرلمان مع تخصيص 30 مقعدا للنساء وكذا إصلاح قانون الانتخابات الذي يخصص حصة 12% للنساء وإصلاح الميثاق الجماعي الذي يؤكد على إحداث لجنة للإنصاف والمساواة لدى كل مجلس جماعي. كما تمت تسمية خمس نساء وزيرات في الحكومة الحالية وتسمية نساء سفيرات وقائدات وعضوات في مجالس العلماء ومرشدات وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية منذ سنة 2005 ونشر دورية الوزير الأول سنة 2007 لدى كافة الوزارات تدعوإلى إدراج بعد النوع الاجتماعي في كل السياسات.

وتتميز التجربة المغربية أيضا بإدراج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية في إطار الإصلاحات الهيكلية المتخذة من طرف المغرب منها إصلاح الميزانية المرتكز على النتائج الذي انطلق سنة 2002. ويقوم هذا الإصلاح على قاعدتين أساسيتين: الإطار التنظيمي من أجل استيعاب أفضل للميزانية وإمكانية اللاتمركز مع خلق فرص حقيقية للشراكة وإدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند إعداد الميزانية. ومن ناحية أخرى، يعتبر التدبير المرتكز على النتائج والذي يعتمد في جزء منه على مؤشرات النجاعة مسألة ديمقراطية بالأساس لأنها تسعى لتقييم السياسات العمومية بالنظر للأهداف المعلنة والوسائل المسخرة لبلوغ هذه الأهداف وخاصة من حيث الآثار المنتظرة على الساكنة المستهدفة. ويفتح هذا الورش الطريق أمام إصلاح مهم للقانون التنظيمي للمالية.

ويتبنى مسلسل ميزانية النوع الاجتماعي مقاربة تشاركية وتدريجية معززة برسائل تأطيرية للوزير الأول التي تدعوكافة القطاعات الوزارية لإدراج بعد النوع الاجتماعي في سياسات التنمية (2006 و2007). ويبين وضع الوسائل لمأسسة ميزانية النوع الاجتماعي والانخراط المتزايد للقطاعات الوزارية البعد الحقيقي الذي تأخذه هذه المقاربة في المغرب.

ومن شأن مؤشرات النجاعة التي يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كمؤشرات الهدف ومؤشرات الوسيلة ومؤشرات الإنتاج ومؤشرات الأثر أن تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي ويتعين تفعيلها تدريجيا من أجل متابعة وتقييم المشاريع والبرامج التنموية.

كما انخرط المجتمع المدني في مقاربة ميزانية النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، أصبحت بعض الجمعيات النسائية رائدة في مبادرات ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى المحلي عن طريق تنظيم حصص تكوينية وتحسيسية لصالح المنتخبين المحليين والأعوان المكلفين بالتخطيط والميزانية على المستوى المحلي وجمعيات حقوق المرأة والتنمية. ومن ناحية أخرى، تم إحداث تجمع للمنظمات غير الحكومية في شتنبر 2008 على إثر سلسلة من ورشات التكوين والتحسيس لفائدة 20 منظمة غير حكومية حول دور المجتمع المدني في مسلسل ميزانية النوع الاجتماعي.

وتشكل جندرة نظام المعلومات عنصرا جوهريا من أجل إعداد ومتابعة وتقييم كل سياسة تهدف إلى المساواة بين الجنسين سواء على المستوى القطاعي أوعلى مستوى الاستهداف الجغرافي للسكان. فيعتبر تمحيص الإحصائيات مع إدراج بعد النوع الاجتماعي ضروريا في صنع القرار وتدقيق التشخيصات ومتابعة تنفيذ وانعكاسات السياسات. ويجب تعميم هذا التمحيص على كافة المستويات (بحوث الأسر، بحث ميزانية الوقت، الجباية، المشاركة في الانتخابات).

وقد تم تحقيق عدة إنجازات في مجال تمحيص نظام المعلومات حسب النوع الاجتماعي. ويجدر التذكير بنشر "الفحص الشامل للإحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي" سنة 2007 من طرف وزارة الاقتصاد والمالية ونشر المندوبية السامية للتخطيط في أكتوبر 2008 لـ"المرأة المغربية في أرقام" وإطلاق هذه الأخيرة أيضا في سنة 2009 للبحث الوطني حول ظاهرة العنف ضد النساء والبحث حول ميزانية الوقت.

ومن جهة أخرى، يهدف وضع نظام التتبع على المستوى المحلي والمراعي لبعد النوع الاجتماعي "CBMS" سنة 2007 في المغرب في جماعتين حضرية وقروية (الصويرة وبوابوض) الاستجابة لحاجة تنظيم وتحيين المعطيات على المستوى المحلي. ويوجد هذا النظام حاليا في طور التقريب مع نظام المعلومات الجماعي "SIC" للمديرية العامة للجماعات المحلية الذي يسمح بمساعدة الجماعات القروية المنخرطة في مسلسل التخطيط الاستراتيجي التشاركي بتدبير برامجها التنموية بشكل مستقل.

وسيمكن ذلك أيضا من تبسيط المسلسل الحالي الذي يهدف إلى جندرة الميزانية المحلية وتحضير المخططات الجماعية للتنمية حسب مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي لتفعل بذلك إحدى التوصيات الكبرى للميثاق الجماعي الجديد.

ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى التعاون الدولي، تترجم التجربة المغربية لميزانية النوع الاجتماعي مبادئ إعلان باريس حول فعالية المساعدات المخصصة للتنمية خاصة المتعلقة بالانضباط والانخراط الجدي للدول المتلقية للمساعدات. ويتجلى مسلسل الانخراط من خلال عدة مظاهر منها وضع أساليب تسمح بمأسسة ميزانية النوع الاجتماعي (نشر دليل ومطبوع ميزانية النوع الاجتماعي، إعداد تقارير النوع الاجتماعي المرافق لقانون المالية منذ سنة 2005،....)، وانخراط متزايد للقطاعات الوزارية في المقاربة وتعزيز الحوار السياسي وإشراك المجتمع المدني.

الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

تندرج المساواة بين الجنسين وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في القوانين وسياسات التنمية ضمن انشغالات المغرب الكبرى باعتبارها تمثل رهانا مرتبطا بالحكامة الجيدة والنموالاقتصادي وبناء مجتمع ديموقراطي.

وتترجم الالتزامات الدولية للمغرب منذ سنة 2007 هذه العزيمة من خلال مشاركته في الندوات الدولية حول المرأة (مكسيكو1975، كبنهاكن 1979، نيروبي 1985، بيكين 1995) وانخراطه شبه الكامل في ترجمة الاتفاقيات المتعلقة بالنساء (الاتفاقية حول الحقوق السياسية للنساء سنة 1976، اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء سنة 1993 والمعاهدة الدولية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية سنة 1979....).

كما تميزت السنوات العشر الأخيرة لحكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس بقفزة نوعية مهمة في مأسسة المساواة بين الجنسين وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية. وفي هذا الصدد، تم إطلاق برامج ووضع سياسات جديدة. فنظرا للطابع الأفقي للعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، فقد تم اتخاذ تدابير جديدة وصياغة وتفعيل استراتيجيات هادفة وتعيين مراكز للتواصل حول النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات الوزارية. وقد تعزز هذا المسلسل بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي منذ سنة 2005[7] في تقييم وتفعيل أهداف الألفية من أجل التنمية. كما تم وضع تحليل حسب بعد النوع الاجتماعي بشكل دقيق في التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية لسنة 2009.

وخلال ***جلسة استماع لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء وإعلانه رفع التحفظات***:
قدم المغرب للجنة من خبراء هذه الاتفاقية في يناير 2008 بجنيف تقريريه الدوريين الثالث والرابع في تقرير موحد تطبيقا للبند 18 من الاتفاقية. فقد تمت تهنئة المغرب لوضع التقريرين الدوريين داخل الآجال المطلوبة وتم تشجيعه لمواصلة جهوده في مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين. ومن ناحية أخرى، سمح تبني مدونتين جديدتين للأسرة والجنسية للمغرب برفع بعض التحفظات على الاتفاقية. ففي 10 دجنبر 2008، أعلنت الرسالة الملكية الموجهة للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان بمناسبة الذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الانسان رفع التحفظات التي وضعها المغرب بخصوص الاتفاقية عند المصادقة عليها سنة 1993: " *فبالفعل، بالنظر للمكتسبات في مجال حقوق الانسان، تمكنت بلادنا والحمد لله، من ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية حول إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء، وأصبحت التحفظات متجاوزة بفضل التشريعات الحديثة التي تبنتها بلادنا*"

وفي ***مجال العدل***، وبدعوة من الملك للقيام بإصلاحات واسعة، تحققت عدة إنجازات في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين خاصة تعديلات النصوص القانونية والإصلاحات التشريعية الكبرى (أصبحت مدونة الأحوال الشخصية مدونة الأسرة سنة 2004 وأدرج القانون الجنائي تجريم العنف الزوجي، كما أدخل قانون الشغل معاقبة التحرش الجنسي ورفع مدة رخصة الولادة إلى 14 أسبوعا، الخ،...).

كما تجدر الإشارة إلى اعتراف وزارة الداخلية في شتنبر 2009 بحق استفادة النساء السلاليات مثلهن مثل الرجال من عمليات تفويت الأراضي الجماعية. حيث ظلت المرأة محرومة من حقها نظرا للعرف المتوارث لصالح الرجل والذي يقضي باستفادة الرجال أرباب العائلات فقط من هذه الأراضي، في حين، لم تكن هناك أي إشارة لهذا الامتياز الذكوري في النص المنظم لتسيير الأراضي الجماعية (البند 14 من الظهير 1919/4/27).

ويمثل تبني **الميثاق الجماعي الجديد** سنة 2008 الذي يهدف إلى تحديث الترسانة القانونية التي تحكم تسيير الشؤون المحلية تقدما ملموسا ينم عن المؤهلات الجديدة ذات الطابع الاقتصادي للجماعات المحلية ويجسد التغيير الجذري في العمل الجماعي. ويهدف الميثاق الذي تم إعداده في إطار مقاربة تشاركية إلى دعم الديموقراطية المحلية من خلال تعزيز اختصاصات الجماعات التي أصبحت من الفاعلين الحقيقيين للتنمية. ويؤكد الميثاق على التدبير التشاركي والقرب من التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات واهتمامات كل من الرجال والنساء والفتيات والفتيان. وفي هذا المضمار، تم اتخاذ إجرائين مهمين، يتعلق الأول بتحضير المخططات الجماعية للتنمية حسب مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي[8] فيما يرتبط الاجراء الثاني بتأسيس لجنة استشارية لدى كل مجلس جماعي وهي "لجنة الإنصاف والمساواة في الحظوظ"[9] من أجل تقديم الآراء والاقتراحات للمجلس الجماعي في مجال الإنصاف والمساواة في الحظوظ.

كما تم اتخاذ تدابير جديدة من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في إطار **قانون الانتخابات الجديد** من خلال تخصيص حصة 12**%** سنة 2009 لدعم تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة وإحداث صندوق الدعم لرفع تمثيلية النساء في حدود 10 ملايين درهم بهدف تعزيز القدرات التمثيلية للنساء خلال الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية. وتخصص هذه الاعتمادات للمشاريع المقدمة من طرف الأحزاب السياسية والجمعيات العاملة في ميدان دعم التمثيلية النسوية والحكامة الجيدة أوالتنمية البشرية. وهكذا، تم انتخاب 3.428 امرأة مستشارة في جل جماعات المملكة سنة 2009، أي بمعدل 12,38**%** من مجموع المنتخبين مقابل معدل 0,56**%** فقط في السابق.

[7] تاريخ تحرير التقرير الثاني حول أهداف الألفية للتنمية
[8] البند 36 من الميثاق الجماعي
[9] البند 14 من الميثاق الجماعي

كما انخرط قطاع التنمية الاجتماعية من جهته في سلسلة من الإصلاحات من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين. حيث تم الشروع في تفعيل العديد من الاستراتيجيات (الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين، الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، ميثاق تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام بتعاون مع وزارة الاتصال...) من خلال مخططات عمل إجرائية.

ومن ناحية أخرى، تم تحضير مخطط عملي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء حسب مقاربة تشاركية بتعاون مع الشركاء المؤسساتيين وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة ومراكز الاستماع. كما تجدر الإشارة إلى أن وضع مركز وطني للاستماع سنة 2005 (الرقم الأخضر **080008888**) في خدمة النساء ضحايا العنف موازاة مع قاعدة البيانات المؤسساتية حول العنف بشراكة مع خمسة قطاعات وزارية (العدل، الصحة، المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الملكي والمندوبية السامية للتخطيط) شكل إنجازا هاما في بلدنا.

ويعتبر البرنامج المتعدد القطاعات لمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي عن طريق استقلالية النساء والفتيات في المغرب "تمكين" نموذجا حيا لأهمية التداخل بين القطاعات لبلوغ الأهداف المسطرة. وتسهر على هذا البرنامج الذي تدعمه وكالة التعاون الإسباني في إطار صندوق تحقيق أهداف الألفية للتنمية ثمان وكالات لنظام الأمم المتحدة بمشاركة 13 قطاعا وزاريا منها وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

كما أدرجت وزارة تحديث القطاعات العامة بدعم من صندوق دعم المساواة بين الجنسين والوكالة الكندية للتنمية الصناعية مسلسلا واسعا لمأسسة المساواة بين الجنسين والذي أسفرعلى تبني البرنامج الاستراتيجي على المدى المتوسط يتطلع إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في هياكل وإجراءات الوزارة وإلى تقليص الفوارق بين الجنسين في مجال تدبير الموارد البشرية والرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن في مناصب القرار، وكذا توخي التوازن بين الحياة العائلية والمهنية.

ومن جهتها، تسهر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون من خلال برنامج التعاون بين المغرب وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمشاركة الإسبانية وكذا إصلاح الأمم المتحدة لخدمة مساواة النوع الاجتماعي على مأسسة المساواة بين الجنسين.

وتعتبر مقاربة النوع الاجتماعي أيضا من بين الاهتمامات الكبرى لوزارة الاقتصاد والمالية من خلال إدماجها في تحضير وتحليل الميزانيات القطاعية باعتبارها مكونا للإصلاح الميزاناتي. وتهدف هذه المقاربة الجديدة التي تتوخى أساسا النجاعة والفعالية في تدبير النفقات العمومية إلى تعزيز الجهود المتظافرة من أجل محاربة الفوارق وضمان توزيع أمثل وأكثر إنصافا للموارد في القطاعات الاجتماعية لصالح النساء والأطفال.

الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

سيتطرق هذا المحو ر للإنجازات التي تحققت في مجال الولوج العادل للحقوق الاجتماعية بصفة عامة، منها الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية (الماء الشروب، الكهرباء، السكن والنقل) وكذا الولوج المنصف لخدمات الصحة والتعليم والتكوين المهني مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الشباب. وقبل ذلك، سيتم تقديم حصيلة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها النموذج الحي للمقاربة القطاعية البينية التشاركية والمندمجة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية في بلدنا، بالنظر إلى الرهانات الجسيمة من حيث الأهداف وفلسفة ومنطق الحكامة لهذه المبادرة.

فترمي ***المبادرة الوطنية للتنمية البشرية***، التي تضع الانسان في جوهر اهتماماتها، إلى الدفاع عن حقوق المرأة والطفل وإعادة ثقة المواطنين في المستقبل وكذا إشراك وإدماج كافة المواطنين في الدورة الاقتصادية. وتتبنى المبادرة مقاربة ترابية تقوم على التخطيط الاستراتيجي المعتمد على تشخيص مشترك وتحديد دقيق للأهداف وتعبير الساكنة المستهدفة عن حاجياتها وكذا الالتقائية بين البرامج القطاعية وعمل الجماعات المحلية وإجراءات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي مجال الحكامة، تتواجد المرأة في المجالس المحلية وتساهم في صنع القرار في حدود 10%.

وعلى مستوى النتائج، ساهمت المبادرة بشكل واسع في تحسين شروط عيش المغاربة بين، حيث تراجع معدل الفقر إلى 9% سنة 2007 مقابل 14% سنة 2001. فقد انخفض الفقر في الجماعات القروية المستهدفة من طرف المبادرة من 36% إلى 21%، أي بتراجع بنسبة 41% مقابل 28% فقط في باقي الجماعات

القروية (من 16,9% إلى 12,2%) بين 2004 و2007. وحسب تحليل النوع الاجتماعي للمبادرة، استفادت أكثر من 2 مليون امرأة بصفة مباشرة وغير مباشرة بين 2005 و2010 من 22.034 مشروع منذ انطلاق المبادرة. وتهدف هذه المشاريع إلى القضاء على هشاشة في صفوف النساء وتطوير الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي. ومن جهة أخرى، تم اتخاذ عدة إجراءات في مجال صحة المرأة مكنت بإنجاز 1.143 مشروعا تهم إعادة تهيئة قاعات الولادات وتنظيم قوافل طبية وتحسيس وتوزيع الأدوية.إضافة إلى ذلك، تم إنشاء41 دارا للأمومة لأكثر من 9.600 امرأة في حالة آلام الوضع وبعيدة عن المراكز الصحية من الاستفادة من الاستقبال والعلاجات المناسبة. كما تم إعداد مشاريع أخرى، منها توفير 20 قابلة تقليدية و192 مركز صحي و481 بناية مجهزة.

تحسين الولوج إلى البنيات التحتية

يواجه ***قطاع الماء*** في المغرب، كقطاع استراتيجي بامتياز، عدة مشاكل وتحديات من أبرزها الاستغلال المفرط للماء وتدهور الموارد المائية والولوج المتفاوت للماء الصالح للشرب والتطهير بالنسبة لجزء كبير من الساكنة القروية وكذا الأحياء المهشمة بالمجال الحضري والاستعمال غير العقلاني للماء في الفلاحة والنقص في الحكامة وتدبير هذا القطاع. ويزيد من تفاقم هذه المشاكل آثار التغيرات المناخية والعجز المتوقع في 5 ملايير متر مكعب في أفق 2013 والطلب المتزايد على الماء. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للماء إلى تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب. ويبقى الولوج إلى هذه المادة الحيوية ذو أثر كبير على الصحة وتمدرس الفتاة القروية وعلى الأنشطة المدرة للدخل للنساء وجودة المعيشة بصفة عامة. فقد تحققت إنجازات مهمة في مجال الولوج للماء، غير أنه مازالت هناك فجوات مهمة من حيث الولوج إلى التطهير سواء في الوسط الحضري أوالقروي.

وعلى صعيد آخر تستدعي التنمية البشرية القضاء على الفاقة الطاقية وتعميم الولوج إلى ***الطاقة*** لمجموع الساكنة. ويلبي الولوج إلى الطاقة الاحتياجات الأساسية للشخص (النقل، الإنارة، التبريد وسائل الاتصال،...) والتي تبقى متباينة حسب الجنس والسن والوسط. إلا أنه إذا سلمنا بأن الفاقة الطاقية تمس مجموع الساكنة القروية، فإن المرأة والفتاة تبقى الأكثر هشاشة في ظل غياب الخدمات الطاقية الأساسية. وفي هذا السياق، يكتسي إدماج بعد النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات المعتمدة من طرف وزارة الطاقة والهادفة بالخصوص إلى تحسين الولوج إلى الطاقة أهمية بالغة لتحقيق إنصاف أكبر وفعالية أفضل للنتائج المتوخاة.

وبخصوص السكن، فقد أدت قلة وعدم ملائمة العرض للطلب إلى حرمان فئة واسعة من السكان من الولوج إلى سكن محترمن حيث عرف السكن العشوائي غير اللائق تزايدا مقلقا. وفي ظل هذا الوضع، تعاني المرأة والفتاة أكثر من الآثار السلبية المرتبطة بالسكن العشوائي (صعوبة الأعمال المنزلية، البعد عن المدارس، غياب النقل العمومي، غياب الإنارة في الطرق، غياب الأمن...). ولمواجهة هذه الوضعية، عملت وزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية على بذل جهود كبيرة من أجل محاربة السكن غير اللائق عبر برنامج "مدن بدون صفيح"، وكذا إنعاش السكن في الوسط القروي والذي يعتبر من بين الأوراش الجديدة لسياسة السكن.

كما تلعب وزارة التجهيز ***والنقل*** دورا جوهريا في إطار مقاربة التحليل القطاعي البيني من خلال مساهمتها موازاة مع باقي القطاعات المذكورة في تقليص الفوارق الجهوية ومحاربة الفقر وخلق الثروات.

وإذا كانت المهام المنوطة للوزارة تركز بالأساس على تدارك الخصاص الحاصل على مستوى البنيات التحتية وتحرير مختلف أنماط النقل، فمن المتوخى أن تأخذ بعين الإعتبار الحاجيات المختلفة للرجال والنساء والفتيات والفتيان وذوي الاحتياجات الخاصة سواء بالوسط الحضري أوالقروي. وللإشارة، فإن لتحسين نسبة الولوج للخدمات الأساسية وفك العزلة عن العالم القروي تأثيرات إيجابية على وضعية السكان خاصة المرأة، وذلك فيما يتعلق بالولوج لمراكز الصحة والمدرسة والسوق والتي تشكل عنصرا أساسيا في استقلالية النساء.

وفي ***ميدان الصحة***، وبالرغم من المجهودات المبذولة في مجال صحة الأم والطفل، لاتزال هناك فوارق مهمة والتي تؤثر بشكل مباشر على صحة السكان وخصوصا لدى النساء. وترتبط هذه الفوارق بالوسط السكني (مناطق قروية معزولة) ولاعتبارات سوسيوثقافية وسوسيواقتصادية. وفي هذا الصدد، تهدف السياسة العمومية الجديدة للصحة في أفق 2012 إلى تقليص نسبة وفيات الأمهات إلى حدود 50 حالة وفاة مقابل 132 حالة وفاة في 100000 سنة 2009 وتقليص نسبة وفيات الأطفال لتصل 15 حالة في أفق 2012 مقابل 32,2 في 1000 سنة 2009. وتهم هذه السياسة كذلك تحسين نسبة الاستشارة الطبية قبل وبعد الولادة (80% سنة 2012) والولادة تحت المراقبة الطبية (92% سنة 2012) ونسبة الولادة القيصرية (7% سنة 2012).

وفيما يتعلق بأهم التدابير المتخذة لمحاربة وفيات الأمهات، نجد الاجراءات المتعلقة بالتخفيف من الحواجز للاستفادة من العناية عند الولادة ولدى حديثي الولادة وتحسين توفير الموارد البشرية المؤهلة على مستوى مراكز الولادة وذلك من خلال مجانية العناية عند الولادة ولدى حديثي الولادة، والتشخيص لحالات الحمل الصعبة وتحسين جودة التكفل بالحمل وبالولادة وذلك من خلال تحسين وتأهيل مراكز الولادة. كما تهم التدابير المتخذة تحسين توجيه البرامج عبر وضع نظام لمراقبة وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة وتتبع الإجراءات المعتمدة.

وفيما يرتبط ***بالتعليم***، تم بذل مجهودات كبيرة لتحسين جودة التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين وذلك من خلال تعبئة ما يقارب 26% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم. ولم يسمح الاهتمام المخصص لتمدرس الفتيات بالعالم القروي، كما أشار إليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين بهدف تقليص الفوارق بين الوسطين والجنسين، من الحصول على نتائج مشجعة وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية وشركائها. كما تجدر الإشارة إلى أن النجاح المدرسي لا يحالف كل التلاميذ بما في ذلك الوسط الحضرين وذلك بسبب تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي (ما يقارب **5%** في الابتدائي و**13,1%** في الثانوي الإعدادي و**14,1%** في الثانوي التأهيلي).

وتحمل هذه الوضعية في طياتها بعض المخاطر. حيث في عالم أكثر انفتاحا وتوجها نحوالمعرفة، يشكل الدبلوم أفضل وقاية من التهميش الاجتماعي ووسيلة للاندماج في الحياة النشيطة والمواطنة الإيجابية. فلم يعد من المقبول حاليا أن يرزح الملايين من المغاربة في حالة الأمية والجهل. ففي ظل هذه الحصيلة السلبية، تم وضع البرنامج الاستعجالي (2009- 2012) لتسريع تفعيل أهداف الميثاق. ويعتمد هذا البرنامج تدابير أولوية تتضمن مقاربة النوع الاجتماعي في جل مكوناته.

كما تم إيلاء أهمية خاصة ***للشباب*** الذي يشكل المحرك الحقيقي للتقدم والتنمية للبلاد. وفي هذا الإطار، تسهر الوزارة المكلفة بالشباب على تحقيق الاندماج الاجتماعي وتحسين ظروف الشباب والطفل، وتعمل الوزارة على تأطير ودعم جمعيات الشباب والتنسيق والمراقبة للأنشطة الشبابية من خلال سياسة الادماج في الحياة النشيطة وتأهيل مراكز الاستقبال ودعم البرامج ذات الطابع الثقافي والبيداغوجي والتنشيط لصالح الشباب بالوسطين الحضري والقروي.

ومما لاشك فيه، فإن هناك ترابط وطيد بين الولوج للصحة والتعليم والتكوين المهني. حيث من الصعب لشخص في حالة صحية ضعيفة أن يطمع في الحصول على العمل أوأن يكون منتجا .ويؤثر الولوج للتعليم بشكل إيجابي على فرص الشغل بشرط وجود توافق بين التكوين وحاجيات سوق الشغل. ويلعب التعليم دورا مهما في السلوكات المرتبطة بالصحة (تتبع صحي أمثل للنساء والأطفال والتغذية) وكذا على المواقف من تمدرس الفتاة والمساواة بين الجنسين والمساهمة في المسلسل الديمقراطي بصفة عامة.

الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

يشكل الولوج المنصف والمتساوي للنساء والرجال لصنع القرار في المجال الاقتصادي واندماجهم في الحياة المهنية وكذا إرساء الشروط الضرورية لضمان توزيع عادل للموارد، وسائل تزيد من خلق فرص تحسين الشغل والدخل. فالحصول على منصب شغل يسمح للشخص من الحفاظ على كرامته واستقلاليته وتحسين شروط حياته (تغطية طبية، تقاعد،...).

ويمثل الإعلان عن إنشاء صندوق للتضامن العائلي في إطار قانون المالية لسنة 2010 إنجازا كبيرا. حيث سيسمح هذا الصندوق بدعم النساء المطلقات والأرامل وأسرهن المحرومين من المعاشات الغذائية عبر الاستفادة من مساعدات مباشرة. ويتوقع تفعيل هذا الصندوق في بداية سنة 2011. كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الإنجازات المحققة، ما زال ولوج النساء إلى حقوقهن الاقتصادية يعرف بعض التأخير في بلدنا.

وفي ***مجال التشغيل***، تجدر الإشارة إلى التقدم الحاصل على المستوى التنظيمي. فمنذ سنة 1995، أصبح للنساء الحق في القيام بنشاط مهني دون استئذان الزوج (إصلاح مدونة التجارة). كما أدرج قانون الشغل الجديد عددا من البنود تضمن للنساء سلامة أكبر في العمل وتمديد مدة رخصة الولادة ومنحها الحماية طيلة ممارسة عملها. كما أنه ولأول مرة، تمت الإشارة إلى التحرش الجنسي في العمل. غير أنه بالرغم من أن إجراءات إنعاش التشغيل تبدو محايدة من حيث النوع الاجتماعي، إلا أنها تؤثر إيجابا على مساهمة المرأة في سوق الشغل.

وقد أبان تحليل وضعية سوق الشغل إلى يومنا هذا عن ضعف مستمر لمساهمة النساء في الساكنة النشيطة (25,8% سنة 2009) بسبب وجود عدة عراقيل بأبعاد متعددة. وتتركز النساء في القطاع غير المنظم وفي الشغل الهش (مساعدات عائليات غير مأجورات)، كما تأثر تشغيل النساء بآثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي مست القطاعات التصديرية خاصة قطاع النسيج. حيث تجد النساء عدة صعوبات للحصول على شغل بدخل مريح وعلى تداريب التكوين المهني وعلى القرض والأرض وولوج الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، تتفاقم الفوارق على مستوى حصول النساء على مناصب المسؤولية سواء في القطاع الخاص (التواجد في مجالس الإدارة) أوفي الوظيفة العمومية أوفي هيئات الحكامة المحلية والجهوية. ولمواجهة هذه الوضعية، يجب على كل القطاعات العمل لتحسين الفرص الممنوحة للنساء وذلك بتفعيل الإجراءات المعتمدة.

وهكذا، قام القطاع الوزاري ***للفلاحة*** بإعادة توجيه عمله في مجال التنشيط النسوي عند نهاية التسعينات. ومنذ سنة 2002، جاء إصدار مذكرة توجيهية من أجل إنعاش المرأة القروية ليؤكد بعد النوع الاجتماعي. فقد سطرت هذه المذكرة الخطوط العريضة على مستوى التنشيط النسوي التي تتركز حول المحاور الأتية : تقوية الوحدات النسوية على المستوى الجهوي والمحلي وتحسين قدرات المنشطات في العالم القروي من خلال التكوين المستمر والجمع بين طرق الإرشاد الفلاحي وتكثيف قنوات التواصل لضمان التأطير عن قرب ووضع برامج التكوين المهني لفائدة الشابات القرويات والتحفيز على خلق التعاونيات. وبهدف مواكبة تطبيق المذكرة التوجيهية، تم وضع غلاف مالي خاص على مستوى الميزانية للنهوض بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية بقيمة 8 مليون درهم منذ سنة 2002. غير أن هذه التدابير غير كافية لتحقيق طموحات بلدنا في مجال تأهيل المرأة القروية. لذلك يجب بذل المزيد من الجهود من أجل اندماج أفضل للمرأة القروية في مخطط المغرب الأخضر، خصوصا في الركيزة الثانية منه المتعلقة بتنمية الفلاحة التضامنية.

وتهدف هذه الركيزة الثانية، التي ستواكب بشكل تضامني الفلاحين الصغار، إلى تطوير مقاربة تتوخى محاربة الفقر وذلك برفع الدخل الفلاحي بشكل ملحوظ للمستغلين الفلاحيين الضعفاء خصوصا في المناطق الهامشية (كمناطق البور غير الملائمة).

وتروم هذه الركيزة تفعيل مشاريع التحول نحوالفروع الأكثر تكيفا وجاذبية من جهة، ومشاريع التجميع الاجتماعي للفاعلين الضعفاء بطريقة تستفيد منها النساء الفقيرات.

وفي مجال ***الصيد البحري***، تم خلق وحدة النوع الاجتماعي والتنمية في يوليوز 1999، التابعة للكتابة العامة لوزارة الصيد البحري. وتكمن مهمتها في السهر على إدماج مقاربة "النوع الاجتماعي والتنمية" في استراتيجيات وخطط العمل الخاصة بوزارة الصيد البحري، وإجراء دراسات اجتماعية واقتصادية على الساكنة النسوية المرتبطة بشكل مباشر أوغير مباشر بقطاع الصيد البحري، وكذا وضع برامج وخطط عمل لتشجيع وإدماج المرأة والسهر على تنفيذها. وتجدر الإشارة إلى تخصيص، ولأول مرة برسم سنة 2009، ميزانية الاستثمار لمشاريع تستهدف النساء.

وباعتبار تحليل الدينامية الاقتصادية والعراقيل الموجودة، وبالنظر إلى جسامة الرهانات التي تهم العديد من القطاعات الإنتاجية والتي تتطلب وسائل وجهود حثيثة، يمكن استنتاج أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية فقط في بعدها القطاعي. فالبعد المجالي يعتبر أيضا مهما. ففي هذا الإطار، يندرج عمل ***الاقتصاد الاجتماعي*** الذي يضع الإنسان في قلب التنمية. وقد تمت مأسسته للحد من العجز الاجتماعي والاقتصادي في بعض القطاعات الإنتاجية خاصة الفلاحة والصناعة التقليدية. فالقطاع يشغل بشكل كبير اليد العاملة النسوية وتمثل التعاونيات النسوية 12,5% من المجموع. ومن أجل ذلك، تم إعداد مخططات جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ترتكز على برامج تعاقدية كوسيلة لتفعيلها. وتهدف هذه المخططات إلى دعم الأنشطة المدرة للدخل على أساس تشخيص عميق للموارد وإمكانيات كل جهة.

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

يشمل هذا المحور مجموعة من القطاعات الوزارية التي تعمل على إرساء المؤسسات من أجل المساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية. وتضم هذه القطاعات وزارة العدل والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وزارة تحديث القطاعات العامة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة التجارة الخارجية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة الاتصال.

11. وزارة العدل والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

قطع المغرب أشواطا كبيرة في تعزيز المسلسل الديمقراطي وتقليص الفوارق والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي. وقد تحقق ذلك بفضل الإصلاحات القانونية والتشريعية الهامة والمنسجمة مع الاتفاقيات الدولية المعمول بها (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في 1998، الميثاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسة في 1979، الاتفاقية الدولية حول الحقوق السياسية للنساء في 1977) ويشكل دخول "مدونة الأسرة" الجديدة حيز التنفيذ سنة 2004 إلى جانب اعتماد قانون الجنسية الجديد في أبريل 2007 تقدما ملموسا في مسلسل تحقيق المساواة والإنصاف وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى إحداث خلايا ومحاكم متخصصة للنظر في القضايا الإدارية والتجارية والعائلية سعيا لضمان المساواة بين الجنسين وحماية المرأة والطفل.

وقد حققت وزارة العدل تقدما ملموسا على مستوى حماية السجناء وتحسين ظروف عيشهم حيث تم الالتزام بمجموعة من الإصلاحات في هذا الإطار، ونذكر من بينها تحويل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى هيئة مستقلة عن وزارة العدل وتابعة مباشرة للوزارة الأولى وذلك لتتمتع بحرية أكثر في التدبير والتخطيط وإعداد البرامج وتحقيقها.

ورغم التقدم الملموس الذي عرفه قطاع العدل، إلا أن هناك العديد الإكراهات التي تحول دون تحقيق الحماية الفعلية لحقوق المواطن، وهو ما دفع صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى جعل إصلاح العدل من الأولويات التي تطرق لها جلالته في مختلف خطاباته.

وسيتطرق هذا القسم بعد تحليل وضعية الجهاز القضائي إلى تحديد السياسات والأولويات العمومية في قطاع العدل وكذا الإجراءات المتخذة لتحقيقها بالإضافة إلى محاولة لتقييم النفقات العمومية المخصصة للجهاز القضائي الوطني من زاوية النوع الاجتماعي. وباعتبارها هيئة مستقلة عن وزارة العدل سوف يخصص القسم الأخير إلى التحليل النوعي لأولويات وبرامج وميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

1.1. تحليل وضعية المنظومة القانونية حسب النوع الاجتماعي

ملاحظات عامة

يعرف قطاع العدل في المغرب سلسة من الإصلاحات الهامة نذكر منها على الخصوص إعداد وتعديل مجموعة من النصوص والقوانين للحد من التمييز بين النساء والرجال على المستوى التشريعي وتحديث المنظومة القانونية[10]. وفي المجال القانوني، تم بذل مجهودات قيمة كإصدار قانون جديد للتحكيم والوساطة بالإضافة إلى تبني قانون حول التبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية[11]. وفي هذا الإطار تم تمويل مشروع من طرف اللجنة الأوروبية و الذي يهدف إلى وضع قاعدة معطيات حول التشريعات متاحة للعموم وإعداد نظام معلوماتي لإدارة الشؤون القانونية.

وفيما يخص إدارة السجون، لا زالت الوضعية تعرف مجموعة من الإكراهات خاصة على مستوى ظروف السجناء وضعف الموارد البشرية. كما أبان المرصد المغربي للسجون عن حالات عديدة لسوء معاملة النزلاء. وقد تواصل العمل بمخطط تحديث هذا القطاع وذلك عن طريق إعادة تأهيل وإحداث مجموعة من السجون وتسريع وتيرة برامج التكوين ومحو الأمية لصالح السجناء وتطوير الشراكة مع الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي على مستوى تكوين الموارد البشرية للقطاع.

[10] وتجدر الإشارة إلى أنه تم التطرق في التقارير السابقة إلى تحليل نوعي للمنظومة القانونية قبل و بعد إصلاحها و ذلك من أجل تقييم آثار هذه التعديلات من زاوية النوع الاجتماعي.

[11] القانون رقم 53-05 الصادر عن ظهير 30 نونبر 2007، الجريدة الرسمية رقم 5584..

وضعية المرأة في النظام القضائي الحالي

تمثل النساء خلال سنة 2009 نسبة 47% من عدد الموظفين في الجهاز القضائي، أي ما يناهز 6.236 موظفة مقابل 6.705 موظف، كما تمثل 53% من مجموع موظفي الإدارة المركزية و46% من موظفي المصالح الخارجية. وقد استفادت النساء أيضا بنسبة 44,70% من عمليات التشغيل خلال الفترة 2000-2009 و بنسبة 54% خلال النصف الأول من سنة 2010.

وبخصوص الولوج إلى مناصب المسؤولية في الجهاز القضائي، تبقى نسبة النساء ضعيفة نسبيا، حيث لا تتجاوز34,4% أي 21 مسؤولة مقابل 61 مسؤولا.

وبالنسبة لفئة القضاة، عرفت نسبة تمثيلية النساء ارتفاعا طفيفا خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث انتقلت من13,1% إلى19,4% سنة 2009، و هو ما يعادل 612 قاضية مقابل 2.547 قاض. وتبقى هذه النسبة ضعيفة بالنظر إلى أولويات وزارة العدل التي تروم الرفع من تمثيلية النساء إلى الثلث في اللجان المسيرة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

2.1. الأولويات العمومية والأهداف المنشودة

عرفت الساحة الوطنية خلال السنوات الأخيرة تطورا إيجابيا في اتجاه تعزيز الاعتراف بدور النساء وتطوير موقعهن في المجتمع كشرط جوهري للاستجابة للالتزامات الأخلاقية والديمقراطية والتنموية ولمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمغرب. وتشكل التطورات المسجلة في مجال حقوق الإنسان الأساسية و المتعلقة بالمرأة تتويجا للعمل المكثف لعدة قطاعات وزارية من بينها وزارة العدل بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق المرأة.

وفي هذا الإطار برهن قطاع العدل عن التزامه بشكل نزيه بالمسلسل الوطني لحقوق المرأة والطفل عن طريق :

- إعطاء الانطلاقة، وفقا للتوجهات الملكية السامية، لمخطط إصلاح عام يعتمد على 6 محاور أساسية : ضمان استقلالية العدل، تحديث إطاره القانوني، تأهيل بنياته وموارده البشرية، تحسين الفعالية القضائية، ترسيخ قواعد التخليق وعقلنة الإصلاح المعلن. ويرتكز إصلاح العدل كقاعدة لتقوية الثقة بين المواطنين والجهاز القضائي على مجموعة من الاستثمارات المعقلنة من جهة وعلى تعبئة الوسائل الموجودة من أجل تحسين الخدمات المقدمة من طرف المحاكم وشروط عمل موظفي الوزارة من جهة أخرى.
- إنشاء ووضع خلايا متخصصة للحرص على شؤون النساء والأطفال في جميع محاكم المملكة، كما تم توسيع هذه الخلايا سنة 2008 لتشمل قضاة التحقيق والحكم وتعيين عاملات اجتماعيات لتقوية هذه الخلايا سنة 2009. ويتم رصد وتقييم عمل هذه الخلايا من طرف الخلية المركزية القائمة في مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

وتندرج التدابير التي اتخذتها وزارة العدل في إطار الإستراتيجية الوطنية للمساواة والإنصاف وتحقيق الهدف الإنمائي الثالث الذي يهم تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة. كما تشكل هذه التدابير انجازا كبيرا للمغرب في اتجاه احترام اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة خصوصا أحكام المواد 2، 9، 15 و16 التي تنص على ما يلي :

- إلغاء كل التدابير الجنائية التي تشكل تميزا ضد المرأة.
- منح المرأة حقوقا مساوية مع الرجل فيما يخص اكتساب وتغيير الحفاظ على جنسيتها وكذا أطفالها.
- القضاء على التمييز ضد المرأة في كل ما يتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية.

3.1. البرامج والمشاريع والتدابير المنجزة

بالموازاة مع الجهود المبذولة من طرف وزارة العدل في ميدان المساواة بين الجنسين من خلال تفعيل التعديلات الكبرى للنصوص التشريعية ورفع التحفظات علة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإحداث خلية للنوع الاجتماعي (الرجوع إلى التقارير السابقة)، شرع هذا القطاع الحكومي في إعطاء الانطلاقة لمجموعة من المشاريع والتدابير التي ترمي أساسا إلى المأسسة الفعلية لمقاربة النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين. ونخص بالذكر فيما يلي المشاريع التي تدمج النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

المشاريع المدمجة في إطار إصلاح العدل

يهم برنامج الإصلاح (2009-2012) أولا إحداث أربع محاكم استئناف و18 محكمة ابتدائية بتكلفة 800 مليون درهم، حيث تمت تعبئة قروض بمبلغ 250 مليون درهم لبناء عدة محاكم. ويشكل تعزيز عدد العاملين في مجال القضاء خاصة القضاة وكتاب الضبط أولوية للإصلاح ليصل عددهم على التوالي إلى 1500 و2000 في أفق 2012، وذلك للتماشي مع المعايير الدولية في هذا المجال .

ويتوخى إصلاح قطاع العدل أيضا تحسين النصوص التشريعية وتسريع وتيرة التشريع وتحسين العمل القضائي خاصة عن طريق رفع عدد الموظفين والأعوان وكذا الحفاظ على كرامتهم وتشجيعهم ودعم آليات تنفيذ الأحكام وإنعاش التكوين.

وهناك بنود أخرى مدمجة في جدول أعمال هذا الإصلاح بما في ذلك إعادة النظر في الخريطة القضائية على أساس الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للأفراد وتحسين ظروف العمل للموظفين في الإدارة.

وبالنسبة للتكوين المستمر للقضاة، تتوخى الوزارة الرفع من وتيرة الدورات التكوينية لتنتقل في أفق 2012 إلى 150 دورة سنوية عوض 36 دورة حاليا. وفي هذا الإطار تعمل الوزارة حاليا على مراجعة برامج ومقررات التكوين ومقاييس الولوج إلى المعهد العالي للقضاء وذلك عن طر يق الرفع من سن ولوج المتبارين وتحسين الظروف المادية للقضاة.

برنامج وضع خلايا مختصة مسؤولة عن النساء والأطفال في المحاكم : مثال ملموس لتطبيق ميزانية النوع الاجتماعي لتسهيل ولوج النساء والأطفال للعدالة

يرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور أساسية، وينقسم كل منها إلى عدة أهداف استراتيجية ترمي كلها إلى هدف أساسي وهو تسهيل ولوج النساء والأطفال بمن فيهم ضحايا العنف للعدالة.

المحور الأول : تحسين خدمات الخلايا المسؤولة عن النساء ضحايا العنف والمكلفة بالأطفال والذي ينقسم إلى هدفين استراتيجيين :

- تقديم الدعم من حيث المعدات والموارد البشرية الماهرة وتسهيل الولوج لهذه الخلايا لتلبية قصوى لاحتياجات النساء والأطفال ضحايا العنف.
- توحيد الخدمات التي تقدمها هذه الخلايا من خلال إنشاء آليات للتكيف مع متطلبات النساء والأطفال من حيث المساواة والحماية والأمن وكذلك إعطاء الأولوية للقاصرين.

المحور الثاني : تعزيز قدرات وآليات الاستجابة للخلايا المسؤولة عن النساء والأطفال والذي ينقسم بدوره إلى هدفين استراتيجيين :

- تحسين الآليات القانونية للاستجابة لمتطلبات النساء والأطفال.
- تكوين وتعزيز قدرات القضاة والموظفين التابعين لهم على مستوى الخلايا وإشراك الفاعلين الرئيسيين في مجال محاربة العنف.

المحور الثالث : تعزيز التكامل بين الصلاحيات وقدرات الفاعلين الأساسيين في مجال محاربة العنف ضد المرأة ورعاية الأطفال. وينقسم هذا المحو ر كذلك إلى هدفين استراتيجيين حيث يتعلق الأمر بضمان تكامل الخدمات والقدرة على تعبئة مختلف الجهات المعنية برعاية النساء والأطفال وتوفير البيانات اللازمة عن قضايا النساء والأطفال في المحاكم وذلك بالتنسيق مع الشركاء المعنيين.

إصلاح القانون الجنائي

بالموازاة مع التدابير المتخذة في مجال إصلاح القضاء وفي إطار تنفيذ المخطط المتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة، تمت مراجعة القانون الجنائي وذلك من أجل تعديل الأحكام التي تشكل تميزا ضد المرأة. ويهدف مشروع التعديل إلى وضع أحكام جديدة من أجل تحسين الوضعية القانونية للمرأة فيما يتعلق ببعض الاعتداءات (العنف، التحرش...) وخاصة عن طريق رفع العقوبات وسن عقوبات إضافية في حق المعتدي. ويهدف هذا المشروع كذلك إلى تجريم أنواع أخرى من العنف النفسي كالاستعباد على وجه المثال. ويوجد هذا المشروع حاليا في طور التشاور مع مختلف القطاعات والهيئات المعنية نذكر منها الأمن الوطني والدرك الملكي ووزارة العدل ووزارة الصحة وكذلك المنظمات غير الحكومية.

مواصلة دعم أقسام قضاء الأسرة من أجل تطبيق مدونة الأسرة

يهدف هذا البرنامج الذي أعطيت له الانطلاقة في ماي 2007 من طرف وزارة العدل بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة اليونسيف والوكالة الكتلانية للتعاون من أجل التنمية إلى تقوية القدرات العملية لأقسام قضاء الأسرة من أجل تفعيل مدونة الأسرة وذلك عن طريق:

- وضع آلية للوساطة على صعيد أقسام قضاء الأسرة.
- إحداث صندوق نموذجي لمساعدة الأطفال والنساء المطلقات في مجال تسهيل الحصول على النفقة لمستحقيها.
- بحث مراجعة طرق تحديد النفقة وطرق احتساب قسمة الأموال المكتسبة خلال مدة الزواج.
- وضع نظام تدبير للمعلومات في أقسام قضاء الأسرة.
- دعم إحداث خلية للتكوين على المستوى المركزي وإعداد وتنفيذ المخطط التكويني الخاص بأقسام قضاء الأسرة النموذجية.

ويخص هذا البرنامج الممتد خلال الفترة 2007-2010 خمسة أقسام نموذجية لقضاء الأسرة، وهي قسم الدار البيضاء وابن سليمان وطنجة وإنزكان وسلا وذلك بميزانية تقدر بـ 1,676 مليون دولار أمريكي.

إنعاش وتنمية الموارد البشرية

تتمحور هذه المبادرة حول محو رين أساسيين وهما :

- إعداد مخطط للتكوين2007-2011 يهدف إلى ضمان الانسجام والفعالية في التوجهات العامة لسياسة التكوين بالوزارة.
- تحسين الوضعية الإدارية والمالية للموظفين عن طريق الاستفادة من عملية الإدماج في السلم العاشر بموجب المرسوم رقم 2.06.525 بتاريخ 28 يوليوز 2007 (حيث تمثل المرأة 33% من المستفيدين) والامتحانات المهنية وكذلك الحوار الاجتماعي. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن 56% من موظفات وزارة العدل مرتبة في السلالم ما بين 1 و7، حيث 16,4% منهن استفدن من الحوار الاجتماعي[12].

4.1. تحليل الميزانية المخصصة لوزارة العدل حسب النوع الاجتماعي

بدأت مديرية الميزانية والمراقبة بوزارة العدل بتحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي من أجل التوفيق بين الموارد المخصصة وتحقيق أهداف التنمية المنشودة إضافة إلى تقديم أجوبة شافية للأسئلة المتعلقة بوضع سياسيات المساواة والإنصاف. ونخص بالذكر في هذا السياق قيام مختلف مديريات الوزارة بإعداد برامجها ومخططاتها لإدماج أفضل لمقاربة النوع الاجتماعي.

1.4.1. توزيع الميزانية المخصصة لوزارة العدل

تناهز النفقات العامة لوزارة العدل ما مقداره 2,884 مليار درهم برسم سنة 2010. وتبلغ نفقات الاستثمار 334,113 مليون درهم أي ما يشكل 11,6% من الميزانية العامة للوزارة. أما نفقات التسيير، فتصل إلى 2,55 مليار درهم وتمثل88,4% من الميزانية العامة للوزارة.

ويبين تحليل معدل تنفيذ الميزانية المخصصة لوزارة العدل تطورا تصاعديا خلال الفترة 2000-2005 ليصل إلى 84% سنة 2005، ليتراجع بعد ذلك إلى 74,57% فقط سنة 2008، وهي السنة التي عرفت ذروة الاعتمادات المرصودة لقطاع العدل طوال العقد الأخير (3,7 مليار درهم).

[12] مديرية الموارد البشرية، وزارة العدل.

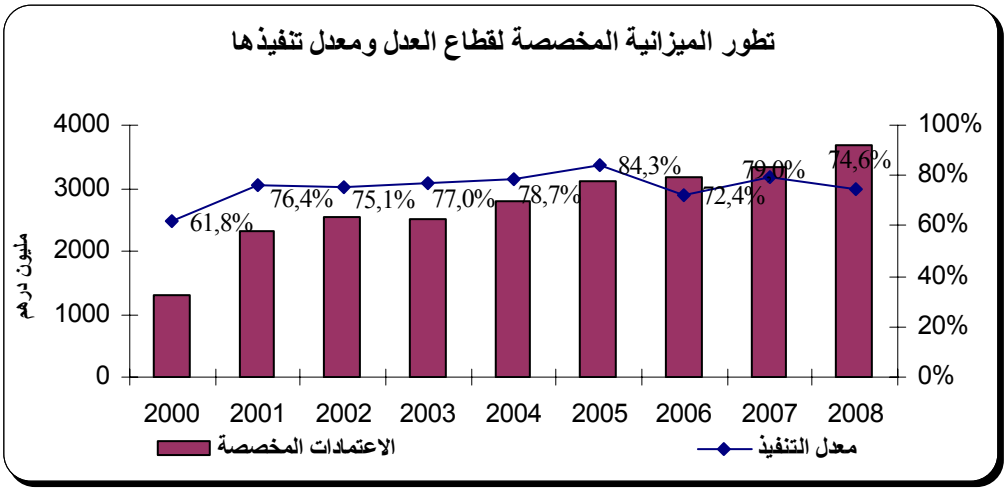

المصدر: مديرية الميزانية، وزارة اللاقتصاد والمالية

نفقات التسيير

تضم ميزانية التسيير المخصصة لوزارة العدل فقرة خاصة بنفقات الأجور وأخرى خاصة بتجهيزات ونفقات أخرى. وتبلغ الاعتمادات المرصودة للفصل المتعلق بنفقات الموظفين ما مجموعه 2,214 مليار درهم جزء كبير منها مخصص للنساء اللواتي تمثلن 44,8% من مجموع موظفي الوزارة . وتتجلى الخدمات والنفقات في هذا الباب على الخصوص في معالجة الأجور وتعويضات الموظفين المرسمين والموازيين. وبما أن هذا الباب غير مصنف حسب الجنس فإن قياس أثر النوع الاجتماعي أمر صعب، لذلك سيكون من الناجع التأكد من أهمية النفقات المخصصة للنساء فيما يتعلق بالفروع التالية : التعويضات، المساعدات الاستثنائية للسكن، علاوات ومنح الولادة، علاوات المغادرة الطوعية للتقاعد.

وتشمل الفقرة الخاصة بالمواد والنفقات المختلفة ما مجموعة 335,6 مليون درهم موزعة بين الإدارة المركزية (315,3 مليون درهم) والمجال القضائي (20,3 مليون درهم). وباعتبارها مستقلة عن وزارة العدل وتابعة مباشرة للوزارة الأولى فسوف يتم التطرق إلى التحليل النوعي لميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في قسم خاص.

وتبين قوائم مصطلحات الخدمات والنفقات الخاصة بهذا الباب وجود بعض الفقرات والسطور التي يمكنها أن تخضع لتحليل حسب النوع الاجتماعي ويتعلق الأمر بتعويضات المهام داخل وخارج البلاد، الملابس وتكاليف العدالة الجنائية، تكاليف نقل الموظفين، المنح المخصصة لجمعيات الحقوق غير الحكومية وكذلك تكاليف المشاركة في المنتديات والتداريب والمناظرات.

نفقات الاستثمار

بلغت ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة العدل برسم سنة 2009 ما يقارب 334,113 مليون درهم موزعة كالتالي :

- 46,513 مليون درهم مخصصة للإدارة المركزية.
- 287,6 مليون درهم مخصصة للميدان القضائي دون احتساب نفقات الاستثمار المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التي سوف يتم التطرق إليها في أخر القسم.

وتتضمن ميزانية الاستثمار قوائم مصطلحات مختلفة للخدمات والنفقات تتعلق بالبنيات وتجهيزات المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وتقوية البنيات التحتية وإدخال التقنيات الإعلامية للمحاكم وتأمين المباني الإدارية ...الخ . وفضلا عن ذلك، تخصص ميزانية الاستثمار قسطا مهما من المداخل لبرنامج "دعم قسم قضاء الأسرة بالمحاكم الابتدائية " (32 مليون درهم مقابل 26 مليون درهم فقط سنة 2009 و14 مليون درهم سنة 2008).

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية وزارة العدل ليست موزعة حسب الإدارات بل حسب المهام التي تغطي الإدارة المركزية والمحاكم الخارجية. وترتقب خلية النوع الاجتماعي[13] المحدثة والملحقة بالإدارة المركزية (الكتابة العامة) في يونيو2005 إشراك كل مراكز التنسيق في تحضير البرامج بهدف المساعدة في إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل برمجة المشاريع.

2.4.1. تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

لقد حدد كل قطاع وزاري في إطار شمولية الاعتمادات مجموعة من مؤشرات الأهداف المرقمة تسمح بالربط بين الاعتمادات المخصصة لإجراء معين أو برنامج أو نشاط من جهة والنتائج المرصودة والمرتقبة من استعمال هذه الاعتمادات من جهة أخرى. وهكذا حددت وزارة العدل، منذ انخراطها في المقاربة الجديدة للتدابير المرتكزة على النتائج في يناير2006، 40 مؤشرا للأهداف لميزانية التسيير (مقابل 68 مؤشرا برسم سنة 2009) و4 مؤشرات لميزانية الاستثمار (مقابل 12 مؤشرا برسم سنة 2009). وهكذا يلاحظ أن الوزارة أحرزت تقدما ملموسا فيما يتعلق بجمع وتلخيص مؤشرات النجاعة للقطاع.

تحليل مدى نجاعة مقاربة النوع الاجتماعي

يتضح من خلال تحليل جذاذة مؤشرات الأهداف لميزانية التسيير لوزارة العدل أن المؤشرات الأكثر مراعاة للنوع الاجتماعي هي تلك المتضمنة في القسم المخصص للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج (انظر القسم المخصص لتحليل ميزانية هذه المندوبية).

وهناك مؤشرات لأهداف مرقمة أخرى تتعلق بميزانية التسيير من شأنها مراعاة النوع الاجتماعي إلا أنها تظل غير دقيقة بشكل كاف، بحيث تتطلب مراجعة لجعلها أكثر ملاءمة وأكثر فعالية. وترتبط هذه المؤشرات بالأهداف التالية: "تقليص آجال معالجة القضايا حسب نمط المحاكم" و"ضمان التكوين الأولي والمستمر للموظفين" و"تحسين جودة الأحكام والتخليق" و"تقليص آجال تنفيذ الأحكام".

ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالمؤشرات التالية :

- الآجال المتوسطة لمعالجة القضايا الجوهرية من طرف محاكم الاستئناف في المجال الجنائي.
- عدد الأحكام المعالجة بالنسبة لعدد القضايا الموضوعة في محاكم الاستئناف في المجال المدني.
- عدد الموظفين المدربين.

تصنيف مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية التسيير لوزارة العدل

المؤشرات	الأهداف أو المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر
الآجال المتوسطة لمعالجة القضايا الجوهرية من طرف محاكم الاستئناف في المجال الجنائي	تقليص آجال معالجة القضايا حسب نمط المحاكم	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجهة والمحاكم
الآجال المتوسطة لمعالجة القضايا الجوهرية من طرف محاكم الاستئناف في المجال المدني	تقليص آجال معالجة القضايا حسب نمط المحاكم	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجهة والمحاكم
عدد الأحكام المعالجة بالنسبة لعدد القضايا الموضوعة في محاكم الاستئناف الإدارية في المجال المدني	تحسين جودة الأحكام والتخليق	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجهة والمحاكم
عدد الأحكام المعالجة بالنسبة لعدد القضايا الموضوعة في محاكم الاستئناف التجارية في المجال المدني	تحسين جودة الأحكام والتخليق	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجهة والمحاكم
نسبة الأحكام التي تم تنفيذها بالنسبة لمجموع التطبيقات المحكوم فيها سنويا في المحاكم التجارية في المجال المدني	تقليص آجال تنفيذ الأحكام	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجهة والمحاكم
نسبة الأحكام التي تم تنفيذها بالنسبة لمجموع التطبيقات المحكوم فيها سنويا في المحاكم الإدارية في المجال المدني	تقليص آجال تنفيذ الأحكام	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجهة والمحاكم
عدد الموظفين المدربين	ضمان التكوين الأولي والمستمر للموظفين	مؤشر نتيجة	- تصنيف حسب الجنس - إدماج البعد الجهوي

[13] الرجوع إلى تقارير النوع الاجتماعي السابقة.

ونظرا لتوجهها خصوصا لتقوية البنية التحتية للإدارة المركزية فإن ميزانية الاستثمار تتميز بكثرة المؤشرات غير القابلة للتصنيف حسب النوع الاجتماعي والتي تتعلق بالهدفين التاليين : توسيع الوعاء العقاري وتجديد تجهيزات السلطات القضائية. ومن بين هذه المؤشرات نذكر على سبيل المثال : "عدد الإنشاءات المنجزة" و"معدل تجديد التجهيزات والبنيات التحتية".

تصنيف مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار لوزارة العدل :

المؤشر	الأهداف أو المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشرات	ملاحظات
عدد الإنشاءات المنجزة	توسيع الوعاء العقاري	مؤشر نتيجة	إدماج البعد الجهوي (حضري/قروي)	مؤشر جهوي لا يراعي النوع الاجتماعي
عدد الأراضي المقتناة	توسيع الوعاء العقاري	مؤشر نتيجة	إدماج البعد الجهوي (حضري/قروي)	مؤشر جهوي لا يراعي النوع الاجتماعي
معدل تجديد التجهيزات والبنيات التحتية	تجديد تجهيزات السلطات القضائية	مؤشر نتيجة	إدماج البعد الجهوي (حضري/قروي)	مؤشر جهوي لا يراعي النوع الاجتماعي

تحسين المؤشرات

بصفة عامة وعلى غرار القوانين المالية السابقة، لا تأخذ مؤشرات الأهداف المقترحة في إطار قانون المالية لسنة 2010 بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي باستثناء بعض المؤشرات المرتبطة بتكوين الأطر والأعمال الاجتماعية. وبالنسبة للإدارة القضائية، يجدر التركيز خاصة على النساء والأطفال ضحايا العنف كما يستحسن تمحيص محاكم الأسرة والقيام بالمقارنة مع معايير اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز والعنف ضد النساء.

وبالنظر للبرامج والتدابير المتخذة من طرف وزارة العدل وحسب المعطيات المتوفرة لديها، يمكن اعتماد المؤشرات التالية كمؤشرات إضافية :

- مؤشر لتتبع مراحل تعديل القانون الجنائي.
- عدد الخلايا المكلفة برعاية النساء والأطفال في المحاكم.
- معايير جودة خدمات تحمل أعباء النساء والفتيات ضحايا العنف.
- معدل تحقيق مختلف الأهداف الإستراتيجية المتعلقة ببرنامج وضع الخلايا المكلفة برعاية النساء والأطفال في المحاكم.
- عدد الفتيات والفتيان الذين شملتهم عمليات التحسيس بقضايا العنف
- معدل تحقيق التدابير التي تم الالتزام بها إطار برنامج دعم قضاء الأسرة.

5.1. دراسة وضعية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

تسهر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على إنعاش وضعية السجناء والنزلاء والحرص على سلامتهم وذلك بانفتاحها حسب أحكام القانون على الهيئات الأخرى وجمعيات المجتمع المدني. ويعتبر تحويلها منذ سنة 2008 إلى هيئة مستقلة تابعة مباشرة للوزارة الأولى حافزا سيمكنها مستقبلا من تقوية فعاليتها من حيث التخطيط وإعداد البرامج وتحقيقها.

1.5.1 تشخيص وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

لا تمثل النساء السجينات سوى 2,7% من مجموع سجناء المغرب حسب الإحصائيات الأخيرة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لسنة 2009. ويصل المعدل العمري للساكنة السجينة من النساء 34 سنة (12% أقل من 20 سنة و60% ما بين 21 و40 سنة و28% أكثر من 41 سنة). وتجدر الإشارة إلى أن معظم السجينات غير ممدرسات ومنقطعات عن أسرهن وتعانين من عجز مادي لعدم توفرهن على أنشطة مدرة للدخل (حيث تمثل النساء العاطلات حوالي 62% من مجموع السجينات).

ويبين توزيع النساء السجينات حسب الحالة المدنية أهمية شريحة السجينات المتزوجات بنسبة 38% مقابل 29% للعازبات و27% للمطلقات و6% للأرامل. وعلى العكس من ذلك، تبين الحالة العائلية لمجموع السجناء أهمية السجناء العزاب بنسبة 65% مقابل 31% للمتزوجين و3% للمطلقين و1% للأرامل.

توزيع السجناء حسب الجنس والحالة العائلية

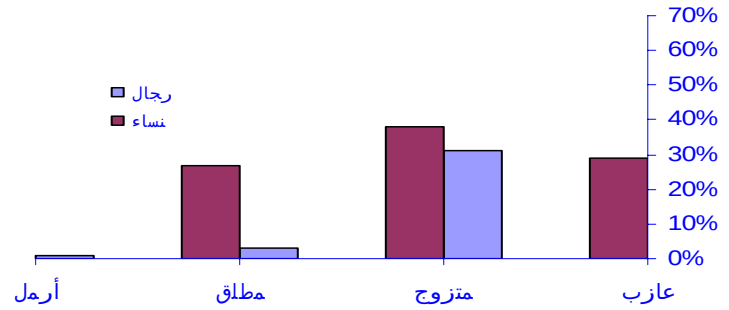

المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

ويعتبر ارتفاع نسبة السجينات المتزوجات نتيجة مباشرة لحالات نزاع مع الزوج أو مع أحد أعضاء الأسرة. بينما يبين ارتفاع نسبة السجينات المطلقات كذلك الوضعية الصعبة التي تعيشها المرأة المطلقة عندما تجد نفسها بدون مأوى وبدون موارد مالية. أما الأرامل والعازبات فالجرائم التي ترتكبها تعزى أساسا لبعض المخالفات وخرق للقواعد الأخلاقية.

ويمكن استنتاج أن 23% من السجينات ارتكبن جرائم ومخالفات ضد الأشخاص مقابل 23% ضد القواعد الأخلاقية و21% ضد الممتلكات، بينما تمثل المخالفات ضد الأمن والجنحات المتعلقة بالكحول والمخدرات 7% و20% على التوالي من الجرائم المرتكبة من طرف السجينات.

أما بالنسبة للسجناء، فالرقم القياسي للجرائم والمخالفات مسجل من طرف الجنح المتعلقة بالممتلكات 27% متبوعة بالجنح المتعلقة بالكحول والمخدرات 25% والمخالفات ضد الأمن 13%، بينما لا تمثل المخالفات المرتكبة ضد العادات والقواعد الأخلاقية سوى 9% من الجرائم المرتكبة.

توزيع السجناء حسب نوع الجنح المرتكبة

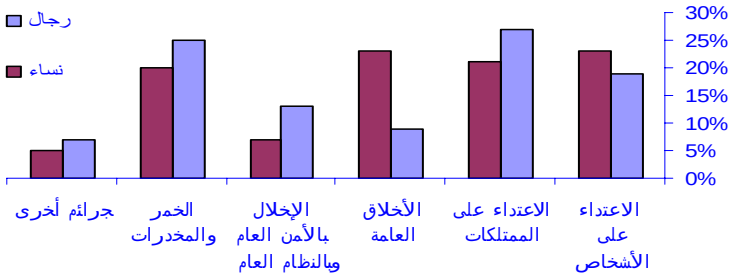

المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

وتجدر الإشارة إلى أن القوانين الحالية لإدارة السجون لا توفر نظاما خاصا للسجينات، فباستثناء مقتضيات القانون رقم 23-98 التي تسمح للسجينات الحوامل بالاحتفاظ بأطفالهن إلى غاية بلوغ سن الخامسة، تحرص كل المقتضيات والأحكام على معاملة السجناء والسجينات على حد سواء. ونخص بالذكر في هذا الإطار عدم وجود مؤسسات سجنية خاصة بالنساء، حيث يوجد حاليا 65 مؤسسة سجنية 40 منها فقط يوفرون أماكن خاصة بالنساء.

2.5.1. الأولويات العمومية والإستراتيجية المسطرة

تبعا للتعليمات الملكية، التزمت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بنهج سياسة لعصرنة تنظيمها وتحسين مهنية طرق العمل وعقلنة تسييرها. وقد تم تكريس هذا من خلال وضع استراتيجية ترتكز على المحاور التالية :

- تعبئة الوسائل الضرورية لتحسين إعادة الإدماج الاجتماعي للنزلاء في ميادين التعليم والتكوين المهني والأنشطة السوسيواقتصادية.

- تعزيز سلامة المؤسسات السجنية عبر الانضباط والرفع من مهنية المراقبين والتطبيق الصارم لقانون 23 – 98 وتجهيز السجون بمعدات الأمن والمراقبة الملائمة لخصوصيات المؤسسات السجنية.
- تحسين ظروف عيش وإيواء السجناء على مستوى التغذية والنظافة والعلاج وصيانة مراكز السجن والرفع من المساحة المخصصة لكل سجين.
- عصرنة التسيير عبر تعميم استخدام المعلوميات بالمصالح وتكوين الأطر في ميدان السجون.

3.5.1. التدابير والمشاريع المتخذة

قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بمجهود لتحسين الظروف الإنسانية للسجناء بهدف صيانة كرامة السجين انطلاقا من مبدأ كون المؤسسة السجنية فضاء للتأهيل والتكوين وإعادة الإدماج وليس فقط وسيلة للمعاقبة والزجر. وفي هذا الإطار، ثم التوقيع في 30 غشت 2010 على اتفاقية بين مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وكذلك الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتي تروم إلى إدماج السجناء في سوق الشغل.

وفي نفس السياق وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أعطيت أهمية خاصة للتغذية والتطبيب والتكوين في عمل المندوبية التي كرست مجهودات كبيرة من أجل تحسين جودة التغذية المقدمة للسجناء وذلك بالرفع من نفقات التغذية إلى 15 درهم عوض 5 دراهم للسجين في اليوم.

كما سخرت المندوبية كل الوسائل الضرورية من أجل التصدي لجميع أشكال العنف بالمؤسسات السجنية حيث تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى انخفاض حالات الاعتداء ب 13% بالمقارنة مع 2003 وذلك بتعزيز الموارد المادية والبشرية وتحسين الانضباط بالمؤسسات السجنية وكذا الأنشطة البيداغوجية و التربوية التي تندرج في إطار إعادة الإدماج. كما يحكم المؤسسة السجنية قانون داخلي من الواجب احترامه من طرف السجناء والموظفين على السواء.

أما فيما يخص نسبة الوفيات، فقد شهد عدد الوفيات استقرارا مع تسجيل 125 حالة سنة 2009 وتبقى هذه النسبة عادية نظرا لكون 34% من الحالات وقعت بسبب أمراض مزمنة، أما باقي الوفيات (66%) فسجلت بالمستشفيات مع العلم بأن نسبة الانتحار تظل جد محدودة بتسجيل حالة كل شهرين.

وفيما يتعلق بمشروع الإصلاح الذي تعتمده المندوبية، تم اتخاذ بعض التدابيرل تحسين المساحة المتوسطة لكل سجين لتصل إلى 3 م^2 لكل نزيل في أفق 2012 وذلك عن طريق بناء سجون جديدة (تولال، مكناس، اوداية، مراكش، رأس الماء، فاس، أيت ملول، تاوريرت، إيموزار، كلميم وأصيلا). وسيتم بناء هذه السجون على شكل قرى سجنية.

4.5.1. تحليل الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج حسب النوع الاجتماعي

تناهز النفقات العامة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 1,46 مليار درهم برسم سنة 2010 وتبلغ نفقات الاستثمار 408 مليون درهم أي ما يمثل 28% من الميزانية العامة للمندوبية، أما نفقات التسيير فتصل إلى 1,06 مليار درهم وتمثل 72% من الميزانية العامة للمندوبية. وتضم ميزانية التسيير المخصصة للمندوبية فقرة خاصة بنفقات الأجور وأخرى خاصة بتجهيزات ونفقات أخرى وتبلغ الاعتمادات المرصودة للفصل المتعلق بنفقات الموظفين ما مجموعه 522,672 مليون درهم. وتتجلى الخدمات والنفقات لهذا الفصل على الخصوص في معالجة الأجور وتعويضات الموظفين الرسميين والموازين. وباعتبار هذا الفصل غير مصنف حسب الجنس مما يجعل قياس أثر النوع الاجتماعي صعبا، فإنه سيكون من الناجح التأكد من أهمية النفقات المخصصة للنساء فيما يتعلق بالفروع التالية: التعويضات والمساعدات الاستثنائية للسكن ومنح الميلاد وتعويضات الاستشارة الطبية بالنسبة للأطر الطبية والبيطرية.

كما تشمل الفقرة الخاصة بالموارد والنفقات المختلفة ما مجموعة 535 مليون درهم وتبين قائمة الخدمات والنفقات الخاصة بالمندوبية إمكانية إدماج بعد النوع الاجتماعي في مجموعة من الفقرات والسطور لكونها تتعلق فقط بالساكنة السجنية. وقد بدأت بالفعل هذه الإدارة منذ سنة 2005 في مسلسل تحليل وضعية الساكنة السجنية حسب النوع الاجتماعي واستنباط المؤشرات وتحديد الأهداف والغايات المنشودة. غير أنه بالإمكان اعتبارا من الآن تصنيف بعض سطور الميزانية حسب الجنس خصوصا منها تلك المتصلة بالتغذية ولباس السجن والعلاجات الطبية للسجناء.

ومن بين سطور الميزانية ذات الأهمية نذكر السطر المتعلق بالمساعدة الاجتماعية للأطفال الذي يعتبر سطرا قابلا للجندرة والذي استفاد برسم سنة 2010 من 600.000 درهم مقابل 300.000 درهم برسم 2009 و100.000 خلال السنوات السابقة (2001-2008).

أما ميزانية الاستثمار للمندوبية (408 مليون درهم) فهي موزعة حسب المهام التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش السجناء ويتعلق الأمر أساسا بإنشاء وتجهيز مباني المصالح المركزية وتكوين أطر السجون وكذلك تجهيز المباني والمنشآت المخصصة للسجون والسجون الزراعية.

وانطلاقا من تحليل جذاذة مؤشرات الأهداف للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، يتضح أنه باستثناء الأهداف المتعلقة بتحسين جودة إقامة النزلاء وتقوية أمن المؤسسات السجنية والتي لا يمكنها إدماج بعد النوع الاجتماعي نظرا لصعوبة قياس تكاليف الصيانة والتغذية والأمن بشكل منفصل بالنسبة للسجينات والسجناء فإن معظم مؤشرات الأهداف الأخرى قابلة لإدماج النوع الاجتماعي ويتعلق الأمر بالمؤشرات المرتبطة بتحسين علاج السجناء وإنعاش الشغل وتطوير التعليم والتكوين المهني لصالح السجناء وكذلك تقليص اكتظاظ المؤسسات السجنية.

ونذكر على سبيل المثال "نسبة السجناء المستفيدين من الأنشطة المؤدي عليها" و"نسبة السجناء المستفيدين من التكوين العام والمهني" و"عدد الأنشطة الثقافية والرياضية المنظمة لفائدة السجناء" وكذلك "نسبة الأعوان والعاملين المستفيدين من التكوين".

تصنيف مؤشرات الأهداف المتعلقة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

المؤشر	الأهداف أو المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر
كلفة الصيانة لكل سجين في اليوم	تحسين جودة إقامة السجناء	مؤشر نتيجة	مؤشر لا يمكنه إدماج النوع الاجتماعي لصعوبة قياس كلفة الصيانة بشكل منفصل بالنسبة للنساء والرجال
المعدل اليومي للتغذية لكل سجين	تحسين جودة إقامة السجناء	مؤشر نتيجة	مؤشر لا يمكنه إدماج النوع الاجتماعي لصعوبة قياس كلفة التغذية بشكل منفصل بالنسبة للنساء والرجال
عدد الاستشارات الطبية	تحسين علاج السجناء	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس
عدد تنقلات السجناء خارج المؤسسات السجنية لأغراض طبية	تحسين علاج السجناء	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس
الطاقة الإيوائية	تقليص اكتظاظ المؤسسات السجنية	مؤشر أثر	مؤشر غير قابل للتصنيف حسب النوع الاجتماعي
المساحة المتوسطة لكل سجين (متر^2/سجين)	تقليص اكتظاظ المؤسسات السجنية	مؤشر أثر	تصنيف حسب الجنس
معدل تغطية السكن للعمال المجبرين على البقاء بالقرب من المؤسسات السجنية	تقوية الأمن في المؤسسات السجنية	مؤشر نتيجة	مؤشر لا يمكنه إدماج النوع الاجتماعي لصعوبة قياس أثر التغطية الأمنية بشكل منفصل على النساء والرجال
نسبة السجناء المستفيدين من الأنشطة المؤدى عنها	ضمان العمل للسجناء	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والمستوى التعليمي والفئة
نسبة السجناء المستفيدين من التكوين العام والمهني	تنمية التعليم والتكوين المهني للسجناء	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والمستوى التعليمي والفئة
نسبة الأعوان والعاملين المستفيدين من التكوين	ضمان التكوين المستمر للموظفين	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والمستوى التعليمي

2. وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

انخرط المغرب في مسلسل الإصلاح المجتمعي من خلال وضع سياسات لحقوق الإنسان، وتشكل حقوق المرأة عنصرا أساسيا فيها. وفي هذا السياق، ومن أجل دعم المساواة بين الجنسين، تم سنة 2007 تعميم دورية للوزير الأول التي تدعو كافة القطاعات الحكومية إلى جعل الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين إطارا مرجعيا لإعداد مخططاتها القطاعية.

وبعد تشخيص وتحليل وضعية المرأة والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمتسولين حسب مقاربة النوع الاجتماعي، سيتطرق هذا القسم إلى الأولويات والسياسات العامة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن. بعد ذلك، سيتم تقديم نتيجة تحليل ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حسب النوع الاجتماعي.

1.2. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

يدل تطور المؤشرات المتوفرة على تحسن ملحوظ لوضعية المرأة في المغرب ابتداءا من سنة 1990. حيث أصبح دور المرأة في جميع المجالات، أكثر وضوحا وأكثر قيمة. ومع ذلك، لا يزال بلوغ هدف المساواة

بين الجنسين يواجه عراقيل ترتبط أساسا بنتائج التعليم الأساسي والثانوي، خاصة لدى الفتيات في المناطق القروية، وتفشي البطالة التي تطال النساء أكثر من الذكور.

التربية والصحة: سجل المغرب سنة 2009، معدل أمية النساء[14] في حدود 50,8% لدى الفئة العمرية عشر سنوات فما فوق مقابل 28,1% لدى الرجال. وتبقى هذه النسبة مرتفعة لدى النساء القرويات في حوالي 70%. وحقق مؤشر التكافؤ بين الجنسين سنة 2009/2008 نسبة 89% في الابتدائي، 80% في الثانوي الإعدادي و97% في الثانوي التأهيلي و90% في التعليم العالي. وسجل هذا المؤشر بالمقارنة مع العام الدراسي 1990-1991، ربح 32 نقطة في الثانوي التأهيلي و34 نقطة في التعليم العالي مقابل 23 نقطة فقط في الابتدائي و10 في الثانوي. وارتفع هذا المؤشر في المناطق القروية بأكثر من الضعف في التعليم الابتدائي، حيث انتقل من 42% إلى 85%. في حين، ارتفع في المناطق الحضرية من87% إلى 93%.

أما بالنسبة للصحة[15]، تظل نسبة وفيات الأمهات مرتفعة: (132 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة سنة 2009 على المستوى الوطني). وفيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع، فقد بلغ 32,2 لكل 1000 مولود حي في 2009 مقابل 40 لكل 1000 مولود حي في عام 2004.

المشاركة في النشاط الاقتصادي: تظل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي[16] محدودة مقارنة مع الرجل. وهكذا، بلغ معدل نشاط النساء سنة 2009، حوالي 25,8% مقابل75,3% بالنسبة للرجال. وفيما يخص نسبة بطالة النساء، فهي تقدر في حدود 9,5% سنة 2009 مقابل 9% لدى الرجال. وتعتبر المرأة العاملة أكثر عرضة للبطالة في المناطق الحضرية 19,8% مقابل 12,1% للرجال، حيث تنحصر الأنشطة التي تقوم بها النساء في الأعمال ذات الدخل المحدود. وفي المجال القروي، تنتمي 80,6% من النساء إلى فئة مساعدات البيوت والعاملات الموسميات والمتمرنات مقابل 37,5% بالنسبة للرجال.

الفقر والعنف ضد المرأة: تعاني الأسر التي ترأسها النساء من ظاهرة الفقر، حيث ناهز معدل الفقر[17] لدى هذه الأسر 7,4% سنة 2009 وهو يقل عن معدل الفقر لدى الأسر التي يرأسها الرجال (9,2%). كما تعاني أيضا من الهشاشة التي يقدر معدلها ب 16,4% سنة 2009 بالنسبة للأسر التي ترأسها النساء مقابل 17,6% بالنسبة للأسر التي يرأسها الرجال. كما أن 18,7%[18]من النساء ربات بيوت وتعانين من الأمية ومن غياب مصادر دائمة للدخل. ومن جهة أخرى، أضحت أعمال العنف الممارسة ضد النساء مقلقة للرأي العام المغربي، حيث ارتفع عدد النساء ضحايا العنف[19] سنة 2009 إلى 27.101، وتتعرض 80% منهن للعنف من قبل الزوج. وتعد الفئة العمرية للنساء ما بين 18 و24 سنة هي الأكثر تعرضا للعنف، تليها الفئة العمرية ما بين 25 إلى 35 سنة. وتتصدر حالات العنف النفسي حالات العنف المسجلة (40%)، ونخص بالذكر الإهانة وإذلال النساء المتزوجات، يليه العنف الجسدي. وتخص جل حالات العنف الجسدي الضرب والجرح (98%).

الولوج لمراكز القرار والمشاركة السياسية: يبقى حصول المرأة على مناصب المسؤولية في الإدارة وفي الدوائر السياسية محدودا. فعلى سبيل المثال، تشغل النساء[20] 10% من مناصب المسؤولية في الإدارة العمومية. وعلى المستوى السياسي، تحسنت مشاركة النساء بالرغم من أن النتائج تظل دون الطموحات. فعلى مستوى الحكومة، أسندت خمس حقائب للنساء سنة 2009 مقابل حقيبتين سنة 2004 وبلغ عدد النساء البرلمانيات 34 امرأة. غير أن القطاعات الموكلة للنساء لا تبتعد عن التوزيع التقليدي للأدوار (الأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين والتعليم والشباب والصحة) باستثناء قطاع الطاقة والشؤون الخارجية.

وأما فيما يخص السلطة القضائية، فقد مكن إصلاح النظام القضائي من تعزيز دور المرأة في المجتمع، بحيث بلغ عدد النساء القاضيات سنة 2008 في المغرب 612 امرأة، مما يمثل 19,4% من هيئة القضاء، ويتطلع هذا الإصلاح إلى تعزيز وجودها في النظام القضائي.

---

[14] التقرير الوطني لأهداف الألفية للتنمية، 2009، المندوبية السامية للتخطيط

[15] البحث الوطني الديمغرافي للمندوبية السامية للتخطيط 2009 - 2010

[16] بحث وطني حول الشغل

[17] تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول النساء والرجال،2010

[18] تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول النساء،أكتوبر 2008

[19] إعداد الرقم الوطني الأخضر 080008888 للنساء والفتيات ضحايا العنف

[20] بحث 2001/ 2002 لمديرية الإصلاح الإداري ب MMSP

ومن أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، اتخذت تدابير جديدة عبر القانون الانتخابي الجديد من خلال إدخال نظام الحصص[21] لزيادة تمثيلية المرأة في الهيئات المحلية في حوالي 12%، وإنشاء صندوق الدعم لتعزيز تمثيلية المرأة وتبلغ ميزانيته برسم سنة 2009، ما يناهز 10 ملايين درهم.

سوء معاملة الأطفال[22]: وفيما يخص سوء معاملة الأطفال، فقد تم سنة 2009 تسجيل 493 حالة، 19% منها تخص الاعتداءات الجنسية و28% الاعتداءات الجسدية. ولقد سجلت معظم هذه الحالات في الوسط الحضري ب 436 حالة مقابل 51 في الوسط القروي وتهم 54% من هذه الحالات الفتيان و46% منها الفتيات.

الأشخاص المعاقين[23] : يضم المغرب 1.530.000 معاقا، أي 5,12% من مجموع ساكنة البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن 56,4% من الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة تتراوح أعمارهم ما بين 16 و60 سنة. ويعيش 41,2% منهم في الوسط القروي، بينما يعيش 58,8% منهم في الوسط الحضري و16% منهم في الأحياء الفقيرة. وتكثر الإعاقة عند الذكور بنسبة 5,49% مقابل 4,75% لدى النساء. ويمثل الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة حوالي 9,4% من مجموع الأشخاص المعاقين مقابل 6,1% لدى الفتيات. وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين الجنسين أمام الإعاقة يتقلص مع تقدم السن، حيث تصل نسبة النساء اللواتي تجاوزن سن الأربعين 25% من مجموع الساكنة التي تعاني من إعاقة مقابل 24,8% لدى الرجال.

التسول[24]: يشكل انتشار التسول الاحترافي ظاهرة مقلقة في المجتمع المغربي تمس أسس وأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويقدر عدد المتسولين في المغرب سنة 2007 ب 950 195، حوالي 48,9% منهم من الرجال و51,1% من النساء. ويناهز معدل التسول الاحترافي 62,4%. وينتظم المتسولون بشكل متزايد في شبكات أكثر نشاطا وتعرف مدن الدار البيضاء (17,8%) والرباط (21,8%) أعلى نسب للتسول. وتعود الأسباب المؤدية إلى تزايد عدد المتسولين إلى الفقر(51,8%)، والعجز(12,7%) والصحة (10,8%).

2.2. الأولويات العمومية والمرامي المنشودة

حددت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن عدة مستويات للتدخل ذات الأولوية تراعي حاجيات وانشغالات كل فئات الساكنة (النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) قصد الحد من التفاوتات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وتخص هذه المستويات دعم حقوق المرأة، ودعم مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص وكذا دعم حقوق الطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

مخطط العمل الاستراتيجي للوزارة

وضعت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن خطة عمل إستراتيجية ممتدة ما بين 2008 و2012 تهدف إلى دعم تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات التي تعاني من الإقصاء، وتعزيز الانسجام الاجتماعي والتضامن وضمان الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتقوية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. وتتبنى خطة العمل الإستراتيجية على منهجية خاصة ومتكاملة تُعنى بقضايا الأسرة والمرأة والطفولة والمعاقين والمسنين وترتكز على خمس محاور رئيسية أهمها: تنسيق برامج التنمية الاجتماعية ودعم حقوق المرأة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص، وتبني سياسة متكاملة في شؤون الأسرة، ودعم الطفولة وتعبئة الفاعلين وتبني سياسة تنموية تضم الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة وكذلك تعزيز القدرات المؤسساتية للوزارة.

الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين عن طريق إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية

يكمن الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية التي تم إعدادها سنة 2006 في تقليص الفوارق والتباينات بين الجنسين سواء على مستوى الحقوق أو الولوج إلى الموارد والفرص الاقتصادية أو على مستوى التأثير السياسي. كما ترتكز هذه الإستراتيجية على رؤية تنموية للعنصر البشري تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

وتنقسم إلى هدفين استراتيجيين يعطيان لهذه الإستراتيجية تصورا على المدى البعيد. ويتعلق الهدف الاستراتيجي الأول بالتأثير على السياسات والبرامج التنموية المتعلقة بالمرأة والرجل وتوجيهها لجعلها منصفة

[21] كما ذكر في نصوص قانون الانتخابات المحلية
[22] معطيات المرصد الوطني لحقوق الطفل
[23] البحث الوطني حول الإعاقة 2004-2006
[24] البحث الوطني حول التسول MDS 2007

وعادلة. أما الهدف الثاني فله علاقة بالفوائد التي يجب أن يستفيد منها بشكل منصف كل من المرأة والرجل والفتيات والفتيان من مختلف البرامج التنموية.

الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة

يكمن الهدف الأسمى للإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في القضاء على العنف ضد المرأة في أجل محدد والمساهمة في تشجيع وحماية حقوقها .وتنبثق عن هذا الهدف أهداف رئيسية مبتغاها ترسيخ دولة الحق والقانون، وإدماج النتائج المحصل عليها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة كمؤشر للتنمية البشرية، وتقوية الدينامية التشاركية وذلك بتطوير أشكال جديدة للشراكة الضرورية لتنمية التعاون بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

كما ترتكز هذه الإستراتيجية على 7 مجالات ذات أولوية. ويتعلق الأمر بمشاريع الإصلاح القانوني والتشريعي ورعاية ومرافقة النساء ضحايا العنف وتطوير الموارد المادية والمالية والتربية والتوعية والتواصل والبحث وتطوير شراكات وتكوين وتنمية الموارد البشرية والسياسة العامة لمناهضة العنف ضد المرأة.

إستراتيجية مكافحة التسول

تقوم هذه الإستراتيجية على ثلاث مقاربات وهي :

- المقاربة الاجتماعية التي تدعو إلى ثلاثة أنواع من الحلول:

ـ الاندماج الأسري عن طريق التدخل لدى الأسر لحل النزاعات العائلية والسماح للمتسولين منهم بالرجوع لمنزل الأسرة.

ـ الاندماج المؤسساتي الذي يتمثل في وضع المتسولين، المحرومين من أسرهم داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

ـ الاندماج السوسيوالاقتصادي عن طريق تمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح المتسولين القادرين على الشغل.

- المقاربة القضائية التي تدعو إلى معاقبة التسول الاحترافي أو المنظم في إطار شبكات أو الذي يشغل الأطفال والمعاقين والعجزة.
- المقاربة التحسيسية من خلال إطلاق حملات تحسيسية وتواصلية موجهة لجميع المواطنين عبر الإذاعة والتلفزة وخطب الجمعة والإعلانات في الصحف الوطنية والتوعية في مراكز استقبال المتسولين.

الإستراتيجية الوطنية من أجل الطفولة

تقترح هذه الخطة عشرة أهداف جماعية من أجل تحسين وضعية الأطفال بالمغرب وتقدم وصفا للنتائج المنتظرة، والمسار الذي سينهجه المغرب للعمل على تحقيق أهداف المخطط الدولي من أجل الطفولة وكذا التدابير التي يجب القيام بها من أجل تحقيق الالتزامات التي اتخذت، من جهة، خلال الجلسة الاستثنائية للأمم المتحدة في ماي 2002 "عالم فخور بأطفاله"، وفي إطار تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، من جهة أخرى.

الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الإعاقة

تهدف إستراتيجية الوزارة بشأن الإعاقة التي تم إعدادها سنة 2008 إلى التنمية الشاملة للمعاقين، وذلك من خلال تعزيز التنسيق بين البرامج الحكومية، ودعم المجتمع المدني في مجال الإعاقة من أجل إعطاء دفعة جديدة لبرامج تستهدف هذه الفئة من السكان. وفي نفس السياق، اقترحت الوزارة مشروع قانون بشأن تعزيز حقوق المعاقين، وذلك بتبني خطة تقوم على المشاركة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وذلك انسجاما مع اتفاقية حقوق المعاقين، التي صادق عليها المغرب في أبريل 2009.

الملاءمة مع أهداف الألفية من أجل التنمية

تنخرط أولويات هذا القطاع في إطار تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية بما في ذلك الهدف الأول والهدف الثاني والهدف الثالث وبالخصوص المرمى 14 الذي يتوخى إلغاء جميع المقتضيات القانونية التي تكرس التمييز ضد النساء وكذا الهدف السادس للألفية.

الملائمة مع اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء

تمثل التوجهات السابقة والتي تهدف إلى دعم حقوق المرأة ومأسسة المساواة بين الجنسين بغرض القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، مكسبا كبيرا حققه المغرب من أجل الارتقاء لاعتماد معايير اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، وخاصة الفصول التالية:

- الفصل 5 الذي ينص في فقرته (أ) على تعديل مخططات ونماذج السلوك الاجتماعي الثقافي للرجل والمرأة للقضاء على الأحكام المسبقة والممارسات العرفية أو أي نوع آخر من تلك المبنية على فكرة دونية المرأة أو سمو أحد الجنسين على الآخر أو أي دور نمطي للرجال أو النساء.
- الفصل 10 الذي ينص في فقرته (ت) على القضاء على أي تصور نمطي لأدوار المرأة والرجل على كافة المستويات وفي كل أشكال التعليم مع تشجيع التعليم المختلط وأشكال أخرى من التربية والتعليم التي ستساعد على تحقيق هذا الهدف، وخاصة، إعادة النظر في المقررات والبرامج المدرسية وتكييف المناهج البيداغوجية.
- الفصل 14 الذي ينص في فقرته (ج) على تنظيم مجموعات للتكافل وتعاونيات بغرض تيسير تكافؤ الفرص على المستوى الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالعمل المأجور أو بالعمل المستقل.

3.2. البرامج والمشاريع المنجزة

قصد بلوغ الأهداف المسطرة في إطار إستراتيجيات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية، تم إنجاز عدة مشاريع وبرامج في مجال المرأة والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمتسولين.

1.3.2. مجال المرأة

المخطط العملي للإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء

تم إعداد المخطط العملي للإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وفق مقاربة تشاركية وبتشاور مع الشركاء المؤسساتيين، وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة ومراكز الاستماع. ويعتبر بذلك استجابة وطنية لانشغالات واحتياجات الفاعلين العاملين في مجال محاربة العنف ضد النساء. وتتمثل الأهداف العامة لهذا المخطط في تحيين الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وإعطاء الأولوية لمجالات العمل والأنشطة والمسؤوليات والوسائل الضرورية لتنفيذ هذا المخطط.

خطط عمل الميثاق الوطني من أجل تحسين صورة المرأة في الإعلام

قصد مواكبة تنفيذ مبادئ المساواة بين الجنسين واقتسام المسؤولية بين الرجل والمرأة التي جاءت بها "مدونة الأسرة" الجديدة، ارتأى قطاع التنمية الاجتماعية أنه من الضروري المساهمة، إلى جانب مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية، في غرس أبجديات احترام كرامة المرأة وحقوق الإنسان في فضاء إعلامي أكثر حرية وتنافسية. وفي هذا السياق، أنجز قطاع التنمية الاجتماعية خطة عمل سنة 2005 من أجل وضع ميثاق وطني يروم تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام.

جدول الأعمال الحكومي لتحقيق المساواة "2010 - 2012"

من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء، قامت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بوضع جدول الأعمال الحكومي لتحقيق المساواة "2010 - 2012" وذلك خلال المؤتمر الوطني الذي انعقد من أجل اليوم الوطني للمرأة المغربية في 10 أكتوبر 2009 تحت شعار: المساواة في قلب جدول الأعمال السياسي في المغرب.

ويستند تطوير هذا البرنامج على إستراتيجية النوع الاجتماعي وعلى مبادرات القطاعات الأخرى من أجل تنفيذ سياسة حكومية على المدى المتوسط تقوم على المساواة والإنصاف. ويرمي جدول الأعمال الحكومي للمساواة بين الجنسين إلى برمجة زمنية للإجراءات المعتمدة من طرف مختلف الفاعلين الحكوميين في صياغة المساواة وتحديد المسلسل الملائم لتحقيق هذه الأهداف.

برنامج "تمكين"

يهدف برنامج "تمكين"، الذي تقوده وزارة التنمية الاجتماعية والذي يندرج داخل النتيجة (د) لإطار عمل الأمم المتحدة في المغرب للفترة 2007-2010، على تحقيق تقدم ملموس في تعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق النساء والفتيات والمشاركة في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتم دعم هذا البرنامج من طرف التعاون الإسباني والذي تنخرط فيه عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة بمشاركة 13 قطاعا وزاريا. وبالإضافة إلى ذلك، يركز هذا البرنامج على مسلسل التخطيط والبرمجة وميزانية النوع الاجتماعي. ويهدف كذلك إلى وقاية وحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف والفقر والضعف.

تتبع تنفيذ الالتزامات الدولية والجهوية (سيداو، منهاج عمل بيجين، وأهداف الألفية)

شرعت الوزارة سنة 2009، في تنسيق ومرافقة عملية إعداد تقرير بيجين+15 تحت منهج المشاركة والشراكة. وقد عقدت دورات للتشاور وتبادل المعلومات مع القطاعات الحكومية وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة. وقد أرسل التقرير الأولي إلى اللجنة الأفريقية للمرأة من أجل المساهمة في التقرير الأفريقي الجهوي .

دعم المشاركة السياسية للمرأة

من أجل تعزيز تمثيل المرأة في تدبير الشؤون المحلية، وضعت وزارة التنمية الاجتماعية سنة 2009 برنامجا متكاملا وذلك بالتشاور مع جميع شركائها. ويتعلق الأمر بحملة واسعة من أجل التوعية بشراكة مع مختلف الجهات الحكومية بما في ذلك وزارة الداخلية والمنظمات غير الحكومية لحقوق المرأة وذلك من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وإعداد المنشورات للتوعية والتكوين.

مشروع دعم المساواة في منطقة طنجة-تطوان (2006-2012)

يعتبر مشروع دعم المساواة في منطقة طنجة-تطوان جزءا من برنامج التنمية بين الضفتين، الذي أبرم بين المغرب والحكومة المستقلة لمقاطعة الأندلس سنة 2003. ويهدف هذا المشروع الذي يمتد على الفترة 2006-2013 إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ومحاربة الفقر والإقصاء في المنطقة، وإنشاء خمس مراكز للمرأة في طنجة والعرائش وتطوان وشفشاون وملوسة.

إنشاء مركز لمرتكبي العنف

في إطار إنشاء "مركز لمرتكبي العنف" شرعت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في إجراء دراسة الجدوى. يتطلب هذا المشروع مشاركة الرجل مرتكب العنف داخل الأسرة في استراتيجيات مناهضة العنف. إن هذه المشاركة معترف بها من طرف الهيئات المؤسساتية والجمعيات باعتبارها مكملا ضروريا لحماية الضحايا ورعايتهم.

إنشاء لجنة للتعاون في مجال النوع الاجتماعي

أنشئت لجنة التعاون في ميدان النوع الاجتماعي سنة 2008 وذلك من أجل ضمان تنسيق أفضل للأعمال التي يقودها الشركاء الدوليون المنخرطون في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإنصاف بين الجنسين. ويشكل هذا الجهاز فضاء للتبادل والتشاور والحوار بغرض تحقيق تكامل بين مختلف تدخلات الشركاء. وتتجلى مهمة هذه اللجنة في دعم الحركية الوطنية بشأن النوع الاجتماعي.

دعم مشاركة النساء في الهيئات المنتخبة

وضعت الوزارة برنامجا يرمي إلى دعم مشاركة النساء في الانتخابات المحلية لسنة 2009. ويضم هذا البرنامج جوانب تشريعية وإعلامية وتواصلية جماعية وأخرى تخص تعزيز القدرات.

إعداد قاعدة بيانات إحصائية حول وضعية المرأة

تضم قائمة البيانات الإحصائية عن وضعية المرأة و التي من شانها تيسير تنظيم وتدقيق الاحتياجات ونشر الإحصائيات لتقييم سياسات وإستراتيجيات التدخل لصالح المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتتلخص أهدافها فيما يلي:

- التوفر على معطيات إحصائية موثوق بها عن وضعية المرأة في مجالات مختلفة (الإدماج الاقتصادي والصحة والحقوق والتربية والتعليم،...)؛

- تيسير نشر وتبادل المعطيات الإحصائية؛
- ضمان تتبع المؤشرات في مجال المساواة بين الجنسين؛

إعادة صياغة نظام معلوماتي مؤسساتي عن العنف مبني على النوع الاجتماعي

شرع في إعادة صياغة نظام معلوماتي مؤسساتي عن العنف مبني على النوع الاجتماعي في 2009 بهدف توحيد طريقة جمع المعطيات عن العنف ضد النساء لدى مختلف الشركاء المؤسساتيين، ووضع قاعدة بيانات مركزية في قطاع التنمية الاجتماعية وكذا إعداد تقارير إحصائية دورية عن الظاهرة. سوف يتم تعزيز هذا النظام من خلال بحث المندوبية السامية للتخطيط عن مدى انتشار العنف ضد المرأة.

مراكز متعددة الاختصاصات لحماية المرأة من العنف وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين داخل الجهات

بمناسبة اليوم الوطني للمرأة المغربية (10 أكتوبر)، شرعت الوزارة سنة 2009 في عملية إنشاء مراكز متعددة الاختصاصات لحماية المرأة من العنف وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين.

وهكذا، ومن أجل تعزيز الدينامية في مجال رفع قدرات النساء، أعدت الوزارة دراسة حول تشخيص المراكز المتعددة الاختصاصات والمراكز المختصة بتمكين النساء والفتيات في ستة مناطق. والهدف المتوخى هو تشخيص تحليلي لهذه المراكز في المناطق المستهدفة من خلال رسم خرائط الأنشطة والخدمات المتوفرة ووضع صورة لشبكة الإنترنت توضح الروابط مع مراكز التمكين الأخرى. وفي نفس الإطار قامت الوزارة بإنشاء مركز ابتسامة بمدينة مكناس ومراكز أخرى بورزازات وبطنجة والصويرة.

تعزيز مراكز الاستماع الوطنية لفائدة النساء ضحايا العنف

في إطار دعم مراكز الاستماع، وقعت الوزارة سنة 2009 اتفاقات الشراكة مع 40 منظمة غير حكومية شريكة في الرقم الاقتصادي 345 .

وتساهم الإعانات في تشغيل المراكز وتنظيم دورات تحسيسية لتوعية النساء ضحايا العنف. كما تجدر الإشارة إلى أن المغرب هو أول بلد في المنطقة يقوم بمبادرة حكومية لدعم الرقم الاقتصادي لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف. ويهدف هذا الرقم إلى تقديم خدمات التشاور والتوجيه في المجال القانوني لصالح الفتيات والنساء المعنفات. ومن شأن هذه الإعانات تحسين جودة خدمات التكفل في الميدان القانوني والدعم النفسي.

2.3.2. مجال الطفولة

قام قطاع التنمية الاجتماعية بوضع عدة برامج من أجل دعم حقوق الطفل، أهمها:

إنشاء وحدات حماية الطفولة

تشكل وحدات حماية الطفولة نظاما مندمجا لوقاية ولحماية الأطفال من التعسفات والعنف. وتضمن هذه الوحدات، التي أنجزت في 2007، التوجيه والمساعدة الطبية والقانونية والنفسية للأطفال ضحايا العنف والمواكبة الأسرية وإخبار الشرطة والإحالة على القضاء والتوسط وحل النزاعات الصغرى. وستتكلف وحدات حماية الطفولة بجمع ومعالجة كل المعلومات المتوصل بها عن العنف ضد الأطفال وذلك بغرض إعداد تقرير سنوي.

برنامج إنقاذ

وضع قطاع التنمية الاجتماعية سنة 2006 برنامجا وطنيا لمحاربة عمل الفتيات الصغيرات في البيوت (إنقاذ) وذلك بشراكة مع الشركاء المؤسساتيين والمجتمع المدني والهيئات الدولية. ويتمركز هذا المشروع حول ثلاثة محاور، وهي أساسا تحسين المحيط القانوني المتعلق بحماية الفتيات الخادمات بالبيوت، وتحسين الوعي بالظاهرة في صفوف الفاعلين من خلال إنجاز حملات توعية وتبني الإجراءات الوقائية وعمليات القرب.

برنامج اندماج

أعد هذا البرنامج سنة 2005 قصد التصدي لآفة أطفال الشوارع وذلك من خلال إستراتيجية متكاملة تهدف إلى التحسيس وتحديد التزامات الشركاء المعنيين ومأسسة التكفل بأطفال الشوارع وإعادة إدماجهم. وكمرحلة أولى، سيستهدف البرنامج مدن الدار البيضاء والرباط وطنجة وتطوان والمحمدية ومراكش وسلا. فيما ستستهدف المرحلة الثانية مدن بني ملال وفاس وأكادير ومكناس وآسفي والجديدة والقنيطرة ووجدة.

دعم الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل

طبقا للنظام المرجعي المندمج للخدمات الاجتماعية الجهوية للقرب، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بما يلي:

- إعادة تأهيل وحدتين نموذجيتين لحماية الطفولة بكل من الدار البيضاء ومراكش ؛
- إحداث أربع وحدات جديدة في منتصف 2010 بكل من طنجة، وفاس، وأكادير، ووجدة وإحداث 16 وحدة سنة 2012؛
- إحداث ثلاثة مصالح متنقلة للإسعاف الاجتماعي بمارتيل، ومكناس، والرباط في أفق إحداث 16 وحدة سنة 2012 .

3.3.2. مجال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

خطة عمل وطنية لصالح المعاقين

تهدف خطة العمل الوطنية من أجل المعاقين، التي أعدها قطاع التنمية الاجتماعية، إلى وضع مخططات ملائمة لعمليات الاندماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين بالمغرب للعقد 2007-2016. وتشمل خطة العمل هذه أربع محاور كبرى من أجل ضمان تكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي للمعاقين، وتهم الصحة والوقاية، والاندماج الاجتماعي، والتكوين والإدماج المهني وكذا المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

برنامج إعادة التكيف

يندرج برنامج إعادة التكيف، الذي أعطيت انطلاقته سنة 1995، على أساس قاعدة جماعية في إطار التنمية الجماعية من أجل إعادة التكييف وتكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين.

وتتمثل الأهداف الرئيسة لهذا البرنامج في تنمية القدرات البدنية والعقلية والحسية للأشخاص المعاقين وتيسير استفادتهم من مختلف الخدمات المحلية والعادية، وتعبئة الساكنة من أجل إعداد وإنجاز برامج لصالح الأشخاص المعاقين وتشجيع مشاركتهم الفعالة.

النهوض بالصحة الجسدية والعقلية

سيسهل النهوض بالصحة الجسدية والعقلية للفئات المعوزة مشاركتها الفعالة في التنمية. وسيتم تفعيل هذا البرنامج عن طريق تعزيز الوقاية، ودعم استراتيجيات الكشف المبكر عن بعض أنواع الإعاقات (التوحد)، وتقوية شبكة المراكز التي تهتم بالتكفل وإعداد معايير الجودة على مستوى المساعدات في مجال التربية، التكفل والتأهيل.

إنشاء وتهيئة وتجهيز مراكز للتكفل بالأشخاص الذين يعانون من الإعاقة

قصد سد الخصاص في بنيات التكفل بالأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، تم إحداث وتجهيز عدة مراكز منها على وجه الخصوص:

- إنشاء مركز عملي بطنجة سنة 2007 للعناية بالأطفال المصابين بالتوحد.
- إنشاء مركز استقبال للأطفال المعاقين المتخلى عنهم في مكناس سنة 2008،
- إتمام أشغال تهيئة مكتبة سمعية بمدينة تازة؛
- تجهيز 20 مركز قرب متخصص في الترويض الطبي؛
- تجهيز مكتبات سمعية بمدن الدار البيضاء وأكادير ووجدة وفاس ومراكش والرباط وسطات منذ 2003.

برنامج الإدماج المدرسي للأطفال المعاقين

يتمركز هذا البرنامج الذي أنجز سنة 2003 حول ثلاثة محاور تهدف إلى ضمان حق التمدرس للأطفال المعاقين المحتاجين وإلى تيسير اندماجهم بواسطة التربية وإلى تحويل المدرسة العادية إلى مدرسة للإدماج: التربية في وسط متخصص بالنسبة للأطفال الذين يعانون من إعاقة بليغة، والتربية في وسط عادي بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة الخفيفة، والتربية في وسط ما قبل التمدرس. ومنذ سنة 2003، تم تعزيز هذا البرنامج بعدة أعمال ترمي إلى تحسين ظروف التكفل بالأطفال المستفيدين والرفع من عددهم، ووضع قواعد لجودة تقديم الخدمات.

4.3.2. مجال التسول

مكافحة التسول

وضعت وزارة التنمية الاجتماعية سنة 2007 برنامج مكافحة التسول داخل مدن الرباط والدار البيضاء وفاس والذي يهدف إلى الحث على التضامن والحد من التسول الاحترافي.

وقد عرفت سنة 2009 توسيع نطاق هذا البرنامج إلى المدن التي تعاني من تدفق أعداء هائلة من المتسولين. وهكذا تم التوقيع على أربع اتفاقيات مع الفاعلين المحليين لإطلاق البرنامج في كل من مدن العيون وطنجة ومراكش ووجدة. وتنحصر مساهمة الوزارة في هذا الصدد في خلق مراكز استقبال المتسولين واقتناء عربات الإسعاف وكذلك في توظيف المساعدين والمساعدات الاجتماعيين.

4.2. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

1.4.2. توزيع الميزانية بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

بلغت النفقات الإجمالية لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن 610,88 مليون درهم سنة 2010. وتمثل نفقات ميزانية الاستثمار 253,135 مليون درهم، أي41% من الميزانية العامة للوزارة. أما نفقات التسيير فبلغت 357,74 مليون درهم، أي59% من الميزانية الإجمالية للوزارة.

بالنسبة لمعدل تنفيذ ميزانية قطاع التنمية والأسرة والتضامن الذي يعكس قدراته في مجال التدبير والتخطيط، فيقدر ب 78,4% بالنسبة لميزانية العامة سنة 2008، أي بزيادة 6,1 نقطة مقارنة ب 2005 (72.3%). أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فيقدر معدل تنفيذها ب 61% سنة 2008 مقابل 58,8% سنة 2005 ويوضح الرسم البياني التالي تطور ميزانية قطاع التنمية والأسرة والتضامن ومعدل تنفيذها:

تطور الميزانية الإجمالية لقطاع التنمية والأسرة والتضامن ومعدل تنفيذها

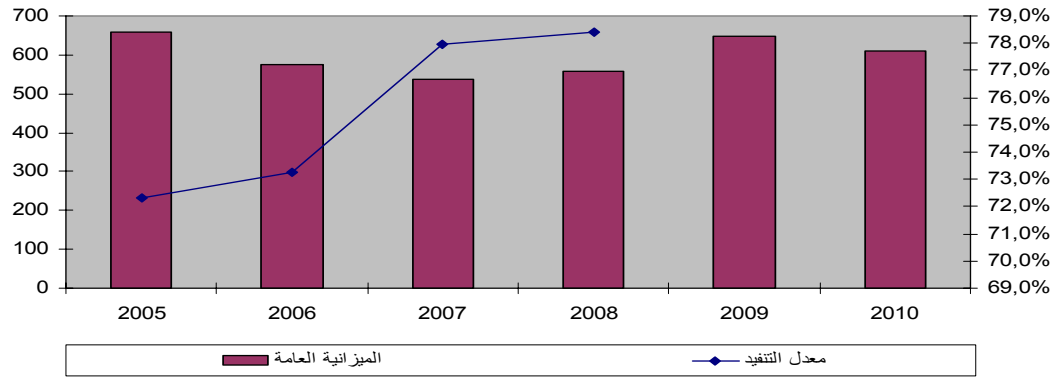

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن موزعة على حسب المديريات. وتعد كل مديرية برامج خاصة بصلاحياتها ومجالات اختصاصها. ومن حيث البنية، تمثل النفقات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة90,75% من ميزانية التسيير بينما تمثل النفقات المرتبطة بتدبير الموظفين 9,25% من الميزانية.

وتنقسم ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وفق خطة العمل الإستراتيجية للوزارة التي تحدد أولويات الحكومة في قضايا التنمية الاجتماعية والأسرة. وحسب المديريات، تعتبر ميزانية استثمار مديرية التنمية الاجتماعية الأكثر ارتفاعا في ميزانيات الاستثمار، حيث تمثل أكثر من 68,42% من ميزانية الاستثمار لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن. في حين أن ميزانية الاستثمار الخاصة بشؤون المرأة والأسرة والطفولة لا تمثل سوى 14,54% فيما تصل نسبة ميزانية مديرية الوقاية والإدماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين إلى10,51%. وتظل حصة نفقات الاستثمار الخاصة بهاتين الإدارتين ضئيلة مقارنة مع أهمية المهام الموكلة إليهما وخاصة في تحسين ظروف المرأة وحماية الطفولة وإدماج الأشخاص المعاقين.

وفيما يخص توزيع الميزانية حسب البرامج، فإن الميزانية المرصدة لبرنامج محاربة العنف تجاه النساء تمثل أكثر من 13% من ميزانية الاستثمار بمديرية شؤون المرأة والأسرة والطفولة، الأمر الذي يظهر الأهمية

التي يوليها القطاع لقضايا العنف تجاه النساء ودعم المساواة النوعية. ويليها بعد ذلك مشروع تعزيز حقوق النساء، ومقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بـ5,32%، ثم مشروع تعزيز ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية والقرار ب4,31% وأخيرا مشروع مكافحة الأفكار النمطية ونشر ثقافة المساواة الذي يمثل ما يقارب 2% من ميزانية الاستثمار لهذه المديرية.

وفيما يتعلق بالبرامج المرتبطة بمجال الطفولة، يتعلق الاستثمار المخصص لهذه الفئة ببرنامج إحداث وحدات لحماية الطفولة الذي يمثل29% من ميزانية الاستثمار بمديرية شؤون المرأة والأسرة والطفولة، الأمر الذي يظهر الأهمية التي يوليها القطاع لحماية الأطفال من الاستغلال والعنف.

وبخصوص الأشخاص المعاقين، تعتبر ميزانية الاستثمار لمديرية الوقاية وإدماج الأشخاص المعاقين غير محايدة من حيث النوع الاجتماعي وتضم عدة مشاريع من أجل تكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين وخاصة برنامج " المساهمة في تعزيز الصحة الجسدية والعقلية للأشخاص المعاقين " الذي يمثل 62,63% من ميزانية الاستثمار لهذه المديرية، متبوع ببرنامج " المهرجان الوطني للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة " الذي يمثل 12,78% من استثمارات المديرية، متبوع ببرنامج " دعم إنشاء مراكز للأشخاص المعاقين" بمبلغ 2,2 مليون درهم، الذي يمثل 8,27% من ميزانية الاستثمار لهذه المديرية.

2.4.2. تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

انخرطت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن منذ سنة 2006 في إصلاح الميزانية المرتكزة على النتائج لترشيد النفقات وفق منطق الفعالية والنجاعة. وفي هذا الإطار، أعد هذا القطاع 153 مؤشرا كأهداف يقيم من خلالها جودة أدائه ويثمن بلوغ الأهداف التي سطرها.

وتبين من خلال تحليل جذاذة مؤشرات الأهداف الخاصة بميزانية تسيير وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن أن بعض مؤشرات الأهداف تراعي النوع. ومن بين هذه المؤشرات، نذكر على سبيل المثال "عدد المستفيدين من مؤسسات الحماية الاجتماعية"، و"عدد الحملات المنظمة"، و"عدد النيابات المنشأة".

مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية التسيير لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

المؤشر	الأهداف/المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
عدد دورات التكوين لفائدة الموظفين	تكوين الموظفين	مؤشر وسيلة	- تحديد موضوع المتعلق بالتكوين	-
عدد المستفيدين من دورات التكوين المنضمة لفائدة الموظفين	تحسين تكوين الموظفين	مؤشر نتيجة	- تقسيم حسب الجنس	-
عدد زيارة الموقع الإلكتروني	تحسين التواصل بالقطاع	مؤشر وسيلة	-	-
عدد الحملات المنضمة	تحسين التواصل بالقطاع	مؤشر وسيلة	- تحديد موضوع الحملات المنضمة	-
عدد المستفيدين من مناسك الحج	مساعدة الأعمال الاجتماعية	مؤشر وسيلة	-	-
عدد المستفيدين من دورات التكوين والإعلام والتبادل	تحسين تكوين الموظفين	مؤشر نتيجة	- تقسيم حسب الجنس	-
عدد المستفيدين من مؤسسات الحماية الاجتماعية	محاربة الفقر	مؤشر نتيجة	- تقسيم حسب الجنس - تقسيم حسب الوسط	-

أما ميزانية الاستثمار فهي تضم عددا كبيرا من المؤشرات التي تراعي النوع، منها مثلا: "تتبع الأطفال الذين يطلبون خدمات وحدات حماية الطفولة، و"عدد المستفيدين من المساعدة التقنية الموجهة للأشخاص المعاقين المحتاجين" و"عدد الأقسام المدمجة في معدات التدريس" و"وضع عملية معلوماتية ملائمة من أجل معالجة المعطيات الوطنية المتعلقة بظاهرة العنف تجاه النساء" و"الدعم بمراكز الاستماع"، " تفعيل وتتبع المرصد الوطني لمحاربة العنف تجاه النساء"، و"مركز استشفائي لمرتكبي العنف" و "القيم بدراسة تهم نشر ثقافة المساواة" و "المراكز المتعددة الاختصاصات لحماية المرأة من العنف وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين داخل الجهات" و"دراسة حول الانتخابات المحلية 2009 والمشاركة السياسية للنساء" و"القيام ببحث حول تشغيل الفتيات وأطفال الشوارع" و"دراسة تحليلية للمقتضيات الميزانية حسب النوع في الترسانة القضائية والتنظيمية".

مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

المؤشر	الأهداف/المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
تنظيم دورات التكوين لفائدة أطر تربوية للمراكز المختصة	إدماج الأشخاص المعاقين	مؤشر نتيجة	- تقسيم حسب الجنس للمستفيدين - تحديد الوسط	
تجهيز الأقسام المدمجة بمعدات التدريس	تحسين ولوج الأشخاص المعاقين للتكوين	مؤشر نتيجة	- تحديد الوسط ونوعية التجهيز حسب الإعاقة	-
تتبع الأطفال الذين يلتمسون خدمات وحدات حماية الطفولة	إنشاء وحدات لحماية الطفولة	مؤشر نتيجة	- تقسيم حسب الجنس - تحديد الوسط	-
عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم لتعزيز قدرات النساء المنتخبة المحلية	تعزيز ولوج النساء لمناصب القرار	مؤشر نتيجة	- تحديد الوسط	-
عدد المستفيدين من الإعانات التقنية للأشخاص المعاقين	إدماج الأشخاص المعاقين	مؤشر نتيجة	- تقسيم حسب الجنس - تحديد الوسط	
عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم لتعزيز قدرات مراكز الاستماع	محاربة العنف تجاه النساء	مؤشر نتيجة	- تحديد الوسط الخاص بمراكز الاستماع	-
دعم ومواكبة مراكز الاستماع	محاربة العنف تجاه النساء	مؤشر نتيجة	تحديد الوسط الخاص بمراكز الاستماع	-
المرصد الوطني لمحاربة العنف تجاه النساء	محاربة العنف تجاه النساء	مؤشر نتيجة	إضافة لهذا المؤشر معدل انتشار العنف لقياس مدى تطوره	-
تنظيم الحملة الوطنية الثانية للقضاء على تشغيل الفتيات في المنزل	محاربة تشغيل الأطفال	مؤشر نتيجة	- تحديد الوسط	-
القيام بدراسة عن نشر ثقافة المساواة	محاربة التصورات النمطية	مؤشر نتيجة	- تحديد الوسط	مؤشر من شأنه أن يحدث وقعا نوعيا
القيام ببحث حول التشغيل المنزلي للفتات الصغيرات وأطفال الشوارع	حماية حقوق الطفل	مؤشر نتيجة	- تحديد لوسط البحث والفئة العمرية المتعلقة بالبحث	مؤشر من شأنه أن يحدث وقعا نوعيا

3. وزارة تحديث القطاعات العامة

يشكل تحديث القطاعات العامة أحد الخيارات الإستراتيجية للحكومة الرامية إلى جعل الإدارة أداة فعالة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. وبهذا الصدد وبحكم توجهاتها ذات الطابع الأفقي، عملت وزارة تحديث القطاعات العامة بتشاور مع باقي القطاعات الحكومية على ترجمة محاور التحديث المستمدة في إطار البرنامج الحكومي إلى أوراش وتدابير للإصلاح. وتتجلى الأهداف المتوخاة من هذه الأوراش أساسا فيما يلي :

- تحديث إدارة الموارد البشرية وتعزيز قدراتها لاسيما من خلال السهر على تطبيق النظام الأساسي للوظيفة العمومية وعلى تنسيق القواعد المتعلقة بالنظام الأساسي والأجور والرعاية الاجتماعية.
- تبسيط المساطر الإدارية وضمان عقلنة الهياكل الإدارية وتحسين أدائها.
- تعزيز سياسة القرب واللامركزية الإدارية.
- تعزيز الشفافية ومحاربة الرشوة.
- تطوير الإدارة الإلكترونية.

1.3. تشخيص الوضعية وتحليل القطاع حسب النوع الاجتماعي

1.1.3 على مستوى الوظيفة العمومية

وفقا لأحدث جرد اجتماعي للموظفين والأعوان المدنيين لإدارة الدولة والجماعات المحلية الذي تم إنجازه من طرف وزارة تحديث القطاعات العامة سنة 2006، بلغ العدد الإجمالي للموظفين المدنيين للدولة 428.880 موظفا موزعين بين 449 فئة مجمعة بدورها في 211 درجة قانونية و71 هيئة مهنية.

وتمثل الأطر(سلم 10 وأكثر) 58% من الموظفين وقد عرفت هذه الفئة المهنية ارتفاعا مستمرا على عكس الفئات الأخرى التي عرفت تراجعا.

وقد ارتفع عدد مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية من 5.285 إلى 5.439 خلال الفترة 2002-2006، ويوزع هذا العدد بالتساوي بين الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية كما يمثل ب 50% من المهندسين والإداريين. وفيما يتعلق بنسبة تمثيلية النساء في الوظيفة العمومية، فقد ارتفعت من 34,2% سنة

2002 إلى 36% سنة 2006 وتعتبر هذه النسبة أكثر أهمية في قطاع التربية (92.893 موظفة) وعلى المستوى الكاتبات (19.037 موظفة) والممرضات (14.144موظفة). أما على مستوى القطاعات الحكومية، فإن النسبة الأكثر ارتفاعا مسجلة على مستوى الأمانة العامة للحكومة (43%) ووزارة التنمية الاجتماعية (41%) أما النسب الأكثر انخفاضا فهي مسجلة على مستوى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (9%) والمندوبية السامية للمياه والغابات (14%) ووزارة الفلاحة (7%) ووزارة الداخلية (9%).

وتبلغ نسبة النساء 14% بالنسبة للوظائف العليا و10% بالنسبة لمناصب رؤساء الأقسام والمشابهة لها و16% بالنسبة لمناصب رؤساء المصالح والمشابهة لها.

ويعتبر من الضروري إعداد جرد اجتماعي محين لتحسين تقييم التقدم المحرز وقياس نسبة تمثيلية المرأة في الوظيفة العمومية وذلك من أجل اقتراح التدابير اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان الإدارة العمومية.

2.1.3. على مستوى وزارة تحديث القطاعات العامة

بلغ عدد مستخدمي وزارة تحديث القطاعات العامة 333 موظفا وعونا برسم سنة 2010 وتبلغ نسبة النساء 42% أي ما يعادل 144 امرأة موظفة (مقابل 43,24% سنة 2009). وتعد حصة النساء مهمة إذا أخذنا بعين الاعتبار الدرجة والفئة المهنية حيث تصل إلى 83% بالنسبة للإعلاميين من الدرجة الممتازة و83% بالنسبة للأعوان و78% بالنسبة للتقنيين من الدرجة الثالثة و73% بالنسبة للكاتبات.

وخلال سنة 2006، ارتفعت نسبة النساء في مناصب المسؤولية إلى 18,33% أخذا بعين الاعتبار تعيين امرأة في منصب مديرة وقد ارتفع هذا العدد إلى 20% برسم سنة 2007 و12% برسم سنتي 2008 و2009. ومع ذلك وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية الجديدة التي عرفها تنصيب النساء في مناصب صنع القرار، عرف هذا المعدل تراجعا سنة 2010 ليصل إلى 18% فقط.

2.3. الأوليات العمومية والأهداف المنشودة

شرعت وزارة تحديث القطاعات العامة كجزء من اختصاصاتها في مجموعة من التدابير في إطار مبادرة استراتيجية تهدف إلى تحقيق الجودة والإنصاف وتحديد المسؤوليات والتدبير الممركز حول النجاعة. ويتعلق الأمر بتكييف التدبير والقرار العموميين مع التحديات الجديدة التي يفرضها السياق السوسيواقتصادي الذي يطبعه التحول المستمر.

ويرتبط ترسيخ هذا الهدف الذي يروم تمكين الإدارة من استعادة مصداقيتها على المستويين المحلي والوطني بإنشاء إدارة أساسها الإنصاف والمساواة بين الجنسيين والشفافية والتخليق و كذا تثمين الموارد البشرية وتنمية خدمات سريعة وفعالة من خلال تبسيط وترشيد الإجراءات.

1.2.3. تثمين الموارد البشرية وتقوية القدرات

باعتماده أساسا على تحسين النظام القانونين، حظي تثمين الموارد البشرية باهتمام خاص من خلال تحديث قدرات ووسائل إدارة الموارد البشرية وكذلك توفير ظروف عمل محفزة.

إنجاز الدليل المرجعي للوظائف والمهارات

فيما يتعلق بنظام التدبير التوقعي للوظائف والمهارات، تم القيام بإعداد وتعميم دليل منهجي للتدبير التوقعي للوظائف والمهارات في مختلف الإدارات العمومية وذلك بمساهمة اللجنة التوجيهية البيوزارية المكلفة بمتابعة وتنفيذ الدليل المرجعي الوظائف والمهارات بدعم من البنك الدولي. وتجدر الإشارة إلى إتمام 26 الدليل المرجعي من طرف القطاعات الحكومية المعنية بينما التزمت القطاعات الأخرى بإكمال معالمها في أقرب الآجال.

وفي نفس السياق، تم إطلاق برنامج "الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في الإدارة العمومية المغربية" والذي يروم ضمان مراقبة وتتبع أفضل للبيانات الخاصة بالموارد البشرية وذلك عن طريق إحداث دليل مرجعي مشترك لإدارة الموارد البشرية والذي تكمن أهدافه الرئيسة في تحسين سلامة البيانات الخاصة بالموارد البشرية وتوحيد المفاهيم وقواعد إدارة الموارد البشرية. وسوف يتم تحقيق هذا الدليل مرجعي في مرحلتين:

- إعداد مرجع للمفاهيم وقاموس للبيانات والتصنيفات المرتبطة بها وقد تم إنهاء هذه المرحلة سنة 2009.
- إعداد مربع للإجراءات والقواعد المرتبطة بها وتحديد بروتوكولات التواصل بين الشركاء الرئيسيين بالإضافة إلى إنشاء نظام معلوماتي لإدارة وإنشاء هذا المرجع الذي يرتقب إتمامه نهاية 2010.

تطوير التكوين المستمر

بعد إطلاقها في دجنبر 2009 لاستراتيجية التكوين المستمر التي تهدف إلى تعزيز الجهود ووضع إطار التعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين مختلف القطاعات العمومية، تسهر وزارة تحديث القطاعات العامة على تنظيم ندوة وطنية حول التكوين المستمر خلال شهر أكتوبر2010، وذلك لتبادل الأفكار والتجارب حول برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية بما في ذلك التكوين المستمر لفائدة أعوان وموظفي الدولة والجماعات المحلية.

وتشكل المخططات القطاعية للتكوين المستمر أداة أساسية لتحسين مهارات وخبرات الموظفين وذلك لتمكينهم من أداء مختلف الوظائف الواردة في الدليل المرجعي الوظائف والمهارات وكذلك الاستفادة من تكوين ذي جودة عالية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ مجموعة من التدابير بالتنسيق مع الجهات المعنية من أجل تمويل التكوين المستمر.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، شرعت الوزارة في تنفيذ مشروع التعليم الإلكتروني وذلك بتكليف مكتب استشاري متخصص بوضع أرضيته البيداغوجية وتأطير دورات التكوين لفائدة موظفي مختلف القطاعات الحكومية واقتناء المعدات والبرامج المعلوماتية اللازمة.

2.2.3. تبسيط الإجراءات الإدارية

يشكل تبسيط الإجراءات الإدارية أولوية في مسلسل تحديث الإدارة العمومية الذي يهدف إلى تحسين فعالية الإدارة إزاء المواطن وذلك من أجل خدمته بشكل أسرع وشفاف وواضح حيث يندرج في هذا السياق تنفيذ برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية من طرف وزارة تحديث القطاعات العامة.

وترتكز المقاربة المقترحة في هذا الإطار بتشاور مع مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمات العمومية على ثلاث عناصر نذكر منها جرد الإجراءات والمطبوعات الإدارية وتبسيط الإجراءات الإدارية وكذلك تعميمها لصالح المواطن. وتتجلى التدابير المتخذة لتنفيذ هذه العناصر في جرد لعدد من الإجراءات والاستمارات ومراجعة وتبسيط المعلومات حول الإجراءات التي يجب اتخاذها للاستفادة من الخدمات العمومية وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3.2.3. دعم ومواكبة الإصلاح الإداري

في إطار مجهوداتها الرامية إلى تحديث الإدارة، تستند وزارة تحديث القطاعات العامة على مجموعة من وسائل الدعم تعتمد أساسا على الحوار المستمر بين مسؤولي الإدارات العمومية وذلك من أجل التبادل والاستفادة من التجارب الناجحة في ميدان الإصلاح الإداري والتي نذكر منها مشروع شبكة مديري الموارد البشرية وتمويل المشاريع المبتكرة من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية بالإضافة إلى وسائل الدعم التي يوفرها التعاون الدولي.

برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية

يهدف برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية إلى توحيد الرؤية فيما يتعلق بمعالجة الإختلالات الإدارية المغربية وتحديث طرق ومناهج التسيير وتبسيط الإجراءات. ويعتمد هذا البرنامج على مقاربة تشاركية تدمج مختلف القطاعات الحكومية والمجتمع المدني في إطار يطبعه الحوار والتشاور. كما يرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:

- تحسين فعالية الإدارة العمومية في مجال ترشيد الإدارة العمومية وتدبير الميزانية.
- تحسين إدارة الموارد البشرية وتأهيلها لتنفيذ مهامها بمهنية كبيرة وذلك عن طريق تنفيذ معالم الوظائف والمهارات وتعميم التدبير التوقعي للوظائف والمهارات.
- إصلاح نظام التنقيط والتقييم.
- إعداد نظام جديد للتأجير يقوم على الوظيفة عوض الرتبة.

- ضبط الكتلة الراتبية.

ويغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة بين 2004 و2012. ويتميز حاليا بانتهاء تنفيذ ثلاث مراحل وانطلاق المرحلة الرابعة والأخيرة سنة 2010 وذلك بتنسيق وثيق بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة تحديث القطاعات العامة بمشاركة القطاعات الحكومية الأخرى .

وقد اعتمد البرنامج مصفوفة تتضمن 37 بندا يتعلق بتحسين إدارة الموارد المالية و31 بندا يخص تحسين إدارة الموارد البشرية و14 بندا يخص ضبط الكتلة الراتبية ويتخذ دعم هذا البرنامج من قبل الاتحاد الأوروبي شكل منح سنوية تحدد شروطها بعد الاتفاق المتبادل بين الطرفين. أما بالنسبة لدعم البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية فهو على شكل قروض ممنوحة لصالح ميزانية الدولة.

صندوق تحديث الإدارة العمومية

وقد استمرت الجهود المبذولة من طرف وزارة تحديث القطاعات العامة لدعم ومواكبة القطاعات العمومية من خلال صندوق تحديث الإدارة العمومية (FOMAP) الذي يتكلف بالتمويل الجزئي للمشاريع المقترحة من طرف القطاعات الحكومية والتي تندرج في إطار برامج تحديث وتأهيل الإدارة العمومية.

وفي هذا الإطار، تم تقديم 39 مشروعا من طرف القطاعات الحكومية لدراستها من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية سنة 2009 وتتعلق هذه المشاريع بتحديث الإدارة الإلكترونية وإدارة الموارد البشرية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتبسيط الإجراءات ومن بين هذه المشاريع تم اختيار 10 مشاريع للاستفادة من تمويل صندوق FOMAP والتي تبلغ تكلفتها الإجمالية 10 مليون درهم.

4.2.3. مأسسة المساواة بين الجنسين

في إطار تنفيذ مشاريع الإصلاح المتخذة لتثمين الموارد البشرية والذي يعتبر المحور الأساس للإستراتيجية الوطنية للتحديث، قامت وزارة تحديث القطاعات العامة بتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI) من خلال صندوق مساندة المساواة بين الجنسين (FAES II) بإعداد برنامج استراتيجي متوسط المدى من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية والذي يرتكز على المحاور التالية :

المحو ر الأول: إدماج المساواة بين الجنسين في هيكلة وممارسات وزارة تحديث القطاعات العامة و ذلك عن طريق تعزيز القدرات المؤسساتية.
المحو ر الثاني: تقليص الفوارق بين الجنسين من حيث إدارة الموارد البشرية عن طريق تقوية القدرات في هذا المجال وتقديم الدعم والاستشارة اللازمين للمسؤولين ومتخذي القرارات في وزارة تحديث القطاعات العامة والقطاعات الحكومية الأخرى.
المحو ر الثالث: رفع تمثيلية النساء ومشاركتهن في مراكز اتخاذ القرار.
المحو ر الرابع: تعزيز التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية.

وتتوزع هذه المحاور على 7 مشاريع تم تحقيق ثلاث منها خلال الفترة 2005-2006 بينما شرع في تنفيذ المشاريع الأربع الأخرى ابتداءا من سنة 2008 (انظر الجزء الثاني المتعلق بالبرامج والمشاريع المنجزة).

وهكذا فإن الإجراءات المتخذة من طرف وزارة تحديث القطاعات العامة تخص تحقيق هدف الألفية للتنمية الثالث الذي يروم إنعاش المساواة بين الجنسين وتحقيق استقلالية النساء. وتتجلى مساهمتها في تحقيق الغايات 12 و13 من الهدف سالف الذكر والهادفة إلى تقليص الفوارق بين الجنسين في مجال التشغيل والمساواة في الأجور والولوج إلى الموارد إضافة إلى الرفع من نسبة تمثيلية النساء في مراكز القرار بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذا هيئات اتخاذ القرار لتصل إلى الثلث.

و تشكل هذه التوجهات التي ترمي إلى محاربة التمييز ضد المرأة إنجازا كبيرا للمغرب نحو الوصول إلى معايير اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة بما فيها بنود الفقرة ب من المادة 7 التي تنص على ضرورة ضمان حق المرأة مع احترام شروط المساواة في المساهمة في بلورة سياسية الدولة وتنفيذها وشغل مناصب عمومية في جميع الرتب الحكومية.

3.3. البرامج والمشاريع المنجزة لمأسسة مقاربة النوع الاجتماعي داخل وزارة تحديث القطاعات العامة

1.3.3. مشروع « M104 »: تحديد الوظائف التي تقل فيها تمثيلية النساء لدى وزارة تحديث القطاعات العامة والوظيفة العمومية

بدأ العمل بهذا البرنامج إبتداءا من فاتح يونيو 2008 كتتمة للمشاريع التحضيرية M101 وM102 و M103 المنجزة في 2005-2006 وذلك في مرحلتين:

- تهم المرحلة الأولى إنشاء مجموعة عمل متعددة الاختصاصات تابعة للإدارات المساهمة في المشروع (وزارة تحديث القطاعات العامة ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التنمية الاجتماعية والمندوبية السامية للتخطيط). ومكنت هذه المرحلة من رصد وتحليل المعطيات الإحصائية والدراسات الموجودة فيما يخص تمثيلية الرجال والنساء في الوظائف ومناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية من جهة. ومن جهة أخرى، وضع إطار منهجي ملائم لإعطاء الانطلاقة للدراسة حول انخفاض تمثيلية النساء في وظائف ومناصب القرار بالوظيفة العمومية بالمغرب.
- المرحلة الثانية عرفت الإعداد لدراسة لدى الإدارة العمومية والساكنة النشيطة تهدف إلى تحديد تمثيلية النساء في مختلف وظائف الوظيفة العمومية.

ويهدف أيضا هذا المشروع إلى وضع إجراءات مناسبة لتشجيع ولوج متكافئ لمناصب الشغل. ولقد تمت بلورة مجموعة من التوصيات من أجل تحقيق هذا المشروع عبر:

- إنشاء بنيات لتتبع المشروع خاصة وضع بنية معلوماتية من أجل خلق برنامج معلوماتي لجمع وتسجيل بنوك المعلومات الموجودة وإحصاء وكتابة ومعالجة المعطيات ووضع مؤشر للمقارنة. وتهدف هذه البنية المعلوماتية إلى إنشاء بنك وحيد للمعلومات الذي يحصي جميع مناصب الشغل الموجودة في الوظيفة العمومية وفي القطاع الخاص. وتهدف أيضا إلى تحديد الملامح العامة لتوزيع مناصب الشغل ونسبة تمثيلية النساء.
- وضع إجراءات لتحديد المؤهلين لمناصب اتخاذ القرار وللتشغيل.
- بلورة خطة لتحسين تمثيلية النساء في الوظيفة العمومية المغربية.

2.3.3. المشروع « M105 »: دعم ومساندة قدرات لجنة القيادة واللجنة الإستراتيجية لمأسسة المساواة بين الجنسين

يهدف هذا المشروع بمساعدة المستشارين الكنديين إلى تدعيم قدرات لجنة القيادة واللجنة الإستراتيجية للعب دورها في التنسيق ووضع مخطط استراتيجي متوسط المدى في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في سياسات وبرامج واستراتيجيات وزارة تحديث القطاعات العامة والقطاعات الوزارية الأخرى. وعلى المدى البعيد، يهدف هذا البرنامج إلى ضمان إنشاء أفضل وتتبع أنجع وتنسيق فعال لجميع المشاريع المنبثقة. ويشمل عمل المستشارين بالخصوص عمليات التكوين لدى لجنة القيادة واللجنة الإستراتيجية وبعض القطاعات الوزارية في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين، وتدبير البرامج المرتكزة على النتائج، وتحليل حسب الفوارق بين الجنسين في الوسط الحكومي. وتهم أهم التدابير المنجزة:

- دورة تدريبية لدعم قدرات المشاركات في مجال مقاربات ومناهج مأسسة المساواة بين الجنسين.
- دورة تدريبية حول تدبير البرامج مرتكز على النتائج القابلة للتطبيق في إطار المخطط الإستراتيجي متوسط المدى.
- دورة تدريبية حول ادماج التحليل حسب الفوارق بين الجنسين في العمل الحكومي مع الاستفادة من التجربة الكندية في هذا المجال.

3.3.3. المشروع « M106 » وضع وتفعيل برنامج توعية وتكوين ومواكبة إدماج المساواة بين الجنسين في مسلسل التوظيف، والاختيار والتعيين

يقتصر البرنامج على وضع مبادرات ترتكز على تدعيم قدرات الفاعلين داخل وزارة تحديث القطاعات العامة مع إشراك قطاعات وزارية أخرى وذلك لتوضيح القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعوامل التمييز كل في المجال الخاص به.

وتعد المدرسة الوطنية للإدارة شريكا مهما للوزارة حيث ستستفيد من دعمها في إطار هذا المشروع، لتطوير الخبرات في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في مسلسل التشغيل والاختيار والتنصيب إضافة إلى تنظيم دورات للتحسيس والتكوين في هذا المجال لدى وزارة تحديث القطاعات العامة والقطاعات الوزارية الأخرى المشاركة.

4.3.3. إنشاء لجنة بيوزارية مشتركة لمأسسة المساواة بين المرأة والرجل في الوظيفة العمومية

لتعزيز ما تم اكتسابه من حيث إدماج المساواة بين الرجل والمرأة في إطار إصلاح إدارة الموارد البشرية ومن أجل تشجيع مختلف القطاعات الحكومية لاتخاذ التدابير اللازمة لإدماج المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية، تعتزم وزارة تحديث القطاعات العامة بتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية إنشاء لجنة بيوزارية مشتركة للمساواة بين الرجل والمرأة في الوظيفة العمومية. وتهدف المبادرة من جهة إلى تعزيز موقف وزارة تحديث القطاعات العمومية باعتبارها الإدارة المسؤولة عن إصلاحات الإدارة العامة ومن جهة أخرى إلى خلق رؤية مشتركة بين مختلف القطاعات الحكومية من حيث التنسيق واتخاذ التدابير الملائمة من أجل تعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

5.3.3 مشروع" تحقيق التوازن بين العمل والأسرة في الوظيفة العمومية"

يروم هذا المشروع الذي تم إطلاقه في 21 يونيو2010 من طرف اللجنة المشتركة لمأسسة المساواة بين الرجل والمرأة في الوظيفة العمومية بتعاون مع التعاونية المغربية الألمانية (GTZ) وضع مخطط للحد من ضعف تمثيلية المرأة في الوظيفة العمومية وذلك عن طريق تحديد التدابير التي يجب اتخاذها لتمكين المرأة من تحقيق التوازن والتوافق بين العمل والأسرة وبالتالي تعزيز المساواة في الوظيفة العمومية وكذلك لتوفير وسائل التواصل والتحسيس الملائمة على جميع مستويات الإدارة. وتندرج هذه الأخيرة في إطار برنامج متكامل متوسط المدى حول المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية.

وبهذا المشروع سوف تشكل الإدارة العمومية مثالا يقتدى به لإدماج فعال وعملي للاحتياجات المتباينة للرجال والنساء في السياق المغربي.

ويعتمد هذا المشروع الممتد في سنتين على ثلاث أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحديد وتقديم البراهين الكافية للأسباب التي تساهم في ضعف تمثيلية المرأة في الإدارة العمومية.
- تحديد التدابير المؤسساتية الملائمة لتلبية احتياجات النساء والرجال الموظفين من حيث تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية (رعاية الأطفال، توقيت العمل...الخ) وتعزيز المساواة في الوظيفة العمومية (الالتزام والترقية ...الخ).
- إعداد خطة عمل لتنفيذ هذه التدابير والتي يجب الموافقة عليها من طرف مختلف متدخلي القطاع العام وخاصة وزارة تحديث القطاعات العامة ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والقطاعات الحكومية المعنية الأخرى.

6.3.3. مشروع "دراسة حول المرأة في مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية"

يروم هذا المشروع الممتد خلال سنتين بتعاون مع UNIFEM إعداد الإطار المنهجي لإجراء دراسة كمية ونوعية لتحديد مستوى تمثيلية المرأة في الوظائف ومناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية وكذلك التدابير التي يجب اتخاذها لتعزيز المساواة في الحصول على عمل. ويمكن تحديد النتائج المتوخاة من هذا البرنامج فيما يلي :

على المدى الطويل: ضمان تمثيلية منصفة للنساء والرجال في الوظيفة العمومية.

على المدى المتوسط:

- جمع وتحيين وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بتمثيلية النساء والرجال في الوظيفة العمومية.
- إعداد واعتماد إطار منهجي يحدد المنهجية والمراحل التي يجب اتباعها والوسائل والجهود المطلوبة لتحقيق الدراسة حول تمثيلية النساء في الوظيفة العمومية.
- إنشاء لجنة توجيهية قادرة على إعادة استثمار خبرتها في مسلسل تحقيق هذا المشروع.

7.3.3. مأسسة التقرير الاجتماعي حول موظفي وأعوان الإدارة

يهدف هذا التقرير المقرر نشره بشكل منتظم[25] من طرف وزارة تحديث القطاعات العامة إلى تجميع وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد البشرية والتي تعكس إلى حد كبير نتائج السياسات الاجتماعية التي اتخذت مسبقا. فهويروم إذن توفير معلومات مفيدة لتقييم السياسات الاجتماعية ويوفر بنية موضوعية للدولة والجماعات المحلية والشركاء الاجتماعيين لتوجيه الحوار الاجتماعي والخيارات المتوفرة من حيث إدارة الموارد البشرية.

ويتطرق هذا التقرير على حد سواء إلى الشغل والأجور وكذلك الجوانب المتعلقة بالإدارة والتكوين المستمر والعلاقات المهنية والظروف الاجتماعية للموظفين.

4.3. تحليل الميزانية المخصصة لوزارة تحديث القطاعات العامة

1.4.3. توزيع ميزانية وزارة تحديث القطاعات العامة

تبلغ النفقات الإجمالية لوزارة تحديث القطاعات العامة 98,995 مليون درهم برسم سنة 2010. وتصل نفقات الاستثمار إلى 31,718 مليون درهم أي ما يمثل 32% من الميزانية الإجمالية للوزارة. أما نفقات التيسير فتصل إلى 67,277 مليون درهم وتمثل 68% من الميزانية الإجمالية للوزارة.

توزيع الميزانية المخصصة لوزارة تحديث القطاعات العامة برسم سنة 2010

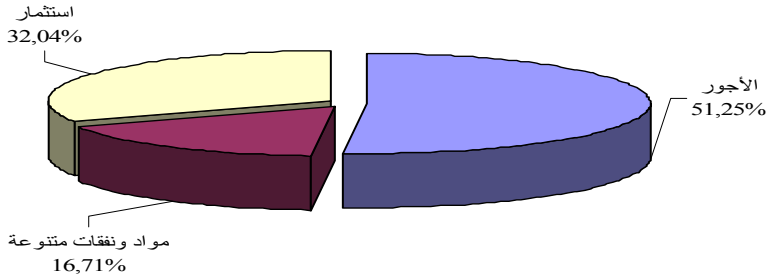

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ومقارنة مع سنة 2009، عرفت ميزانية تسيير وزارة تحديث القطاعات العامة ارتفاعا بمقدار 2,8 مليون درهم أي ما يقارب 46% مخصصة لتثمين وإنعاش وتنمية الموارد البشرية للوزارة. أما بالنسبة لميزانية الاستثمار فقد شهدت النفقات زيادة قدرها 1,8 مليون درهم مقارنة مع سنة 2009 أي حوالي 6% ، وقد تم تخصيص هذه النفقات الإضافية لمتابعة مشروع إنشاء وتجهيز المركز الإفريقي للتكوين والبحث الإداري من أجل التنمية بالرباط (CAFRAD) والذي سوف يساهم في تقوية وتعزيز العلاقات الإستراتيجية والسياسية للمغرب مع الدول الإفريقية . وبالإضافة إلى تجهيز مصالح الوزارة والمدرسة الوطنية للإدارة خصصت نفقات الاستثمار كذلك لمتابعة الدراسات والتدابير المبرمجة في إطار الإصلاح الإداري وتحديث القطاعات العمومية.

وبعد وضع مشروع إطار النفقات على المدى المتوسط (CDMT) للوزارة بالنسبة للفترة الممتدة بين 2008 و 2010 وأخذا بعين الاعتبار المقاربة الجديدة لتسيير الميزانية المرتكزة على النتائج وكذا الهيكلة الجديدة للوزارة المعتمدة سنة 2006، تمت إعادة هيكلة ميزانية وزارة تحديث القطاعات العامة منذ السنة المالية 2009 تحت عنوانين رئيسيين :

المهام العمودية : تشمل الاعتمادات المتعلقة بدعم مهام الوزارة والتي تتمثل في الفصل المتعلق ب "المعدات والنفقات المتنوعة" من ميزانية التسيير باستثناء الفقرتين "المدرسة الوطنية للإدارة" و"المجلس الأعلى للوظيفة العمومية" وفي الفقرتين المتعلقتين ب "تشييد وتجهيز مقر الوزارة ""والتكوين والتظاهرات" المتضمنة في ميزانية الاستثمار.

[25] تم إعداد آخر تقرير اجتماعي سنة 2006، و لقد تم التطرق لأبرز نتائج هذا التقرير في الجزء المتعلق بتشخيص القطاع.

المهام الأفقية : وتتعلق باعتمادات المهام الأفقية للوزارة والمتمثلة في فقرة "برنامج تحديث القطاعات العمومية" والتي تتضمن ثلاث فقرات فرعية "تحديث الإدارة" و"تسيير الموارد البشرية" وكذا "تطوير الإدارة الرقمية".

ويبين تحليل معدل تنفيذ الميزانية المخصصة لوزارة تحديث القطاعات العامة اتجاها تنازليا إبتداءا من السنة المالية 2001 بمعدل 93% مقابل 77,78% سنة 2008 وذلك باستثناء الذروة التي بلغها هذا المعدل خلال السنة المالية 2005 بقيمة 111%.

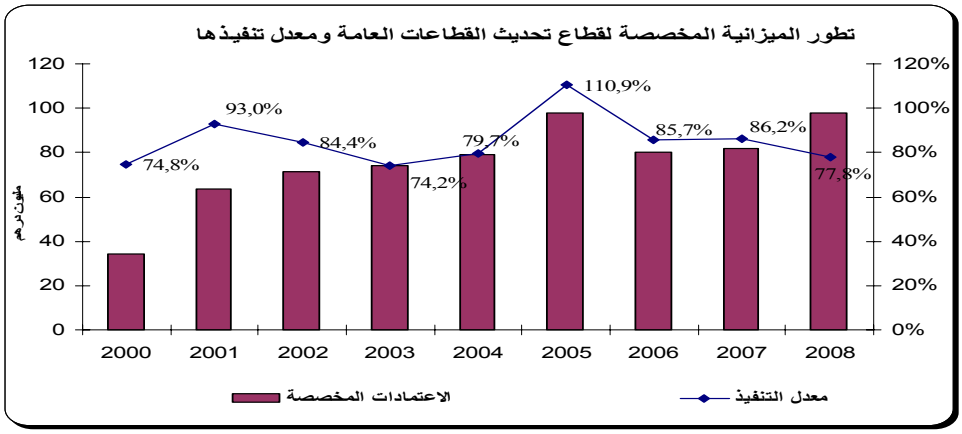

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

2.4.3. تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

وضعت وزارة تحديث القطاعات العامة التي انخرطت منذ يناير 2007 في المقاربة الجديدة للتدبير المرتكز على النتائج 10 مؤشرات لميزانية التسيير و16 مؤشرا لميزانية الاستثمار.

مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية التسيير

يتبين من خلال تحليل مؤشرات الأهداف لميزانية التسيير أن هناك عدة مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي (5 مؤشرات من بين 10 مؤشرات إجمالا)، غير أنه يتعين مراجعة هذه المؤشرات لتكون أكثر فعالية ووضوح وذلك بجندرتها حسب الصنف السوسيومهني والجنس وكذا حسب الأقدمية ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالمؤشرات التالية:

- "المستفيدون من دورة التكوين الأولي " و"دورات التكوين المستمر" المتعلقة بقياس تحقيق الهدف المتعلق ب "دعم التكوين الأولي والمستمر لتلبية حاجيات الإدارة العمومية"،
- "عدد الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية" المرتبطة بقياس تحقيق الهدف المتعلق ب "تطوير الأنشطة الاجتماعية لصالح موظفي الوزارة".

أما باقي المؤشرات، فلا تراعي النوع الاجتماعي أولا تهم الأشخاص بحكم طابعها الأفقي و نذكر منها "معدل تغطية نفقات استهلاك الهاتف" و"عدد الدورات الاعتيادية المنعقدة على مستوى المجلس الأعلى للوظيفة العمومية". وفيما يتعلق ب "عدد عقود تفويت عمليات حراسة ونظافة وصيانة البنايات الإدارية"، فيمكنه مبدئيا أن ينبئ حول تمثيلية المرأة في المقاولات المفوتة إذا كان مصحوبا ببعض المؤشرات كمعدل تأنيث مديري هذه المقاولات وكذا اليد العاملة.

تصنيف لأهم مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية التسيير لوزارة تحديث القطاعات العمومية

المؤشر	الأهداف /المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
إسناد عمليات المراقبة والتنظيف وصيانة المباني الحكومية لجهات خارجية "عدد العقود"	ضبط تكلفة تسيير خدمات الوزارة	مؤشر وسيلة	-	مؤشر ذو طابع أفقي ولكن يمكن أن يكون له تأثير على النوع الاجتماعي.
تغطية نفقات الإتصالات الهاتفية (نسبة التغطية)	التحكم في تكلفة تسيير مصالح الوزارة	مؤشر نتيجة	-	مؤشر غير قابل للجندرة
تطوير الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية "عدد"	تطوير الأنشطة الاجتماعية لموظفي الوزارة	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والسن والفئات السوسيومهنية	-
تحسين قدرات الاستقبال في فضاءات الاستقبال "عدد المستفيدين "	تطوير الأنشطة الاجتماعية لموظفي الوزارة	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والسن والفئات السوسيومهنية	-
المستفيدون من أسلاك التكوين الأولي "عدد المقاعد "	دعم التكوين الأولي والمستمر لتلبية حاجيات الإدارة العمومية	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والسن والفئات السوسيومهنية وكذلك حسب المؤسسة العمومية للمستفيدين	-
دورات التكوين المستمر "تكوين يوم لكل شخص"	دعم التكوين الأولي والمستمر لتلبية حاجيات الإدارة العمومية	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والسن والفئات السوسيومهنية وكذلك حسب المؤسسة العمومية للمستفيدين	-
إجراءات التكوين والبحث الإداري "مستفيد في اليوم"	دعم التكوين الأولي والمستمر لتلبية حاجيات الإدارة العمومية	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والسن والفئات السوسيومهنية وكذلك حسب المؤسسة العمومية للمستفيدين	-

مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار

خلافا لميزانية التسيير، فإن ميزانية الاستثمار تتسم بهيمنة مؤشرات الوسائل والنتائج التي تعد فعالة في بعض الأحيان بالنسبة للأهداف والمهام المتعلقة بها ولكن غير مراعية للنوع الاجتماعي. ومن شأن مؤشرات أهداف أخرى أن تراعي النوع الاجتماعي إلا أنها غير واضحة بما فيه الكفاية ويتعين مراجعتها لتكون أكثر ملائمة وفعالية نسوق منها على سبيل المثال "عدد الأنشطة المرتبطة بتحسين الخدمات العمومية ودعم سياسة القرب" و"عدد الأنشطة المرتبطة بتنمية الموارد البشرية وعقلنة التدبير العمومي" و"عدد مشاريع تحيين النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية " وكذا " عدد نصوص التطبيق" و"عدد مشاريع المساهمة في تمويل مشاريع تحديث الإدارة العمومية" و"نسبة إنجاز الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلة نظام الأجور لموظفي الدولة" ...الخ.

تصنيف لأهم مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية الاستتمار لوزارة تحديث القطاعات العمومية

المؤشر	الأهداف /المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
إجراء عمليات تهيئ المباني الإدارية "عدد العمليات"	تحسين ظروف العمل والاستقبال وجودة الخدمات المقدمة	مؤشر وسيلة	-	مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي
تأهيل التجهيزات المعلوماتية "معدل"	تحسين ظروف العمل والاستقبال وجودة الخدمات المقدمة	مؤشر وسيلة	-	مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي
الأنشطة المرتبطة بتحسين جودة الخدمات العمومية ودعم سياسة القرب "عدد "	تحديث الإدارة العمومية	مؤشر نتيجة	-	مؤشر يمكن أن يكون له تأثير على النوع الاجتماعي
إعداد الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلة نظام الأجور "معدل الإنجاز"	تحديث الإدارة العمومية	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع الاجتماعي في الدراسة	مؤشر يمكن أن يكون له تأثير على النوع الاجتماعي
الأنشطة المرتبطة بتنمية الموارد البشرية وعقلنة التدبير العمومي "عدد "	تدبير الموارد البشرية	مؤشر نتيجة	إدماج بعد النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية	مؤشر يمكن أن يكون له تأثير على النوع الاجتماعي
تحيين النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ونصوص تطبيقها "عدد المشاريع "	تدبير الموارد البشرية	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع الاجتماعي في إدارة الموارد البشرية	مؤشر يمكن أن يكون له تأثير على النوع الاجتماعي
المساهمة في تمويل مشاريع تحديث الإدارة العمومية "عدد المشاريع "	إنعاش مشاريع تحديث الإدارة العمومية	مؤشر وسيلة	تصنيف المشاريع حسب القطاع العام وحسب المؤسسة بالإضافة إلى إدماج البعد الجهوي	مؤشر يمكن أن يكون له تأثير على النوع الاجتماعي
إعداد مخطط تكوين خاص بتنفيذ الدليل المرجعي الوظائف والمهارات الخاص بوزارة تحديث القطاعات العامة	ملائمة مهارات الموظفين للوظائف الناجمة من الدليل المرجعي الوظائف والمهارات الخاص بوزارة تحديث القطاعات العامة	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع الاجتماعي في اعداد المخطط	مؤشر يمكن أن يكون له تأثير على النوع الاجتماعي

4. وزارة الاقتصاد والمالية

يمكن إعداد وصرف ميزانية الدولة بهدف إرساء المساواة بين الجنسين، نظرا لكونها أداة رئيسية لتنفيذ أي سياسة. في المغرب، ونظرا لوجود إرادة سياسية حقيقية لإدخال بعد "النوع الاجتماعي" في ميزانية الدولة. وتندرج عملية إدخال بعد "النوع الاجتماعي" في إعداد ميزانية الدولة في إطار مسلسل التحول الديمقراطي في المغرب منذ سنة 1990.

وتأتي مراعاة النوع الاجتماعي في قلب البرامج الإستراتيجية لوزارة الاقتصاد والمالية، مبرزة التأكيد على تحديد مسار عملية إدخال بعد "النوع الاجتماعي" في إعداد وتحليل ميزانيات القطاعات باعتباره جزءا من إصلاح الميزانية. وترمي هذه المقاربة الجديدة إلى الإسهام في تعزيز الجهود المتضافرة من أجل مكافحة التفاوت وضمان توزيع أفضل للموارد، حرصا على تحقيق الإنصاف والفعالية.

1.4. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

بلغ عدد الموظفين بوزارة الاقتصاد والمالية سنة 2010 إلى 16.455 إطارا وعونا، من بينهم 5.327 امرأة، أي ما يعادل 32% من إجمالي الموظفين. وتصل نسبة الأطر العليا إلى 43% من بينهم 29% من النساء. هذا، وقد حظيت النساء بنسبة 44% من عمليات التوظيف خلال الفترة 2000 -2007.

وبلغ معدل التأطير بالنسبة للنساء بوزارة المالية 38% مقابل 45% للرجال. ومن بين الأطر النسائية في الوزارة هناك 35% حاصلات على شواهد التعليم العالي، منهن 18% حاصلات على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التخصصات القانونية والاقتصادية، و12,7% حاصلات على دبلوم مهندس دولة و2,6% على شهادة المدرسة الوطنية للإدارة و1,38% على درجة الدكتوراة.

وتشتغل 74% من النساء الأطر بالوظائف ذات الطابع العملي، تشتغل 26% منهن بالوظائف المرتبطة بالدعم. ويتمركز مجموع النساء اللواتي يعملن في المهن التقنية الأساسية في ثلاث مجموعات مهنية: الضرائب والمراقبة والتحصيل. أما الموظفات المزاولات في مجال الوظائف المرتبطة بالدعم فنجدها أساسا في ميادين الإعلاميات والموارد البشرية والاتصال.

وتحتل النساء 14% من مناصب المسؤولية بوزارة الاقتصاد والمالية مقابل نسبة 15% بالوظيفة العمومية، وتختلف هذه النسبة حسب نوع المنصب حيث تصل إلى 16% بالنسبة لمنصب رئيس مصلحة وإلى 5% بالنسبة لمنصب نائب مدير.

نسبة النساء بمراكز المسؤولية بوزارة الاقتصاد والمالية سنة 2010

منصب المسؤولية	الرجال	النساء	المجموع	نسبة النساء(%)
مدير عام	3	-	3	0
مدير	18	2	20	10
نائب المدير	19	1	20	5
رئيس قسم	206	21	227	9
رئيس مصلحة	583	107	690	16
المجموع	829	130	959	14

المصدر: مديرية الشؤون الإدارية والعامة، وزارة الاقتصاد والمالية، 2010

2.4. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة

تتمحور السياسة الاقتصادية التي تنهجها وزارة الاقتصاد والمالية حول أربعة مهام رئيسية تتمحور حول توفير الشروط اللازمة لنمو مستدام وتحسين وضعية المالية العمومية وإنعاش القطاع المالي وتحديث نظام تسيير الوزارة. وتجعل هذه المهام من الوزارة فاعلا رئيسيا في تدبير التغيير وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجموع المواطنين.

وهكذا، فإن البرنامج الاستثماري لعام 2010 يندرج في إطار المحاور الإستراتيجية التالية:

- تحسين المالية العمومية من خلال:

  - تعزيز موارد الدولة عن طريق تحديث النظام الضريبي، وتنفيذ اتفاقات التجارة الحرة واستمرار الإصلاحات في ميدان مكافحة الغش والتهريب.

- التحكم في النفقات العمومية، بما في ذلك نفقات التسيير والديون، وتعبئة التمويلات الخارجية لإجراء الإصلاحات والمشاريع ذات الأولوية.
- تحديث إدارة المالية العمومية من خلال تحسين أداء الإنفاق الحكومي وتسهيل تحصيل الضرائب والسرعة في معالجة البيانات والشكاوى المقدمة من طرف المواطنين.

• إعادة هيكلة القطاع العام وتوسيع نطاق الاستثمار الخاص من خلال تطوير استثمار الشركات العمومية بهدف تحسين الميزان التجاري، وإعادة هيكلة بعض القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتحسين حكامة المؤسسات العمومية.

• دعم الإصلاحات القطاعية من خلال حشد الموارد لتشجيع الاستثمار وتبسيط الإجراءات.
• تحديث الإدارة وتحسين نوعية الخدمات من خلال اعتماد التعاقد داخل الوزارة ووضع ميثاق الموارد البشرية ومخططات رئيسية للمعلوميات ببعض المديريات.

وتندرج سياسات وأولويات وزارة الاقتصاد والمالية في إطار تحقيق جل أهداف الألفية للتنمية وخاصة الأهداف 1 و3 و8 التي ترمي على التوالي إلى محاربة الفقر و العمل على إرساء المساواة بين الجنسين وتنمية استقلالية النساء ووضع شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتترجم مشاركة وزارة الاقتصاد والمالية من أجل تحقيق الأهداف السالف ذكرها بقدرتها على بلوغ الغايات 12 و13 و 25 و26 و27 لهذه الأهداف، التي ترمي أساسا إلى الحد من الفوارق بين النساء والرجال فيما يخص الحصول على العمل والمساواة في الأجور والحصول على الموارد و الرفع من تمثيلية النساء إلى الثلث في كافة مراكز اتخاذ القرار، وكذا تطبيق، بتعاون مع البلدان النامية، إستراتيجيات تمكن الشباب من إيجاد عمل شريف ونافع.

وتشكل التوجهات والأولويات التي تحددها وزارة الاقتصاد والمالية مكسبا كبيرا للمغرب في اتجاه إتباع معايير اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة وخاصة الأحكام التالية:

• الفقرة (ب) من المادة 7 التي تدعوإلى ضمان حق مساواة المرأة مع الرجل، والحق في المشاركة في وضع سياسة الدولة وتنفيذها وشغل الوظائف العمومية وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛

• الفقرة (ب) من المادة 13 التي تدع إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لكي تكفل لها، على أساس من المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق، خاصة الاستفادة من القروض البنكية والرهون وغيرها من أشكال الائتمان المالي.

3.4. التدابير والمشاريع المنجزة

وبموازاة مع الجهود التي تبذلها وزارة الاقتصاد والمالية في مختلف مهامها المتعلقة بإصلاح الميزانية المرتكزة على النتائج وقيادة إدماج النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات الوزارية والتي تتوج سنويا بإعداد تقرير حول النوع الاجتماعي يرافق قانون المالية منذ سنة 2005، شرعت الوزارة بإعداد العديد من التدابير من أجل مأسسة فعالة لمقاربة النوع الاجتماعي في سياساتها وبرامجها ذات الأولوية.

1.3.4. التكوين وتنمية الموارد البشرية

شرعت الوزارة، منذ عشر سنوات، في وضع سياسة فعالة وديناميةلإدارة الموارد البشرية. ويشكل التكوين محورا أساسيا ووسيلة لدعم التطور والتحولات المهنية. وقد بذلت جهود عدة، خصوصا خلال السنوات الخمس الماضية لتحسين نظام التكوين، ولا سيما من خلال وضع خطة رئيسية للتكوين، وإدماج منهجية هندسة التكوين، وإنشاء معهد المالية، وتطوير نظم المعلومات، واعتماد برمجة متعددة السنوات مع وضع "إطار النفقات متوسط الأجل من أجل التكوين".

وتتمثل الإنجازات الإجمالية للتكوين بالنسبة لسنة 2009 في 264 عملية تكوين و79.514 "يوم/شخص/تكوين". وقد ظل العدد الإجمالي للمستفيدين من الأنشطة التدريبية المنظمة في عام 2009 مستقرا نسبيا بحوالي 6.769 مستفيد و ذلك بعد معدل نمو متوسط بلغ 5% خلال الفترة 2008-2009. وقد سجل المعدل الإجمالي للحصول على التكوين أكثر من 41% بزيادة نقطة عن الهدف المحدد في المخطط المديري.

ومن حيث عدد المستفيدين، سجلت المديريات ذات المصالح الخارجية أرقاما مهمة خصوصا المديرية العامة للضرائب (2363 مستفيد)، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة (2284 مستفيد) والمديرية العامة للخزينة (1304 مستفيد). وقد حققت 5 مديريات معدلات تفوق 50% (مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، المفتشية العامة للمالية، إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمديرية العامة للضرائب) ومديريتان فقط حققتا معدل أقل من 20%.

وتحسنت معدلات الحصول على التكوين حسب فئات الموظفين بالنسبة لأعوان التنفيذ على حساب الأطر العليا والوسطى مرورا إلى 28% سنة 2009 مقابل 20% في عام 2008. في حين لا زالت الأطر العليا تمثل أكبر نسبة (43% من جميع المستفيدين).

وحسب النوع، حققت الإناث اللاتي يمثلن 32% من موظفي الوزارة، معدل الحصول على التكوين يناهز 37% مقابل 43% للرجال، غير أن الإناث يمثلن 28% فقط من المستفيدين.

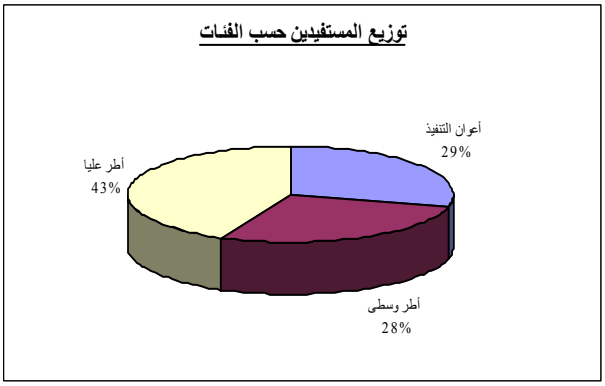

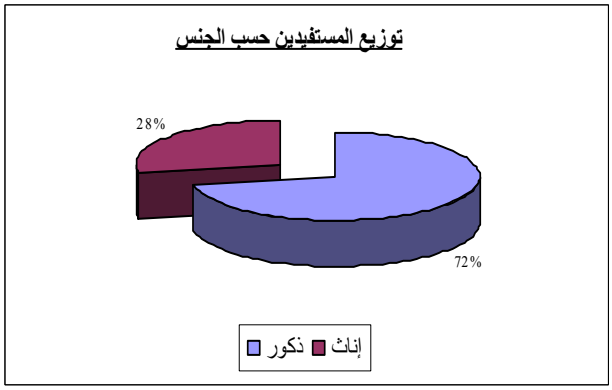

المصدر: تقرير حول التكوين بوزارة الاقتصاد والمالية, 2010

2.3.4. صندوق التبغ لمنح المساعدات

أنشئ الحساب الخاص للخزينة "صندوق التبغ لمنح المساعدات" في يوليوز 1924 لمساعدة الموظفين القدامى والمحتاجين أوالذين لا يستفيدون من التقاعد وكذا أراملهم وأطفالهم اليتامى، وذلك في شكل إتاوات خاصة أومعونات قابلة للتجديد. وفضلا عن ذلك، يستفيد من هذا الحساب أيضا كل الأشخاص الذين سبق لهم أن عملوا بجهة عمومية والذين يوجدون في وضعية مماثلة، وذلك طبقا للمرسوم المؤرخ في 29 يوليوز 1924، الذي يحدد شروط تقسيم موارد "الصندوق المشترك لموارد التبغ". ويمكن تعميم المعونة أوالإتاوة لتشمل أصحاب الحقوق الخاصين بالأعوان السالف ذكرهم.

وجدير بالذكر أنه تطبيقا لمقتضيات المدونة رقم F.P 8 المؤرخة في 29 أكتوبر 1999 والصادرة عن وزارة الوظيفة العمومية، يعد الأشخاص الذين يتقاضون تقاعدا يبلغ 500 درهم في الشهر وما دونها ممن يستحقون هذه المساعدة.

وقد ارتفع متوسط عدد المستفيدين من الصندوق، في الفترة ما بين 2007 و2009، من 16.577 إلى 17.132 مستفيد. كما ارتفع مبلغ التزامات النفقات التي تمت بهذا الحساب من 46.356.320 درهم إلى 48.761.995 درهم، أي بزيادة تقدر ب 2,4 مليون درهم.

وتهدف العمليات المبرمجة برسم سنة 2010 و2011 إلى التكفل بحوالي 18.232 و19.632 مستفيد من بينهم 80% من النساء، بمبلغ إجمالي سنوي قدره 70 مليون درهم.

4.4. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

تتوفر وزارة الاقتصاد والمالية على الركائز الحقيقية لتخطيط ووضع مقاربة النوع الاجتماعي. ويرجع ذلك أولا إلى خصوصية ميزانية هذا القطاع بالمقارنة مع القطاعات الوزارية الأخرى وإلى دعمها الفعال، منذ سنة 2002، لوضع مجموعة من التدابير العمومية السباقة لإرساء ميزانية تراعي بعد النوع الاجتماعي، نذكر منها على وجه الخصوص إصلاح مسار الميزانية الذي يرمي إلى الانتقال من التدبير المرتكز على الوسائل إلى

التدبير المرتكز على النتائج، بغية التأثير إيجابيا على مستوى معيشة المواطنين وتماشيا مع السياسة الاجتماعية للحكومة.

وتتميز بنية الميزانية العامة لوزارة الاقتصاد والمالية عن غيرها من الوزارات بإقحامها لصندوق التبغ لمنح المساعدات ولفصل خاص بالأعباء المشتركة بما فيها نفقات المقاصة التي تساهم في مواجهة العجز الاجتماعي.

1.4.4. تقسيم الميزانية المخصصة لوزارة الاقتصاد والمالية

بلغت النفقات الإجمالية لوزارة الاقتصاد والمالية (بما في ذلك الأعباء المشتركة والدين العمومي) 81,44 مليار درهم سنة 2010. وبلغت نفقات الاستثمار 14,5 مليار درهم ممثلة بذلك 17,8% من الميزانية العامة للوزارة. فيما وصلت نفقات التسيير إلى 28,7 مليار درهم، أي ما يناهز 35,2% من الميزانية العامة للوزارة. أما نفقات الدين العمومي فقد بلغت 38,2 مليار درهم، لتمثل بذلك 46,9% من النفقات الإجمالية للوزارة. وتبلغ حصة الأعباء المشتركة في ميزانيتي التسيير والاستثمار بوزارة الاقتصاد والمالية 94,36%.

بنية الميزانية المخصصة لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2010

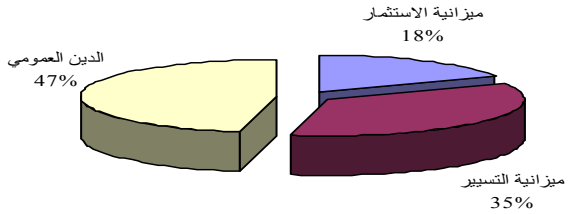

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، 2010

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ الميزانية بلغت 98,6% سنة 2008 ، ولكن مع وجود تفاوت بين المكونات. وهكذا، فقد تم تنفيذ ميزانيات نفقات الموظفين والمعدات لتصل قيمتها إلى100,3% و89,8% على التوالي. في حين وصل معدل تنفيذ ميزانية الاستثمار50%. وعلاوة على ذلك، بلغ معدل تنفيذ ميزانيات التسيير والاستثمار **99,6%** و99,7% على التوالي و ذلك لتغطية نفقات الأعباء المشتركة.

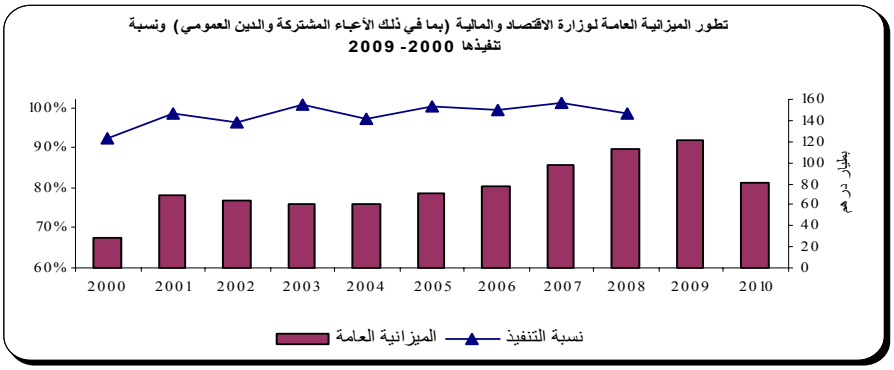

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، 2010

نفقات التسيير (دون احتساب الأعباء المشتركة)

تشمل ميزانية التسيير بوزارة الاقتصاد والمالية فصلا خاصا بنفقات الموظفين وآخر خاصا بالمعدات و النفقات المختلفة. ويشمل الفصل الخاص بنفقات الموظفين مبلغا إجماليا يصل إلى 1,837 مليار درهم. وتخص قائمة مصطلحات الخدمات والنفقات بهذا الفصل على وجه الخصوص معالجة الأجور والتعويضات الدائمة للموظفين الرسميين والملحقين.

وسجلت كتلة الأجور بالوزارة ارتفاعا بنسبة 20% خلال الفترة ما بين 2002 و2009 وذلك نتيجة تثمين النظام الأساسي، والتوظيفات (الأطر العليا) والترقيات (استثنائية وعادية...). ويعزى الانخفاض الاستثنائي الذي سجلته سنة 2006 إلى المغادرة الطوعية. وبين 2009 و2010، بلغ ارتفاع كتلة الأجور نسبة 2,46%.

تطور كتلة الأجور بوزارة الاقتصاد والمالية

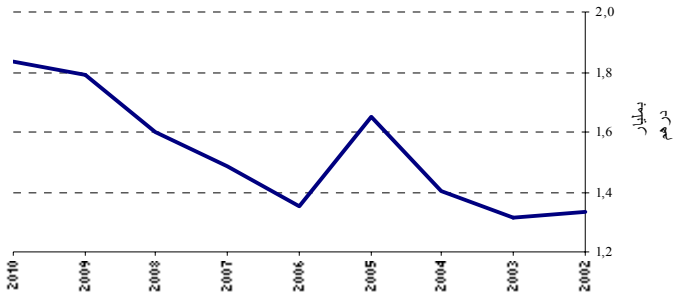

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، 2010

ومن الملاحظ أن هذا الفصل غير مصنف لا حسب الجنس ولا حسب الجهة ولا حسب الإدارة. غير أنه سيكون من المناسب تصنيف النفقات التالية حسب الجنس:

- المساعدة الاستثنائية للسكن.
- تعويضات المغادرة الطوعية.
- مصاريف التعليم.

ويضم الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة ما مجموعه 259 مليون درهم، مقسمة بين الإدارة المركزية (53,18 مليون درهم)، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة (52,25 مليون درهم)، والخزينة العامة للمملكة (54,810 مليون درهم)ومديرية الميزانية (2,73 مليون درهم)، والإدارة العامة للضرائب (82,1 مليون درهم) وإدارة الأملاك المخزنية (13,9 مليون درهم).

نفقات الاستثمار (دون احتساب الأعباء المشتركة)

بلغت ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الاقتصاد والمالية، برسم سنة 2010، مبلغ 338,9 مليون درهم. وتمكن قوائم مصطلحات الخدمات والنفقات المتعلقة بميزانية الاستثمار من التمييز بين صنفين من المديريات: المديريات المركزية (مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي، المفتشية العامة للمالية، مديرية الخزينة والتمويل الخارجي، مديرية الميزانية، مديرية الشؤون الإدارية والعامة، ومديرية الدراسات والتوقعات المالية) والمديريات ذات المصالح الخارجية. كما تظهر اعتماد بنية موحدة لتقسيم نفقات الاستثمار في كل مديريات الوزارة (البناء والتجهيز، وإدخال النظام المعلوماتي، والتكوين والدراسات) مع إدخال البعد الجهوي في المديريات غير الممركزة.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض خطوط الاستثمار الخاصة ببعض المديريات وهي كالتالي:

- برنامج محاربة الغش (إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة) الذي استفاد من 18,55 مليون درهم برسم سنة 2010؛
- مشروع التدبير المدمج للنفقات (مديرية الخزينة العامة) الذي استفاد من 41 مليون درهم برسم سنة 2010؛
- إعداد قانون المالية (مديرية الميزانية) الذي استفاد من 500 ألف درهم برسم سنة 2010.

الأعباء المشتركة

بلغت الأعباء المشتركة المتعلقة بميزانية التسيير، للسنة المالية 2010، ما قيمته 26,6 مليار درهم، نذكر منها أساسا:

- 13 مليار درهم كإعانة لصندوق المقاصة وللمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.
- 10,23 مليار درهم لصالح الصندوق المغربي للتقاعد.
- 1,84 مليار درهم مخصصة للاحتياط الاجتماعي.

ورغم عدم تصنيف هدا الفصل حسب الجنس والجهة والمديرية. فان قائمة مصطلحات الخدمات والنفقات تظهر وجود خطوط من شأنها أن تكون موضوع تحليل حسب النوع الاجتماعي بما في ذلك تلك المذكورة أعلاه.

وقد بلغت الأعباء المشتركة المتعلقة بميزانية الاستثمار للسنة المالية 2010 ما يناهز 14,16 مليار درهم منها أساسا:

- 6 مليار درهم من أجل تحديث التجهيزات؛
- 6,1 مليار درهم في شكل مساهمات ومعونات مختلفة؛
- 1,4 مليار درهم مخصصة لصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- 450 مليون درهم من أجل تخفيض الفائدة.

وباستثناء الخط المتعلق بالدفع لصالح صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تظهر قائمة مصطلحات الخدمات والنفقات غياب خطوط من شأنها أن تكون موضوع تحليل حسب النوع الاجتماعي.

2.4.4. التحليل النوعي لمؤشرات الأهداف

بقيادتها لمسار إصلاح الميزانية واعتبارها من ضمن أول القطاعات الوزارية التي أدمجت المقاربة الجديدة المرتكزة على النتائج (النصف الثاني من سنة 2003)، حددت وزارة الاقتصاد والمالية منذ سنة 2010، بناء على المهام الرئيسية لمختلف وحدات الوزارة، 54 مؤشر أهداف متعلق بميزانية الاستثمار. و لقد تم تصنيف هذه المؤشرات حسب المديريات (الإدارة المركزية و الإدارات الأخرى للوزارة). وتجدر الإشارة كذلك أن وزارة الاقتصاد والمالية تعتبر واحدة من القطاعات الوزارية التي لم تحدد مؤشرات الأهداف لميزانية التسيير.

وباستثناء المؤشرات المتعلقة بتطوير الكفاءات "يوم/شخص/تكوين" و"نسبة المستفيدين من التكوين"، تعتبر باقي مؤشرات الأهداف الخاصة بالإدارة المركزية في مجموعها مؤشرات وسائل أونتائج والتي تبقى فعالة مقارنة مع الأهداف المتوخاة لكنها لا تراعي بعد النوع الاجتماعي ك"نسبة تهيئة فضاءات الاستقبال" و"معدل توفر أنظمة المعلومات" و"نسبة تطور دراسة وتحليل الأنظمة المعلوماتية المتطورة".

وبتحليلنا لقائمة مؤشرات الأهداف الخاصة بمختلف إدارات الوزارة، يتضح، أن مؤشرات الأهداف في مجملها تبقى مؤشرات وسائل أونتائج (آجال التعشير على الاستيراد والتصدير، الأجل المتوسط لتسديد نفقات الدولة، عدد الدراسات المنجزة حول الظرفية الاقتصادية، معدل انجاز الدراسة المتعلقة بإصلاح نظام التقاعد،....الخ). فرغم فعاليتها في إطار المهام والأهداف المحددة لها، لا يمكن لهذه المؤشرات مراعاة بعد النوع الاجتماعي وذلك بالنظر إلى شكلها الأفقي.

وتجدر الإشارة إلى غياب مؤشرات مرقمة متعلقة بالعمليات التي يلتزم بها القطاع من أجل مأسسة فعالة لمقاربة النوع الاجتماعي (انظر الجزء الخاص بالأعمال والمشاريع المنجزة). ويمكن للمؤشرات التالية أن تكون فعالة لهذا الغرض.

صندوق التبغ لمنح المساعدات

- عدد المستفيدين حسب الجنس؛
- نسبة تلبية الطلبات حسب الجنس: عدد الملفات المدروسة/عدد الطلبات.

معهد المالية للتكوين

- نسبة الاستفادة حسب الفئة السوسيومهنية وحسب الجنس؛
- تطور نسبة المستفيدين حسب الجنس؛
- نسبة استفادة النساء من التكوين/النساء المنخرطات أواللواتي لهن الأحقية؛
- نسبة لاتمركز (جهوية) التكوين، والتي يمكن قياسها بالاعتمادات المتاحة.

تصنيف مؤشرات الأهداف الرئيسة المتعلقة بميزانية استثمار وزارة الاقتصاد والمالية

المؤشر	الأهداف/ المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
المدة النهائية للرد على الشكاوى	الإدارة المركزية/تحسين ظروف العمل ومساندة المديريات	مؤشر نتيجة	-	مؤشر لا يراعي بعد النوع الاجتماعي
نسبة المستفيدين من التكوين	الإدارة المركزية/تطوير الكفاءات	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والرتبة والإدارة والجهة...	
معدل الخدمة عبر الإنترنت	مديرية الشؤون الإدارية والعامة/ تحديث ادارة الموارد	مؤشر وسيلة		مؤشر لا يراعي بعد النوع الاجتماعي -
عدد الوزارات التي أدمجت ميزانية تراعى بعد النوع الاجتماعي	مديرية الميزانية/تحسين الحكامة العمومية	مؤشر نتيجة	مؤشر يراعي بعد النوع الاجتماعي ويهدف الى تقييم مستوى تملك وإدماج بعد النوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية	-
آجال التعشير عند الاستيراد وعند التصدير	إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة/تحديث وتحسين جودة الخدمات	مؤشر أثر	-	مؤشر لا يراعي بعد النوع الاجتماعي
الأجل المتوسط لتسديد نفقات الدولة	الخزينة العامة للمملكة/تحديث وتحسين جودة الخدمات	مؤشر أثر	-	مؤشر لا يراعي بعد النوع الاجتماعي
معدل تحقيق التوقعات الضريبية	مديرية الضرائب / تحسين ظروف العمل	مؤشر نتيجة	-	مؤشر لا يراعي بعد النوع الاجتماعي
وزن دين الخزينة	مديرية الخزينة والاستثمارات الخارجية/ تنظيم القطاع المالي وإدارة الخزينة	مؤشر أثر	-	مؤشر لا يراعي بعد النوع الاجتماعي
معدل إنجاز الدراسة المتعلقة بإصلاح نظام التقاعد	مديرية التأمينات والمساهمات الاجتماعية/تجديد مراقبة إعادة التأمين وتأطير قطاع التعاون الاجتماعي	مؤشر وسيلة	-	مؤشر لا يراعي بعد النوع الاجتماعي

5. وزارة التجارة الخارجية

يعتبرتحرير التجارة أمرا ضروريا للنمو والتنمية في البلدان الفقيرة. إلا أن النظرية القائلة بأن تحرير التجارة لا يحد من الفقر ويحدث في كثير من الأحيان تباينا بدأ يأخذ أهميته تدريجيا على أرض الواقع.

وتؤثر التجارة الخارجية على المساواة بين الجنسين حيث يحدث التفاوت بين الجنسين أثرا على نتائج السياسة التجارية وذلك من خلال تخفيض الإنتاجية والناتج والنمو. ويمكن للتجارة أن تؤثر إيجابيا على توزيع الدخل بين الرجل والمرأة، وذلك عن طريق خلق مناصب شغل جديدة وإحداث فرص الأعمال. و في الواقع فإن توسيع الأسواق وزيادة الإنتاج والتجارة يوفر فرصا للنساء ورجال الأعمال أوالشغيلين.

وتشير المؤشرات إلى أن التجارة تميل إلى زيادة توافر فرص الشغل للمرأة، وخاصة في قطاعات التصدير. إلا أن هناك عوامل مثل التمييز في العمل، والوصول المتدني للمرأة في التعليم وعدم المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على الموارد والتمويل يمكن أن تعوق قدرة المرأة على الاستفادة من ازدهار التجارة. و تكون بعض هذه العوامل سائدة بشكل خاص في الوسط القروي، لا سيما في البلدان النامية، حيث تتفاقم مشكلة الحصول على الأراضي والمياه.

وتوجد في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف (منظمة التجارة العالمية ومؤسسات التمويل الدولية، والاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية)، قرينة بأن السياسات والاتفاقات التجارية محايدة من الناحية الاجتماعية والعرقية، أو النوع الاجتماعي. وقد أدى هذا الافتراض الضمني إلى إهمال النوع الاجتماعي كمتغير في صياغة السياسات . وما هو إلا مؤخرا أن اكتسبت أبعاد النوع الاجتماعي للتجارة اهتماما لدى واضعي السياسات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

وباختصار فان تحديد أولويات السياسة الوطنية والمفاوضات التجارية تتم في ظل غياب المساواة بين الجنسين. "حياد النوع الاجتماعي لدى التجارة يحط من عمل المرأة ودورها كفاعلة في الاقتصاد".

الآثار السلبية لتحرير التجارة على النساء

تمارس التخفيضات أو الحذف من الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية ضغوطا شديدة على التنمية الصناعية في البلدان النامية. وتتجلى آثار ذلك في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: (ا) الميزانية والمالية، (ب) التشغيل/ سبل العيش (ج) آفاق النمو.

وفي الواقع، يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى انخفاض إيرادات الحكومة، وهذا يؤدي إلى خفض الإنفاق العمومي، والذي يكون أشد وطأة على مستوى الدخل والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم.

إن احتمال فقدان النسيج الاقتصادي المحلي لا يمكن بالضرورة تعويضه بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، ثم إن منافسة الواردات تؤثر على الصناعات الناشئة خاصة ، مما يتولد عنه خفض التصنيع وعدم الاستقرار لدى القوى العاملة. كما أن الفارق في الأجور(مقارنة مع مكاسب الإنتاجية) بين العمال المؤهلين وغير المؤهلين، يمكن أن يؤدي إلى توسيع الفجوة القائمة بين الجنسين. ثم إن قلة خبرة النساء مقارنة بالرجال يزيد من احتمال تشغيلهن بشكل مؤقت.

أيضا لا تملك المرأة القدرة على التفاوض بشأن الأجر وظروف العمل مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف مستوى تمثيليتها في النقابات.

ويقلل تحرير التجارة أيضا من القدرات الجبائية لدى الدول ويؤدي إلى إضعاف البرامج الاجتماعية. فعندما يتم تخفيض الخدمات الاجتماعية، يصبح من الصعب الوصول إليها، مما يزيد من معاناة المرأة ويحد من إمكانية حصولها على أقل عدد من الخدمات العمومية، و يتعين عليها أن تتحمل مزيدا من الأعباء المنزلية بدون الأجر.

كما أدى تحرير التجارة في كثير من الحالات إلى القضاء على الإعانات الزراعية التي تدفع لصغار المزارعين معظمهم من النساء، مما أسفر عن خسائر جسيمة في فرص الشغل والدخل. كما يؤثر تآكل الأنظمة التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية والتخلي عن نظام الحصص على المنسوجات بشكل غير متناسب على النساء. وهكذا ينتقل الإنتاج إلى البلدان التي لديها فائض كبير في اليد العاملة النسائية على حساب المرأة في كثير من البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على هذه التفظيلات والحصص.

الآثار الإيجابية لتحرير التجارة على النساء

إن للتوسع التجاري فوائد على النشاط الاقتصادي للمرأة في مجالات شتى. حيث تستطيع المرأة تحسين إيراداتها وإنفاق أموالها على أفراد الأسرة أكثر من الرجل. لذلك ينتج عن تحسين قدرة المرأة على كسب لقمة العيش، أثار جانبية إيجابية على أسرهم وأطفالهم.

وفي هذا الإطار يمكن تخفيض الفجوة في الأجور بما أن التبادل التجاري وكذا رفع القيود الداخلية يزيد من المنافسة بين الشركات. و تؤدي الضغوط من أجل خفض التكاليف إلى التقليل من التمييز ضد النساء وإلى مزيد من المساواة في الأجور.

ويسهل التوسع التجاري من تسريع اندماج المرأة في الاقتصاد الصناعي الحديث، وينتج عن هذا آثارإيجابية للغاية على المساواة بين الجنسين: رغم أن ظروف عملهن أسوأ من الرجال في وظائف مماثلة، وتستفيد المرأة من راتب مع كل الانعكاسات الايجابية المرتبطة بدخل ثابت يضمن لها استقلاليتها (التغطية الصحية والمعاشات...).

1.5. تشخيص القطاع وتحليل الفوارق بين الجنسين

إدراكا منه لفضائل وإيجابيات التجارة الدولية، جعل المغرب من فتح وتحريرأسواقه خيارا استراتيجيا لتعزيز قدراته التصديرية من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز النمو. وأكد المغرب انفتاحه خصوصا بانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995 والمشاركة في مختلف جولات المفاوضات والمنتديات الاقتصادية وإبرام عدة اتفاقيات تبادل حر.

وموازاة مع هذا الانفتاح، بدأت مقاربة النوع الاجتماعي تأخذ أهميتها في صياغة السياسات التجارية وتطوير التجارة الخارجية لدى وزارة التجارة الخارجية. وفي هذا الإطار تحاول وزارة التجارة الخارجية:

- دمج مقاربة النوع الاجتماعي في تصميم وتنفيذ السياسات و مفاوضات التجارة الدولية؛
- تأسيس روابط دائمة للتواصل مع الإدارات الأخرى، خصوصا مع تلك المتأثرة بالسياسات التجارية؛
- تتبع وتقييم الآثار المترتبة عن السياسات والاتفاقات التجارية على المرأة من خلال تحليل سلسلة القيم، وكذا جمع ونشر بيانات مصنفة على الأجور والعمال حسب نوع الجنس.

وتجدر الإشارة إلى أن النساء تشكل حوالي نصف السكان في المغرب، وتمثل ما يقرب عن ربع الساكنة النشيطة (26,5%) في سنة 2009 .ومع التطور الصناعي، ارتفعت مشاركتها في الوسط الحضري (25,3% في سنة 2008) والقروي (31,7%).و يشغل القطاع الزراعي بما في ذلك الصيد والغابات والقطاع غير المنظم جزءا كبيرا من النساء في المغرب. لكن في السنوات الأخيرة عرفت الأنشطة النسائية امتدادا وتوسعا أكثر. إضافة إلى ذلك تمثل النساء حسب المندوبية السامية للتخطيط، 7,1% من إجمالي عدد أرباب العمل المصرحة سنة 2008. وأصبحت النساء أكثر فأكثر قدرة على الاستثمار في سوق الشغل وتطوير النشاط الاقتصادي المربح. وقد أدى استمرار اندماج المرأة المغربية في سوق الشغل إلى تغيرات نوعية في علاقة المرأة بمحيطها.

وحسب تقدير جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب، فإن المقاولات التي أنشأتها أو تديرها تقدر بحوالي 5000 وتمثل حوالي 10% من المجموع الإجمالي للمقاولات. و لا تأخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار قطاع المشاريع الصغرى حيث الأنشطة النسائية في زيادة مستمرة ومدعمة من قبل برامج التنمية الوطنية والدولية. وتجدر الإشارة إلى تصاعد حضور المرأة في نسيج التعاونيات النسائية. وهكذا تمثل التعاونيات النسائية 910 في نهاية يونيو 2010 أي 12,4% من النسيج الوطني للتعاونيات مع ما يزيد عن 20.860 منخرط، أي 7,5% من الإجمالي الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن تسيير المقاولات الصغرى والمتوسطة من طرف النساء حسب جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب، يغطي جميع القطاعات، لكنها تبقى متمركزة في قطاع الخدمات (37%)، التجارة (31%) والصناعة (21%), لا سيما في قطاع النسيج.

وعلى الرغم من تزايد معدل مشاركة المرأة بقوة و التقدم الكبير الذي أحرزته في مختلف المستويات (إصلاح مدونة الأسرة، التعليم، الولوج إلى وسائل منع الحمل، والعمل المأجور)، فإن التفاوتات الاجتماعية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي لا تزال قائمة في جميع المجالات، لا سيما في الأنشطة الموجهة للتصدير. وهكذا، مع ازدياد حدة المنافسة، فان العاملات المغربيات هن اللواتي يدفعن ثمن العولمة في الوقت الذي يشتغلن في ظروف هشة (بدون عقد أو بعقود مؤقتة، وأجور هزيلة بدون أي حماية اجتماعية). وعلاوة على ذلك، فإن الأداء السيئ للصادرات، وانخفاض القوى الشغيلة يؤثر بشدة على الساكنة النشيطة، نظرا لكثرة العاملات في صناعات التصدير (73,5% في مجال المنسوجات والملابس).كما يتطلب الحضور المتزايد للنساء على طول سلسلة القيم لتعميم التصدير إدماج بعد النوع الاجتماعي في سياسات التجارة الخارجية.

2.5. السياسات العمومية والأهداف المنشودة

يهدف البرنامج الاستراتيجي لوزارة التجارة الخارجية إلى تحسين ميزان الحسابات الخارجية والمساهمة في تعزيز الإنتاج الوطني والقدرة التنافسية للعرض التصديري. وهكذا تتولى وزارة التجارة الخارجية بالتنسيق مع الإدارات المعنية:

- وضع مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية وخاصة تلك التي من المرجح أن تعزز التوسع في الخارج؛
- المشاركة في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية فيما يخص حماية الإنتاج المحلي خصوصا حماية الإنتاج الزراعي؛
- المشاركة في إعداد وإجراء المفاوضات الدولية الاقتصادية والتجارية كانت ثنائية أو متعددة الأطراف؛
- ضمان المعايير الملزمة وغيرها من الإجراءات التقنية المطبقة على الواردات والصادرات بألا تتعارض مع القواعد والضوابط المتفق عليها على المستوى الدولي؛

- المساهمة في بلورة أي إجراء أو قرار له أثر مباشر أو غير مباشر على العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية و كذا على مستوى القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، سواء في ما يتعلق بالعرض الوطني من الصادرات من السلع والخدمات، أو التمويل التجاري أو سعر الصرف.

وإضافة إلى المهام المذكور أعلاه، فإن الوزارة مسؤولة عن تنظيم وإدارة تمثيليات المملكة في الخارج المنوط بها إنعاش التجارة، وذلك رهنا بالصلاحيات المخولة بهذا الشأن طبقا للنصوص والتشريعات السارية في المؤسسات العمومية.

تتمحور إستراتيجية تنمية التجارة الخارجية لدى الوزارة حول ما يلي:

- تنظيم الواردات من خلال مراجعة التعريفات: علاوة على الدور الذي تلعبه وزارة التجارة الخارجية كمنسق لسياسة التعريفة الجمركية، فهي ترأس اللجنة الاستشارية للواردات، من أجل دراسة طلبات الشركات المختلفة لمراجعة الرسوم الجمركية، والجمعيات، ومجموعات الفاعلين وكذلك الإدارات العمومية في جميع القطاعات. ويتجسد رأي هذه اللجنة في أجل حماية الإنتاج المحلي وتحسين القدرة التنافسية للإنتاج المحلي. وفي هذا السياق، تم اعتماد خطة لإصلاح التعريفات الجمركية في إطار قانون المالية لعام 2009، مع وضع تخفيضات تدريجية وذلك حتى عام 2012 لخفض الفارق بين الضريبة التفضيلية والعادية؛
- تشجيع الصادرات عن طريق إزالة القيود الكمية على الصادرات، وتحسين نظام الحوافز لأغراض التصدير وتمويل المشاركة في المعارض والبعثات الاستكشافية في الخارج؛
- تيسير التجارة، ولا سيما من خلال تبسيط الإجراءات التجارية ؛
- توسيع وتنويع الأعمال التجارية من خلال المساهمة في تنشيط المسلسل الأورومتوسطي وكذلك بناء العلاقات التجارية مع بلدان أوروبا الشرقية وتركيا، وبلدان الجوار العربي، ومع بلدان أفريقيا وأمريكا وآسيا ؛

في هذا السياق، تقوم الوزارة حاليا بتنفيذ إستراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات "مغرب تصدير" الذي يهدف إلى وضع آليات للتدخل اعتمادا على الملاءمة بين كل من البلد/السلع لضمان تأهيل بعض القطاعات، وخصوصا "برنامج الانبثاق " و" مخطط المغرب الأخضر".

ويندرج توجه وزارة التجارة الخارجية في إطار تحقيق أهداف الألفية للتنمية 8، الذي يسعى إلى تطوير شراكة دولية من أجل التنمية من خلال المرمى 12 (إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد ويتميز بقدرته على التنبؤ دون إحداث التمييز بين الأشخاص). فضلا عن ذلك، فإن التجارة الدولية ولا سيما منظومة التجارة المنصفة[26] تمكن من محاربة الفقر (المرمى1).

وفي هذا الإطار، تم إنشاء منصة للتجارة المنصفة سنة 2004 بهدف تعزيز في الإعلام والتعليم (مؤتمرات، وحملات التوعية...) ومسايرة المنتجين العاملين في التجارة الخارجية من أجل الانخراط في التجارة الدولية. وينبغي لهذا النظام إجراء عمليات التشخيص والقيام بدراسات منتظمة للأسواق التي يمكن إدماجها في المبادلات الدولية والتي يمكن أن تساعد في تحقيق الهدف 3 الألفية للتنمية والذي يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

فضلا عن ذلك فان اتحادات التصدير المنشاة من طرف الوزارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) تمشيا مع المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي يدعو في فقرته (ه) تنظيم مجموعات المساعدة والتعاونيات تسمح بتكافؤ الفرص من الناحية الاقتصادية، سواء من خلال العمل كأجيرة أو لحسابهن الخاص.

[26] تتجلى المبادئ الأساسية للتجارة المنصفة في:
- ضمان أسعار مناسبة لمنتجات المنتجين الصغار في البلدان الفقيرة.
- تحسين ظروف الشغل والعمل على احترام اتفاقيات المنظمة الدولية للشغل.
- إعطاء الأولوية للمشاريع الجماعية (مركز استشفاء، مدرسة،...) والبيئية خاصة المتعلقة بالتنمية وبالفلاحة البيولوجية.
- تقليص عدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وإبرام عقود على المدى البعيد.

3.5. المشاريع والبرامج المنفذة

تجدر الإشارة إلى أن أيا من مشاريع وزارة التجارة الخارجية لا يهدف إلى الحد من التفاوت بين الجنسين أو إدماج بعد النوع الاجتماعي. وتتضمن خطة العمل المعتمدة من قبل وزارة التجارة الخارجية لسنة 2010 المشاريع التالية:

- تشجيع الصادرات ؛
- تعزيز شبكات الشركات المصدرة ؛
- تنظيم وتيسير المبادلات؛
- توسيع وتنويع العلاقات التجارية .

وتجدر الإشارة إلى انضمام وزارة التجارة الخارجية لبرنامج تعزيز القدرات التجارية للدول العربية (EnAct) بمبادرة من مركز التجارة الدولية. و يهدف هذا البرنامج إلى وضع منهج متكامل ومتنوع لتعزيز النشاط الاقتصادي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. كما يهدف إلى تعزيز وتقوية القدرات التجارية للمستفيدين في الدول العربية (المغرب، الجزائر، مصر، الأردن، تونس)، وذلك بتحسين المعرفة والمهارات في مجال الإدارة والتسويق و تقديم الاستشارة والخدمات الملائمة. ويركز البرنامج على تطوير المهارات وتعزيز الصناعات والشركات التي تمكن من خلق فرص شغل لدى النساء والشباب. ويوفر أيضا هذا البرنامج الخبرة اللازمة في التجارة الدولية والمشاركة في المعارض والبعثات التجارية، لا سيما التجارة الإقليمية البينية.

إضافة إلى ذلك، تشجع وزارة التجارة الخارجية، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) والجمعية المغربية للمصدرين (ASMEX) منذ سنة 2004 إنشاء وتطوير اتحادات التصدير من خلال مشروع ممول من طرف التعاون الإيطالي للتنمية.

أما فيما يخص المسلسل الأورومتوسطي تتابع الوزارة مع الشركاء عملية وضع خارطة الطريق التجارية الجديدة أوروميد، للعام 2010 وما بعده من أجل تعزيز التكامل الإقليمي.

وفي هذا السياق، قدم المغرب اقتراحا في شهر يوليوز 2008 بمرسيليا، في المؤتمر السابع لوزراء التجارة، والقاضي بإنشاء آلية أورومتوسطية إقليمية للمراقبة، مستقلة وشفافة ومتاحة للشركات، من أجل ضمان تنفيذ فعال وملائم للاتفاقات التجارية والمساهمة في تعزيز التجارة والاستثمار في منطقتنا، وقد تم الاقتياد و الأخذ به. كما أن الوزارة ستمضي قدما في مفاوضات تحرير تجارة الخدمات، وإقامة قواعد المنشأ الأورومتوسطية.

4.5. تحليل ميزانية وزارة التجارة الخارجية

بلغ مجموع الميزانية المخصصة لسنة 2010 حوالي 302,517 مليون درهم حيث بلغت ميزانية التسيير حوالي 39,817 مليون درهم حيث تمثل 13,2% من مجموع ميزانية الوزارة بينما تمثل نفقات الموظفين والتجهيزات 63,9% و36,1% على التوالي من ميزانية التسيير. أما ميزانية الاستثمار فبلغت نحو262,7 مليون درهم سنة 2010 أي بنسبة 86,8% من مجموع ميزانية.

تحليل مؤشرات النوع الاجتماعي

وضعت وزارة التجارة الخارجية بعد انخراطها في شمولية الاعتمادات سنة 2009 ، بعض مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار(هناك 36 مؤشرا للاستثمار). ويتبين من خلال تحليل هذه المؤشرات أنها إما مؤشرات وسيلة أو مؤشرات فعالية. ويمكن جندرة بعض هذه المؤشرات، وبالتالي تفصيلها حسب النوع الاجتماعي والجهة. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالمؤشرات التالية:

- "عدد المستفيدين" من " التكوين والتدريب".
- المساهمة في"عدد البعثات الاقتصادية والتجارية" و"عدد المشاركين في أشغال المنظمة العالمية للتجارة".

أصناف مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية استثمار وزارة التجارة الخارجية

المؤشر المقترح من طرف الوزارة	الأهداف المرتبطة بالمهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر
عدد المستفيدين	انجاز تكوين أوتدريب	مؤشر وسيلة	تقسيم حسب الجنس
عدد الأبحاث حول العرض التصديري المنجزة على مستوى المقاولات	انجاز دراسات حول التجارة الخارجية	مؤشر فعالية	تقسيم حسب الجنس وحسب المناطق
معدل انجاز التصميم التنظيمي الخاص بمساطر الالتزامات والتحضير لمفوضات التبادل الحر	انجاز دراسات حول التجارة الخارجية	مؤشر فعالية	_
معدل تنفيذ هذه الإستراتيجية على تنمية وترويج الصادرات	تنمية وإنعاش الصادرات	مؤشر فعالية	دمج النوع الاجتماعي في الإستراتيجية
عدد البعثات الاقتصادية والتجارية	دعم إنعاش الصادرات	مؤشر وسيلة	تقسيم حسب جنس المشاركين
عدد الدراسات حول الأسواق والفرص المتاحة	دعم إنعاش الصادرات	مؤشر وسيلة	_
عدد قوافل التصدير	دعم إنعاش الصادرات	مؤشر وسيلة	تقسيم حسب جنس المشاركين
عدد المناظرات حول الصادرات	دعم إنعاش الصادرات	مؤشر وسيلة	تقسيم حسب جنس المشاركين
عدد خلق اتحادات التصدير	دعم إنعاش الصادرات	مؤشر وسيلة	تقسيم حسب جنس المشاركين
عدد المشاركات في أشغال منظمة التجارة العالمية	دعم إنعاش الصادرات	مؤشر وسيلة	تقسيم حسب جنس المشاركين
عدد الاستقصاءات حول المقاولات	دعم إنعاش الصادرات	مؤشر فعالية	تقسيم أرباب المقاولات حسب الجنس وحسب المناطق
معدل انجاز سجل فاعلين التجارة الخارجية	ضبط وتنظيم الواردات	مؤشر فعالية	_
معدل انجاز الدراسة الخاصة بخلق مرصد التجارة الخارجية	إنشاء مرصد التجارة الخارجية	مؤشر فعالية	-
إصدار قانون حول تدابير الدفاع التجارية	مؤشر وسيلة	تدابير الدفاع التجارية	_
المفاوضات بشأن تدابير الدفاع التجارية في منظمة التجارة العالمية	مؤشر فعالية	المفاوضات بشأن إجراءات التجارة الخارجية	تقسيم حسب جنس المفاوضين
دراسات حول تطوير وتشجيع الصادرات	مؤشر وسيلة	تطوير وتشجيع الصادرات	دمج بعد النوع الاجتماعي في الدراسات

اقتراحات

ينبغي لوزارة التجارة الخارجية تشجيع مشاركة المرأة في مختلف البعثات إلى الخارج (أشغال منظمة التجارة العالمية، المفاوضات بشأن اتفاقيات التبادل الحر، المعارض التجارية، البعثات الاقتصادية والتجارية، المعارض المتعددة القطاعات...) ، موازاة مع معايير اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، خاصة مقتضيات المادة (8) التي توصي" بأن تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز، لتمكينها من تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أنشطة المنظمات الدولية".

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم دمج بعد النوع الاجتماعي بطريقة عملية. وسيكون من المناسب وضع مؤشرات دقيقة تتيح التحقق مما إذا كانت الجندرة ستتحقق بشكل فعال. هذه المؤشرات يجب أن تخضع للمراجعة والتنقيح، وهذا عدة مرات حسب الضرورة خلال التقييمات الدورية.

وعلى نفس المنوال، ومن أجل دمج بعد النوع الاجتماعي في الوزارة، يقترح إيلاء اهتمام خاص عندما يتعلق الأمر بتفكيك التعريفة الجمركية بالتأثيرات الفورية المباشرة على الصناعات المحلية الصغيرة التي توظف نسبة كبيرة من النساء مثل منتجات الصيد البحري والنسيج والصناعات الغذائية...

6. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

يواصل المغرب في ترجمة إرادة سياسية قوية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. و يظهرذلك جليا في مختلف الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة وكذلك الآليات المختلفة المطبقة من أجل تفعيل إدماج المرأة المغربية في النمو الاقتصادي والاجتماعي وكذلك إسهامها في إدارة الشؤون العامة وفي عملية صنع القرار، حيث يظهر إدماج بعد النوع الاجتماعي على عدة مستويات، على المستويين الأفقي والعمودي بما في ذلك استهداف النساء الفقيرات في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي هذا الإطار، وبتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، قام المغرب بتوقيع وتنفيذ عدة اتفاقيات ومعاهدات للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما قام بنهج سياسة للتعاون يسلط الضوء فيها على بعد النوع الاجتماعي.

1.6. تشخيص وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

نظرا لأهمية توفير المزيد من الفرص للمرأة في جميع الأنشطة المتعلقة بالشؤون الدبلوماسية، تبذل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المزيد من جهودها من أجل ضمان تواجد أكبر للمرأة بين موظفيها، مما نتج عنه تغيير ملموس في عدد النساء على مستوى مقر الإدارة المركزية وكذلك على مستوى المناصب داخل الهيئات الدبلوماسية والقنصلية.

وإلى حدود يونيو2010، شغلت الوزارة 2.552 موظفا منهم31% من النساء. وتشهد المصالح الأجنبية التي تمثل ما يزيد عن52% من العدد الإجمالي للوزارة هيمنة العنصر الرجالي بنسبة تتعدى 71%. وعلى مستوى الإدارة المركزية، تشكل نسبة النساء في مراكز المسؤولية 24% (مديرتان من ضمن 14 مديرا، و8 رئيسات قسم من مجموع 39 وكذا 20 رئيسة مصلحة من مجموع 87).

ووعيا منها بأهمية المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في النهوض بوضعية المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضعت الوزارة على مستوى مديرية التعاون متعدد الأطراف، منذ سنة 1990، خلية "إدماج المرأة في التنمية".

ولإعطاء دفعة جديدة للخلية لمزيد من الاندماج في دينامية الإصلاحات التي يقوم بها المغرب في مجال تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، قررت مديرية التعاون متعدد الأطراف في عام 2007 إجراء تقييم لأنشطة خلية إدماج المرأة في التنمية. نتج عن ذلك عدة توصيات بما فيها الحاجة إلى إعادة التركيز على بعض الأنشطة المتعلقة بمهام وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وتجنب التداخل والازدواجية في المهام المنوطة بها في أقسام أخرى.

وبالرغم من المشاكل المرتبطة خصوصا بتمويل بعض الأنشطة، تعهدت وزارة الشؤون الخارجية، من خلال المديرية العامة للتعاون المتعدد الأطراف، بإدماج بعض الأنشطة حصريا لتعزيز عنصر "النوع الاجتماعي" في برنامج عملها. وهكذا، وبدعم من وكالات منظمة الأمم المتحدة، تعقد سنويا ورشات للتكوين والتحسيس لفائدة الدبلوماسيين بمن فيهم المبعوثين إلى الخارج، وذلك من أجل التوعية حول مسألة النوع الاجتماعي وبعض القضايا المرتبطة بالمرأة (مدونة الأسرة، قانون الجنسية...). وتهدف هذه الجهود إلى تحسين المهام الإدارية المنوطة بالهيئات الديبلوماسية والقنصليات خارج البلاد.

2.6. الأولويات الحكومية والأهداف المنشودة

في إطار تخصصاتها بضمان تعزيز التعاون الدولي وتنسيق العلاقات الخارجية للمغرب مع الدول والهيئات الدولية، تتمثل أهم أولويات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إعداد وتفعيل برامج الحكومة في الميادين المتعلقة بالعلاقات الخارجية للمغرب. وتتمحور الاهتمامات الإستراتيجية للوزارة ضمن قضايا النوع الاجتماعي حول النقاط التالية:

- تفعيل التزامات المغرب الدولية على أرض الواقع لمواكبة أمثل للسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين وضعية المرأة.

- الحرص على جعل المساواة بين الرجل والمرأة موضوعاً أساسياً في كافة القطاعات وعلى جميع مستويات تدخل الوزارة من خلال إعداد آليات الاستشارة والتكوين ومنهجيات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع العمليات.
- تقديم برامج للتعاون تروم بالأساس إلى تقوية قدرات المرأة ومحاربة الفوارق بين الجنسين.
- تعزيز تعاونها مع الشركاء المعنيين بالنوع الاجتماعي والمختصين في هذا المجال : منظمات متعددة الأطراف، جامعات، مراكز البحث، النسيج الجمعوي، الجماعات الترابية، وغيرها.

و تجدر الإشارة إلى الانخراط الفعلي للوزارة في نجاح مختلف الاستراتيجيات والبرامج التي تهدف إلى تكريس المساواة كمبدأ أساسي لدولة القانون. وهكذا، تساهم الوزارة بشكل فعال في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين، ولا سيما فيما يتعلق بمساراتها الرامية إلى تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين وتعميم منظور النوع الاجتماعي وترسيخه داخل المؤسسات والسياسات.

كما ساهمت الوزارة في عملية رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويمكن الإطلاع على دور الوزارة في تفعيل هذه الاتفاقية، خاصة، على مستوى المادة 8 التي تقتضي أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لضمان فرصة تمثيل المرأة لحكومتها على المستوى الدولي والمشاركة في المنظمات الدولية وكذلك على مستوى المادة 28 التي تنص على التزام الدول الأطراف أن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عن التقدم المحرز في سير تنفيذ الاتفاقية.

كما التزمت الوزارة بدعم المجهودات الوطنية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية خصوصا عبر تعزيز التعاون مع المانحين، والوكالات والصناديق وبرامج التنمية لنظام الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، تم إدراج التعبئة لصالح تحقيق أهداف الألفية للتنمية المتمركزة على النوع الاجتماعي من ضمن أهم الأولويات لهذا التعاون. وتظهر مساهمة الوزارة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية على مستوى جميع الأهداف، وخاصة على مستوى الهدف 8 'إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"، وغايته 23 "متابعة إنشاء نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح، قائم على قواعد يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية".

3.6. المشاريع والبرامج المنجزة

بصفتها منسقة للمساعدة الدولية للتنمية في المغرب، تلعب وزارة الشؤون الخارجية والتعاون دورا فعالا في إعداد وتتبع إنجاز مشاريع وبرامج التعاون (الإتحاد الأوروبي، إسبانيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) التي تستمر في إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل متزايد.

1.3.6. المساعدة الدولية للتنمية

بعد انخراطه في إعلان باريس لنجاعة المساعدات، شارك المغرب سنة 2008 في البحث الميداني الثاني لتتبع مؤشرات الرصد المحققة بقيادة مجموعة العمل حول فعالية المعونة، خاصة منها لجنة المساعدات الإنمائية. وقد تبين من خلال هذا البحث اعتماد ضعيف للمغرب على المساعدات الدولية. ويعتبر البنك الدولي المساهم الرئيسي في المساعدات بحصة 19%، يليه الاتحاد الأوروبي بحصة 13,6% ثم بنك الاستثمار الأوروبي بحصة 9,7%.

ويجدر بالذكر أيضا، الدعم المالي الذي يهدف إلى تعزيز الإصلاحات الميزاناتية والتكميلية للإصلاحات الإدارية وكذا الدعم المالي الذي يغطي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما أن المساعدات الدولية للتنمية التي كانت، حتى وقت قريب، تركز على البرامج القطاعية الرامية إلى تلبية احتياجات معينة لمجالات محددة ،بدأت تدمج تدريجيا في انشغالاتها قضايا النوع الاجتماعي من أجل ضمان تأثير أفضل للبرامج والمشاريع على النساء والفتيات.

2.3.6. برنامج إدماج الميزانية حسب النوع الاجتماعي في جدول أعمال فعالية المساعدة

يتجلى هذا البرنامج الذي أعطيت انطلاقته سنة 2008 من طرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، في استعراض للبحوث والمساعدة التقنية. ويهدف الشق الأول من البرنامج إلى دراسة كيفية استخدام الآليات واستراتيجيات إعداد الميزانية بإدماج النوع الاجتماعي التي استخدمت على مستوى 10 دول. وقد تم اختيار هذه الدول على أساس معايير كوجود أبحاث تهتم بالموضوع، وتطبيق مسلسل

الإصلاح الميزاناتي وذلك بهدف تعميق فهم مختلف الشركاء المحليين وذوي القرار بالاتحاد الأوروبي للفرص التي يتيحها استخدام إعداد الميزانية بإدماج النوع الاجتماعي بغية تعزيز الالتزام بالمساواة بين الجنسين.

بينما يركز الشق الثاني على خمس دول، من بينها المغرب الذي حاز على دعم تقني خلال سنتي 2009 و2010، وذلك لتحسين قدرات هذه الدول على تطبيق أمثل لإعداد الميزانية بإدماج النوع الاجتماعي.

3.3.6. تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي

تم تتويج المجهودات المبذولة من طرف المغرب منذ سنة 2000 بالحصول على صفة الشريك مع الاتحاد الأوروبي إثر توقيع اتفاقية تمنح للمغرب وضعا متقدما مع الاتحاد الأوروبي. وسيمكن هذا الاتفاق من ترسيخ موقع المغرب مع أوروبا وتسريع التقارب بين الشريكين وإعطاء دفعة جديدة لمسلسل الإصلاح والتحول الديمقراطي الذي التزم به المغرب.

ويمكن إبراز مدى تقارب علاقات الشراكة بين الضفتين من خلال حجم المساعدات الأوروبية الممنوحة للمغرب في شهرآذار(مارس) من عام 2010، اعتمدت المفوضية الأوروبية البرنامج الإرشادي الوطني الجديد2011 – 2013 بمبلغ قدره 580,5 مليون يورو مع زيادة سنوية تبلغ بالمتوسط نحو 18% مقارنة مع البرنامج الإرشادي الوطني 2007-2010، مما جعل المغرب يحتل صدارة الدول المستفيدة من هذا الدعم خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2013 في المنطقة المجاورة للاتحاد الأوروبي .

وتجدر الإشارة إلى ضعف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في برامج الدعم المالي للإتحاد الأوروبي، حيث يلاحظ غياب إدماج النوع الاجتماعي في الأهداف ومؤشرات المردودية التي تعبر مؤطرا لشروط التمويل في المستقبل. كما يلاحظ ضعف الاعتمادات المالية التي تستهدف بصفة مباشرة المساواة بين الجنسين في برنامج المساعدة للاتحاد الأوروبي.

5.3.6. التعاون الإسباني ومع برنامج الأمم المتحدة للإنماء

في إطار المشاريع الممولة من طرف اسبانيا، ومن خلال صندوق تحقيق أهداف الألفية للتنمية، حاز المغرب على غلاف مالي قدره 8,4 مليون دولار من أجل تنفيذ البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، المسمى "تمكين". ويعتبرهذا المشروع جزءا من الاهتمامات الوطنية لحماية النساء والفتيات ضد جميع أشكال العنف، وبالخصوص خطة تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة واستراتيجيه "الإنصاف والمساواة بين الجنسين". يأتي هذا البرنامج كذلك لدعم التطبيق الفعلي للتعهدات التي انخرط فيها المغرب على المستوى الدولي، بما في ذلك على الخصوص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج الذي يركز على محورين استراتيجيين أساسين (دعم الطابع المؤسساتي للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في السياسات الوطنية وبرامج التنمية مع إعطائها بعدا جهويا) في ستة مناطق مستهدفة: فاس بولمان، طنجة، تطوان، تادلة أزيلال، المنطقة الشرقية، سوس ماسة درعة ومراكش تانسيفت الحوز. وتعتبر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون عضوا فاعلا في لجنة التنسيق الوطنية لهذا البرنامج إلى جانب التعاون الاسباني والممثل لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء المقيم بالرباط.

6.3.6. تعزيز التعاون بين المغرب ونظام الأمم المتحدة

واصلت الوزارة، وبتوثيق مع شركائها في القطاعات ومنظومة الأمم المتحدة، تفعيل خطة عمل البرنامج القطري التي تغطي الفترة 2007-2011. وفي هذا السياق، عملت الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع مشاريع وبرامج التعاون للفترة ما بين 2007-2011، وعلى إدارة مشاريع مبنية على النتائج عن طريق التدريب بهدف تعزيز قدرات الشركاء في هذا المجال. كما أنجزت الوزارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف) دورات تدريبية مشتركة لفائدة الشركاء المحليين من أجل تطوير قدراتهم في مجال رصد وإدارة المشاريع.

وإدراكا منها لأهمية بناء شراكات مع وكالات التنمية الوطنية في عملية اللامركزية وتمويل التنمية المحلية والجهوية المبنية على النوع الاجتماعي، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز نهج إقليمي

مرتكز على مقاربة النوع الاجتماعي من خلال برنامج "دعم الشبكات الإقليمية والحكامة المحلية الديمقراطية" الذي تمت انطلاقته في نوفمبر 2004.

ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز الحكامة والتنمية المحلية من خلال أنشطة التعاون اللامركزي المبنية على مقاربة مجالية للتنمية والرامية إلى تسريع تنمية المناطق الفقيرة مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي.

4.6. تحليل ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حسب مقاربة النوع الاجتماعي

1.4.6. تحليل بنية الاعتمادات المخصصة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

تهدف الاعتمادات المسطرة للوزارة إلى مواصلة الجهود المبذولة لتنفيذ عمل الدولة في الخارج، وحماية مصالح البلاد، وإنعاش إشعاعها الثقافي والروحي ، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير الصادرات الوطنية، وكذا تحديث التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية المغربية.

وقد سجلت الميزانية المخصصة لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون خلال الفترة 2002-2010 تزايدا بنسبة 37%، أي ما يعادل معدل نمو سنوي متوسط قدره 4%. ويعزى هذا التطوربالأساس إلى ارتفاع نفقات الموظفين. ومن خلال تحليل الميزانية، تبين أنه خصصت الوزارة 69% من الاعتمادات لنفقات الأجور والباقي لنفقات التجهيز خلال سنة 2010. بينما لم تتجاوز حصة النفقات المخصصة للاستثمار 5% من الميزانية العامة للوزارة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ معدل التنفيذ 99,6% سنة 2008 مقابل 97,7% سنة 2007، بزيادة قدرها 1,9 نقطة مئوية.

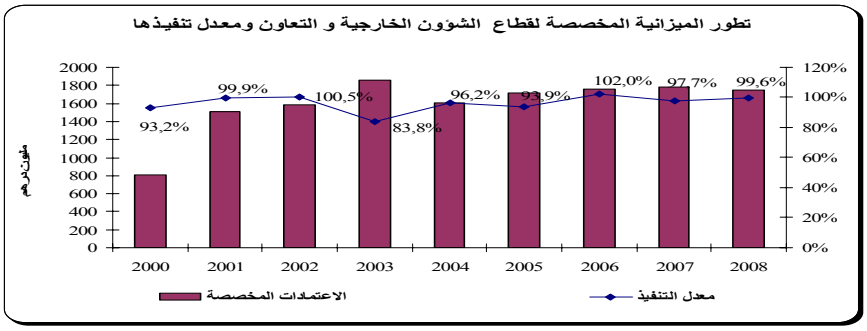

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ومن جهة أخرى، تبين من خلال تحليل دقيق لميزانية الوزارة أن ما يقارب 85% من نفقات الموظفين موجهة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية. بالإضافة إلى ذلك، يخصص ما يقارب 30% من "المعدات والنفقات الأخرى" لاستئجار المباني الإدارية والنفقات ذات الصلة. أما بالنسبة للاستثمار، لا يزال يهيمن عليه نفقات أشغال البناء، وشراء معدات وأثاث المكاتب، وكذا اقتناء أجهزة النقل...

2.4.6. إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مؤشرات الأهداف لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

في إطار برنامج إصلاح الميزانية المرتكز على النتائج، انخرطت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في شمولية الاعتمادات سنة 2005. والهدف هوترشيد أفضل لنفقاتها وفقا للمهام والأهداف المرسومة لهذه الإدارة. وبعد تحليل لمؤشرات هذه الأهداف (20 مؤشرا بما في ذلك 12 مؤشرا لرصد ميزانية التسيير، و8 للاستثمار) هناك هيمنة لمؤشرات الوسائل، مما لا يعكس على نحو كاف المهام المنوطة بالوزارة.

وتركز المؤشرات المخصصة لرصد ميزانية التسيير على التحكم في تكاليف مهام الدعم التي تقدمها الخدمات الإدارية، وتحسين أداء تمثيل المغاربة في الخارج. أما فيما يتعلق بمؤشرات الاستثمار، فهي تركز أساسا على تحسين تجهيزات المصالح المركزية والهيئات الدبلوماسية والقنصلية، وتحديث آليات التسيير (المعلوميات)، واقتناء أماكن العمل وتنفيذ إعادة التأهيل والتهيئة العقارية...

وللإشارة، فإن هذه المؤشرات لا تدمج مقاربة النوع الاجتماعي مما يحول دون تقييم فعال للمجهودات المبذولة في مجال النهوض بدور المرأة والمساواة بين الجنسين في إطار برمجة الميزانية.

ويبدو من المهم جدا إغناء مؤشرات الأهداف نظرا لدورها الأساسي في عملية ترشيد، وتحسين النتائج وكذا نفقات الوزارة. وذلك عن طريق تعديل المؤشرات الحالية وإعداد مؤشرات تأثير ونتائج جديدة، تدمج

النوع الاجتماعي وتعكس على وجه أفضل المهام والأهداف الرئيسية لهذه الوزارة. وموازاة مع ذلك، ينبغي على الوزارة بدأ المشاورات بينها وبين وزارة الاقتصاد والمالية بغية ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي في مختلف مراحل تخطيط وبرمجة ميزانية الوزارة.

ونظرا للمهام المنوطة بالوزارة، فإنها ستستفيد من تعزيز إدماج مقاربة النوع في إطار الاستراتيجيات القطاعية التي تقودها. ويبدوكذلك على نفس القدر من الأهمية تعزيز مشاركة الوزارة الفعالة في النقاشات الدولية بشأن مسألة النوع الاجتماعي وخاصة من خلال تعبئة الخبرة المغربية في هذا المجال. كذلك، تعتبر تقوية الشراكات مع الوكالات المتعددة الأطراف عاملا أساسيا في تعزيز وتطوير التعاون المتعدد الأطراف في مجال النوع الاجتماعي.

تحليل لمؤشرات الأهداف المرتبطة بميزانيات التسيير حسب مقاربة النوع الاجتماعي

المؤشر	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
• برامج التكوين والتدريب: ✓ تحسين جودة التكوين	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس والفئة العمرية	رصد وتقييم واستهداف أفضل لبرامج التكوين بالوزارة
• تمثيلية المغاربة بالمنظمات الدولية: ✓ الدفاع عن مصالح المغرب بالخارج	مؤشر وسيلة	تقسيم المؤشر حسب الجنس	تفعيل مشاركة المرأة في الهيئات الدولية
• تحسين استفادة الشباب المغاربة القاطنين بالخارج من تعليم اللغة العربية والثقافة الأم	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس والفئة العمرية	يجب أن تمكن ملائمة مقاربة النوع الاجتماعي من استهداف أفضل للمستفيدين من هذا البرنامج

7. وزارة الاتصال

تعتبر الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين، المعتمدة في المغرب منذ سنة 2006، من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج التنمية، أن تمثيل المرأة في وسائل الإعلام رهان مهم وتستهدف الإجراءات ذات الأولوية في هذا المجال. وفي هذا السياق، قامت وزارة الاتصال بمجموعة من الإجراءات والبرامج من أهمها البرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، والذي تم استكماله سنة 2010 بإنجاز دراسة حول تطلعات المرأة المغربية من حيث صورتها في وسائل الإعلام السمعي البصري.

1.7. تحليل وتشخيص المساواة بين الجنسين في القطاع

تناط بوزارة الاتصال عدة مهام، أهمها تنسيق الاتصالات الحكومية (مهمة التوجيه والدعم والرصد والتنسيق وتقييم اتصالات الحكومة)، والترويج الحسن للصورة المؤسساتية للمغرب، والقيام بتأطير وتنظيم القطاع السمعي البصري بشراكة وتوافق مع السلطة العليا وتتبع ومراقبة مدى احترام المهام التربوية للخدمة العمومية ودورها في دعم العملية الديمقراطية، وتوفير الدعم اللازم للمهنيين لتنظيم وإعادة هيكلة وتطوير قطاع الاتصال، وتكييف الإطار القانوني وإعادة تعريف مهام مختلف المؤسسات التابعة للوزارة وإقامة مرصد لوسائل الإعلام.

تحليل الساكنة المستهدفة والقطاع حسب مقاربة النوع الاجتماعي[27]

تشهد مكانة المرأة في قطاع الاتصال نموا ملحوظا، وكذلك هو الشأن داخل وزارة الاتصال. وبالفعل، فإن نسبة النساء في مجموع الصحفيين يناهز 30%، ونسبة الطالبات في مجموع الطلبة داخل معاهد الإعلام يفوق 50%، هذا بالإضافة إلى تزايد تقلد المرأة لمناصب المسؤولية في وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية.غير أن طبيعة العمل في القطاع تتميز بمواقيت مختلفة وغير متوقعة وتتطلب التنقل أحيانا لمسافات طويلة لتغطية الخبر وهي عراقيل تحول دون تطور مكانة المرأة داخل القطاع. وغالبا ما تسند للمرأة مهام معينة كتغطية ما هو اجتماعي أو العمل في المجلات، في حين لازالت الافتتاحيات والصحافة السياسية والاقتصادية والتقنية حكرا على الرجال.

أما في ما يخص صورة المرأة في وسائل الإعلام، فقد أظهرت الدراسة المتعلقة بانتظارات المرأة المغربية بخصوص تمثيل صورتها في وسائل الإعلام السمعي البصري، والتي تندرج في إطار المحور الثالث

[27] تقرير "البرنامج المتوسط المدى الأجل لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال" ، يوليوز 2006 ، وزارة الاتصال.

من بلانامج مأسسة المساواة بين الجنسين، وجود تفاوتات كبيرة بين مستويين يشكل كل واحد منهما وضعيتين متناقضتين حول الحقيقة التي تعيشها المرأة المغربية (حسب 77% من النساء المشاركات في البحث). ويتعلق الأمر بمجال الإعلام والتنشيط الذي يعطي صورة للمرأة الأنيقة والمعاصرة والمهتمة بوظيفتها وذات خبرة تعادل زملائها من الذكور. في حين يظهر مجال الإشهار وأعمال التخيل صورة المرأة الضحية، والمنتقص من قيمتها والتي لا تحظى إلا بقليل من الاحترام والمحبطة والمقموعة والضعيفة والمتخلفة، وهي صور متجاوزة وتبسيطية تحط من قدر المرأة المغربية.

وهكذا، أوضحت الدراسة الاختلاف الكبير بين الصورة التي تروجها المرأة المغربية العاملة في مجال الإعلام ونموذج المرأة الذي تسوقه أعمال الإشهار والأفلام والمسلسلات المغربية. واعتبرت المشاهدات المستجوبات في إطار هذه الدراسة، أن التلفزة المغربية لا تقدم نموذجا لهوية المرأة المغربية. وفي مجال الاتصال، تنحصر مهمة النساء الصحفيات في التقديم والتنشيط ويغبن مثلا عن البرامج الحوارية. وحسب النساء المستجوبات، تعيد التلفزة بدون وعي إنتاج الصور الجاهزة للمرأة المغربية من خلال إظهار المرأة الصحفية المعروفة في وسطها المهني، ومن جهة أخرى صورة ربة البيت المعنفة والخاضعة دون وضع جسر بين ما تعيشه المرأة خارج وداخل بيتها.

2.7. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

ترتكز إستراتيجية عمل وزارة الاتصال على عدة محاور أساسية وهي:

- دعم دور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري التي أحدثت بمقتضى القانون رقم 77-03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري (ظهير رقم 1-04-257 المؤرخ في 07 يناير 2005) كمؤسسة عمومية مكلفة بتقنين القطاع السمعي البصري من خلال الموافقة على دفاتر التحملات التي يتقدم بها الفاعلون في مجال الاتصال السمعي البصري التي يجب أن تحترم التزامات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري العمومي المتعلقة بتنفيذ سياسة الدولة في مجال التلفزة والإذاعة والتوزيع التلفزي والإنتاج والإشهار.
- مواكبة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في تنفيذ برامجها. وفي هذا السياق، يجب التذكير بأنه حسب مقتضيات الفصل 51 من القانون 77-03 المذكور أعلاه، يتوجب على الشركات الوطنية العمومية للسمعي البصري إبرام عقود-برامج مع الدولة تحدد من خلالها الأهداف المزمع تحقيقها والوسائل اللازمة لذلك.

وهكذا، فقد أنجزت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أول عقد-برنامج أبرمته مع الدولة خلال الفترة 2006-2008 والذي على غراره ستستمر الدولة، خلال الفترة 2009-2011، في تقديم الدعم المادي للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة التي ستلتزم من جانبها بتأدية مهمتها كخدمة عمومية في مجال الإعلام والتربية والترفيه لفائدة كل مكونات المجتمع المغربي من خلال:

- دعم مكانتها على مستوى البث التلفزي.
- تنويع العرض العمومي من خلال بدء عمل القناة الأمازيغية وإذاعة الحسيمة وتقوية قناة العيون التلفزية.
- الحرص على الاختلاف من خلال برمجة تعزز جودة البث وترتكز على مبدأ القرب.
- بذل المزيد من الجهود من أجل زيادة تطوير الإنتاج الوطني، خاصة الأفلام والمسلسلات المغربية مع تطوير الإبداع والتحسين المستمر لجودة المواضيع.

وفي مقابل الموارد المالية التي خصصتها الدولية لفائدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من أجل إنجاز برنامجها الثلاثي (2009-2011)، تتوجب على الشركة المذكورة الخضوع للالتزامات التالية:

- تقوية التغطية الوطنية خاصة على مستوى التلفزة الرقمية الأرضية والإذاعة ذات التردد المتغير.
- تنويع وتطوير الخدمات المقدمة من خلال تحسين جودة بث جميع الخدمات المعروضة سواء في الإذاعة أو في التلفزة.
- دعم الإنتاج الوطني.
- تدبير الموارد البشرية من خلال اعتماد برنامج متعدد السنوات للتكوين وتأهيل العاملين بالشركة على مقومات ترشيد ورفع الإنتاجية.
- مواكبة تطور الصحافة الوطنية الهادف إلى تعدد وتنويع عرض الخدمات من خلال تحديث أجهزة وكالة المغرب العربي للأنباء وتوسيع تمثيليتها على المستويين الوطني والدولي.

- دعم المعهد العالي للإعلام والاتصال من خلال تجديد أجهزته خاصة التعليمية منها، من أجل توافق مستوى الخرجين مع متطلبات سوق الشغل وتحولات القطاع السمعي البصري.

المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للألفية واحترام المعايير الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة

تندرج البرامج التي اتخذتها وزارة الاتصال كإصدار الميثاق حول تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، واعتماد الإعلان المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة الصحفيين في المغرب العربي، والبرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال والمساهمة في برنامج تمكين (المادة التاسعة) في إطار التزامات المغرب بتحقيق الأهداف التنموية للألفية وخاصة الهدفين الثالث والثامن :

الهدف الثالث :يساهم البرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين داخل وزارة وقطاع الاتصال وميثاق تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام بشكل فعال في القضاء على الفوارق بين الرجل والمرأة في الميدان السمعي البصري ، وولوج سوق الشغل في هذا القطاع والوصول إلى مناصب اتخاذ القرار. كما يندرج أيضا إشراك وزارة الاتصال في برنامج مكافحة العنف المبني على الجنس في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق المرمى 14 من الهدف الثالث والذي يرمي إلى خفض العنف ضد المرأة إلى النصف.

الهدف الثامن : تشارك وزارة الاتصال بشكل فعال في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية عبر البرنامج المتوسط المدى الذي هو ثمرة للتعاون المشترك بين وزارة الاتصال وصندوق دعم المساواة بين الجنسين التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية، وكذلك عبر مساهمة وزارة الاتصال في المادة التاسعة من برنامج "تمكين" تحت وصاية وكالات الأمم المتحدة وشركائها المحليين.

وتتماشى هذه الإجراءات مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، خاصة في المواد التالية :

المادة الثانية (الفقرة ه) : عقب إصدار الميثاق حول تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، تؤكد وزارة الاتصال إرادتها لمسايرة أحكام المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص على اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

المادة الخامسة (الفقرة أ) : ينسجم إصدار الميثاق من أجل تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام مع مضمون الفقرة (أ) من المادة الخامسة، التي تدعو إلى تغيير أنماط والعادات السوسيو-ثقافية للرجل والمرأة للقضاء على الأحكام المسبقة والممارسات العرفية، أو أي شيء من هذا القبيل، والتي تقوم على فكرة دونية أو علوية لأحد الجنسين، أو على أدوار خاصة بالرجال أو النساء.

3.7. البرامج والمشاريع المنجزة

التزمت وزارة الاتصال منذ سنة 2004 في عملية مأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال ووسائل الإعلام بمساهمة صندوق الدعم لتحقيق المساواة بين الجنسين التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية. ومن أجل ذلك، تم خلق لجنة دعم مهمتها وضع أسس التفكير في مسلسل مأسسة المساواة بين الجنسين في السياسة والأنظمة والمناهج والممارسات المتعلقة بقطاع الاتصال، بالإضافة إلى بدء تنفيذ مراحل هذه المأسسة. وتتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن جميع المؤسسات المعنية وهي: الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والقناة الثانية، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمركز السينمائي المغربي، ووكالة المغرب العربي للأنباء والنقابة الوطنية للصحافة المغربية[28]...الخ.

وتمخض عن أشغال هذه اللجنة التوقيع على الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام[29] سنة 2005، تلاه إحداث البرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين داخل وزارة وقطاع الاتصال خلال سنة 2006. كما شاركت أيضا وزارة الاتصال من خلال المنتوج التاسع في تنفيذ البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة العنف القائم على أساس الجنس لتمكين النساء والفتيات المغربيات (برنامج تمكين).

[28] للمزيد من التوضيحلت بشأن هذه المؤسسات، الموجو الاطلاع على تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2010.
[29] للمزيد من التوضيحلت، الموجو الاطلاع على تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2010.

البرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين داخل قطاع ووزارة الإتصال

بدأ البرنامج المتوسط المدى إلى مأسسة المساواة بين الجنسين داخل قطاع الإتصال سنة 2004 بسلسلة من عمليات التكوين حول مقاربات ومناهج مأسسة المساواة بين الجنسين. وخلال المرحلة الثانية من البرنامج، طلب من لجنة الدعم تعزيز دورها في إنعاش وإدماج المساواة بين الجنسين في سياسات وبرامج واستراتيجيات وزارة الاتصال والمؤسسات الشريكة. واعتمادا على الخبرة المغربية و الكندية، تم انجاز تشخيص تشاركي حول وضعية المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال، وبعد ذلك تم اعتماد مضمون البرنامج المتوسط المدى على هامش الورش الذي عقد خلال يوليوز 2006 والذي جمع ممثلي القطاع بالإضافة إلى الوزارات التي تبنت نفس المسلسل. ويمتد البرنامج المتوسط المدى من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010.

وسمح التشخيص التشاركي بإبراز ثلاثة رهانات أساسية هي:

- القدرة المؤسساتية لوزارة وقطاع الاتصال على الأخذ بعين الاعتبار رهانات المساواة بين الجنسين في ممارساتهم وفي هياكلهم التنظيمية.
- تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام وتقوية القدرة المهنية لوسائل الإعلام.
- ولوج المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في وزارة وقطاع الاتصال.

وانطلاقا من هذه التوجيهات، تم تحديد ثلاثة محاور إستراتيجية واعتماد مشروعين لكل محور على الشكل التالي:

المحور الأول: تعزيز القدرة المؤسساتية لوزارة الاتصال والمؤسسات الشريكة للأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين في هياكلهم البنيوية وممارساتهم[30]

المشروع 1.1. : الدعم المؤسساتي وتقوية قدرات لجنة الدعم من أجل المساواة بين الجنسين. سمح هذا المشروع للجنة الدعم بأن تصبح فاعلة وعملية من أجل تطبيق البرنامج المتوسط المدى.

المشروع 2.1. : دعم خلق وتقوية هيئات الربط المكلفة بالمساواة بين الجنسين في المؤسسات الشريكة الرئيسية لقطاع الاتصال. مكن هذا المشروع من تحديد أربع هيئات ربط نموذجية للجنة الدعم هي: الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة التلفزية الثانية. وتعتبر حاليا هيئات الربط هذه قائمة بذاتها وقوية وفاعلة.

المحور الثاني: تقوية قدرات الجهات الفاعلة بقطاع الاتصال من أجل تحسين صورة المرأة في الإعلام

المشروع 1.2. : بلورة وتفعيل برنامج للتكوين والتوعية "من أجل المساواة في الإعلام" وأدوات التحسيس

يهدف هذا المشروع إلى تحسيس صانعي القرار حول رهانات المساواة بين الجنسين في الإعلام و حول الخروقات الحالية التي يعرفها مجال تمثيلية المرأة. وفي هذا الصدد، اعتمدت برامج تكوين لفائدة مختلف الفاعلين في القطاع (صحافيين، معدي البرامج، خلايا التحرير...) من أجل إعدادهم للتعامل بطريقة منصفة بين النساء والرجال في مختلف إنتاجاتهم.

وقد تمكن فعلا هذا المشروع من تحسيس الفاعلين ومسيري المؤسسات الصحفية برهانات المساواة بين الجنسين وتدعيمهم بالوسائل التي يجب اعتمادها أثناء القيام بأعمالهم وكذا تحسيس منظمات المجتمع المدني برهانات المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وتلقينهم آليات اليقظة حتى يتمكنوا من لعب دور المراقب على وسائل الإعلام.

المشروع 2.2. : تكوين الصحفيين والطلاب/الطالبات في ميدان الصحافة: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وحدة للتكوين في المساواة بين الجنسين في الإعلام موجهة للطلاب والطالبات الصحفيين ومهنيي الإعلام. وقد تمكن المستفيدون من هذا التكوين من ضبط آليات التحليل حسب النوع.

[30]: المصدر : تقرير صلاحية البرنامج المتوسط الأجل لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الإتصال"، يوليوز 2006؛
ورشة عمل "نحو اتصالات متظافرة ومتواصلة من أجل مكافحة العنف ضد النساء والفتيات" ، 02 يوليوز 2009.

المحور 3 : تشجيع المساواة بين الجنسين بوزارة الاتصال والمؤسسات الإعلامية وولوج المرأة إلى مراكز القرار

المشروع 1.3. : انجاز دراسات إستراتيجية حول المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام : يهدف هذا المشروع إلى البحث عن معطيات جديدة (إحصائيات) كمية وكيفية حول مختلف أوجه إشكالية المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. كما يهدف هذا المشروع أيضا إلى إغناء التحليل من أجل تعميق التشخيص التشاركي من خلال أبحاث ودراسات تساهم في الفهم الجيد لرهانات المساواة بين الجنسين ومتطلبات كل قطاع.

وعلى إثر اجتماع للجنة الدعم، تقرر اعتماد اقتراحات العليا للاتصال السمعي البصري المتعلقة بانجاز دراسة حول انتظارات المرأة المغربية بخصوص تمثيل صورتها في وسائل الإعلام السمعي البصري. وبدأت هذه الدراسة في فبراير 2010 وقدم التقرير النهائي الخاص بها في 30 يونيو 2010.

وتمحورت موضوعات البحث حول ثلاثة مفاهيم هي: المحسوس والمعاش فيما يخص وضعية وصورة المرأة المغربية، النظرة و المواقف المتعلقة بتمثيلية المرأة في وسائل الإعلام السمعي البصري المغربي والانتظارات والمتمنيات في هذا المجال.

وتم اختيار عينة الدراسة استنادا على المتغيرات السوسيو-اقتصادية مثل مقر الإقامة (حضري ونصف قروي) والفئات العمرية (18-25 سنة و26-40 سنة و 41-55 سنة) والمناطق الجغرافية (الدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة).

كما تم اختيار العينات اعتمادا على مبدأ تحقيق تنوع في وضعيات المشاركات. وهكذا شاركت 1500 إمرة في الدراسة مثلن ربات البيوت و نساء يمارسن مهنا مختلفة. وجاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- 62% من النساء المستجوبات يعتبرن تحسين الولوج إلى التعليم أهم تحول لوضعية المرأة.
- وجود تفاوتات كبيرة بين مستويين يشكل كل واحد منهما وضعيتين متناقضتين حول الحقيقية التي تعيشها المرأة المغربية (مجال الإعلام والتنشيط ومجال الإشهار وأعمال التخيل "أفلام ومسلسلات").
- التلفزة لا تقوم بدورها كما يجب في المواكبة والدفع إلى تغيير وتطور المجتمع نظرا لعدم تضمن البرامج التلفزية لوضعيات متناسقة بين مختلف وظائف المرأة على الصعيدين المهني و الخاص، مما يقلل من قدرة المرأة على القيام بكل أدوارها.

وبالنظر إلى هذه النتائج، تمت بلورة العديد من المقترحات يمكن اختزالها في أربعة محاور هي:

- تمثيل المرأة حسب الحقيقة الحالية للمجتمع من خلال إبراز مختلف المستويات والأنظمة المهنية الموجودة.
- إعلان الحقائق دون تعميم أو سخرية.
- إعطاء القيمة الحقيقية لربات البيوت من خلال تحسين صورتهن.
- تطهير العلاقات بين الجنسين من خلال بلورتها بطريقة سلسة ومتساوية.

وبعد انتهاء هذه الدراسة، تمكنت وزارة الاتصال من إتمام كل المشاريع الخاصة ببرنامج مأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال. ويتطلب استمرار هذه الأنشطة الانخراط الفعلي للمؤسسات الشريكة، وتثمين المكتسبات وخلق حوار فعال بين مختلف المتدخلين.

حصيلة انخراط وزارة الاتصال في برنامج تمكين خلال سنة 2009

انخرطت وزارة الاتصال في البرنامج المتعدد القطاعات لمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي وذلك لتعزيز استقلالية النساء والفتيات (برنامج تمكين) من خلال المادة التاسعة المرتكزة على احترام السكان لحقوق النساء والفتيات بفضل أنشطة التحسيس والتربية والتكوين، والذي يهدف إلى خلق شراكة بين وزارة الاتصال والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتقوية قدرات وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية في المناطق التي يستهدفها البرنامج.

وفي إطار هذه المادة، نظمت وزارة الاتصال بمعية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ورشة عمل من أجل تواصل تشاوري ومستمر في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وهدفت هذه الورشة إلى تقاسم نتائج الحصيلة التي توصلت إليها وزارة الاتصال مع الوزارات المعنية ومع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المتعلقة بأنشطة الاتصال في مجال محاربة العنف ضد النساء المنظمة من طرف

مختلف الفاعلين الوطنيين. ومكنت هذه الورشة من استخلاص النتائج وبلورة الاقتراحات من أجل خلق شراكة إستراتيجية بين مختلف الفاعلين في مجال الاتصال.

بالإضافة إلى ذلك، تم دعم إذاعتين جهويتين ومجموعة من المنظمات غير الحكومية للقيام بأنشطة تحسيسية حول حقوق النساء والفتيات من خلال وسائل الإعلام لفائدة سكان هذه المناطق. وفي هذا السياق، نظمت دورات تدريبية تفاعلية بين المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام حول حقوق النساء والفتيات والاتصال تلاها إنتاج وبث برامج ووصلات إشهارية إذاعية في منطقتي مراكش وفاس.

4.7. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

تحليل ميزانية التسيير والاستثمار

بلغت ميزانية التسيير لوزارة الاتصال 360,9 مليون درهم سنة 2010 مقابل 342,42 مليون درهم سنة 2009، أي بزيادة 5,4% خصصت منها 60,3 مليون درهم لأجور الموظفين. وبلغ الغلاف المالي للنفقات المتعلقة بالتجهيز 300,7 مليون درهم مقابل 282,5 مليون درهم سنة 2009.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد ارتفعت إلى 841,9 سنة 2010 مقابل 462,4 مليون درهم سنة 2009، أي بارتفاع بحوالي 82,1%. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الغلاف المالي المخصص الإذاعة والتلفزة المغربية بأكثر من 87,6% التي تستحوذ لوحدها على 91,3% من إجمالي ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الاتصال، أي حوالي 768,5 مليون درهم على شكل إعتمادات مخصصة للرأسمال لفائدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، متبوعة بالإدارة العامة التي استفادت من ميزانية الاستثمار بحوالي 41,2 مليون درهم، أي بزيادة 17,1% مقارنة مع سنة 2009. واستفادت وكالة المغرب العربي للأنباء والمركز السينمائي المغربي والمعهد العالي للإعلام والاتصال من نفس الحصة التي كانت مخصصة لها سنة 2009.

توزيع ميزانية الاستثمار حسب المؤسسات التابعة لوزارة الاتصال

مليون درهم	2009	2010
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	405,0	768,5
وكالة المغرب العربي للأنباء	8,337	8,337
المركز السينمائي المغربي	6,814	6,814
المعهد العالي للإعلام	3,478	3,478

المصدر: نفقات الميزانية العامة- وزارة الاقتصاد والمالية

وأظهر توزيع ميزانية الاستثمارحسب المديريات، أن ميزانية الاستثمار المخصصة لمديرية الدراسات وتنمية وسائل الإعلام بلغت 500 ألف درهم سنة 2010 خصصت لإنجاز دراسات معلوماتية. أما ميزانية الاستثمار المخصصة لمديرية الاتصال والعلاقات العامة فقد بلغت 11 مليون درهم خصص منها مليون درهم للنفقات الخاصة بخلية السمعي البصري و10 ملايين درهم لتمويل الاتصال المؤسساتي. واستفادت مديرية البوابة الوطنية والتوثيق من ميزانية استثمار تقدر بحوالي 2,14 مليون درهم خصص منها 1,3 مليون درهم لتجديد التجهيزات و700 ألف درهم للدراسات والاستشارات و136 ألف درهم لتمويل نفقات مركز التوثيق.

توزيع ميزانية الاستثمار حسب المديريات التابعة لوزارة الاتصال

مليون درهم	2009	2010
الإدارة العامة	35,2	41,15
مديرية الدراسات وتنمية وسائل الإعلام	0	0,5
مديرية الاتصال والعلاقات العامة	1	11
مديرية البوابة الوطنية والتوثيق	2,636	2,136

المصدر: نفقات الميزانية العامة- وزارة الاقتصاد والمالية

تحليل معدل تنفيذ الميزانية المخصصة لوزارة الاتصال

تم تنفيذ ما يقارب 98,5% من الميزانية المخصصة لوزارة الاتصال لسنة 2008 مقابل 97,9% سنة 2007، أي بارتفاع 0,6 نقطة مئوية. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض نسبة تنفيذ الغلاف المالي المخصص لنفقات الأجور التي انتقلت من 103,3% سنة 2007 إلى 93,3% سنة 2008. في حين، ارتفعت نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار والغلاف المالي المخصص لشراء الآليات على التوالي بـ 1,2 و2 نقط مئوية خلال نفس الفترة.

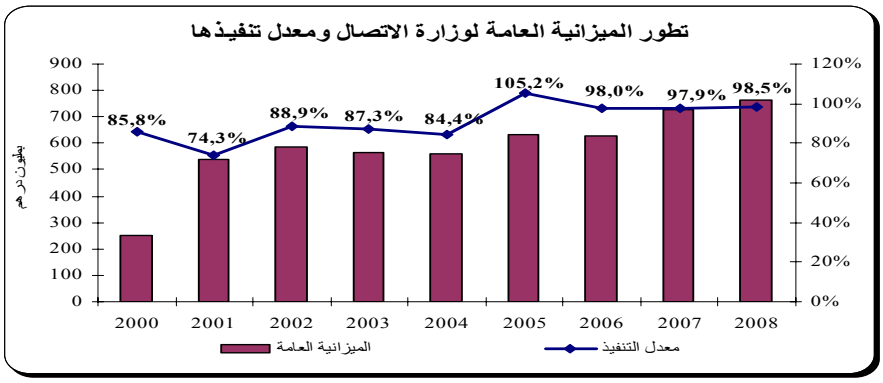

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع

لم تنخرط بعد وزارة الاتصال في شمولية الاعتمادات، مما يعني عدم توفرها على مؤشرات نجاعة. ويهدف هذا الجزء إلى اقتراح بعض المؤشرات التي من شأنها المساهمة في تقييم البرامج التي تنفذها وزارة الاتصال، ومن ضمنها البرنامج المتوسط المدى.

تصنيف مؤشرا ت الأهداف[31] لميزانية وزارة الاتصال

الأهداف/ المهام	مؤشرات الأهداف المقترحة	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر
دعم القدرات المؤسساتية لوزارة الاتصال والمؤسسات الشريكة للأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين	- عدد الوحدات الرابطة التابعة لكل بنية - عدد الدورات التكوينية لكل وحدة تابعة أو نقطة محورية. - عدد اجتماعات التنسيق المنظمة من طرف البنيات التابعة الشريكة لوزارة الاتصال.	- مؤشر نشاط - مؤشر نشاط - مؤشر نشاط	تحديد الوجود النسائي في كل وحدة تابعة. لا يحتاج إلى تصنيف حسب الجنس.
تحسين صورة المرأة في الإعلام	- عدد الأعمال التحسيسية المنجزة من طرف الوحدات الرابطة المنتمية إلى البنيات الشريكة لصالح أصحاب القرار وموظفي هذه البنيات. - عدد المستفيدين من التكوينات التحسيسية حول المساواة بين الجنسين. - عدد الطلاب والطالبات الذين تم اختيارهم للاستفادة من تكوين حول المساواة بين الجنسين - عدد الصحفيين الذين تم اختيارهم للاستفادة من تكوين حول المساواة بين الجنسين. -عدد المنظمات غير الحكومية التي تعاونت مع وسائل الإعلام (الجهوية والمحلية) لإعداد برامج تعالج قضية المساواة بين الجنسين. - عدد البرامج الإذاعية والتلفزية التي تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء. - تردد بث الحملات التحسيسية حول حقوق المرأة من طرف الإذاعة والتلفزة المغربية. -تردد تدخل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري حول التجاوزات المحتملة لوسائل الإعلام بخصوص احترام صورة المرأة.	- مؤشر نشاط - مؤشر نشاط - مؤشر نشاط - مؤشر نشاط - مؤشر نشاط - مؤشر نتيجة - مؤشر نتيجة - مؤشر نتيجة	لا يحتاج إلى تصنيف حسب الجنس. يجب تصنيفها حسب الجنس. يجب تصنيفها حسب الجنس. يجب تصنيفها حسب الجنس.
إنعاش المساواة بين الجنسين في وزارة الاتصال والمؤسسات الإعلامية وتحسين ولوج النساء لدوائر القرار	- نسبة النساء المستفيدات من التكوين في وزارة الاتصال والبنيات الشريكة. - تطور عدد النساء الصحفيات. - تطور عدد النساء المنشطات للبرامج السياسية والاقتصادية. - عدد النساء اللواتي ولجن مناصب المسؤولية.	- مؤشر نشاط - مؤشر نجاعة - مؤشر نجاعة - مؤشر نتيجة	
محاربة العنف ضد النساء	- عدد البرامج الإذاعية والتلفزية المخصصة لإشكالية العنف ضد النساء والفتيات القاصرات. - عدد البرامج الإذاعية والتلفزية المخصصة للتحسيس بحقوق النساء والفتيات. - عدد البرامج المخصصة للحلول التي قدمها برنامج تمكين لفائدة النساء ضحايا العنف. - عدد الإذاعات الجهوية التي تبث برامج مخصصة لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات.	- مؤشر نشاط - مؤشر نشاط - مؤشر نشاط	

[31] يجب الإشارة إلى القيمة المتوقع بلوغها لكل مؤشر هدف في تاريخ معين وإرفاق هذا الأخير بجذاذة توثيقية تحمل المعلومات الضرورية لفهم وتفسير كل مؤشر.

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

سيتناول هذا المحور المجهودات المبذولة للولوج العادل للحقوق الاجتماعية بصفة عامة. ويتجلى ذلك في قطب البنية التحتية الأساسية (الماء الصالح للشرب، الطاقة، السكن ووسائل التنقل) وكذا الولوج المتكافئ للخدمات الصحية والتمدرس والتكوين مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشباب. وسيتم تقديم تقييم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والذي يعد النموذج الملموس للمقاربة المندمجة والتشاركية بين القطاعات من أجل تحقيق التنمية البشرية ببلدنا.

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

أطلق جلالة الملك محمد السادس، يوم 18 ماي 2005، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تعتبر ورشا مولويا يهدف إلى إدماج الإنسان في صلب مسلسل التنمية ومحاربة الفقر، الهشاشة، الإقصاء والتهميش. وتعطي هذه المبادرة التوجيهات الضرورية وتؤسس لنظرة مندمجة ومتماسكة من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة. وتكمن خصوصيتها في أخذها بعين الاعتبار التفاوت بين المناطق والأقاليم والجماعات واستهداف الساكنة الأكثر فقرا وتهميشا.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، تم إدماج، بالإضافة إلى المقاربة التشاركية، مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى البرامج المختلفة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والذي من شأنه تحسين وضعية المرأة التي تبقى الأكثر تضررا من الفقر والبطالة والأمية.

1.1. تذكير بأسس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى إرساء دينامية لتنمية بشرية مستدامة. وتندرج هذه الإرادة في إطار تقوية دولة الحق والقانون والديمقراطية والشفافية ودعم حقوق المرأة والطفل وتحديث الاقتصاد.

ولهذا تتموقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في قلب مثلث استراتيجي يتكون من ثلاثة أقطاب:

- التنمية البشرية، والتي تثير أسئلة أكثر تعقيدا من محاربة الفقر.
- الحالة الاجتماعية للمدن التي تتجاوز بكثير مشكلة الأحياء الفقيرة وبالتالي تشكل قضية اجتماعية هامة.
- آفاق التحولات المرتبطة بالتدبير العمومي تطرح عدة تساؤلات حول العلاقة بين الدولة، الجماعات المحلية والمجتمع المدني.

ولضمان مزيد من الكفاءة في البرامج المختلفة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يعتبر إرساء نهج لامركزي يقوم على أساس المشاركة، والتخطيط الاستراتيجي والشراكة والالتقائية والحكامة أمرا حيويا وحاسما.

2.1. تقييم الوضعية خلال 2005-2010

منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، استفاد قرابة 5,4 مليون شخص من 20.034 مشروع للتنمية باستثمار إجمالي بلغ 13 مليار درهم، والذي ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بما يقارب7,8 مليار درهم. خلال الفترة 2005-2010، استفاد البرنامج القروي من 31% من المشاريع المنجزة، 18,3% للبرنامج الحضري و 41% للبرنامج الأفقي .

وبخصوص البرنامج الحضري الهادف إلى مكافحة الإقصاء الاجتماعي في الأحياء الحضرية والشبه الحضرية، بلغت الإعتمادات المدرجة 3,9 مليار، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ب 2 مليار درهم، لتتجاوز بذلك الغلاف المتوقع (3,5 مليار درهم). ومكنت هذه الإعتمادات من إنجاز 4.024 مشروع، أي بمبلغ استثمار يقدر ب 959.389,7 درهم في المتوسط ، بمساهمة شركاء آخرين.

ويوجه برنامج مكافحة الفقر في الوسط القروي بالأساس إلى الحد من نسبة الفقر في الجماعات القروية الأكثر فقرا والمساهمة في تحسين مؤشر التنمية البشرية بها. ولذلك، استفاد البرنامج من غلاف مالي قدره 3,5 مليار درهم منذ انطلاق المبادرة.بلغت حصيلة الإعتمادات المدرجة 2,5 مليار، ساهمت المبادرة فيها ب 77%. ومكنت هذه الإستثمارات من إنجاز 6.836 مشروع بمبلغ متوسط قدره 374.700 درهم.

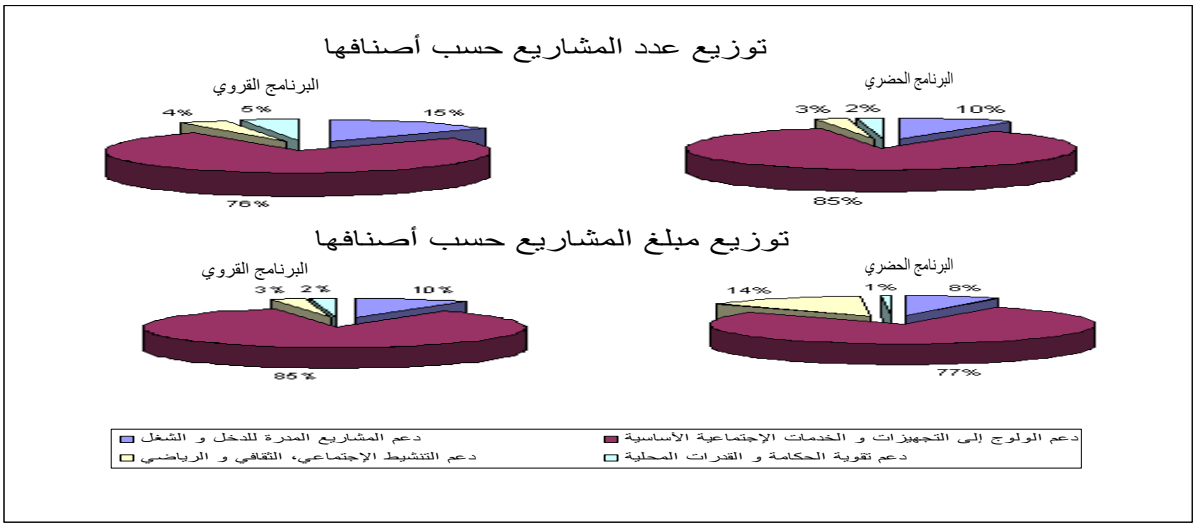

المصدر:التقرير الوطني لتقييم إنجاز للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2010

كما تمت بلورة برنامجين آخرين ويهمان مجموع التراب الوطني. ويتعلق الأمر بـ :

- برنامج مكافحة الهشاشة الذي يستهدف الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر المدقع. حيث يقدم لهم الدعم في مراكز متخصصة مع العمل على مواكبتهم وإدماجهم. ويوجد هذا البرنامج تحت سلطة ولاة. وقد بلغت الإعتمادات المدرجة لهذا البرنامج منذ انطلاقته 2,7 مليار درهم، تمثل 96,9% من الغلاف المالي المتوقع بدئيا للفترة 2005-2010. وساهم هذا المبلغ في إنجاز 2.136 مشروع، خاصة في المجال الحضري لفائدة 534.00 مستفيد.

برنامج مكافحة الهشاشة

المشاريع	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي	مساهمة المبادرة	عدد المستفيدين
بناء و تجهيز مراكز الإيواء	1 068	1 921 203 795	1 250 451 539	267 000
استكلاعات و دراسات	34	14 361 924	7 672 924	8 500
تكوين و تقوية قدرات التسيير	150	74 285 348	60 018 896	37 500
تحسين مراكز الإيواء	675	550 496 742	394 098 140	168 750
دعم الجمعيات المساهمة في تسيير مراكز الإيواء	209	128 293 715	69 735 990	52 250
المجموع	**2 136**	**2 688 641 524**	**1 781 977 489**	**534 000**

المصدر:التقرير الوطني لتقييم إنجاز للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2010

- البرنامج الأفقي و الذي يسعى إلى دعم وتعزيز الحكامة المحلية و الخبرة والمساعدة التقنية بالإضافة إلى كل الأنشطة ذات التأثير المهم على الساكنة. و رغم أن المبلغ المخصص عند انطلاق البرنامج لم يكن يتجاوز 500 مليون درهم، فقد بلغت النفقات المدرجة 3,9 مليار درهم بمساهمة من المبادرة بلغت 52,7%. و قد استفاد من هذه المشاريع 1.536.460 شخص.

البرنامج الأفقي

المشاريع	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي	مساهمة المبادرة	عدد المستفيدين
النفقات المرتبطة بإنجاز المبادرة على المستوى المحلي	498	169 876 999	127 097 104	84 660
دعم جمعيات القروض الصغرى في إطار الإتفاق المبرم مع الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى	339	90 760 009	54 240 566	57 630
دعم المشاريع المختارة ذات الأثر المهم	8 201	3 629 387 467	1 868 785 432	1 394 170
المجموع	**9 038**	**3 890 024 475**	**2 050 123 102**	**1 536 460**

المصدر:التقرير الوطني لتقييم إنجاز للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2010

3.1. التمويل والمساطر

انطلق تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ابتداءا من سنة 2005 بإحداث صندوق الدعم الخاص،بميزانية بلغت عشرة ملايير درهم على خمس سنوات للفترة 2006-2010 مقسمة كالتالي:

- 6 ملايير درهم تخص الميزانية العامة للدولة.
- 2 ملايير درهم من ميزانية الجماعات المحلية.
- 2 ملايير درهم من طرف المساعدات الخارجية.

وقد استفادت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سنة 2009 من 8,27 مليون درهم من الموارد المخصصة للمشاريع الاستثمارية لعام 2009، وهوما يشكل 0,42% من إجمالي هذه الموارد. فيما يخص التمويل الخارجي، حصلت المبادرة على تمويل قدره 539,99 مليون درهم، أي 8,60% من إجمالي الإنفاق، ويعد الاتحاد الأوروبي أهم مصدر هذا التمويل بقيمة 238,18 مليون درهم، ثم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمساهمة قدرها 177,20 مليون درهم والصندوق السعودي ب 80 مليون درهم. وبالمقارنة مع سنة 2008، تم تسجيل ارتفاع مهم لمستوى التمويل الذي لم يتجاوز 180,69 مليون درهم سنة 2008.

ولضمان انتقال الثروة الى الجماعات من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم اقتراح ربط الموارد المخصصة لهذه المبادرة بالناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، يمكن للإدارات القطاعية تفويض جزء من ميزانيتها لاستخدامها في الجماعات والأحياء المستهدفة لمشاريع القطاع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهكذا، يمكن وضع برمجة متعددة السنوات بالنسبة للمشاريع المتوفرة على تمويل قار في مدة معينة.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تبسيط إجراءات تسييراعتمادات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم اقتراح تسهيل يقضي إعطاء هذه الاعتمادات بعدا جهويا بدلا من تمركز تدبيرها على مستوى الوزارة الأولى، وهو ما سيؤذي إلى تحسين فعالية مسار النفقات.

4.1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : نمط جديد للحكامة

جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتجسيد القيم والمبادئ الديمقراطية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والتضامن والعدالة وتراهن على الشباب والنساء ومفهوم المساواة.

وتعطي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال مقاربتها وإستراتجيتها ،أهمية كبيرة للسكان والجهات الفاعلة في التنمية. وتركز على مشاركة و انخراط المستفيدين من السياسات العمومية. و قد تم القيام بدراسة استقصائية لقياس الدعم الشعبي للمقاربة التشاركية أوضحت أن 81,3% من أفراد العينة مستعدون لمشاركة الدولة في إنجاز مشروع للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ويشكل النساء 75,7% من هذه الفئة.

ومع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم إنشاء لجان للتنمية البشرية على المستوى الجهوي والإقليمي والجماعات. حيث تسهر هذه الهيئات ذات التكوين الثلاثي (3/1 المنتخبون، 3/1 النسيج الجمعوي و3/1 ممثلوالمصالح الخارجية للدولة) على اختيار عروض المشاريع وإنجاز مبادرات محلية للتنمية البشرية ومخططات جهوية لمحاربة الفقر المدقع على أساس التشخيص المشترك و خريطة الفقر. وتشمل المبادرات المحلية للتنمية البشرية 3 أنواع من المشاريع: الأنشطة التسهيلية والمشاريع القوية التأثير وتلك التي تندرج في نطاق الإلتقائية مع القطاعات الأخرى.

ويتم اقتراح هذه المشاريع على اللجان المحلية للتنمية البشرية والتي بدورها تحيلها على اللجان الإقليمية للتنمية البشرية من أجل المصادقة عليها على أساس مجموعة من معايير الأهلية الواردة في دلائل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وهكذا، يشكل نمط الحكامة الجديد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أداة تمكن من الحفاظ وإعادة تشكيل التماسك الاجتماعي الترابي ومسلسلا مؤسساتيا وتنظيميا لبناء وضمان التوافق بين عمل مختلف الفاعلين في التنمية البشرية.

ويجب الإشارة إلى تعبئة 11.363 عضوا في هيئات الحكامة وقسم العمل الاجتماعي وفرق تنشيط الأحياء بها 1.168 من النساء أي 10,3% و904 من الشباب، أي 8%. ومع ذلك، فإن إشراك المرأة أمر أساسي في عملية التنمية البشرية التي تركز على توسيع الفرص لجميع الأفراد وليس مجرد جزء من المجتمع. وتمثل نسبة النساء على المستوي الجمعوي 23% و الشباب 15,9%.

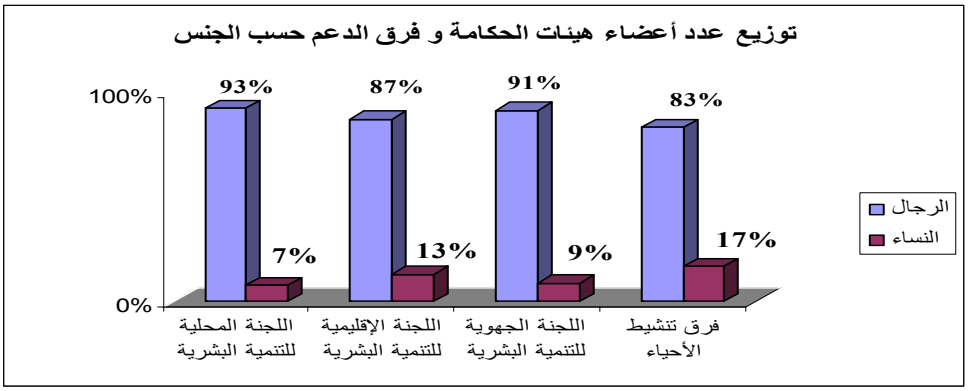

5.1. آثار النوع الاجتماعي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

استفادت أكثر من مليوني امرأة من أزيد من 18.000 مشروعا منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتشمل الإجراءات المتعلقة بالنساء المستفيدات عدة أنواع، منها التي تهم الساكنة بصفة عامة في إطار التشخيص المحلي أو تلك الخاصة بالنساء. وتتجلى هذه الإجراءات فيما يلي:

1.5.1. مكافحة الهشاشة عند النساء

للحد من الهشاشة عند النساء تم إنجاز 1.815 مشروعا لفائدة 243.000 امرأة.و قد همت المشاريع المنجزة بناء وتجهيز مراكز الإيواء (945 مشروع)، وتأهيلها (593 مشروع)، ودعم الجمعيات في إطار المساهمة في عمل مراكز الإيواء (137 مشروع)، تقوية التكوين في قدرات التسيير (114 مشروع) والدراسات والأبحاث (26 مشروع).

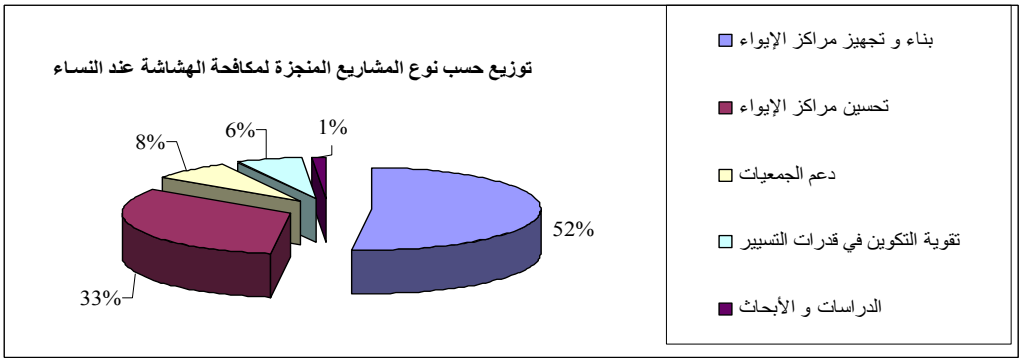

المصدر:التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2010

2.5.1. مشاريع التنمية الاقتصادية (الأنشطة المدرة للدخل)

استفادت 208.673 امرأة من 2.663 مشروعا خاصة في الوسط القروي وعبر عروض المشاريع في إطار البرنامج الأفقي وقد ساهمن بأكثر من 86 مليون درهم من أموالهن الخاصة. و تتوزع أهم المشاريع بين القطاع الفلاحي (1.559 مشروع) و الصناعة التقليدية (363 مشروع) والتجارة والصناعة (308 مشروع) والتكوين المهني (158 مشروع) و دعم النسيج الجمعوي (59 مشروع)، الصيد البحري والسياحة (35 مشروع لكل قطاع) ومشاريع أخرى (146).

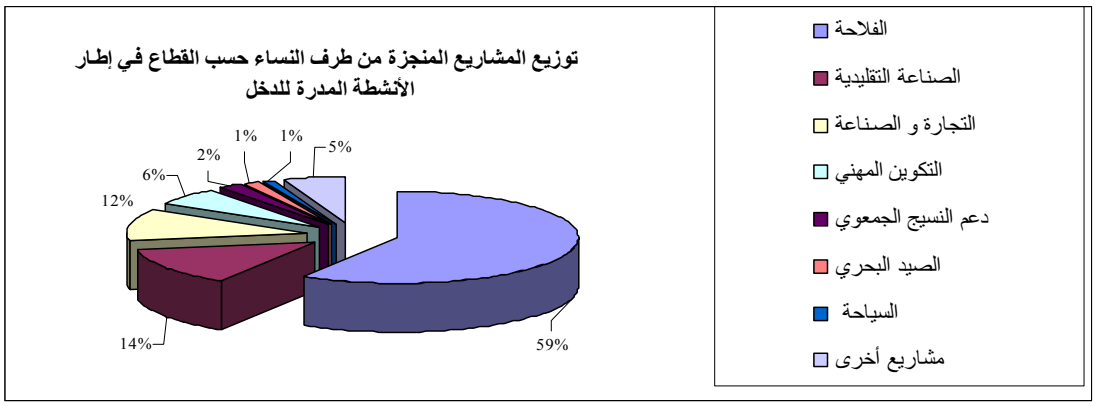

المصدر:التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2010

3.5.1. مشاريع التعليم ومحاربة الهدر المدرسي

استفادت أكثر من 424.436 امراة وفتاة بصفة مباشرة وغير مباشرة من 3.867 مشروعا. كما استفادت 533 دار للطالب والطالبة من دعم المبادرة خاصة بالمجال القروي، حيث استفادت أكثر من 8.000 فتاة من السكن والتغذية ودروس الدعم على مقربة من مدارسهن. بالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز 1.302 مشروعا للتعليم و البناء والإعداد و884 مشروعا لتجهيز الأقسام (ابتدائي-إعدادي وثانوي) و313 مأوى للنساء...

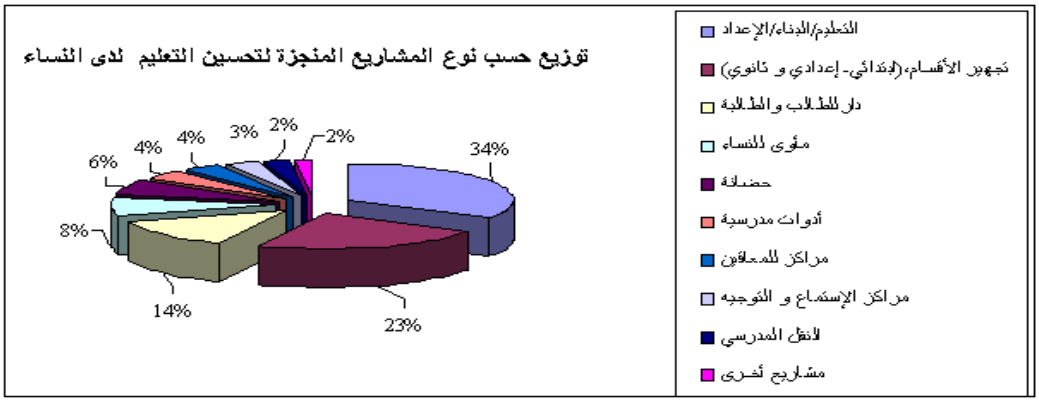

المصدر:التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2010

4.5.1. الصحة ومحاربة وفيات الأمهات

استفادت قرابة مليون امرأة من 1.143 مشروعا صحيا بصفة مباشرة وغير مباشرة. وتتمثل أهم الإجراءات في إعادة تهيئة غرف الولادة والقوافل الطبية والتوعية وأجهزة الفحص بالموجات فوق الصوتية وتوزيع الأدوية وإحداث 41 دارا للأمومة ستسمح لأكثر من 9.600 امرأة حامل مشرفة على الولادة وتبعد عن مراكز المؤسسات الصحية (دار الولادة) من تلقي الاستقبال والرعاية الملائمين. وقد تم تنفيذ مشاريع أخرى مثل 20 مشروعا للولادة التقليدية و192 مركزا صحيا و 481 من المباني والمعدات..

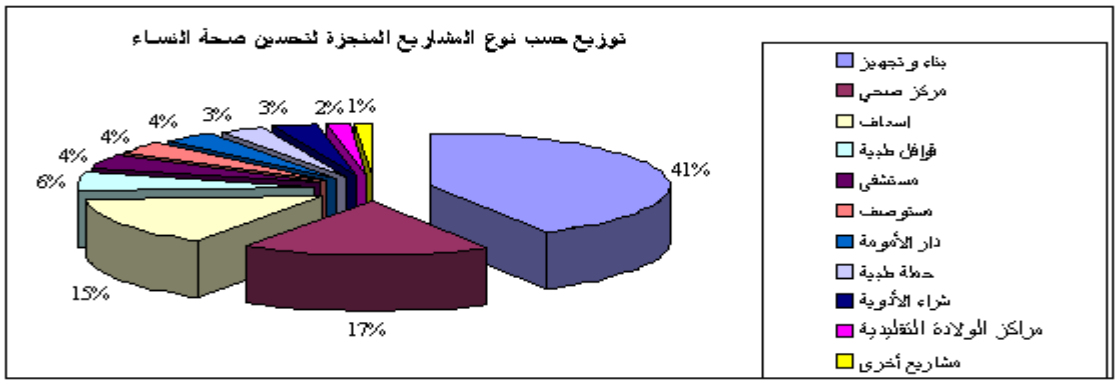

المصدر:التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2010

2. قطاع الماء[32]

في محيط يتميز بالاحتباس الحراري، تدخل مسألة حسن تدبير الموارد المائية ضمن الاهتمامات الأولية للسلطات العمومية التي تولي أهمية كبيرة لتجديد نظام الحكامة بقطاع الماء، مما سيمكن من ضمان التدبير المستدام لهذه المادة الإستراتيجية التي تعرف ندرة متزايدة وكذا تعميم التزود بالماء الشروب خاصة بالنسبة للساكنة القروية المعزولة.

وتتصدر مسألة الاقتصاد في الماء أولويات إصلاح قطاع الماء، وذلك نظرا للتزايد المتواصل في احتياجات مختلف القطاعات من هذه المادة الحيوية (قطاع الفلاحة والسياحة والصناعة وكذا احتياجات الساكنة من الماء الشروب) وكذا النقص المرتقب في المياه والذي يقدر حسب كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة بخمس ملايير متر مكعب في أفق 2030. كما سيؤثر هذا النقص على الاقتصاد الوطني وإمكانية ولوج الساكنة خاصة القروية منها للماء الشروب، مما قد يؤثر سلبا على الحالة الصحية للساكنة وتمدرس الأطفال بالمجال القروي نتيجة تكليفهم بمهمة جلب المياه.

وهكذا، فإن السلطات العمومية تولي اهتماما متزايدا لتدبير الطلب على الماء كركيزة إستراتيجية للتنمية المندمجة والمستدامة للقطاع بالمغرب. ويندرج هذا التوجه في إطار الإستراتيجية البيئية الوطنية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة من خلال تنفيذ مشاريع مندمجة في مجال الماء والبيئة.

1.2. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب مقاربة النوع الاجتماعي

تختلف ظروف الولوج للماء الشروب تبعا لما إذا كان الوسط قرويا أوحضريا أوشبه حضري. غير أن ظروف الولوج تظل أكثر صعوبة خاصة بالوسط القروي نظرا لطول المسافة والوقت المخصص للتزود بالماء الشروب، وكذا تشتت بؤر المياه وتلوث الأنهار التي تستخدم أحيانا لتزويد الساكنة القروية بالماء الشروب. وفي غالب الأحيان، تتحمل المرأة والفتاة القروية عبء ومشاق التزود بالماء الشروب. وفيما يخص الولوج لخدمة التطهير، تظل التجهيزات غير كافية خاصة بضواحي المدن ودور الصفيح وبالوسط القروي. ومن أجل مواجهة هذا الخصاص، تقوم السلطات العمومية ببذل مجهودات كبيرة من أجل تحسين حكامة القطاع، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لقطاع الماء والممتدة على الفترة 2009-2030.

الولوج للماء الصالح للشرب[33]

بلغ معدل الربط الفردي بالماء الشروب على المستوى الوطني 76,5% سنة 2009، منها 96,2% بالوسط الحضري و43,4% بالوسط القروي[34]. كما بلغ معدل الولوج للماء الصالح للشرب بالوسط الحضري 100% (بما في ذلك التزود بالأنابيب العمومية) ونسبة 89% بالوسط القروي. وتقدر الساكنة القروية المزودة بالماء الشروب ب 12 مليون نسمة. أما الباقون (حوالي 1,6 مليون نسمة) فما يزالون يتزودون بالماء انطلاقا من الآبار التقليدية وقنوات الري ومجاري المياه غير المعالجة عموما أويضطرون إلى قطع مسافات طويلة للتزود بالماء[35].

ويتحمل كل من النساء والأطفال في الوسط القروي بوجه عام، عبء جلب الماء. كما تقوم الفتاة القروية بتزويد الأسرة بالماء الشروب بنسبة 24,4% عكس الفتيان بنسبة 15,8%[36]. هذا بالإضافة إلى أن الفتاة تتكلف بإنجاز الأشغال المنزلية كتنظيف المنزل والملابس وغسل الأواني وتنظيم الحجرات، وكذا الاعتناء بالأطفال الصغار. وتصبح صعوبة التزود بالماء الصالح للشرب أكثر حدة خصوصا في المناطق القروية النائية حيث العزلة والفقر يعيقان تعميم التزود بالماء الصالح للشرب، مما يزيد من صعوبة وتعقد تدخل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب في هذه المناطق.

وعلاوة على ذلك فإن متوسط المسافة المقطوعة من طرف الساكنة القروية للتزود بالماء الشروب وصلت إلى 629 متر خلال سنة 2007. كما أن 21,2% من هذه الساكنة قطعت أكثر من كيلومتر واحد

---

[32] تنحصر اختصاصات كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة بالأساس، في إنجاز الدراسات وتقييم وتدبير وتخطيط تطور الموارد المائية، وكذا تعبئة ونقل الماء وصيانة الثروة المائية والرصد الجوي والبحث والتطوير في ميداني الماء والمناخ. إضافة إلى المديرية العامة للمياه ومديرية البحث والتخطيط للمياه وكذا مديرية التهيآت الهيدروفلاحية ومديرية الأرصاد الجوية، تتوفر كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة على مؤسسات ترابية عمومية (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وكالات الأحواض المائية والمصالح المائية).

[33] ما لم ينص على خلاف ذلك، فإن مصدر المعطيات الواردة في هذا الجزء هو البحث الوطني حول مستويات المعيشة للأسر المنجز سنة 2007/2006 من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

[34] المصدر : التقرير الوطني للمندوبية السامية للتخطيط حول أهداف الألفية للتنمية لسنة 2009، مارس 2010.

[35] المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة.

[36] البحث الوطني المتعلق بميزانية الوقت لدى النساء لسنة 1998/1997 .

و78,8% أقل من كيلومتر واحد. وفيما يخص متوسط الوقت الذي استغرقته الأسر القروية، التي لا تتوفر على إمكانية الربط بشبكة الماء الشروب، فقد وصل إلى 11,1 دقيقة سنة 2007. واستغرق أيضا 74,6% من هذه الساكنة أقل من 15 دقيقة. كما استغرق 12,1% من هذه الأسر القروية ما بين 15 إلى 30 دقيقة. في حين استغرق 8% من هذه الأسر مابين 30 و60 دقيقة واستغرق 5,3% أكثر من ساعة للتزود بالماء الشروب.

وبالنسبة للوسط شبه الحضري، يطرح مشكل الماء على الخصوص من حيث توزيع المهام ومن حيث الإنصاف في الحصول عليه. ذلك أن المسؤولية تقع على عاتق المرأة والفتاة الصغيرة في جلب الماء من الأنابيب العمومية. كما يحرم اللجوء إلى الربط الجماعي شريحة عريضة من السكان من فوائد الشطر الاجتماعي ويؤدي إلى تحملهم لتكاليف الشطر الثالث. أما الأسر الفقيرة التي لا يتيسر لها إمكانية الربط بالمنزل وتقطن في الأحياء الفقيرة غير المرتبطة بالأنابيب العمومية، فإنها تضطر إلى أداء ثمن مرتفع إلى بائعي الماء بالتقسيط مقارنة بتسعيرة الشركة.

وتبلغ حاليا نسبة تغطية الوسط الحضري بالماء الشروب 100% منها 98% عن طريق الربط الفردي ويتم تزويد الباقي من السكان القاطنين بضواحي المدن أوالمناطق شبه حضرية بالأنابيب العمومية أوالآبار الجماعية.

كما بلغ متوسط المسافة المقطوعة من طرف الساكنة غير المتصلة بشبكة المياه حوالي 184 متر سنة 2007، وذلك للتزود بالماء الشروب. حيث قطع 3,9% من هذه الساكنة أكثر من كيلومتر واحد، كما قطع 96,1% أقل من كيلومتر واحد للتزود بالماء الشروب. و بلغ متوسط الوقت الذي استغرقته هذه الساكنة للتزود بالماء الشروب، حوالي 3,8 دقيقة. كما استغرق 94% من هذه الساكنة أقل من 15 دقيقة للتزود بالماء الشروب، في حين لم تتجاوز 4,4% من هذه الساكنة 30 دقيقة.

الولوج إلى التطهير[37]

يبرز تحليل قطاع التطهير ضعف معدل الربط بالشبكة، لاسيما بضواحي المدن الكبرى وبالوسط القروي، حيث يصل حاليا هذا المعدل بالوسط القروي إلى 36,6% منها 1,55% فقط مربوطة بشبكة التطهير السائل و35% يتم تطهيرها عن طريق فجوات أوآبار متفرقة. كما أن باقي الساكنة يرمون النفايات مباشرة بالوسط البيئي وبدون معالجة مسبقة.

ومن جهة أخرى، تضل وضعية التطهير الصلب بالوسط القروي مقلقة، وذلك نظرا لأن 95,2% من الساكنة القروية يتخلصون من القمامات عن طريق رميها مباشرة بالوسط الطبيعي مما يشكل خطرا على الساكنة والبيئة على حد سواء. كما أن معدل جمع النفايات المنزلية والمشابهة تضل منخفضة بالوسط الحضري وذلك بنسبة 70%.

وفيما يتعلق بمعالجة المياه المستعملة، يتوفر المغرب منذ سنة 2005 على ثمانين محطة معالجة غير أن أقل من نصف هذه المحطات يعمل بشكل صحيح. وهكذا، فإن 90% من المياه المستعملة بالوسط الحضري والذي يقدر حجمها الإجمالي ب 750 مليون متر مكعب، يتم رميها بالوسط الطبيعي بدون معالجة مسبقة.

الوضعية البيئية بالمدارس القروية

تظهر الإحصائيات التي تهم الوضعية الحالية للتطهير وللتزويد بالماء الشروب بالمؤسسات التعليمية بأنه هناك خصاص كبير في هذا المجال وذلك استنادا للإحصاء حول التعليم المنجز سنة 2005-2006. وهكذا، تفتقد 12.176 مدرسة ابتدائية من بين 17.499 مدرسة ابتدائية في الوسط القروي، أي ما يقارب 62%، للبنيات التحتية الأساسية (حوالي 65% من هذه المدارس الابتدائية لا تتوفر على البنيات التحتية الضرورية للتطهير وللماء الشروب، كما أن 35% من هذه المدارس إما أنها لا تتوفر على الماء الشروب أولا تتوفر على التطهير). كما يخلف غياب هذه البنيات الأساسية آثارا سلبية على البيئة كتلوث المدارس والمناطق المجاورة لها.

وحسب معطيات الصندوق الدولي للأمم المتحدة للطفولة، تسبب عدم التزود بالماء الشروب الصحي خلال سنة 2003 وعبر أنحاء العالم في وفاة 1,6 مليون طفل بسبب الأمراض المتعلقة بالمياه.

---

[37] الإستراتيجية الوطنية لقطاع الماء (2009-2030)، إعادة تأهيل المجال البيئي بالمغرب، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، يناير 2010.

حكامة قطاع الماء

يعاني نظام الحكامة بقطاع الماء من مجموعة من المعيقات والتي تهم بالأساس تعدد الفاعلين بالقطاع ومن ثم، غياب سياسة قطاعية مندمجة وموحدة من شأنها تتبع أولويات قطاع الماء وبالتالي ترشيد نفقات الميزانية.

غير أنه منذ سنة 1990، ركزت السلطات العمومية مجهوداتها على تدبير الطلب الذي يهم بالأساس إصلاح الإطار المؤسساتي والتشريعي، وكذا إعطاء الأولوية للقطاعات التي تعرف تأخيرا في تطورها كتزويد العالم القروي بالماء الشروب والتطهير ومعالجة المياه الملوثة وكذا اقتصاد الماء. كما ساهم إصدار قانون الماء (10/95) سنة 1995 في إرساء الأسس للتدبير اللاممركز والمندمج والتشاركي، وكذا التدبير المعقلن للموارد المائية.

2.2. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

تهدف الإستراتيجية الوطنية للماء الممتدة على الفترة 2009-2030، إلى تعزيز المكتسبات بمواجهة مختلف المعيقات والتحديات بقطاع الماء ومصاحبة مختلف المشاريع الكبرى المنجزة ببلادنا (كالمخطط الأخضر لقطاع الفلاحة والمخطط الأزرق للسياحة...) وذلك بهدف بلوغ نمواقتصادي مندمج ومستدام. وتسعى أيضا إستراتيجية قطاع الماء إلى تغيير سلوك مستعملي الموارد المائية والفاعلين بالقطاع، ثم تطوير الأساليب غير النظامية لجلب الماء (تحلية مياه البحر، تنقية المياه قليلة الملوحة، إعادة استعمال المياه الملوثة التي تمت معالجتها).

وهكذا، ستمكن إستراتيجية قطاع الماء من مواجهة النقص المتوقع في المياه وكذا التغيرات المناخية، وسيتأتى ذلك عن طريق تدبير الطلب والعرض وتحديث نظام الحكامة لقطاع الماء. ومن بين تأثيرات هذه الإستراتيجية، التي تبلغ قيمتها الاستثمارية الإضافية حوالي 82 مليار درهم على الفترة 2009-2030، نذكر التركيز على اقتصاد الماء وتحسين التزود بالماء الشروب وكذا الحد من التلوث. ومن أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية، فلقد تمت برمجة مختلف مراحلها على المدى القصير والمتوسط والبعيد، هذا فضلا عن إنشاء شراكات إقليمية خاصة بقطاعي الماء والبيئة.

ومن بين الأهداف المتوخاة في إطار استراتيجية قطاع الماء، نذكر تسريع تعميم التزود بالماء الشروب بالوسط القروي ببلوغ نسبة 91% في متم 2010 ونسبة 93% في أفق 2012. وبخصوص قطاع التطهير السائل، تهدف الاستراتيجية إلى بلوغ نسبة 90% بالوسطين الحضري والقروي وذلك في أفق 2030. كما تسعى هذه الإستراتيجية إلى الحد من التلوث بنسبة 60% سنة 2015 وبلوغ نسبة 80% على مدى 2020 ونسبة 90% في أفق 2030.

أما بالنسبة لتدبير النفايات المنزلية والمشابهة، فلقد تم تحديد بلوغ معدل جمع هذه القمامات بنسبة 90% في أفق 2020 ونسبة 100% في أفق 2030. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد أهداف أخرى بخصوص معالجة المياه الملوثة حيث ستتم معالجة 100% من المياه الملوثة لإعادة استعمالها وتثمينها وذلك في أفق 2030.

الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة : تتوافق السياسة العمومية المتبعة بقطاع الماء مع توجيهات الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة. كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة النظر في تخطيط برامج البنيات التحتية، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومتطلبات النساء والرجال حتى يتأتى لهم الولوج للبنيات التحتية الأساسية بشكل عادل ومتساوي. ولتحقيق هذا الهدف، ترتكز هذه الإستراتيجية على المحاور الآتية :

- إدماج متطلبات كلا الجنسين في إنجاز البرامج المتعلقة بفك العزلة عن العالم القروي وتهيئة المجال الحضري وشبه الحضري.
- كما تتمحور إستراتيجية الإنصاف والمساواة حول إنجاز دراسات منهجية بشأن الآثار المحتملة، وكذا الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع المستقبلية على النساء والرجال والفتيات والفتيان، مما سيمكن من تجاوز التأثيرات المتفاوتة لهذه المشاريع على مختلف هذه الشرائح الاجتماعية.
- وتعتمد أيضا هذه الإستراتيجية في بلوغ أهدافها على وضع مؤشرات لرصد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المشاريع وكذا تأثيراتها مع الحرص على الأخذ بعين الاعتبار انشغالات النساء

والرجال في إطار مزاولة أنشطتهم (القروض، التكوين، نقط المياه، الخ.) وكذا في إطار وضعيتهم الاجتماعية (تحسيس حول الحقوق والصحة الخ..).

ومن أجل تحرير الفتاة القروية من تحمل مشاق التزود بالماء الشروب، تسعى الإستراتيجية إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات التعليم مع إيلاء أهمية خاصة لتعليم الفتيات القرويات ومحو الأمية لدى النساء، وكذا إنعاش التكوين المهني للفتيات.

أهداف الألفية للتنمية: من بين الأولويات العمومية المتعلقة بالعجز الاجتماعي، نخص بالذكر تعميم التزويد بالماء الشروب بالوسط القروي وكذا تطوير خدمة التطهير. ولهذا الغرض، تم وضع عدد من الأهداف. وقد كان الهدف المتوخى في سنة 1995 تعميم التزود بالماء الشروب بنسبة 80% من ساكنة العالم القروي بحلول سنة 2010. وقد تم رفع هذه النسبة من طرف الحكومة والتي حددت نسبة التزود في 91% في متم 2010. وبخصوص التطهير السائل، سيتم بلوغ معدل إجمالي للربط بشبكة التطهير بنسبة 80% في أفق 2020 و 90% في أفق 2030، وكذا الحد من التلوث بنسبة 60% على مدى 2015 و80% في أفق 2020 وكذا 90% في أفق 2030. وفيما يخص تدبير النفايات المنزلية والمشابهة لها، فلقد تم تحديد معدل جمع هذه القمامات بنسبة 90% في أفق 2020 و100% في أفق 2030. كما سيتم إنشاء محطات لتجميع ومراقبة هذه النفايات بجميع المراكز الحضرية (100%) ومن أجل تثمين هذه القمامات، تم تحديد بلوغ نسبة 20% لإعادة استعمال هذه النفايات وذلك في أفق 2015. ولقد تم أيضا تحديد أهداف لمعالجة المياه المستعملة، حيث ستتم معالجة 100% من المياه المستعملة لإعادة استعمالها في أفق 2030.

ولقد تم تحقيق أهداف تجاوزت التزامات المغرب في إطار أهداف الألفية للتنمية في مجال التزود بالماء الشروب، ويظهر ذلك جليا من خلال هدف الألفية للتنمية السابع (ضمان بيئة مستدامة) والذي يسعى إلى خفض نسبة الساكنة غير المتوفرة على خدمات الماء الشروب والتطهير بالنصف، وذلك ما بين سنتي 1990 و2015. وهكذا، فإن المعدل السنوي المتوسط لولوج الساكنة القروية للماء الشروب يضل مرتفعا بنسبة 16% وخلال سنة 2009، تم ولوج 89% من مجموع الساكنة القروية للماء الشروب وذلك مقارنة بسنة 1994 حيث لم تتعدى هذه النسبة 14%. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف المتعلق بولوج كافة الساكنة القروية للماء الشروب سوف يتم تحقيقه قبل سنة 2015، على خلاف مجال التطهير الذي لازال يعرف تأخرا ملحوظا.

الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء: وعلاوة على ذلك، تشكل التوجيهات والأولويات التي وضعتها الوزارة المكلفة بالماء لتطوير قطاع الماء تقدما كبيرا بالنسبة للبلاد، وذلك من أجل الامتثال لمعايير هذه الاتفاقية الدولية بما في ذلك الأحكام الصادرة في الفقرة (ح) من المادة 14. ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به النساء القرويات في توفير مصدر العيش لأسرهن، تنص هذه المادة على القضاء على أشكال التمييز ضد مزايا النساء القرويات، وذلك لضمان المساواة بين النساء والرجال ومساهمتهن في التنمية القروية، وكذا الاستفادة من نتائج هذه التنمية ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والتطهير والتزود بالماء والكهرباء والنقل والاتصالات.

3.2. البرامج والمشاريع في طور الإنجاز

تسعى الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الماء مواصلة الإصلاحات المتبعة بهذا القطاع، وكذا إيلاء أهمية كبرى لأولويات القطاع فيما يتعلق بندرة المياه وتدبيرها المستدام. وتتمحور هذه الإستراتيجية حول مجموعة من المشاريع المترابطة والمتكاملة وذلك في إطار رؤية شمولية للإصلاحات المزمع إنجازها على المدى القصير، المتوسط والبعيد.

- **تحسين إطار حكامة قطاع الماء** : تسعى السلطات العمومية لاستكمال الإطار التنظيمي اللازم لأجرأة جميع آليات قانون 95/10 للماء، ومراجعة هذا القانون ونصوصه التطبيقية لإدماج الجوانب غير المشمولة، بما في ذلك تصريف مياه الصرف الصحي في البحر وتحلية مياه البحر والاقتصاد في الماء. كما أن الحكومة ستواصل مجهوداتها من أجل تحديث نظم المعلومات وكذا تعزيز الكفاءات. وبالإضافة إلى ذلك، سيعرض المخطط الوطني للماء في صيغته النهائية على أنظار المجلس الأعلى للماء والمناخ خلال دورته القادمة قصد المصادقة عليه.

- **تعزيز تدبير وتطوير العرض بقطاع الماء** : تتوفر بلادنا حاليا على أزيد من 128 سد كبير، هذا إضافة إلى سدود أخرى في طور الإنجاز هذه السنة (20 سد منها 12 سد كبير). ولقد مكن إنشاء هذه السدود من تلبية الاحتياجات من الماء الشروب والمياه الموجهة لقطاعي الفلاحة والتطهير وإنتاج الطاقة الكهرمائية (10% من الإنتاج الوطني للطاقة)، وكذا مواجهة مشكل الفيضانات. ومن أجل تنمية العرض من الماء، تهدف الإستراتيجية إلى دعم الجهود التي بذلت في مجال تطوير قطاع الماء لا سيما من حيث تعبئة الموارد المائية وذلك من خلال إنشاء خمسين سدا كبيرا في أفق سنة 2030، ومواصلة برنامج السدود الصغيرة والمتوسطة، وتحويل موارد الماء من الشمال إلى الجنوب، وتحلية مياه البحر، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وكذا تجميع مياه الأمطار. كما ستتم مواصلة تعميم الولوج للماء الشروب في إطار برنامج التزود المشترك بالماء الشروب للساكنة القروية (PAGER)، حيث سيتم إنشاء أنظمة فردية للتزود بالماء الشروب بالنسبة للساكنة المعزولة، وكذا إعادة تأهيل الأنظمة الجماعية للتزود بالماء الشروب.
- **تعزيز الطلب وتثمين الماء :** ستتم مواصلة تنفيذ الإصلاحات من خلال التحويل إلى الري بالتنقيط، وتحسين مردودية الشبكات المائية، وإعادة النظر في النظام التسعيري والتحسيس بأهمية الاقتصاد في الماء. وهكذا، وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء الري (PNEEI)[38] والذي يندرج ضمن مخطط المغرب الأخضر، تقدم الحكومة منحا لاقتناء التجهيزات المقتصدة في الماء يمكن أن تصل قيمتها إلى 100% من التكلفة الاستثمارية خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين الذين يتوفرون على أراضي فلاحية لا تتجاوز مساحتها 5 هكتارات وكذا الفلاحين المنظمين في إطار شراكة مع الخواص"agrégation".

وبخلاف ذلك، تبلغ نسبة هذه المنح 80% بالنسبة لمجموع الفلاحين الذين يستعملون التقنيات المقتصدة للماء. إضافة إلى ذلك، يواصل تنفيذ برنامج سد الفجوة القائمة بين الأراضي الفلاحية في سافلة السدود وتلك المجهزة (108.440 هكتار) من أجل تثمين أفضل للموارد المائية المعبأة. كما سيتم تفعيل الإصلاح المؤسساتي لقطاع السقي الكبير من خلال دعم التدبير المفوض في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- **الحد من هشاشة قطاع الماء أمام التغيرات المناخية :** وبخصوص الحد من شدة تأثير تغير المناخ، فقد تم تفعيل عدة إجراءات منها مواصلة تنفيذ المخطط الوطني للوقاية من الفيضانات وإدماج مخاطر تغير المناخ في مخططات تهيئة التراب الوطني ومخططات التعمير ومخطط تهيئة الأحواض المائية. كما سيتم وضع آليات مالية، كالتأمينات وصندوق الكوارث الطبيعية من أجل مكافحة آثار الجفاف.
- **الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها** : من أجل الحفاظ على جودة الموارد المائية وحمايتها، سيتم تفعيل عدة مخططات وبرامج منها البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه الملوثة، والبرنامج الوطني للتطهير السائل بالمناطق القروية[39] والبرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث الصناعي، وكذا المخطط الوطني لتدبير النفايات المنزلية وذات الصلة بها. بالإضافة إلى هذه البرامج، سيتم القيام بتدابير أخرى لها صلة بالحفاظ وإعادة تشكيل المياه الجوفية، وكذا وقاية الأحواض المائية والواحات والمناطق الرطبة. كما أنه تم تحديد مجموعة من التدابير وذلك لإعادة تأهيل المجال البيئي بالمدارس القروية والمساجد وكذا المدارس القرآنية، وتتلخص هذه التدابير في إنشاء شبكات للتزود بالماء الشروب على مستوى 15.000 مدرسة قروية وكذا إنشاء معدات للصرف الصحي على مستوى 18.000 مدرسة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز التربية البيئية وسيتأتى ذلك عبر خلق نوادي بيئية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المدرسين. ولقد تم إنجاز هذا البرنامج الممتد على فترة عشر سنوات (2006-2015) في إطار شراكة بين وزارة التربية الوطنية والبيئة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وكذا وزارة الداخلية فيما يتعلق بمسألة الماء والتطهير. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إعادة تأهيل المساجد والمدارس

[38] تعد الفلاحة القطاع الأول في استخدام الماء (استعمال أكثر من 80 % من الموارد المعبأة)، ويهدف برنامج PNEEI إلى تحويل 550.000 هكتار من الري السطحي وبالرش إلى الري بالتنقيط، أي ما يقارب 50 % من المساحة المسقية وذلك خلال عشر سنوات المقبلة.

[39] يهدف البرنامج الوطني للتطهير السائل بالوسط القروي، والذي يهم فقط الأسر المتوفرة على الربط الفردي، إلى صيانة المعدات والشبكات المتواجدة بالمجال القروي، وكذا تجهيزه بشبكات التطهير بشكل يتلائم مع خصوصيات وطبيعة هذا الوسط.

القروية ستتأتى عن طريق تزويد 8.200 مسجد و90 مدرسة قرآنية بالماء الشروب والتطهير مع الأخذ بعين الاعتبار التربية البيئية.

4.2. تحليل ميزانية قطاع الماء حسب مقاربة النوع الاجتماعي

1.4.2. تحليل ميزانية التسيير والاستثمار لقطاع الماء

بلغت الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع الماء بالنسبة لسنة 2010 مبلغ 2,89 مليار درهم، 88,7% منها مخصصة للاستثمار و11,3% مخصصة للتسيير. وتشكل الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع الماء 60,3% من الميزانية الإجمالية المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة. كما تمثل ميزانية الاستثمار والتسيير لقطاع الماء على التوالي حوالي 62,1% و49,3% من الميزانية الإجمالية للاستثمار والتسيير المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

ميزانية الاستثمار المخصصة للماء الشروب بالوسط القروي

تقسم ميزانية الماء حسب مخطط العمل الاستراتيجي للوزارة والذي يحدد أولويات الحكومة المتعلقة بالمياه. وبخصوص البرامج، يمثل تحسين التزود بالماء الشروب في القرى حوالي 21% من ميزانية استثمار إدارة البحث وتخطيط المياه سنة 2010، الشيء الذي يبرز الأهمية التي توليها كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة لمسألة تعميم تزويد الماء الشروب في العالم القروي. كما يمثل التزود بالماء الشروب والتطهير بالنسبة للمدارس القروية والمساجد نسبة 10% من ميزانية استثمار إدارة البحث وتخطيط المياه.

وفي نفس المضمار، فلقد بلغ مجموع النفقات المخصصة لتزويد العالم القروي بالماء الشروب، عن طريق إنجاز برنامج PAGER، ما يقارب 2,2 مليار درهم وذلك خلال الفترة 2006/2004. ولقد تم تمويل هذه النفقات عن طريق ميزانية الدولة بما قدره 438 مليون درهم، والمتبقي تم تمويله من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

ميزانية الاستثمار المخصصة للتطهير السائل وإعادة استعمال المياه الملوثة

فيما يخص مجال التطهير السائل، يبلغ الاستثمار المخصص للبرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه المستعملة 43 مليار درهم، وذلك لتجهيز 260 مدينة في مرحلة أولية. وحاليا وصل عدد المدن المزمع تجهيزها إلى 330. ومنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 2006، قامت الدولة ببذل مجهودات على مستوى التمويل، حيث تم تخصيص 150 مليون درهم لهذا البرنامج خلال سنة 2006 ومبلغ 200 مليون درهم خلال سنة 2007، وكذا مبلغي 250 مليون و400 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2008 و2009. كما أنه من المرتقب تخصيص مبلغ 400 مليون درهم لهذا البرنامج خلال سنة 2010، هذا إضافة إلى مساهمة الجماعات المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه أكثر من 60% من ميزانية استثمار البرنامج ستخصص لإنجاز البنيات التحتية لتوسيع وإعادة تأهيل شبكة التطهير، وكذا لإنشاء محطات لمعالجة المياه الملوثة. إضافة إلى تجديد الشبكة واقتناء معدات التشغيل، كما ستخصص أكثر من 10% لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[40].

كما أنه تم تحديد شريحة أولى من هذا البرنامج بالنسبة للفترة 2008/2006 وتهم هذه الشريحة حوالي 130 مدينة ومركز بساكنة تصل إلى 6,7 مليون نسمة.

ومن جهة أخرى، تقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج الوطني للتطهير السائل بالوسط القروي 1,50 مليار درهم. كما تقدر تكلفة البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية وذات الصلة بها إلى 37 مليار درهم، حيث يهدف هذا البرنامج الممتد على فترة 15 سنة (2008-2022) إلى جمع ومعالجة القمامات المنزلية بالوسط الحضري. ولقد ارتفعت مساهمة الدولة في هذا البرنامج من 200 مليون درهم سنة 2008 إلى 300 مليون سنة 2010.

ميزانية الاستثمار المخصصة لإعادة تأهيل المجال البيئي بالمدارس والمساجد بالوسط القروي

تبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج إعادة تأهيل المجال البيئي بالمدارس القروية 6 مليار درهم على الفترة 2009-2015، منها 3,5 موجهة للتزود بالماء الشروب و 2,5 مليار درهم مخصصة للتطهير وإنشاء أسوار

[40] ترتقب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالأخص توسيع مجال الولوج للتطهير ب250 منطقة حضرية فقيرة، وكذا 360 منطقة قروية فقيرة.

خضراء وكذا التربية البيئية. وفيما يخص برنامج إعادة تأهيل المجال البيئي بالمساجد والمدارس القروية، فلقد بلغت ميزانية الاستثمار 80 مليون درهم سنة 2009 وتم تمويل هذا البرنامج من طرف وزارة الماء والبيئة وكذا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على التوالي بنسبة 37% و29% ثم 34%.

ميزانية استثمار المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

يعد المكتب الوطني للماء الصالح للشرب المنتج الأول للماء الشروب بما قدره 793 مليون متر مكعب سنة 2007 (أي 83% من مجموع الإنتاج الوطني للماء الشروب)، مما يغطي احتياجات 96% من ساكنة المدن كما أن المكتب يعد الموزع الأول لمياه الشرب ويبلغ عدد المستفيدين 1,2 مليون زبون موزعين على أكثر من 500 جماعة. ويبلغ حجم استثمارات المكتب بالوسط الحضري 5,8 مليار درهم على الفترة 2008-2010، منها 1,7 مليار لسنة 2010.

ويعتبر تعميم التزود بالماء الشروب بالوسط القروي من أولويات المكتب الوطني للماء الصالح للشرب. حيث أنه في هذا المضمار، قام المكتب بإتباع إستراتيجية تهدف إلى ترشيد تدخلاته في هذا المجال وصيانة التجهيزات وذلك في إطار برنامج "PAGER". كما ترتكز هذه الإستراتيجية على التخطيط الجيد للمشاريع وكذا وضع تصور متكامل لهذه المشاريع بالوسطين الحضري والقروي. ويشمل برنامج عمل المكتب بالنسبة لسنة 2010 على مواصلة أشغال تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب وذلك بهدف تسريع وتيرة تعميم التزود بهذه المادة الحيوية، حيث سيصل معدل التزود إلى 91% في متم 2010.

ومن جهة أخرى، عرفت استثمارات المكتب لتعميم الماء الشروب ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1995-2009، حيث وصل الحجم الإجمالي لهذه الاستثمارات 8 مليار درهم. أما بالنسبة لبرنامج الاستثمار للفترة 2010-2012، فمن المرتقب أن يصل إلى حوالي 4 مليار درهم وذلك حتى يتأتى بلوغ 93% كنسبة تزود بالماء الشروب بالوسط القروي بحلول سنة 2012.

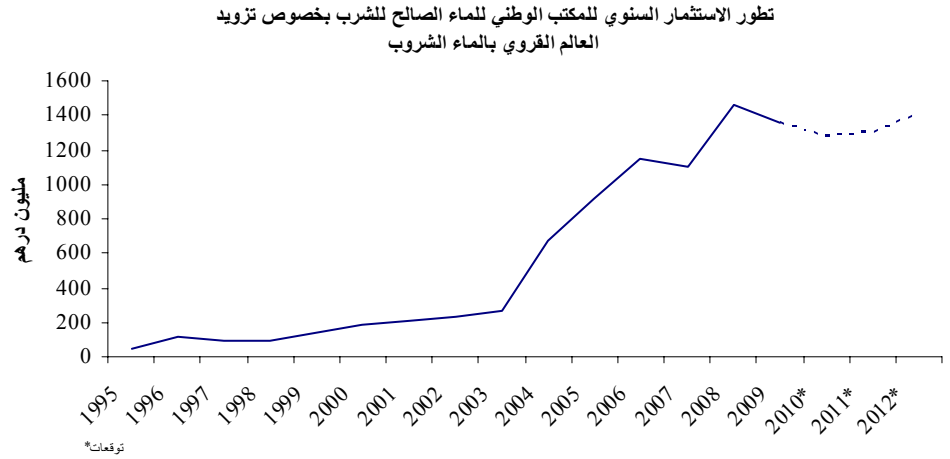

المصدر: المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

ولقد جعل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب قطاع التطهير السائل محورا رئيسيا في إطار توجهاته الإستراتيجية والجديدة، حيث أن المكتب يقوم بتوفير خدمة التطهير بأكثر من 41 جماعة بساكنة تبلغ 1,7 مليون نسمة. كما تبلغ ميزانية استثمار المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بقطاع التطهير 3 مليارات درهم خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2020، منها أكثر من مليار درهم مخصص للاستثمار خلال سنة 2010.

2.4.2. آثار البرامج

آثار برنامج التزود المشترك بالماء الشروب للساكنة القروية (PAGER)

على غرار برامج اجتماعية أخرى، يعد هذا البرنامج محورا رئيسيا في سياسة محاربة الفقر وتوسيع فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. ويتجلى الهدف المسطر في إطار هذا البرنامج في تزويد 31 ألف جماعة قروية بساكنة تقدر ب 11 مليون نسمة باستثمار إجمالي يقدر ب 10 مليار درهم.

وتعتمد المنهجية المتبعة في تنفيذ هذا البرنامج على تحديد الأولويات فيما بين الشركاء المعنيين بتنفيذ هذا البرنامج. ومن بين المعايير المختارة، نذكر صعوبة تزود الساكنة بالماء الشروب والمسافة المقطوعة، وكذا مدى حساسية الموارد المائية للجفاف والتلوث. ولقد تم تعزيز هذه المنهجية من خلال اعتماد مقاربة تشاركية لضمان ديمومة المشاريع المنجزة والتي تعتمد بالأساس على إشراك الساكنة منذ مرحلة تصميم المشروع إلى حين تنفيذه وتسييره.

ولقد مكن تنفيذ مشروع "PAGER" من الرفع من نسبة الاستفادة من الماء الشروب من 14% سنة 1994 إلى 61% سنة 2004 ثم 89% في متم 2009. كما اشتملت الأشغال المنجزة في هذا الإطار على حفر الآبار وتهيئة نقاط الماء والمنابع، وبناء منشآت لتجميع وتوزيع المياه، وكذا تزويد الساكنة بالماء الشروب انطلاقا من الشبكات الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، يختلف معدل الولوج للماء الشروب على المستوى الوطني حسب الأقاليم والمناطق، حيث يختلف هذا المعدل من إقليم لآخر وعلى مستوى نفس الإقليم. ويقدر هذا المعدل ب 90% أوأكثر على مستوى 46 إقليم (نخص بالذكر إقليم بني ملال والعرائش وتزنيت وبركان وقلعة السراغنة وفاس وبنسليمان، الخ.). غير أن هذا المعدل يتراوح مابين 54% و89% على مستوى 30 إقليم (إقليم آسفي وأزيلال وخنيفرة وفكيك وتارودانت وشفشاون وتازة والصويرة، الخ.). وحسب كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، قدرت نسبة الساكنة المستفيدة من الماء الشروب ب 3,4 مليون نسمة سنة 1995 ثم 8,4 مليون سنة 2004، وأخيرا 12 مليون نسمة سنة 2009.

فضلا عن التطور السريع لمعدل التزود بالماء الشروب بالوسط القروي وكذا إدماج الساكنة المعنية في مسلسل المشروع، سمح برنامج التزود المشترك بالماء الشروب للساكنة القروية[41] بخلق 500 ألف يوم عمل سنويا، والتخفيق من مشقة التزود بالماء من 50% إلى 90% وكذا الحد من الأمراض المتعلقة بالمياه (انخفاض حالات أمراض الإسهال لدى الأطفال الذين لا يتعدى سنهم 5 سنوات بنسبة 24% مابين 1994 و2000). كما مكن هذا البرنامج من تحسين تمدرس الفتيات القرويات، حيث انتقل معدل تمدرسهن الابتدائي من 30% سنة 1998/1997 إلى 90,4% سنة 2008/2007.

تأثيرات البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه المستعملة

لقد تم انجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه المستعملة من أجل تحقيق هدف الألفية المتعلق بالتطهير (هدف الألفية 7 والمرمى 23) والذي يعد مرفقا أساسيا يساهم في خفض وفيات الأطفال ومكافحة الأمراض، وكذا تعميم التعليم الابتدائي.

إضافة إلى مساهمته في تحقيق تقدم ملحوظ، بخصوص تجهيزات التطهير السائل ومعالجة المياه المستعملة، سوف يساهم البرنامج الوطني للتطهير السائل في إنعاش الأنشطة الاقتصادية المتصلة بقطاع التطهير(الهندسة والمسح والهندسة المدنية والمعدات الكهربائية ..). كما سيساهم هذا البرنامج في الحد من الأخطار الصحية، خاصة بالنسبة للسكان الذين يقطنون بالقرب من نقط التفريغ، وسيمكن البرنامج أيضا من خلق 10.000 منصب شغل وحماية البيئة (بعد انجاز البرنامج، سيتم خفض نسبة التلوث ب 100% بالنسبة للمدن الساحلية وبنسبة 60% بالنسبة للمراكز الداخلية)، وكذا التنمية السياحية (خاصة فيما يتعلق بالمنتجعات السياحية).

3.4.2. إدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات الأهداف لقطاع الماء

أعدت الوزارة المكلفة بالماء، والتي انخرطت في نظام شمولية الاعتمادات سنة 2005، مجموعة من مؤشرات رقمية للأهداف تخص ميزانية الاستثمار بكل إدارة. ويتم إعداد وترتيب هذه المؤشرات على حسب المهمات وأبرز محاور التدخل. وتضم الوزارة المكلفة بقطاع الماء 127 مؤشر للأهداف يتشكل غالبيتها من مؤشرات الوسائل (مثال: عدد السدود التي تمت صيانتها...) ومؤشرات الإنتاج (مثال: نسبة تنفيذ الدراسات الهيدروجيولوجية والجيوفيزيائية...) وبعض مؤشرات التأثير. وينحصر الطابع الجهوي لهذه المؤشرات في محاور بناء السدود (بما في ذلك الدراسات والأشغال المتعلقة بالهندسة المدنية والتجهيزات الهيدروميكانيكية والكهروميكانيكية وكذا المصادرة) وتهيئ مجاري المياه والحماية من الفيضانات.

[41] مقتطف من تقرير البنك الدولي حول تقييم برنامج التزود بالماء الشروب للساكنة القروية- 2003.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لسنة 2010، تمت إزالة مؤشرات من قائمة المؤشرات لسنة 2008، كالمؤشر المتعلق بنسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي، والذي يعتبر مؤشر أثر وطني ذوأهمية كبيرة. وبالتالي، وجب إبقاؤه في قائمة المؤشرات مع ضرورة القيام بتحسينه.

ومن أجل تغطية كافة التدابير والبرامج القطاعية المنجزة أوالمبرمجة من أجل تحقيق أولويات سياسة الماء، وجب تحسين بعض المؤشرات وإعداد مؤشرات جديدة. وفيما يتعلق بمدى إدماج النوع الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى كون غالبية المؤشرات المنجزة من طرف الوزارة المكلفة بقطاع الماء لا تشمل تحديدا نوعيا. ومن بين المؤشرات الممكن جندرتها، نذكر نسبة تزود الساكنة القروية بالماء الشروب : توزيع المستفيدين حسب المنطقة ونوعية الربط (الفردي أوعن طريق الصنابير العمومية) مما سيساعد على تحديد الفوارق الإقليمية والمحلية في الحصول على المياه الصالحة للشرب. كذلك، من بين المؤشرات التي يمكن جندرتها : نسبة تحول الساكنة القروية من الأنابيب العمومية إلى الربط الفردي ونسبة تحول الساكنة الحضرية وشبه الحضرية من الربط الجماعي إلى الربط الفردي.

وتجدر الإشارة كذلك إلى وجود مؤشرات الإنتاج التي يفترض توضيحها جيدا بضمها لمؤشرات الأهداف. ونذكر على سبيل المثال المؤشر الأتي : معدل إنجاز دراسة جودة المياه والحماية من التلوث الذي يجدر إشراكه مع مؤشرات الأهداف التالية : " نسبة تحسين صحة ساكنة الوسط القروي أونسبة انخفاض الأمراض المتصلة بالماء. كذلك، بالنسبة للمؤشر التالي :" نسبة تقدم أشغال الحفر والآبار من أجل التزود بالماء الصالح للشرب وتلبية حاجيات قطاعي الصناعة والري" والذي ينبغي إدماجه مع مؤشر النتيجة : " نسبة التزود بالماء الصالح للشرب والماء المخصص للصناعة والفلاحة انطلاقا من المصادر الجوفية ".

إضافة إلى ذلك، يجب إدماج مجموعة من المؤشرات الجديدة إلى قائمة مؤشرات الأهداف الخاصة بالوزارة المكلفة بقطاع الماء. ونخص بالذكر المؤشر الوطني الذي يوضح كمية المياه المتوفرة سنويا لكل شخص : "المياه المعبئة بمتر المكعب لكل فرد في السنة"، والذي يجب إعطاؤه طابعا جهويا حتى يتأتى معرفة المناطق التي ستعرف نقصا في المياه.

تصنيف بعض مؤشرات الأهداف المتعلقة ببرامج الوزارة المكلفة بقطاع الماء

المؤشرات المقترحة من طرف الوزارة	الأهداف / المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر
نسبة إزالة التوحل	إزالة التوحل من السدود	مؤشر وسيلة	تقسيم هذا المؤشر حسب المنطقة، وذلك لاستخلاص معدل التوحل على المستوى الوطني. ضم مؤشر آخر لقياس حجم المياه التي تم استخلاصها بفضل إزالة التوحل.
نسبة إنجاز دراسة جودة المياه والحماية من التلوث	استغلال وحماية البيئة	مؤشر وسيلة	ضم مؤشرات أخرى لقياس النتائج (انخفاض الأمراض المتصلة بالماء لدى أطفال القرى، تقليص المصاريف الصحية...)
نسبة تقدم أشغال الحفر والآبار للتزود بالماء الصالح للشرب وسد احتياجات قطاعي الصناعة والري بأقاليم الجنوب	توسيع وتهيئة المجال المائي	مؤشر إنتاج	تقييم الضغط على الموارد الجوفية بهذه المنطقة التي تشكومن ضعف المياه وذلك عن طريق تحديد نسبة تسخير المياه الجوفية من أجل تلبية حاجيات مختلف القطاعات المستهلكة للماء
نسبة مساهمة الدولة لدعم موارد وكالات الأحواض المائية	مساهمة لفائدة وكالات الأحواض المائية	مؤشر إنتاج	إضفاء الطابع الجهوي على هذا المؤشر من أجل تحديده على مستوى كل وكالة.
تكوين الموارد البشرية في التقنيات المتعلقة بميدان الماء – المستفيدون-	تحسين المعارف والخبرة التقنية للموارد البشرية	مؤشر إنتاج	تقسيم المؤشر حسب النوع الاجتماعي والفئة السوسيومهنية (إطار عالي أومتوسط أومستخدم تقني).

3. قطاع الطاقة

تعد الطاقة عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية في أي بلد. وعلى الصعيد الاجتماعي تلعب الطاقة دورا حيويا في توفير الخدمات لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية مثل الحصول على المياه النظيفة والصحة والسكن والرفع من مستوى المعيشة. ولهذا الغرض وبغية ضمان التنمية المستدامة، من الضروري تلبية ثلاثة عناصر وهي توفر الطاقة في أي وقت وأي مكان، والولوج إلى الطاقة بأسعار ملائمة وكذا للطاقة الحديثة.

غير أنه يتم تناول قضية الطاقة بصفة عامة ارتباطا مع المشاريع الكبرى للبنية التحتية ومع إنتاجية القطاع وكذا في أطار تداخل قطاع الطاقة مع القطاعات الأخرى. وفي هذا الصدد ووعيا منه بالدور المهم للطاقة في التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر، أطلق المغرب على غرار العديد من البلدان، مناقشات بشأن إدماج النوع البعد الاجتماعي بما في ذلك مقاربة النوع الاجتماعي في سياسة الطاقة.

1.3. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

على الرغم من المجهودات المبذولة وكذا التقدم الذي تم تحقيقه في قطاع الطاقة الوطني، يبقى المغرب عرضة لبعض المشاكل التي تتجلى في اعتماده على الواردات الخارجية وضعف موارده الطاقية بالإضافة إلى التزايد المستمر للطلب على الطاقة بنسبة 5,3% في فترة 2002- 2009.

وتؤدي هذه المعيقات إلى ضعف ولوج الساكنة المغربية إلى الطاقة الاقتصادية. فبالرغم من ارتفاع معدل الاستهلاك للشخص من 0,36 طن مكافئ للنفط (tep) في 2002 إلى 0,48 سنة 2009 يبقى الاستهلاك الوطني أقل من معدل الدول النامية الذي يقدر ب 0,6. ومن جهة أخرى، يبقى الوسط القروي أكثر عرضة للفقر الطاقي بسبب العزلة.

1.1.3 بنية الاستهلاك الطاقي الوطني

يتميز الاستهلاك الوطني للطاقة بهيمنة المواد النفطية بالرغم من تراجع نسبتها في الاستهلاك الطاقي من 83% سنة 1980 إلى حوالي 60% سنة 2008. ويعد هدا التراجع نتيجة سياسة تنويع مصادر الطاقة التي بدأت في بداية الثمانينات بعد الأزمة النفطية بالتحول نحواستعمال الفحم. حاليا يمثل الفحم الذي يستورد كليا من الخارج بعد إغلاق مناجم جرادة نسبة 30% من الاستهلاك الطاقي الوطني مقابل 17% سنة 1986 وفقط 8% سنة 1980.

بنية استهلاك الطاقة في المغرب خلال سنة 2009

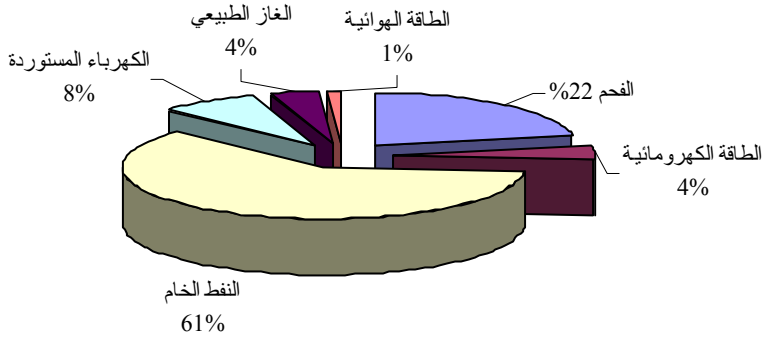

المصدر: وزارة الطاقة

ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال توفير الكهرباء والطاقة خاصة في المجال القروي، لا يتعدى معدل الاستهلاك للشخص 0,48 في 2009 طن مكافئ للنفط (tep) مقابل معدل عالمي 1,65 طن مكافئ للنفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وبالمقارنة مع البلدان المجاورة يصل هذا المعدل إلى 0,85 في تونس و0,98 في الجزائر و3,43 في ليبيا و0,79 في مصر و1,08 في تركيا و3,24 في إسبانيا[42].

[42] المصدر: « Key World, Energy statitics 2010 »، الوكالة الدولية للطاقة.

2.1.3. بنية الاستهلاك الطاقي حسب وسط الإقامة

يبين تحليل استهلاك الطاقة حسب وسط الإقامة أن المشهد الطاقي الوطني يتميز بتباين مجالي كبير خاصة بين الوسط الحضري والوسط القروي. ويرتبط هذا الاختلاف بكل من مصدر الطاقة المستخدم وكمية الطاقة المستهلكة. ففي المجال القروي يشكل الخشب المصدر الأول للطاقة عكس المجال الحضري الذي تم فيه تقريبا تعميم استعمال الكهرباء. وعلى صعيد أخر يتجاوز استهلاك ساكني المدن بكثير استهلاك ساكني القرى فيما يتعلق بجل مصادر الطاقة.

وفيما يخص المصادر الطاقية المستعملة، فإن جل الأسر المغربية (99%) في الوسط القروي والحضري تستعمل غاز النفط المسيل (GPL). ويستعمل هذا الأخير خصوصا في الطبخ والإضاءة في المناطق القروية التي لا تتوفر على الكهرباء. ويبقى خشب التدفئة مصدرا مهما للطاقة بالنسبة للأسر القروية ويستعمل في الطبخ والتدفئة خلال فصل الشتاء. وتتغير كمية الخشب المستهلكة حسب المناطق من 40 كلغ للأسرة في اليوم في جبال الأطلس و8 كلغ للأسرة في المناطق الغربية للبلاد[43].

ويستعمل الكازوال والديزل خصوصا من طرف الأسر الحضرية الأكثر دخلا وتبقى نسبة المغاربة التي تستعمل البنزين لا تتجاوز 13% حيث يستعمل في وقود السيارات[44]. ومن جهة أخرى يستعمل "الكيروزين " من طرف الأسر القروية خصوصا في الإضاءة بينما يبقى استهلاك الكيروزين من طرف الأسر الحضرية ضئيلا.

وفي الجانب الاجتماعي، مكن انطلاق البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي سنة 1997 من تحسين ولوج الساكنة القروية للكهرباء وتقليص الفرق بين الوسط القروي والوسط الحضري. وفي سنة 2009، مكن البرنامج الشمولي لكهربة العالم من إيصال 1.241 قرية بالشبكة الكهربائية و10 قرى بالطاقة اللامركزية مما مكن من رفع نسبة الكهربة الوطنية إلى 96,5% بنسبة 97,4% في الوسط الحضري و83,9% في الوسط القروي[45]. ويتم استخدام الكهرباء بشكل شبه حصري للإنارة. غير أنه في غياب الكهرباء يبقى الغاز أول وسيلة للإنارة في الوسط القروي بمعدل 50,5% متبوعا بالشمع بنسبة 42,7%[46] فيما يبقى استعمال أشكال أخرى للإنارة جد ضعيف. وتجدر الإشارة الى أنه لا يوجد اختلاف في استعمال أشكال الإنارة بين الوسط القروي والحضري فيما عدا الكهرباء.

أشكال الانارة المستعملة من طرف الأسر غير المتوفرة على الكهرباء في 2008 (%)

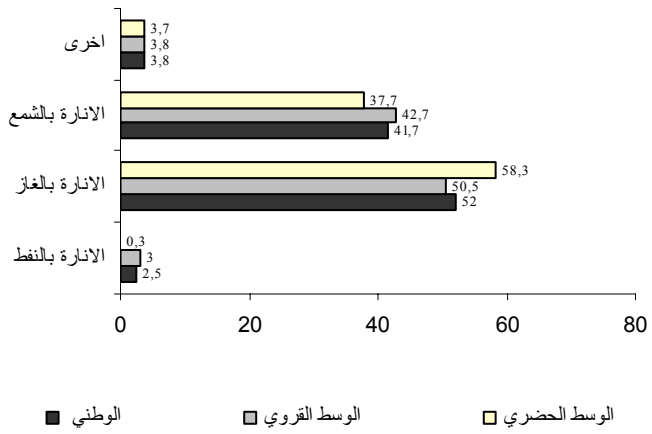

المصدر: المؤشرات الاجتماعية في المغرب, المندوبية السامية للتخطيط, 2008

تطور نسبة الأسر المتوفرة على الكهرباء حسب وسط الإقامة

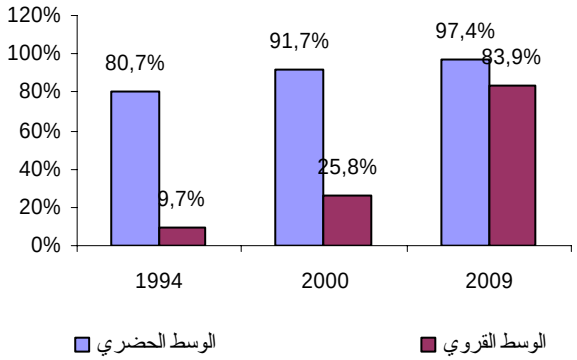

المصدر: تقرير الأهداف الألفية، المندوبية السامية للتخطيط، 2010

---

[43] "تقييم أثار الإصلاحات المتخذة في إطار القرض الممنوح لسياسة تطوير قطاع الطاقة"، البنك الدولي، 30 نوفمبر 2006.
[44] حسب البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001، المندوبية السامية للتخطيط.
[45] "تقرير حول أهداف الألفية من أجل التنمية2009"، المندوبية السامية للتخطيط,
[46] "المؤشرات الاجتماعية في المغرب2008", المندوبية السامية للتخطيط,

وبخصوص مصاريف الأسر، فقد اتضح أن الطاقة في القرى تكلف أكثر من ميزانية الأسر مقارنة مع المدن. حيث تنفق الأسر في المدن أكثر مما تنفقه الأسر في البوادي في مجال الطاقة بمعدل سنوي يقدر ب 939 درهم للشخص سنة 2007 بالنسبة لساكنة المدن مقابل 705 درهم للشخص بالنسبة لساكنة القرى[47]. ولكن بما أن الأسر الحضرية تتوفر على مدا خيل تفوق مدا خيل الأسر القروية فان الحصة النسبية لنفقات الطاقة لدى الأسر في المدن أقل منها لدى الأسر في القرى.

3.1.3. تحليل وضعية الطاقة الوطنية حسب مقاربة النوع الاجتماعي

على الرغم من الجهود المبذولة في مجال الطاقة يعاني الوسط القروي من استفادة محدودة من وسائل الطاقة العصرية المرتبطة أساسا بالفقر، مما يجعل هذه الساكنة غير قادرة على تسديد أقساط الخدمات الطاقية حتى تلك المدعومة كالكهرباء والمحروقات السائلة والغازية. ويقلص غياب هذه المصادر بشكل كبير فرص جلب المداخيل ونمط الحياة. وتتجلى أهم تأثيرات الفقر الطاقي على الساكنة فيما يلي:

- نسبة التمدرس الضعيفة: من جهة يشكل جمع الحطب عبئا على الأطفال الذين يحرمون من التمدرس ومن جهة ثانية يمنع الخصاص في الكهرباء في البيوت هؤلاء الأطفال من متابعة دراستهم بشكل سليم وتحسين مستواهم الثقافي.
- تلوث الهواء داخل البيوت من خلال انبعاث غاز أحادي أكسيد الكربون الصادر عن استعمال مصادر الطاقة التقليدية. بحيث تتوفر 42,9% فقط من الأسر في الوسط القروي على آلة الطبخ بالغاز و51,2% يتوفرون على فرن بالغاز[48].
- تعاقب المشاكل الصحية بسبب انعدام النظافة الناجم عن غياب معدات التبريد، مما يؤدي إلى حفظ غير سليم للمواد. حيث تتوفر فقط 34,5% من الأسر القروية على ثلاجة مقابل 82,6% في المدن[49]. وتجدر الإشارة الى أن عدد الأسر القروية التي تتوفر على ثلاجة قد ارتفع مقارنة مع 2001، حيث لم تتجاوز 10,6%.
- تبذير الفعالية الطاقية بسبب قلة عدد الأسر التي تتوفر على طنجرة ضغط وعلى غسالة وأجهزة أخرى التي تمكن من تخفيف العمل المنزلي.
- التأثير السلبي على سيرورة العمل في المراكز الصحية في غياب المعدات الطبية ومعدات التبريد بالنسبة للقاحات وغياب الإضاءة ليلا.
- عزلة الساكنة الناتج عن قلة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والتواصل (التلفزة والانترنيت...).
- تراجع المجال الغابوي.
- غياب الإنارة العمومية في الدواوير تقلص من الأنشطة المدرة للدخل ويساهم في غياب الأمان.

تأثيرات مقاربة النوع الاجتماعي للفقر الطاقي على النساء والفتيات

يشكل عدم ولوج الساكنة للطاقة عائقا خصوصا بالنسبة للنساء الأكثر تضررا بسبب غياب خدمات الطاقة الرئيسية لانجاز أنشطتهن. حيث لا تستطيع النساء، في غياب الطاقة والخدمات المناسبة، من التخلص من عبء الأشغال اليومية دون وجود إمكانية إنجاز أنشطة إنتاجية أخرى[50]. كما يحول ضيق الوقت بسبب هذه الأنشطة الثقيلة وبدون أجر دون تلبية الاحتياجات الإستراتيجية للأسرة.

صحيح أن الفقر الطاقي يمس جل الساكنة القروية غير أن النساء والفتيات هن أكثر تضررا. وتتميز الأجهزة التقليدية للطاقة القروية باستخدام الكتلة الإيحائية على شكل خشب أو بقايا النباتات للتسخين والطهي وعلى القوة البشرية أوالحيوانية بالنسبة للطاقة المحركة.

غير أن في القرى يتم الاعتماد لإنجاز الأشغال على القوة البدنية للنساء والفتيات فقط. وتترك هذه الأشغال قليلا من الوقت والطاقة للأنشطة المدرة للدخل. وتقلص غياب هذه الفرص من إمكانيات توفير الدخل والاستثمار في الخدمات الطاقية. وتؤثر هذه الوضعية كثيرا على الرفاهية والتنمية السوسيواقتصادية للمرأة. ولغياب الطاقة المنزلية الحديثة في حياة المرأة وقع سلبي ملموس يتجلى من خلال الجوانب التالية:

---

[47] "البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر2006-2007" , المندوبية السامية للتخطيط,

[48] البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2006-2007، المندوبية السامية للتخطيط.

[49] البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2006-2007، المندوبية السامية للتخطيط.

[50] "دور الطاقات المتجددة في تنمية الأنشطة المنتجة في الوسط القروي لإفريقيا الغربية: السنغال نموذجا"،Sécou SARR , ENDA T. M , 2004 .

- يساهم جمع الحطب في عدم تمدرس الفتيات في المجال القروي.
- يمنع ثقل الأعباء المنزلية المرتبطة بأشغال التزود بالمحروقات المرأة من تطوير الأنشطة المدرة للدخل (الطرز وصناعة الأفرشة...)
- يضعف عبء أشغال النساء والفتيات في البيوت غير المتوفرة على وسائل الطاقة الحديثة من حالتهن الصحية ويضعف من جودة حياتهن خصوصا أثناء فترة الحمل. وبالفعل فان عبء التزود بالحطب الذي يقع على كاهل المرأة في أغلب الحالات رغم الحمل يضاعف من أخطار الإجهاض ومن حالات الوفيات بعد الولادة.
- تمس المشاكل الصحية الناجمة عن تهوية سيئة لمحروقات الكتلة الإحيائية المحروقة في أفران بدائية على الخصوص النساء والفتيات اللواتي تربطهن علاقة يومية بهذه البيئة الملوثة.

وباعتبار العناصر السابقة وبغرض الرفع من فعالية برنامج محاربة الفقر وبلوغ أهداف الألفية للتنمية، تظل الطاقة عاملا أساسيا يجب وضعه في متناول ساكنة العالم القروي بوجه الخصوص.

2.3 السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

من أجل مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والاستجابة للطلب الوطني المتزايد على الطاقة أطلقت وزارة الطاقة في 2009 سياسة طاقية جديدة تعتمد على خمس محاور كبرى وهي : تأمين التموين بالطاقة بأسعار تنافسية, تقليص التبعية في الميدان الطاقي من خلال تعبئة الموارد الوطنية عبر تكثيف التنقيب عن البترول وتثمين الشيست الحمري, تطوير الطاقات المتجددة, تحسين النجاعة الطاقية في مختلف القطاعات و أخيرا تنمية الإندماج في السوق الطاقية الجهوية عبر التعاون والتنسيق مع بلدان المغرب العربي والإتحاد الأوروبي. ولهذا الغرض تم وضع العديد من التدابير في مختلف فروع قطاع الطاقة.

وتستجيب السياسة الطاقية الجديدة للإستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين إلى ولوج متساوي للبنيات التحتية الأساسية وذلك بتطبيق النوع الاجتماعي في سياسات التنمية وإعادة توجيه برامج هذه البنيات للاستجابة لحاجيات الجنسين.

ومن جهة أخرى، فستمكن سياسة تعميم الطاقة الحديثة في جميع أنحاء البلاد من بلوغ معظم الأهداف الألفية للتنمية من خلال بعض الخدمات كالإنارة واستعمال الأجهزة التي تمكن من تعويض القوة اليدوية بالقوة الميكانيكية في مختلف الأشغال وبالتالي توفير وقت أطول للعمل (الفلاحة والصناعة التقليدية). وبالتالي، تعد الطاقة عنصرا مهما في بلوغ الأهداف الألفية للتنمية عبر:

- تقليص الفقر والمجاعة وانعدام الأمن الغذائي (هدف الألفية للتنمية 1) عن طريق الإنتاج الفلاحي بزيادة الجاهزية وتحديث وسائل الإنتاج .
- تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة (هدف الألفية للتنمية 3) من خلال تخفيف الأشغال المنزلية وربح الوقت.
- تحسين الحالة الصحية للساكنة (أهداف الألفية للتنمية 4 و5 و6) عن طريق تعميم الكهرباء. ويوفر ذلك عدة خدمات مرتبطة بالوقاية أوالحد من عدد من الأمراض وخصوصا عبر توفيره الماء الصالح للشرب (المعالجة والضخ) والحفاظ الجيد للتغذية (التثليج) وكذا تحسين ظروف العمل في المراكز الصحية.
- المحافظة على البيئة (هدف الألفية للتنمية 7) من خلال استعمال معقلن للموارد الأحفورية وموارد الطاقة المتجددة (الحماية من التغيرات المناخية واجتثاث الغابات).

بالإضافة إلى ذلك، سيمكن الولوج إلى مختلف أشكال الطاقة الجديدة من المساهمة في إنجاز الأهداف المحددة من طرف اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء خصوصا تلك الواردة في الفصل الذي ينص على: " أن تأخذ الدول الأطراف بعين الاعتبار المشاكل الخاصة التي تواجه النساء القرويات والدور المهم الذي تلعبه هؤلاء النسوة في تلبية الاحتياجات المادية لأسرهن، خصوصا عبر عملهن في القطاعات الغير المالية للاقتصاد. وتلتزم الدول الأطراف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية الخاصة بالمناطق القروية". ويؤكد هذا الفصل على أن المرأة يجب أن تستفيد من ظروف عيش ملائمة خصوصا من حيث التزود بالكهرباء.

3.3. البرامج والمشاريع المنجزة

ومن أجل بلوغ الأهداف المبرمجة في الإستراتيجية الطاقية، اعتمدت السلطات العمومية سياسة إرادية من أجل تنويع مصادر الطاقة الوطنية. وتم برمجة عديد من المشاريع تهم ترويج الطاقات المتجددة وتحسين الفعالية الطاقية وتنمية الغاز الطبيعي الذي يستفيد من التقدم التكنولوجي وتحديث البنيات التحتية لإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة وتحسين التنقيب عن النفط وإحياء مشروع الطاقة النووية....

غير أنه في هذه الفقرة، سيتم تحليل فقط المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار بطريقة مباشرة أوغير مباشرة مقاربة النوع الاجتماعي وذلك من أجل تقييم أهميتهم وتأثيرهم على الساكنة خصوصا المرأة القروية.

وإيمانا منها من أن النساء خصوصا اللواتي يعشن في العالم القروي يشكلن المجموعة الأكثر عرضة للعجز الطاقي، وضعت المصالح المكلفة بقطاع الطاقة رؤية جديدة حول الكتلة الاحيائية الطاقية وتسعى هذه الأخيرة إلى تحسين استعمال الفحم والخشب القابل للاشتعال وكذا تحسين استعمال البقايا الغابوية والفلاحية والحيوانية. وتم ترسيخ هذه الرؤية من خلال عدة برامج خصوصا البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي وبرنامج "خشب طاقة" ثم برنامج "بيت الطاقة".

1.3.3.البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي

بهدف تأمين الاستفادة من الكهرباء في العالم القروي، وضعت السلطات العمومية منذ 1996 البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي والذي يسعى إلى ربط العالم القروي بالشبكة الكهربائية في أفق 2007. وهكذا خلال 2009، تمت كهربة ما يزيد عن 91.476 سكن جديد في 1251 قرية وتمكين أزيد من 12 مليون شخص من الكهرباء في الوسط القروي، مما مكن 83,9% من الساكنة القروية من الولوج للكهرباء. وتم تحقيق هذا الهدف بنسبة 89,73% من خلال اللجوء إلى الكهربة بالربط مع الشبكة وبنسبة 10,27% من خلال الكهربة اللامركزية خاصة بواسطة مجموعات المصابيح التيارية.

وقد سمح تسريع مسلسل كهربة العالم القروي من خلال انطلاق البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي في 1996 بالإضافة إلى مشاريع أخرى لتعميم الاستفادة من الطاقة الاقتصادية وتعزيز الفرص المدرة للدخل وكذلك من خلال التحسين النوعي لظروف عيش الأسر.

تطور انجازات البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي PERG

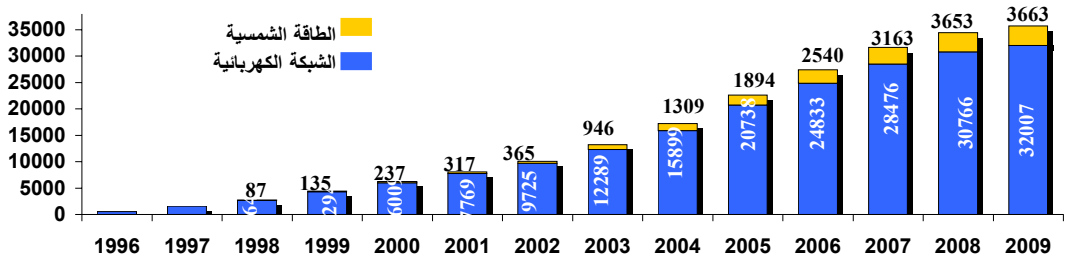

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء

2.3.3. برنامج "خشب طاقة"

يهدف مشروع "خشب طاقة" لمركز تنمية الطاقات المتجددة تحسين الظروف المعيشية للمرأة القروية من خلال تخفيض الوقت المخصص لجمع الخشب وتأمين معدات الطبخ من خلال استخدام الطاقة الحديثة وترشيد استهلاك الطاقة الخشبية في الوسط القروي، وتحسين نظام تسويق الغاز من خلال إنشاء مقاولات صغرى بالقرب من الدواوير لتقريب الخدمات الطاقية من الساكنة. من ناحية أخرى، يهدف هذا البرنامج أيضا إلى تشجيع التقنيات والأدوات اللازمة لتحسين النجاعة الطاقية في الحمامات وأفران الطبخ المشتركة في المناطق الحضرية .ومن شأن هذا المشروع الحد من العجز الوطني في حطب الوقود والذي يقدر بنحو3.1 مليون طن سنويا وفقدان 31000 هكتار في السنة من النباتات حيث 75% منها تستخدم كخشب وقود.

3.3.3. برنامج "بيت الطاقة"

يندرج مشروع بيت الطاقة في إطار سياسة تعميم الاستفادة من الطاقة في القرى ويسعى إلى عقلنة استعمال الخشب الطاقي وتحسين تجارة الغاز ويتعلق الأمر بمقاولات صغيرة أنشئت بجانب الدواوير التي تؤمن الخدمات الطاقية عن قرب (بيع البطاريات وقنينات الغاز ...) ويضمن البرنامج كذلك فرصا للشغل بالنسبة للشباب القروي، كما يساهم في خلق مراكز للأنشطة المتنوعة. و تم إنشاء 80 "بيت طاقة" في 2008، جديدة في مختلف جهات المملكة ليرتفع العدد الإجمالي إلى 280 "بيت طاقة".

4.3. التحليل النوعي للنفقات العمومية المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن

1.4.3. تحليل ميزانية التسيير والاستثمار

بلغت الميزانية العامة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في 2010 ما يناهز 710 مليون درهم خصص منها 60% لميزانية الاستثمار وبلغت ميزانية التسيير 290 مليون درهم منها 40,5% لنفقات الموظفين. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة لتسيير الوزارة تشمل قطاعات الطاقة والمعادن والماء والبيئة. ويبين تحليل نسبة تنفيذ ميزانية وزارة الطاقة والمعادن انخفاض معدل التنفيذ خلال السنوات الثلاث الأخيرة من 89% سنة 2005 إلى 70,4% سنة 2008. ويفسر هذا التراجع بانخفاض معدل تنفيذ ميزانية الاستثمار.

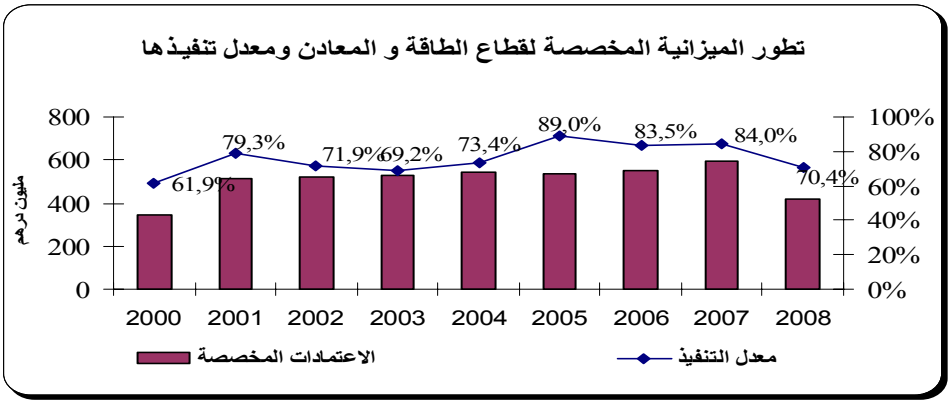

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

أما بخصوص البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي (PERG) والذي كلف 20 مليار درهم، فقد تم تمويله بشكل مشترك. حيث بلغت نسبة مشاركة المكتب الوطني للكهرباء 55% ونسبة المستفيدين 25% ونسبة الجماعات المحلية 20% وبالتالي لا يكلف نظام تمويل الكهربة القروية للمستفيد سوى حصة صغيرة من تكاليف الإنشاء تشكل دعما للفاتورة الكهربائية في العالم القروي من أجل تسريع تزويده بالكهرباء.

وبالنسبة للكهربة عبر الشبكة تساهم السلطات المحلية بمبلغ 2085 درهم لكل أسرة مستفيدة يتم تأديته دفعة واحدة أوبمعدل 500 درهم في السنة خلال خمس سنوات . وتساهم الأسر المستفيدة بمبلغ 2500 درهم يؤدي عند الانخراط أو بمعدل 40 درهم في الشهر خلال سنوات. ويؤدي المكتب الوطني للكهربة البقية، أي ما يعادل55% من المبلغ الإجمالي للاستثمار. وقد كلف البرنامج "خشب طاقة" مبلغا إجماليا يقارب 40 مليون درهم مدعمة بنسبة 50% من طرف المستفيدين وبنسبة50% من طرف الشركاء[51].

2.4.3. تحليل مؤشرات الأهداف لوزارة الطاقة

وقد أدمجت وزارة الطاقة والمعادن مؤشرات الأهداف لتسيير ميزانيتها في 2006. وفي هذا الصدد تم إدراج وتقديم 22 مؤشر في قانون المالية 2010. وتشكل هذه المؤشرات وسيلة لقياس درجة إنجاز الأهداف المحددة من طرف كل إدارة وجميع نفقات الاستثمار.

وقد اظهر تحليل مؤشرات الأهداف لوزارة الطاقة أنها لا تتوفر على مؤشرات الأهداف بالنسبة لنفقات التسيير ولكن فقط بالنسبة لنفقات الاستثمار ويبلغ عددهم 9 مؤشرات. وتبقى هذه الأخيرة إما مؤشرات الوسيلة أوالإنتاج. وليس هناك مؤشر يدل على النتائج. ومن جهة أخرى لا تولي هذه المؤشرات اهتماما بالنوع

[51] وزارة الطاقة ومركز تنمية الطاقات المتجددة والصندوق الفرنسي العالمي للبيئة والوكالة الفرنسية للتنمية.

الاجتماعي. و تركز مختلف المؤشرات إما على تسيير المصلحة (بناء مقرات جهوية والربط بشبكة الانترنيت والدراسات المنجزة..) أوعلى السياسة الطاقية على أكبر مستوى (السياسة المستقبلية في مجال مخازن احتياط المنتجات النفطية ووضع إطار تشريعي وتنظيمي لتحديث وتحرير قطاع الكهرباء...) أوعلى الفعالية الطاقية بإدماج مؤشرات في تطوير الطاقات المتجددة (خلق إطار تشريعي وتنظيمي متعلق بالطاقات المتجددة والفعالية الطاقية ....).

غير أنه من المستحسن أن يأخذ مؤشر دراسة الاستهلاك الطاقي الذي أعدته إدارة الرصد والبرمجة بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي لأن الحاجيات من الطاقة والموارد الطاقية تختلف حسب الجنس. بالإضافة إلى أن تأثير استهلاك الطاقة يختلف بين الأطفال والنساء والرجال.

تصنيف مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية الطاقة والمعادن (ميزانية الاستثمار)

المؤشر	الهدف المرتبط به أوالمهمة	نوع المؤشر	إمكانية ضمها إلى مقاربة النوع الاجتماعي
دراسات وبحث ميداني عام : السياسة المستقبلية بخصوص سلامة مخزون المواد البترولية	دراسة حول ضمان التزويد	مؤشر إمكانيات	
دراسات وبحث ميداني عام : عدد المراقبات المنجزة في جميع مستودعات تخزين الهيدروكاربورات في المملكة	دراسة حول إمكانية تخزين المواد البترولية	مؤشر إنتاج	
دراسة حول الاستهلاك الطاقي	انجاز دراسة حول الاستهلاك الطاقي	مؤشر إنتاج	تصنيف حسب الجنس
وضع إطار تشريعي وقانوني لتحديث وتحرير قطاع الكهرباء	صياغة إطار قانوني	مؤشر إمكانيات	
زيادة عتبة الإنتاج المحلي للكهرباء	تنمية سوق الكهرباء	مؤشر إنتاج	
مساهمة في المجلس العالمي للطاقة		مؤشر إمكانيات	
المساهمة في مشروع تنمية الموارد البشرية ودعم التكنولوجيا النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الدرية	تنمية الطاقة النووية	مؤشر إمكانيات	
وضع إطار تشريعي وقانوني بخصوص الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية		مؤشر إنتاج	

4. وزارة السكنى

عملت السلطات العمومية على إرساء مجموعة من البرامج لمحاربة السكن العشوائي عبر إنجاز مجموعة من المشاريع. وتبقى هذه المجهودات المحمودة جديرة بالمتابعة نظرا لوجود ما يقارب من 984.000 أسرة ما زالت تعاني من المشاكل المرتبطة بعشوائية السكن وتبقى المرأة والفتاة أكثرعرضة للآثارالسلبية الناجمة عن تدهور جودة السكن كما هومبين أسفله.

1.4. تشخيص الوضعية وتحليلها حسب مقاربة النوع الاجتماعي

يبلغ عدد الموظفين بوزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية 1947 شخص منهم 690 امرأة أي ما يعادل 35%. ويبقى الرجال مهيمنين على مجالات التأطير حيث يصل معدل التأطير إلى 57% ولا تشكل النساء الأطر سوى 34% من أطر الوزارة. وتشغل 73 امرأة مناصب مسؤولية منهن مفتشة عامة وثلاث مديرات مركزيات وخمس مفتشات جهويات وخمس مديرات الوكالات الحضرية ومديرتين بمجموعة العمران.

1.1.4. لمحة عن قطاع السكنى

لا زال قطاع العقار يتميز بطلب هام على السكن والذي يزداد حدة نتيجة طلب إضافي على السكن يقدر سنويا في 125.000 أسرة وكذا ضرورة الاستجابة للحاجيات الناتجة عن الخصاص السكني الذي ما زال مهما رغم المجهودات الكبيرة المبذولة لحد الآن .

فلقد سجل الخصاص السكني تراجعا مهما خلال الخمس سنوات الماضية وذلك نتيجة المجهودات المبذولة لمحاربة السكن فقد انخفض الخصاص من 1,24 مليون وحدة إلى ما يقارب 984.000 وحدة ما بين 2002 و2008. وتعزى هذه النتائج إلى تراجع الخصاص السكني من 700.000 إلى 609.000 وحدة وكذا تراجع الخصاص في البنيات التحتية من 540.000 إلى 375.000 وحدة خلال نفس الفترة.

ورغم هذا الانخفاض فإن السكن العشوائي والذي يعتبر أحد المظاهر البارزة للعجز الاجتماعي والفقر الحضري لا زال يهم أكثر من 984.000 أسرة مكرهة على العيش في أوضاع لا تستجيب لمعايير السلامة ولا ترقى إلى الحد الأدنى للحياة الكريمة.

2.1.4 تحليل مميزات السكن حسب مقاربة النوع

نوع السكن

حسب نتائج البحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007، يبين توزيع المساكن حسب نوع السكن وجنس رب الأسرة أن أكثر من نصف النساء يسكن في منازل مغربية حديثة مقابل 42% بالنسبة للرجال. وكما أن 18,7% من النساء المستجوبات يقطن في منازل مبنية مقابل 22,2% بالنسبة للرجال. وبخصوص السكن الغير اللائق فإن حوالي 4,5% من النساء و5,3% من الرجال يسكنون في أكواخ أوفي مساكن عشوائية.

توزيع السكان حسب جنس رب الأسرة

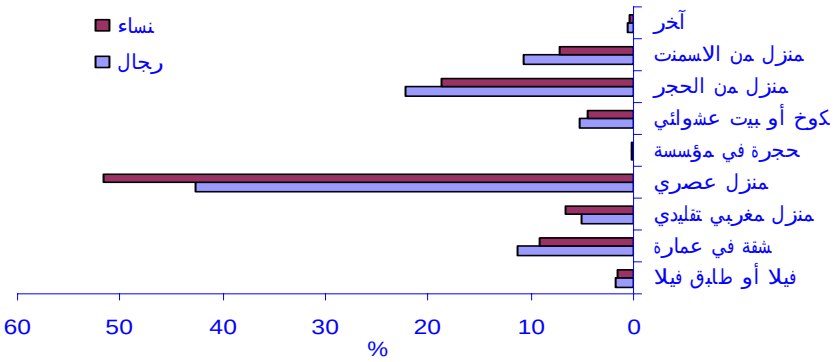

حيازة المساكن

تشكل النساء المالكات لبيوتهن 71% من المستجوبات مقابل 69% بالنسبة للرجال. وكما أن 15,3% من النساء و14,7% من الرجال هم مكترين لمساكنهم. ويستفيد 1,4% من الرجال من السكن الوظيفي مقابل 0,6% من النساء.

توزيع السكان حسب نوع حيازة السكن وجنس رب الأسرة

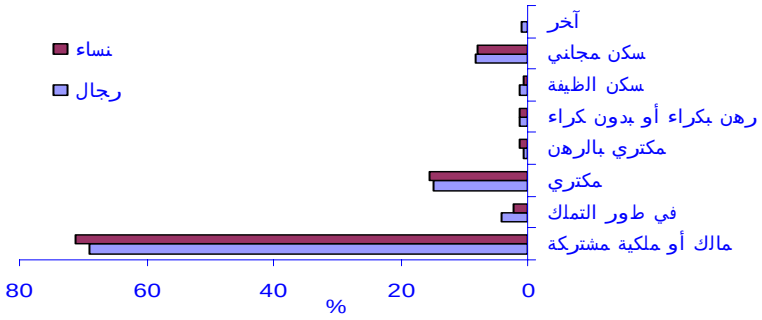

المميزات الداخلية للسكن

يتوفر14,2% من الأسر المسيرة من طرف الرجال على مساكن تضم خمس غرف مقابل9,7% بالنسبة للنساء. أما فيما يخص المساكن ذات الغرفة الواحدة، فإن 11,2% من النساء يقطنون بهذا النوع من المساكن مقابل 8,6% بالنسبة للرجال. ومن جهة أخرى فإن 41% من النساء و39% من الرجال يمتلكون مساكن تضم مغاسل وكما أن 88,2% من الرجال و87,6% من النساء لديهم مطابخ في منازلهم.

3.1.4. تحليل الساكنة المستهدفة حسب النوع الاجتماعي

انطلاقا من مختلف الأدوار والمسؤوليات التي يتحملها الرجال والنساء، يتم تحمل الآثار السلبية للسكن غير اللائق بكيفية متباينة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات. حيث يعتبر مكان المرأة في البيت بينما للرجل مهمة التنقل والعمل خارج المنزل.

ولكونها لا تدخل في المناطق المهيئة من طرف السلطات، تفتقر الأحياء الصفيحية إلى أبسط البنيات التحتية (طرق، صرف صحي...). كما أن حصولها على الخدمات الأساسية الضرورية من الماء والتجهيزات الصحية وجمع النفايات والنقل العمومي والمدارس والمستوصفات والمساجد يبقى محدودا.

وفي هذا الوسط، تعاني النساء والفتيات أكثر من الأعباء المرتبطة بعشوائية السكن. واستنادا إلى البحث الميداني لحساب الوقت، يقضي النساء والفتيات معظم أوقاتهن (متوسط 6 ساعات يوميا) في أنشطة غير منتجة كجلب الماء والأشغال المنزلية والرعاية وتصريف المياه المستعملة في غياب شبكة التطهير... وتزيد خصائص محيط السكن الغير اللائق من تفاقم هذه الوضعية كبعد المدارس وغياب النقل العمومي وانعدام الإنارة العمومية وصعوبة الولوج خلال الأيام الماطرة وبالتالي حرمان الفتاة من التمدرس والمرأة من مزاولة نشاط مدر للدخل.

كما يؤثر تدني شروط النظافة والسلامة الصحية سلبا على صحة الرضع والأطفال والأشخاص المسنين مما يساعد على انتشار الأوبئة. وتزيد صعوبة الولوج إلى داخل أحياء الصفيح بصفة عامة من صعوبة الإخلاء الاستعجالي (في حالة الحرائق أوالكوارث المتعددة).

ويعتبر السكن العشوائي أيضا وسطا تكثر فيه البطالة إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الأخرى كالإجرام وبالتالي غياب الأمن واستفحال العنف وخصوصا ضد النساء والفتيات. ويعتبر السكن مؤشرا له ارتباط وثيق بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يعكس مستوى عيش النساء ضحايا العنف. حيث تنحدر 40% من النساء ضحايا العنف الجسدي والجنسي من وسط فقير. ويعاني من هذه المشاكل أيضا الأشخاص ذووالحركية المحدودة كالحوامل اللائي يلزمهن نقل استعجالي أثناء الولادة.

ومن جهة أخرى وزيادة على كل هذه الإكراهات المرتبطة بالسكن العشوائي والتي تتحملها النساء بصفة أكبر، فإن المرأة تظل مهضومة الحقوق حتى بعد استفادة أسرتها من عمليات إعادة الإسكان المرتكزة على مفهوم "رب الأسرة" والذي يظل مفهوما يكرس التمييز ضد المرأة نظرا لكون الأسرة مكونة من رجل وامرأة في حين يعتبر الرجل تلقائيا هورب الأسرة. وعليه وبالرغم من استثمارها المهم في تمويل السكن وتمويل الأثاث والإصلاحات...، فمن النادر أن يكون رسم الملكية يحمل اسم الزوجة. فغالبية النساء يتقبلن هذه الوضعية والمتعلقة باقتصار رسم الملكية على اسم الزوج فقط. وبالرغم من الإصلاحات الجديدة التي عرفتها مدونة الأسرة والتي تقضي بأن الزوجات لهن نفس الحق في السكن الأسري، إلا أن تحقيق ذلك على أرض الواقع مازال يعرف بعض الصعوبات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء في الكثير من المناطق القروية محرومات من حقهن في أراضي الجموع. إن الكثير من القبائل ما زالت تعطي حقا يتوارث عبر الأجيال لفائدة الرجال والذي يشمل في تمتيع أرباب الأسر الرجال منهم فقط في الجماعة السلالية بالحق في أراضي الجموع في حين أنه لا توجد أية إشارة في النص القانوني الذي ينظم تدبير أراضي الجموع إلى إعطاء هذا الامتياز للرجال (14 من الظهير 27/4/1919). وقد تم تفويت بعض من هذه الأراضي إلى المستثمرين والتي توجد تحت وصاية وزارة الداخلية (مديرية الشؤون القروية) وقد تم إقصاء النساء ربات البيوت من التعويض بينما استفاد منه فتيان في سن السادسة عشر. وعقب تنظيم عدة مظاهرات مسنودة من طرف المجتمع المدني للمطالبة بالرجوع عن هذا الحيف، فقد تم الاعتراف مؤخرا من طرف وزارة الداخلية بحقوق النساء السلاليات، مساواة مع الرجال، في التعويض من التفويتات القادمة لأراضي الجموع.

2.4. أولويات السياسات العمومية والأهداف المسطرة

لقد عرف قطاع العقار منذ سنة 2003 إرساء إستراتيجية إرادية في قطاع السكن للحد من تفاقم ظاهرة السكن العشوائي وكذا معالجة الخصاص المهم وذلك عبر ملائمة ناجعة بين العرض والطلب.

فمن جهة العرض، فقد تركز مجهود الدولة على تشجيع الفاعلين الخواص على الاهتمام والتوجه أكثر إلى السكن الاجتماعي خصوصا عبر إعطاء تحفيزات ضريبية وتعبئة أراضي الدولة وتركيز دور الفاعلين العموميين في السكن على التهيئة وإحداث الشباك الوحيد وتسريع المصادقة على وثائق التعمير وتهيئ مشروع مدونة التعمير. ومن جهة أخرى فقد مكنت الزيادة في الموارد المالية الممنوحة للقطاع عبر مضاعفة الضريبة على الإسمنت[52] من تسريع برامج محاربة السكن العشوائي وتهيئ أراضي الدولة المعدة لبناء السكن الاجتماعي.

[52] 0,1 درهم للكيلوغرام الواحد.

ولتدعيم إنتاج السكن الاجتماعي، فقد تم التوقيع في فبراير من هذا العام على اتفاقية تقضي بتعبئة 3853 هكتار من أراضي الدولة والذي سيمكن من بناء 200.000 وحدة.

وللمزيد من الدعم لمحددات العرض، وإضافة إلى متابعة إرساء برنامج المساكن الاجتماعية ب 140.000 درهم[53]، فقد تم تبني مجموعة من التدابير في قانون المالية 2010 يشمل تطبيقها الفترة الممتدة ما بين 2010 و2020، والتي ترمي إلى إنعاش السكن الاجتماعي المحدد ثمنه في سقف 250.000 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة ومساحة تتراوح ما بين 50 و100 متر مربع. وتمكن هذه التدابير الجديدة المقتني من الاستفادة من مساعدة الدولة والمتمثلة في مبلغ الضريبة على القيمة المضافة وكما تمنح للمنعشين الإعفاء من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات وومن رسوم التسجيل ومن الضريبة على الإسمنت ومن الرسوم المحلية.

ومن جهة الطلب، فقد عملت السلطات العمومية على إصلاح نظام المساعدات للسكن عبر إحداث صناديق الضمان منهم خصوصا فوكاريم وفوكالوج. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم التوقيع على اتفاقية في فبراير 2009 والتي تقضي بإدماج هذين الصندوقين في صندوق واحد أطلق عليه اسم "ضمان السكن" وذلك لتمكين أسر الطبقات المتوسطة من الاستفادة من ضمانة الدولة. وفي هذا الإطار فقد تم أيضا تسهيل شروط الاقتراض إثر التراجع النسبي لمعدلات الفائدة وتمديد مدة التسديد والتخفيض من قيمة المبلغ المقدم. وعلى صعيد أخر فقد مكن توسيع دائرة القروض الصغرى لتشمل السكن الاجتماعي من جلب عرض تمويلي إضافي غير العرض البنكي.

أداء فوكاريم وفوكالوج حسب النوع الاجتماعي

فوكاريم : هوصندوق ضمان، تم إرساءه لفائدة الساكنة ذات الدخل البسيط أوالغير القار وتشكل النساء نسبة هامة منها وقد حقق هذا الصندوق نتائج جيدة. فإلى متم يونيو2010، أكثر من 59.091 أسرة استفادت من ضمانة فوكاريم بمبلغ يناهز 5,26 مليار درهم من القروض الممنوحة. وإلى متم مايو2009 فقد استفادت 48.500 أسرة من ضمانة فوكاريم بمبلغ 8,6 مليار درهم. ويبين توزيع المستفيدين من ضمانة هذا الصندوق حسب الجنس هيمنة نسبية للرجال مقارنة بالنساء. إلا أن نسبة النساء عرفت ارتفاعا بنقطة سنة 2009 مقارنة مع 2008 من 42% إلى 43%.

فوكالوج : تم إرساء هذا الصندوق لفائدة مستخدمي القطاعين العام والخاص المنخرطين في الضمان الاجتماعي. بفضل ضمانة هذا الصندوق، تمكنت 2003 أسرة من تملك سكن بمبلغ 610,02 مليون درهم من القروض الممنوحة وذلك إلى متم يونيو2010. تمثل النساء 33 % من مجموع المستفيدين.

ومن جهة أخرى وأخذا بعين الاعتبار مقاربة النوع في برامج السكن الاجتماعي، تكون وزارة السكنى قد استجابت لتوصيات الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين والتي تقضي بالخصوص الأخذ بعين الاعتبار تلقائيا حاجيات واهتمامات الجنسين في إعداد البرامج ومشاريع التهيئة في الوسط الحضري وفي ضواحي الحواضر.

وكما تمثل مصادقة المغرب على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء دعما أساسيا لتحقيق المساواة بين الجنسين من منظور الحقوق والواجبات. وفي هذا الإطار فإن الفقرة (ح) من المادة 14 يدعو جميع الدول إلى اتخاذ التدابير الملائمة لكي تستفيد النساء في المناطق القروية من شروط حياة ملائمة خصوصا السكن والصرف الصحي والتزود بالماء والكهرباء ...وكما أن الفقرة (ب) من المادة 13 يضمن للنساء الحق في القروض البنكية والقروض العقارية وأشكال أخرى من القروض.

وعلى صعيد آخر، فإن السياسة العمومية في هذا القطاع تتماشى كليا مع التزامات المغرب من أجل تحقيق الأهداف الألفية للتنمية. ويبقى المرمى 24 من الهدف 7 أهم الغايات بالنسبة لقطاع السكن والمتعلق بالقضاء على جميع أشكال السكن التي لا تستجيب لمواصفات السلامة وذلك في أفق سنة 2020. بفضل الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، تراجعت نسبة قاطني دور الصفيح والسكن العشوائي من9% سنة 1994 إلى5,6% سنة 2009.

[53] تم إرساءه منذ العام 2008، يهم هذا البرنامج إنتاج مساكن اجتماعية لا تفوق قيمتها 140.000 درهم وتستهدف أسرا لا يتجاوز دخلها 1,5 من الحد الأدنى من الدخل ويستفيد هذا البرنامج من إعفاء تام من جميع الضرائب والرسوم. إن إرساء هذا البرنامج سيكون موضوع اتفاقية شراكة بين الدولة والمنعشين العقاريين الخواص أوالعموميين والذي بمجمله يلتزم المنعشون العقاريون بإنتاج 500 وحدة على الأقل في الوسط الحضري و100 وحدة في الوسط القروي ومساحة تتجاوز 50 مترا مربعا.

3.4. البرامج والمشاريع المنجزة

من أجل وضع حد لمشكل انتشار السكن العشوائي، فقد تم تبني مقاربة جديدة للحد من هذه الظاهرة. وتتمحورالمبادئ الرئيسية لهذه المقاربة الجديدة حول إدماج العمليات المحلية على مستوى المدينة والعمل بالتزامات تعاقدية بالنسبة للفاعلين العموميين والخواص في مجال القضاء على أحياء الصفيح وانخراط ساكنة أحياء الصفيح وذلك عبر المواكبة الاجتماعية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد عملت الحكومة على تعبئة صندوق التضامن للسكن وكذا الوعاء العقاري العمومي، ومنحت تحفيزات ضريبية خصوصا في إطار المادة 19. كما أنه تم تقديم تحفيزات جديدة والمتضمنة في قانوني المالية لسنة 2008 و2010 وذلك لفائدة برنامج السكن الاجتماعي 140.000 درهم والبرنامج الجديد للسكن الاجتماعي 250.000 درهم.

برنامج مدن بدون صفيح: يهم هذا البرنامج 83 مدينة و277.000 أسرة قاطنة في ما يقارب 1000 حي صفيحي. وسيتطلب إنجاز هذا البرنامج استثمارا يقدر بقيمة 21,4 مليار درهم يشمل منحة من طرف صندوق التضامن للسكن تناهز 8 مليار درهم. حاليا، تم الإعلان على 40 مدينة بدون صفيح وبفضل هذا البرنامج، تم إسكان 162.600 أسرة في مساكن لائقة.

برنامج السكن ذوالقيمة 140.000 درهم: لقد تم إعطاء الانطلاقة من طرف العمران لبرنامج أولي يهم بناء 130.000 سكن بتكلفة منخفضة في مارس 2008 وذلك عبر البدء في الأشغال لإنجاز 22.000 وحدة. إلى نهاية يونيو2010، انتهت الأشغال في 8.719 وحدة وتم فتح الأوراش في 63.068 وحدة.

برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار: تهم البنايات الهشة والآيلة للسقوط ما يقارب 90.000 أسرة، وتتمركز هذه البنايات في المدن العتيقة والأحياء السكنية غير القانونية وكذا المساكن القديمة. وتهم العمليات المبرمجة من جهة، إعادة إيواء الأسر القاطنة بالبنايات المقرر تهديمها ومن جهة أخرى، ترميم وتقوية هياكل البنايات الممكن ترميمها. وقد شمل تدخل الوزارة الوصية خلال الفترة ما بين 2002 ومايو2010 ما يقارب 123.498 أسرة بإعانة كلية تقدر ب 141,72 مليون درهم.

برنامج تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز: أكثر من ثلث النسيج النظامي لمدننا قد تدهور وفقد ديناميته واستقطابيته. وسيمكن التجديد الحضري والذي يعتبر نوعا من أنواع تطور المدينة من إعادة تطوير القطاعات التي فقدت ديناميتها واستقطبياتها وكذا تفادي توسع المجال الحضري المتواجد. وتهم حصيلة التدخل للوزارة الوصية خلال الفترة ما بين 2002 ومايو2010 ما يقارب 367 برنامج متعاقد عليه بتكلفة إجمالية تصل إلى 9,8 مليار درهم منها إعانة إجمالية بلغت 5.476,84 مليون درهم لفائدة 3,5 مليون مستفيد.

المواكبة الاجتماعية: إثر تقييم الاستراتيجيات المتبعة بالمغرب في مجال محاربة السكن الغير اللائق، عملت السلطات العمومية على البحث عن مقاربات جديدة لتفادي نقط الضعف المسجلة في نتائج الإنجازات السابقة. هذه الإنجازات التي تبقى غير كافية وذلك بالنظر إلى إعادة اكتساح السكن العشوائي بمختلف أشكاله معظم المدن المغربية. فلن تعطي أية إستراتيجية النتائج المتوخاة منها بدون مشاركة حقيقية لجميع الفاعلين من جماعات محلية وشركاء إداريين آخرين وأيضا الساكنة المستهدفة.

لقد تم إرساء المقاربة التشاركية وخصوصا إدخال مفهوم جديد يتعلق بضبط مكونات وخصوصيات الساكنة المستهدفة وكذا تنظيم مبدأ المشاركة الجماعية وذلك موازاة مع مساهمات الجماعات المحلية في إطار "الحكامة الجيدة".

إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية الحضرية

إضافة إلى إدماج البعد الاجتماعي، يتعين القيام بتحليل أكثر دقة للساكنة المستهدفة في مشاريع التنمية الحضرية، باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وذلك من أجل الإحاطة بجميع المتغيرات والتي من شأنها إنجاح هذه المقاربة الجديدة المعتمدة في محاربة السكن الغير اللائق .

وحرصا على تفادي التعثرات والإخفاقات في السياسات المتبعة سالفا والمتعلقة بالأساس بعدم انخراط الساكنة المستهدفة في برامج إعادة الإسكان المنجزة من طرف الدولة، ينبغي لأية استراتيجية لمحاربة السكن الغير اللائق الاعتماد على مقاربة تشاركية وكذا الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الموجودة بين الأفراد، حيث أن الساكنة المستهدفة مكونة من رجال ونساء وفتيان وفتيات باحتياجات وانشغالات مختلفة. وفي هذا الصدد، ومن أجل كسب رهان محاربة السكن العشوائي، يستحسن القيام بما يلي:

- القيام بدراسة الاستراتيجيات السكنية وكذا دراسة العادات الثقافية والسوسيواقتصادية (تربية الماشية في البيوت، ترتيب العربات...) بتزامن مع الدراسات الأولية لبرامج محاربة السكن العشوائي
- دراسة الساكنة المستهدفة حسب النوع الاجتماعي: نساء وحيدات، أرامل، مطلقات، معاقين. عجزة...
- تشجيع النساء على تمثيل أحيائهن والمشاركة في اللقاءات مع لجان المتابعة في جميع برامج إعادة الإسكان ومساعدتهن على التعبير عن انشغالاتهن وتقديمهن أثناء هذه الاجتماعات.

4.4. تحليل ميزانية وزارة السكنى حسب النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية المرصودة لفائدة وزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية لسنة 2010 ما يناهز 2,74 مليار درهم منها 1,5 مليار درهم كمساهمة من صندوق التضامن للسكن. أما ميزانية الاستثمار فقد بلغت 645,128 مليون درهم أي ما يمثل 52% من الميزانية الإجمالية لوزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية مقابل 48% لميزانية التسيير. عرفت الميزانية الإجمالية المرصودة لوزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2010 تزايدا ملحوظا من 811,2 مليار درهم سنة 2006 إلى 1.240 مليار درهم سنة 2010 أي بارتفاع بلغ 52%.

تطور الاعتمادات المالية لوزارة السكنى و التعمير و التنمية المجالية

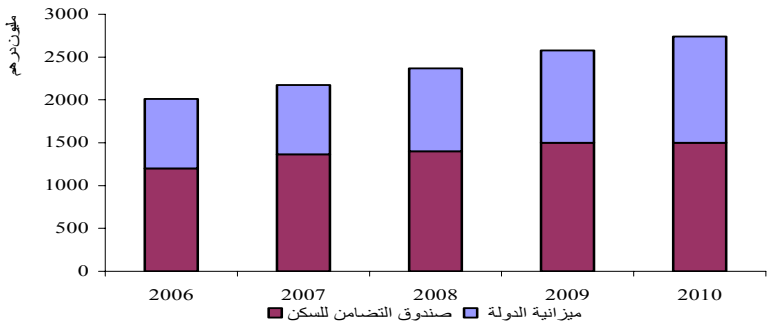

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ويبقى معدل صرف ميزانية وزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية مهما نسبيا حيث يناهز 80%. وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية التسيير تعرف معدلات صرف الميزانية جد مهمة والتي تفوق 90%. وتسجل ميزانية الاستثمار معدلات صرف متباينة، تتراوح ما بين83% سنة 2001 و36,7% سنة 2007.

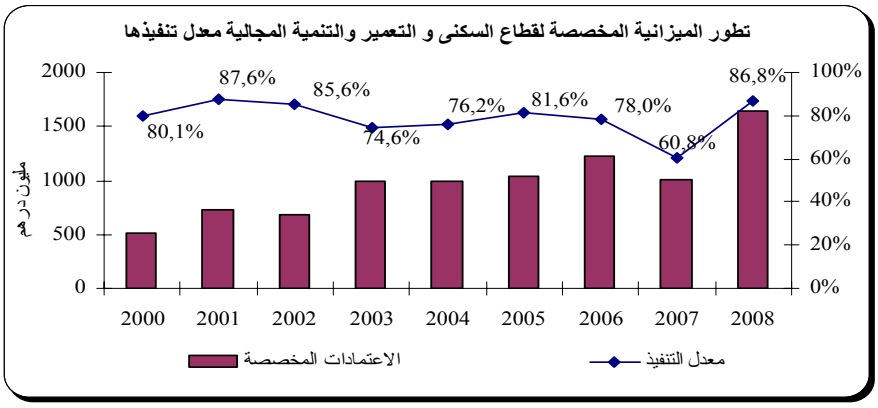

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

أما فيما يتعلق بميزانية قطاع السكنى، فيبلغ الغلاف المالي المرصود برسم سنة 2010 ما يناهز 626,86 مليون درهم، أي ما يمثل 50,5% من الميزانية العامة لوزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية. وتبلغ مساهمة صندوق التضامن للسكن 1,5 مليار درهم مما يرفع الاعتمادات المالية لقطاع السكنى إلى 2,126 مليار درهم.

بنية الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع السكنى شاملة لمساهمة صندوق التضامن للسكن - سنة -2010

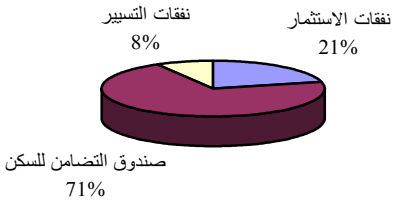

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية وزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية عرفت في السنوات الأخيرة عدة تغييرات وذلك إثر الإصلاحات التي قامت بها الحكومة من أجل تحسين تدبير الموارد المالية للدولة، وذلك لإنعاش الاستثمار وتحريك عجلة التنمية.

1.4.4. تحليل مؤشرات الأهداف حسب مقاربة النوع الاجتماعي

تبنت وزارة السكنى أداة شمولية الاعتمادات سنة 2005 متبوعة بقطاع التعمير سنة 2006. وهكذا فقد حددت وزارة السكنى والتعمير والتنمية المجالية مجموعة من مؤشرات الأهداف والتي تمكن من مد الصلة بين الاعتمادات المرصودة من جهة والعملية أوالبرنامج والنتائج من جهة ثانية. ويبلغ عدد مؤشرات الأهداف المحددة ما يقارب 80 مؤشرا بالنسبة لميزانية الاستثمار مقابل أربع مؤشرات بالنسبة لميزانية التسيير.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المديريات التابعة لوزارة السكنى قد حددت مجموعة من مؤشرات الأهداف، في حين تبقى مديرية السكن الاجتماعي والشؤون العقارية هي التي حددت أكبر عدد من مؤشرات الأهداف المرتبطة بمختلف البرامج التي يتم تسييرها من طرف هذه المديرية وخصوصا برنامج "مدن بدون صفيح" والذي يحظى بمفرده على ست مؤشرات أهداف. وللإشارة فإن عددا من مؤشرات الأهداف قد تم تحديدها على المستوى الجهوي.

ويبين تحليل مختلف هذه المؤشرات الأهداف بالنسبة لميزانيتي التسيير والاستثمار أن مجموع هذه المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي. وتهدف مؤشرات الأهداف الأربع لميزانية التسيير بالأساس إلى ترشيد نفقات حظيرة السيارات والهاتف وكذا تعزيز المكتسبات الاجتماعية. ونشير هنا إلى أن المؤشرات المرتبطة بهذا الجانب الاجتماعي كعدد الأشخاص المستفيدين من النقل وكذا عدد الأشخاص المستفيدين من دور الاصطياف يمكن ضمها إلى النوع الاجتماعي.

أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فيبين تحليل مؤشرات أهدافها إلى أن بعضها لا تمثل فعلا مؤشرات أهداف وإنما مؤشرات إمكانيات أومؤشرات المتابعة. ومن أجل نجاعة أكبر، يستحسن تصنيف هذه المؤشرات على شكل شجرة تسلسلية ترتب مختلف هذه المؤشرات إلى مؤشرات أهداف استراتيجية، ومؤشرات أهداف عملية ومؤشرات الإمكانات ومؤشرات التتبع ومؤشرات التقييم... وفيما يتعلق بأهمية مقاربة النوع الاجتماعي بالنسبة لهذه المؤشرات، تجدر الإشارة إلى أن بعضا من هذه المؤشرات تبقى مراعية للنوع الاجتماعي وتستوجب أن تكون مصنفة حسب النوع وحتى حسب الوسط وذلك من أجل تقييم أحسن لتدخل الدولة في هذا القطاع. ومن بين هذه المؤشرات نذكر :

تصنيف مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية وزارة السكنى (ميزانية الاستثمار)

المؤشر	الأهداف/المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
إنجاز دراسات خاصة بقطاع السكن الاجتماعي	دراسات عامة في قطاع السكن	مؤشر وسيلة	ضرورة إدماج البعد النوعي في هذه الدراسات	
الأسر المتعاقدة في إطار برنامج المدن بدون صفيح	محاربة أحياء الصفيح	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب رب الأسرة رجل / إمرأة	ينبغي أن يتم ربط هذا المؤشر بالمؤشر الهدف الاستراتيجي "المدن المعلنة بدون صفيح"
أس الأحياء المهيكلة	برنامج هيكلة السكن غير القانوني	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب رب الأسر رجل / إمرأة	
تكوين الموظفين من أجل تأهيلهم للقيام بالمهام الجديدة المنوطة بالوزارة	تحديث الإدارة	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب النوع الاجتماعي	

ومن جهة أخرى فإن نجاح المقاربة العمومية في مجال محاربة السكن الغير اللائق يبقى رهينا بانخراط الساكنة المستهدفة ومن هنا تظهر أهمية القيام بدراسات أولية وذلك من أجل تلبية احتياجات هذه الساكنة. وهكذا فإن اعتبار البعد النوعي في مؤشرات الأهداف الخاصة بإنجاز الدراسات في قطاع السكن الاجتماعي سيكون من شأنه المساهمة في وضع تصور وإنجاز برامج ملائمة للسكن الاجتماعي وخصوصا تلك المعدة لمحاربة السكن العشوائي. وعليه ومن أجل تفادي هفوات الماضي فإن الأخذ بعين الاعتبار حاجيات مختلف أفراد الساكنة المستهدفة في جميع التصورات لبرامج السكن الاجتماعي من الآن فصاعدا، يبقى ضرورة حتمية. ولا يمكن تحقيق هذا إلا بإدماج البعد النوعي في جميع برامج السكن وخصوصا في المراحل الأولى والمتعلقة بالدراسات الأولية.

2.4.4. تأثير النفقات العمومية في مجال السكن حسب النوع الاجتماعي

تكمن التأثيرات الملموسة بشكل أكبر للنفقات العمومية في قطاع السكن، في المقام الأول، في تراجع نسبة قاطني دور الصفيح والمساكن العشوائية في مجموع ساكنة الحواضر من 9,2 سنة 1994 إلى 5,6% سنة 2009.

من شأن امتلاك سكن كريم يتوفر على مساحة كافية وملائمة ويستجيب للشروط الصحية وقريب من جميع الخدمات العمومية أن تكون له آثار إيجابية على جميع الأسر خاصة النساء والفتيات.

ستتمكن النساء من التخلص من أعباء جلب الماء والتنظيف الدائم المرتبط بغياب شبكة التطهير الشيء الذي سيسمح لهن بممارسة الأنشطة المدرة للدخل، كما سيتم التغلب على مجموعة من الإكراهات (عبئ التزود بالماء وبعد المدارس وصعوبة الاستفادة من النقل الحضري وغياب الإنارة ...) مما سيسمح من تمدرس الفتيات.

وسينعكس إيجابا تحسين ظروف السكن ومحيطه على عيش الأسر خاصة من خلال تحسين شروط النظافة مما سيسمح من تقليص النفقات المتعلقة بالصحة وتحسين إنتاجية الساكنة وتقليص الوقت المخصص للعناية والتطبيب.

إن الحياة في إطار لائق لها تأثيرات إيجابية أيضا على الصحة النفسية للأفراد بحيث أن السكن اللائق يحفظ كرامة الإنسان فيشعر بقيمته الذاتية مما يجعله أكثر انفتاحا وأقل عنفا. إن هذا الارتياح النفسي يقلل بشكل كبير من الآثار السلبية الناجمة على الإحساس بالتهميش لدى هذه الساكنة مما يحد من العنف والانحراف الذي تعاني منه أساسا النساء والفتيات.

5. وزارة التجهيز والنقل

بالنظر إلى المهام المنوطة إليها، تلعب وزارة التجهيز والنقل دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال ضمانها لولوج كافة المواطنين لخدمات النقل (البنيات التحتية وسائل النقل) وأسواق السلع والخدمات والتسهيلات السوسيواقتصادية وذلك في أحسن ظروف الفعالية والسلامة والتكلفة والجودة. وترتكز إستراتيجية وزارة النقل والتجهيز حول المحاور التالية :

- تسريع وتيرة إنجاز البنيات التحتية للنقل.
- إعطاء انطلاقة مشاريع كبرى مهيكلة.
- تأهيل مختلف أنماط النقل.
- تحسين ظروف سلامة نقل المسافرين والبضائع .
- فك العزلة عن الساكنة القروية في إطار سياسة القرب الممنهجة من طرف الحكومة.

1.5. تشخيص وضعية القطاع حسب النوع الاجتماعي

يشكل ضعف التنقل تكلفة مهمة ليس فقط فيما يرتبط بالولوج إلى الخدمات العمومية وسوق الشغل ولكن أيضا على مستوى ظروف عيش المواطنين ارتباطا بالإقصاء والعزلة. في هذا الإطار، تتأثر مؤشرات التنمية البشرية بالوسط القروي بشكل سلبي بضعف الولوج للبنيات التحتية للنقل (التغيب بالمدرسة خصوصا لدى الفتيات وفيات الأمهات والأطفال، ضعف الولوج للأسواق والموارد، ضعف المداخيل للمنتجات الفلاحية وكذا الأمراض الناجمة عن ضعف الولوج للخدمات الصحية الأساسية).

في هذا الصدد من شأن الإدماج الفعلي لمقاربة النوع الاجتماعي في سياسات النقل والبنيات التحتية أن يمكن من فهم أوسع لحاجيات التنقل الخاصة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

تحليل وضعية المرأة بوزارة التجهيز والنقل

بلغ عدد العاملين بوزارة التجهيز ولنقل برسم سنة 2010 ما يعادل 7.032 موظف وعون. ويقدر معدل تمثيلية النساء ما يناهز 22,1% أو 1.554 موظفة. ويعتبر هذا المعدل أقل مما هومسجل على مستوى الوظيفة العمومية بمعدل 30%.

نسبة النساء بوزارة التجهيز والنقل

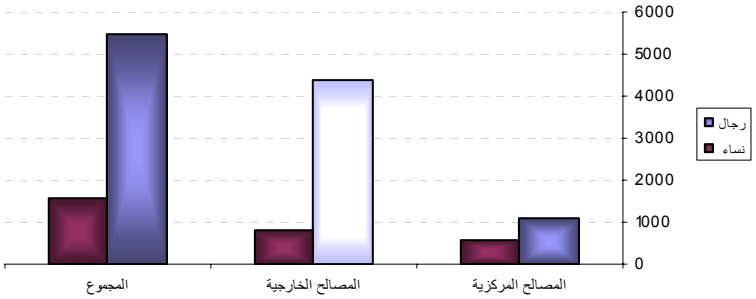

المصدر: وزارة التجهيز والنقل

وبرسم سنة 2010 بلغت نسبة النساء المعينة في مراكز المسؤولية 12,6% تتوزع كما يلي: 2 مديرتان، 10 رئيسات قسم و38 رئيسة مصلحة على المستوى المركزي ومديرة و15 رئيسة مصلحة على المستوى الجهوي.

نسبة النساء في مراكز المسؤولية بوزارة التجهيز والنقل

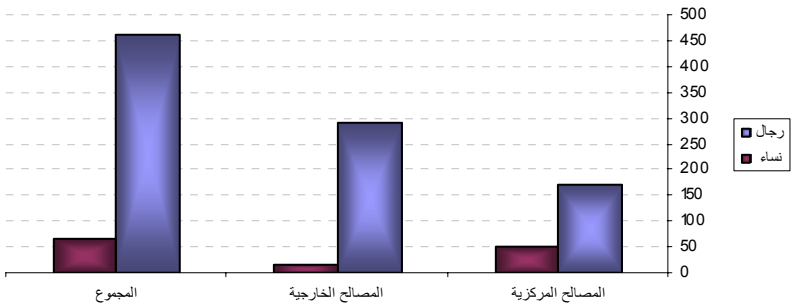

مصدر: وزارة التجهيز والنقل

وبالرغم من ضعف تمثيلية النساء تجدر الإشارة إلى الإدماج التدريجي للنساء في بعض أنشطة التجهيز والنقل والتي كانت فيما مضى تنحصر على مستوى الرجال ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بأنشطة النقل الجوي والسككي.

2.5. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة

يشكل التصريح الحكومي لأكتوبر 2007 مرجعية لإعداد إستراتيجية الوزارة للفترة 2008-2012. في هذا الإطار، ترتكز هذه الإستراتيجية حول المحاور التالية :

- تسريع وتيرة إنجاز البنيات التحتية للنقل وإعطاء انطلاقة مشاريع كبرى مهيكلة تهدف إلى دعم الإقلاع الاقتصادي للبلاد .
- إصلاح مختلف قطاعات النقل من خلال فتحها للمنافسة وذلك من أجل تحسين الجودة وتنافسية الخدمات المسداة للاقتصاد.
- دعم التنافسية اللوجستيكية للبلاد وذلك من أجل تعزيز جاذبية المغرب وتنافسية مبادلاته الداخلية والخارجية.

وتمثل وزارة التجهيز والنقل من خلال إستراتيجيتها الإرادية واحد من أهم المحركات الأساسية للإقلاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويشكل تحسين ظروف عيش المواطنين من أهم أهداف برامج وسياسات الوزارة كما تساهم كذلك في تحقيق أهداف الألفية للتنمية وهي :

- هدف الألفية للتنمية "1" من خلال تحويل الأنشطة الفلاحية بالمناطق القروية : مكن إنشاء الطرق القروية من خفض تكاليف النقل كما أصبحت الطرق قابلة للاستعمال على طول السنة مما سمح بتحسين ولوج الأسواق المجاورة.
- هدف الألفية للتنمية "2" عبر تحسين نسبة التمدرس الابتدائي وتقليص نسبة الهذر المدرسي من 5,7% إلى 2,5% سنويا وذلك من خلال إنجاز مدارس جديدة وداخليات بفضل إنجاز الطرق القروية ووضع النقل المدرسي.
- هدف الألفية للتنمية "3" من خلال ربح الوقت وقد كان للطرق القروية الأثر الإيجابي في خفض أثمنة غاز البوتان مما مكن من التقليص والتخلص من عبء البحث عن الحطب. وقد مكن هذا المرأة من تخصيص وقت فراغها للقيام بالأنشطة المدرة للدخل.
- أهداف الألفية للتنمية "4-5-6 " عبر الرفع من نسبة ولوج الساكنة القروية للمراكز الصحية بفضل تحسين الطرق القروية ومجانية النقل بين مختلف مستويات العناية سواء بالنسبة للأم أو المولود.
- أهداف الألفية للتنمية "7" بسن منهجية تشاركية مع الساكنة المحلية في إطار تنمية مشاريع البنيات التحتية وذلك بهدف أخذ بعين الاعتبار للاهتمامات البيئية والتنمية المستدامة.

من جهة أخرى تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء في بندها 14 على ضرورة التصدي للتمييز ضد النساء بالوسط القروي وذلك من أجل ضمان مساهمة المرأة في التنمية القروية على أساس المساواة بينها وبين الرجل وذلك من خلال ولوج عادل لجميع وسائل النقل.

3.5. المشاريع والبرامج المنجزة

في إطار تفعيلها لبرامج عملها، تتابع وزارة التجهيز والنقل برنامجها للإصلاحات والمشاريع المهيكلة والتي تهدف من خلالها مواكبة الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عبر تنمية فعالة ومتسارعة لمختلف أنماط النقل.

1.3.5. فك العزلة عن المناطق القروية

تلعب الطرق القروية دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالوسط القروي. ويكمن هذا الدور في تسهيل الولوج للخدمات الاجتماعية وتعزيز المبادلات الاقتصادية بالمناطق القروية وكذا الرفع من قيمة الموارد الطبيعية المحلية. هذا، ونظرا للنتائج الإيجابية والتأثيرات السوسيواقتصادية الملموسة للبرنامج الوطني الأول للطرق القروية والذي مكن من إنجاز 11.236 كلم خلال الفترة ما بين 1995 و2005، عمدت وزارة التجهيز والنقل إلى إعطاء انطلاقة البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية والذي يهدف إلى رفع نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية من 54% سنة 2005 إلى 80% في أفق 2012 وذلك من خلال إنجاز 15.500 كلم من الطرق. وقد بلغت هذه النسبة متم سنة 2009 ما يناهز 67,5 % أو ما يعادل 1,54 مليون مستفيد.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وبالإضافة إلى الاعتمادات الممنوحة من طرف ميزانية الاستثمار، وصندوق الخاص بالطرق، ومساهمات الجماعات المحلية، يتم تعبئة موارد مالية إضافية على شكل قروض بضمانة الدولة من طرف صندوق التمويل الطرقي المحدث في إطار قانون المالية لسنة 2004.

2.3.5. تعزيز الشبكة الطرقية والطرق السيارة

يشكل المدار المتوسطي الذي يعتبر من أهم أولويات الحكومة، مشروعا مهيكلا بتأثيرات مهمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الشمال. وسيمكن هذا المشروع الذي سيربط طنجة بالسعيدية على مسافة 510 كلم من تقليص مدة المسار من 10 ساعات إلى 7 ساعات وتحسين ظروف التنقل والسلامة لمستعملي الطريق. وقد تم إلى متم سنة 2009 إنجاز ما يناهز 390 كلم أي ما يعادل 76% من المسافة الإجمالية للمشروع.

كما مكنت المجهودات المبذولة من أجل تعزيز وتوسيع البنيات التحتية للطرق السيارة من تحقيق نتائج جد مهمة. وقد قفزت وتيرة إنجاز الطرق السيارة من 40 كلم سنويا إلى 160 كلم سنويا مما مكن من تعزيز شبكة الطرق السيارة التي تبلغ حاليا 915 كلم. ويندرج هذا المشروع في الإطار البرنامج الاستثماري للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والذي يندرج في إطار البرنامج التعاقدي 2008-2015 المبرم مع الدولة.

3.3.5. برنامج تحرير مختلف أنماط النقل

مكن تحرير قطاع النقل الطرقي للبضائع الذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2003 والذي أدخل تحولات جوهرية على المستويين المؤسساتي والتنظيمي للقطاع من تحقيق نتائج إيجابية خلال الفترة 2003-2009 (تعزيز المنافسة، تحسين مهنية القطاع، خلق شركات جديدة ومناصب شغل ..). وبموازاة ذلك، يحظى مشروع إصلاح نظام نقل المسافرين باهتمام خاص يصبو بالأساس إلى وضع معايير فعالة لولوج المهنة وإلى تحسين تنظيم وتسيير هذا النشاط.

وفيما يتعلق بقطاع الموانئ، مكن تفعيل الإصلاح الشامل للقطاع من خلال القانون15-02 الذي دخل حيز التنفيذ في متم سنة 2006 من تعزيز المنافسة بين الموانئ وداخل الموانئ ومن توحيد عمليات نقل وتفريغ البضائع وذلك من أجل تحديد المسؤوليات القانونية وتحسين فعالية ونجاعة ومردودية العمليات وكذا من خفض تكلفتها.

أما فيما يخص النقل البحري، فقد نهجت وزارة التجهيز والنقل مسلسل تدريجي لتحرير القطاع يهدف إلى تحسين خدمات النقل البحري للمكلفين بالشحن، يمكن أرباب السفن بتطوير إستراتيجيتهم وخدماتهم في إطار يتسم بالشفافية. وفي مجال النقل الجوي، عمد المغرب إلى نهج سياسة لتحرير تدريجي ومؤطر لهذا القطاع وذلك بهدف مواكبة إستراتيجية 2010 للسياحة وبتوقيع اتفاقية الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 12 دجنبر 2006.

4.3.5.إعطاء انطلاقة مخطط التنمية اللوجستية 2010-2015

تهدف الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستية إلى تطوير قطاع اللوجستيك ووضع الحلول المناسبة للمشاكل المرتبطة بتدبير البضائع والاستجابة للحاجيات اللوجستية لمختلف الاستراتيجيات القطاعية التي أعطي انطلاقتها أو تلك التي في طور التفعيل على المستوى الوطني. وقد تم في هذا الإطار، إبرام برنامج تعاقدي على أساس مقاربة تشاركية بين الدولة والقطاع الخاص.

كما تم تفعيل هذا المخطط لتنمية المناطق اللوجستية بإعطاء الانطلاقة على مستوى منطقة الدار البيضاء لمحطة زناتة التي من المرتقب أن يتم إنشاؤها على مساحة 323 هكتار منها 202 هكتار سيتم تجهيزها في أفق 2015. ومن المنتظر أن تحتضن هذه المنطقة اللوجستية المتعددة التدفقات ثلاث فئات من المنصات مخصصة لكل من الحاويات والتوزيع والمناولة اللوجستية والحبوب.

4.5. تحليل ميزانية وزارة التجهيز والنقل حسب مقاربة النوع الاجتماعي

يتم تسيير ميزانية إنجاز البنيات التحتية وصيانة المعدات ووسائل النقل من طرف وزارة التجهيز والنقل. ويتم تمويل ميزانية الوزارة من خلال الميزانية العامة للدولة والحسابات الخاصة للخزينة (صندوق الطرقي الخاص، صندوق تحديد المجال البحري، صندوق مواكبة إصلاحات النقل) كما يتم تسييرها بصفة مستقلة. من جهة أخرى، تحظى المكاتب والمؤسسات العمومية باستقلالية مالية أوسع. ويتم تمويل ميزانياتها عبر تحويلات ميزانية الدولة والتمويل الذاتي والقروض المباشرة من طرف المانحين وكذا عبر مساهمات صندوق الحسن الثاني.

ويظهر المنحى التالي تطور المجهودات الميزانياتية للسلطات العمومية في قطاع التجهيز والنقل حسب أهم المتدخلين في مسلسل النفقات :

المجهود الميزاناتي المخصص من طرف الدولة لوزارة التجهيز والنقل

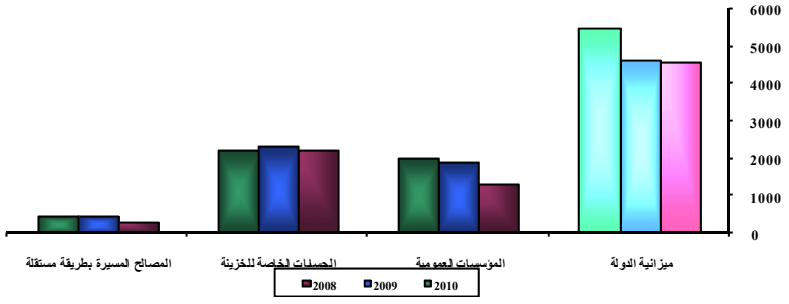

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ويستخلص من تحليل المجهود الميزانياتي لسنة 2010 هيمنة مساهمة الميزانية العامة للدولة في النفقات المخصصة للقطاع بنسبة 53% متبوعة بالحسابات الخاصة للخزينة بنسبة 23% فيما يضم الباقي كل من المصالح المسيرة بصفة مستقلة والمؤسسات العمومية والتي شهدت حصتها ارتفاعا ملموسا بعد إحداث صندوق التمويل الطرقي.

توزيع الاعتمادات حسب مصادر التمويل

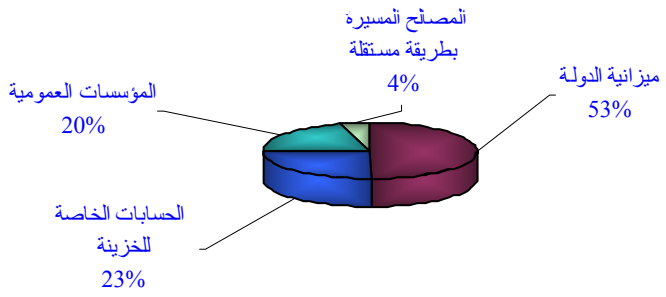

المصدر: وزارة التجهيز والنقل

من جهة أخرى وفي إطار تفعيل البرامج التعاقدية الموقعة بين الدولة والمؤسسات العمومية التابعة للوزارة، تم تعزيز رأسمال الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب برسم سنة 2010 (1.150 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (1.356 مليون درهم بما في ذلك 500 مليون درهم كمساهمة في إنجاز الخط السككي السريع طنجة -الدار البيضاء).

إدماج النوع الاجتماعي ضمن مؤشرات الأهداف لوزارة التجهيز والنقل

تمكن مؤشرات الأهداف لوزارة التجهيز والنقل كما تمت صياغتها من تحقيق دمج بين مؤشرات الوسائل والنتائج بما يسمح متابعة وتقييم الأنشطة المرتبطة بمختلف الإدارات والمنشات العمومية التابعة للوزارة (ما يزيد عن 30 مؤشر) وبتقييم فعالية المهام المنوطة بالوزارة.

غير أن تحليل مؤشرات الأهداف للوزارة يظهر عدم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي الذي من شأنه أن يمكن من تقييم أمثل للجهود المبذولة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار تخطيط البرامج والمشاريع وبرمجة الميزانية. ومن شأن مهام الوزارة الموجهة نحوتقليص العجز في مجال البنية التحتية والنقل الجماعي أن تصبح أكثر فعالية إذا ما أخذت بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والفتيات والفتيان والمكفوفين. وتبقى مجالات تطبيق منظور النوع الاجتماعي في مرحلة إعداد برامج الوزارة متعددة نذكر منها النقل الجماعي، والسير الطرقي، والطرق القروية.

وسيمكن مجهود إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى مؤشرات الأهداف الحالية وصياغة مؤشرات جديدة أكثر دقة من تحسين متابعة وتقييم نتائج وتأثيرات البرامج والتدابير المتخذة من طرف الوزارة لخدمة المواطنين. ومن جهة أخرى وسعيا لتعزيز الترابط القطاعي البيني، فيبدو من الضروري دمج مؤشرات جديدة للنتائج أو التأثيرات والتي تتعلق بالتغيرات التي لا يمكن ربطها ببرنامج واحد (كنسبة الوفيات على الطريق والذي يرتبط تطورها ببرامج أخرى : تحسين شبكة الطرق وتشديد امتحان الحصول على رخصة السياقة...). كما ينبغي ربط مؤشر ولوج الساكنة القروية للخدمات بمؤشرات نوعية للتأثيرات السوسيواقتصادية كنسب التمدرس (لدى الفتيات والأولاد) ووفيات الأمهات والأطفال وحجم الأنشطة المدرة للدخل المسيرة من طرف النساء ونسب فرص الشغل لكل جنس...

وأخيرا يجب الإشارة إلى كون التقييم الأولي للبرامج والمشاريع يشكل مرحلة أساسية للتحديد الأمثل لتطلعات وحاجيات النساء والرجال والفتيات والأولاد بالوسطين الحضري والقروي. ويسمح هذا التقييم بوضع عدد من مؤشرات الإنجاز لتسهيل المتابعة وتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

اقتراحات لإدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات الأهداف

المؤشر	الأهداف/المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
نسبة ولوج الساكنة القروية	توسيع وتهيئة الممتلكات	مؤشر مهمة	من المقترح ربط هدا المؤشر نوعية للتأثيرات كبسبة تمدرس الفتيات، والأولاد، ونسبة وفيات الأمهات والأطفال	من شأن إدخال هده مؤشرات التأثير من تحسين تقييم نتائج إنجاز الطرق على كل من الفتيات والأولاد
انجاز عمليات التكوين	عمليات التكوين مبرمجة على مستوى مديرية شؤون الموظفين والتكوين	مؤشر دعم	توزيع هدا المؤشر حسب النوع الاجتماعي والفئة السوسيواقتصادية	من شأن ادراج النوع الاجتماعي من تحسين عملية تقييم المجهود المبذول لتشجيع تساوي الفرص في ميدان التكوين
عدد المتخرجين من أسلاك تكوين المهندسين	تكوين الأطر بجهة الدار البيضاء الكبرى	مؤشر دعم	توزيع هدا المؤشر حسب النوع الاجتماعي	تقييم نسبة مشاركة النساء والرجال
نسبة إدماج المتخرجين في سوق العمل	إدماج المتخرجين في سوق العمل بمنطقة الدارالبيضاء	مؤشر نتائج	توزيع هدا المؤشر حسب النوع الاجتماعي	تقييم نسبة إدماج المرأة والرجل.

6. وزارة الصحة

خلال السنوات الأخيرة، اتخذت وزارة الصحة تدابير مهمة ساهمت في إعطاء ديناميكية جديدة للقطاع بهدف تحسين جودة العرض الصحي والولوج إلى الخدمات الصحية. وانصبت المجهودات أيضا في إيجاد حلول للمشاكل الصحية للساكنة. وهكذا، فقد تم تسجيل نتائج مشجعة خصوصا في مجال صحة الأم والطفل. إلا أن الفوارق بين الجنسين وتلك المتعلقة بوسط الإقامة والمستوى المعيشي تظل قائمة.

1.6 تحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

تم تسجيل نتائج مشجعة في مجال التخطيط العائلي، حيث انخفض المؤشر العام للخصوبة بشكل لافت، كما ارتفعت نسبة انتشار وسائل منع الحمل بشكل كبير. وأثرت هذه التغييرات بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها وزارة الصحة من أجل تحسين ظروف الحمل والولادة بشكل ايجابي على نسبة وفيات الأطفال وعلى المخاطر المتعلقة بالولادة. ويعد الانخفاض المهم في وفيات الأمهات والأطفال خير دليل على نجاعة هذه التدابير.

1.1.6. التخطيط العائلي واستعمال وسائل منع الحمل

يمكن تفسير النتائج المحصل عليها في مجال التخطيط العائلي عن طريق تحليل تطور المؤشر العام للخصوبة وعن طريق تحليل تطور نسبة انتشار وسائل منع الحمل. ويواصل المؤشر العام للخصوبة منحاه الإنخفاضي الذي انطلق مند بداية الثمانينات، حيث انتقل من 5,9 طفل لكل امرأة إلى 2,5 سنة 2003-2004 ليصل إلى 2,36 سنة 2008[54].

وينخفض هذا المؤشر ليقارب سقف معدل التعويض الديمغرافي في الوسط الحضري (2,04) في حين يرتفع إلى 2,8 طفل لكل امرأة في المجال القروي مع تسجيل انخفاض ب 0,2 نقطة مقارنة مع سنة 2003-2004 (3 أطفال لكل امرأة). ويميل الفارق بين المجالين (قروي/حضري) إلى التراجع حيث يصل إلى 1,37 سنة 2008 مقابل 1,43 سنة 2003-2004 و1,6 سنة 1975-1980. هذا ما نستنتجه من قراءة التبيان أسفله الذي يبين تطور المؤشر العام للخصوبة على المستوى الوطني وفي المجالين الحضري والقروي في الفترة الممتدة ما بين 1980 و2008.

تطور المؤشر العام للخصوبة 1980-2008

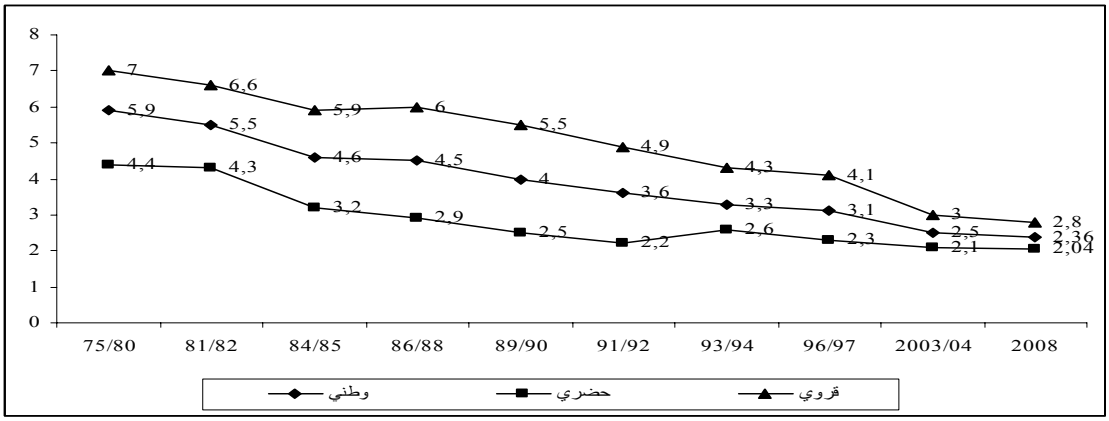

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يخص نسبة انتشار وسائل منع الحمل، فقد سجلت ارتفاعا مهما من 19% سنة 1980 إلى63% سنة 2003-2004. وإذا أخذنا بعين الاعتبار مقر الإقامة، نلاحظ استعمالا أوسع لوسائل منع الحمل في المجال الحضري (65,5%) مقارنة مع المجال القروي (59,7%) سنة 2003-2004. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار المستوى الدراسي، فيبقى الفارق ضئيلا نسبيا حيث تصل نسبة انتشار وسائل منع الحمل إلى 68,8% لدى النساء اللواتي بلغن المستوى الثانوي مقابل 61,2% لدى النساء اللواتي لم يدرسن. وبالنسبة للوسائل المستعملة لمنع الحمل، تجدر الإشارة إلى الإقبال الكبير على وسائل منع الحمل الحديثة، حيث تسجل نسبة 55% مقابل 8% فقط بالنسبة لوسائل منع الحمل التقليدية. وفي المقابل، نلاحظ ضعفا في استعمال وسائل منع الحمل طويلة الأمد أوالنهائية (5,4% بالنسبة للولب و2,7% بالنسبة للتعقيم النسائي).

[54] البحث الوطني الديمغرافي 2009-2010، المندوبية السامية للتخطيط.

2.1.6 . صحة الأم: نسبة وفيات في انخفاض

الرعاية قبل الولادة والمساعدة عند الإنجاب

تبين النتائج المؤقتة للبحث الوطني الديموغرافي2009-2010 الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط ارتفاعا مهما في نسبة استفادة النساء الحوامل من الرعاية الصحية قبل الوضع، حيث استفادت الأمهات في 80% من حالات الولادة، من زيارة واحدة على الأقل لمختص في مجال الصحة مسجلة ارتفاعا ب 12 نقطة مقارنة مع سنة 2003-2004 (68%). وتقارب نسبة الاستشارة الطبية قبل الوضع 100% في المجال الحضري حيث تصل إلى 94% مقابل 68% فقط في المجال القروي. وتجدر الإشارة أنه على الرغم من تدني مستوى هذا المؤشر في المجال القروي فقد عرف تطورا ب20 نقطة مقارنة مع 2003-2004.

وفيما يخص المساعدة عند الإنجاب، فقد ارتفعت نسبة النساء اللواتي استفدن من مساعدة مهني في مجال الصحة ب20 نقطة مقارنة مع سنة 2003-2004 (63%) لتصل إلى 83% سنة 2009. وعرفت أيضا نسبة العمليات القيصرية ارتفاعا لتصل إلى 6,4% سنة 2008 مقابل 5,4% سنة 2003-2004.

وفيات الأمهات

ساهمت مأسسة مجانية الولادة في المستشفيات العمومية وتحسين مؤشرات تتبع الحمل والولادة في خفض مهم في نسبة وفيات الأمهات خلال السنوات الخمس الأخيرة (42%)، حيث وصلت إلى 132 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009 حسب النتائج المؤقتة للبحث الوطني الديموغرافي 2009-2010. وللتذكير، فقد تحددت نسبة وفيات الأمهات سنة 2003-2004 في 227 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية (187 في الوسط الحضري و267 في الوسط القروي).

وترفع هذه النتائج الايجابية من قابلية تحقيق هدف الألفية للتنمية 5 الرامي إلى خفض نسبة وفيات الأمهات ب ¾ في غضون 2015 لتصل إلى 83 لكل 100.000 ولادة حية.

3.1.6. صحة الطفل

1.3.1.6.نسبة وفيات الأطفال

مع تعميم التلقيح ونتيجة المجهودات المبذولة من أجل محاربة سوء التغذية والأمراض المرتبطة بالإسهال والجهاز التنفسي، تراجعت نسبة الوفيات في صفوف الأطفال بشكل كبير، حيث انخفضت نسبة وفيات الأطفال دون السنة بأكثر من النصف مقارنة مع بداية الثمانينات منتقلة من 91 لكل 1.000 ولادة حية سنة 1980 إلى 40 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2003 وإلى 32,2 للألف سنة 2009.

أما بخصوص خطر الوفيات في صفوف الأطفال والصبيان(خطر الوفاة قبل سن الخامسة)، فقد سجلت انخفاضا مهما خلال السنوات الخمس الأخيرة منتقلة من 47 لكل ألف ولادة حية سنة 2003-2004 إلى 37,9 سنة 2008 أي تراجعا ب 9 نقط تقريبا. وتجدر الإشارة أن وفيات الأطفال دون الخامسة كانت تصل إلى 138 لكل 1.000 ولادة حية سنة 1980.

وتبقى نسبة وفيات الرضع مرتفعة حيث بلغت 27 لكل ألف (33 لكل ألف في القرى مقابل 24 لكل ألف في المدن). ويبقى انخفاض هذا المؤشر مقرونا بتحسين صحة الأم وبظروف الحمل والولادة بالإضافة إلى مساهمة بعض البرامج الخاصة بصحة الأم والطفل.

ويوضح التحليل حسب النوع لمعدل وفيات الأطفال ارتفاعا أكبر في وفيات الذكور خلال فترة الرضاعة (33 لكل ألف مقابل 23 لكل ألف لدى الإناث). ويرتبط ذلك بارتفاع نسبة إصابة الذكور بمرض الالتهاب التنفسي الحاد التي تحدث عادة بين الولادة والسنة الخامسة. إضافة إلى ذلك، نلاحظ ارتفاع في وفيات الفتيات بين السنة الأولى والخامسة تفوق الذكور (11 لكل ألف لدى الفتيات مقابل 8 لكل ألف لدى الذكور). ومن الملاحظ أيضا ازدياد حدة الوفيات من فترة زمنية إلى أخرى، حيث انتقلت من 20% ما بين 1982 و1991 إلى 37% ما بين 1994 و2003، خاصة في المجال القروي.

2.3.1.6. تلقيح الأطفال

كان لتلقيح الأطفال بالغ الأثر في الحد من تفشي بعض الأمراض المستهدفة كشلل الأطفال والديفتيريا حيث سجلت آخر حالة سنة 1987 و1991 على التوالي.ومكن البرنامج الوطني للتحصين أيضا من القضاء على التيتانوس عند حديثي الولادة والذي يشكل أهم أسباب وفاتهم كما ساهم في خفض الوفيات المتعلقة بالحصبة والسعال الديكي.

وبلغت التغطية اللقاحية للأطفال ما بين 12 و23 شهرا 94% سنة 2008 مسجلة ارتفاعا ب 5 نقط مقارنة مع سنة 2003-2004 حيث استقرت في 89,1%. ووصلت نسبة التلقيح في سنة 2009 إلى 99% ضد مرض السل (BCG) و96% ضد مرض الحصبة و96% ضد داء الكبد الفيروسي ب 3 (اللقاح الثالث). ومكن تلقيح النساء ضد "بوحمرون" من تحصين 90% من الولادات الجديدة.

ويوضح تحليل نسب التلقيح حسب الجنس أن نسب تلقيح الفتيات ضد الأمراض الستة[55]، مرتفعة بالمقارنة مع الذكور (91,2% مقابل 86,8% فقط لدى الذكور). وقد ارتفع الفارق بين الذكور والإناث من 0,5 نقطة سنة 1992 إلى 4,4 نقطة في 2003- 2004. ويظهر هذا الفارق جليا على مستوى التلقيح ضد الحصبة حيث تسجل نسبة تلقيح الإناث 92,3% مقابل 88,2% لدى الذكور أي بفارق 4 نقط [56].

3.3.1.6. الحالة الغذائية للأطفال وتفشي بعض الأمراض

الالتهابات التنفسية الحادة

بلغت نسبة الإصابة بالأمراض التنفسية الحادة لدى الأطفال دون الخمس سنوات 9% حسب البحث الوطني متعدد المؤشرات وصحة الشباب 2006. إضافة إلى ذلك، فإن 35,8% من وفيات الأطفال دون 5 سنوات لها علاقة بالالتهابات التنفسية الحادة. ووصلت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يحملون أعراض التهاب تنفسي حاد والذين لجئوا إثر ذلك إلى استشارة أو معالجة لدى مصلحة للصحة إلى 50 %.

أمراض الإسهال

يعاني ما يقارب 16% من الأطفال دون سن الخامسة من أمراض الإسهال حسب البحث الوطني متعدد المؤشرات وصحة الشباب 2006. وتختلف نسبة الإصابة حسب الفئات العمرية: من 10% عند الأطفال أقل من 6 أشهر إلى 19% عند الأطفال ما بين 6-11 شهرا و12-23 شهرا لتنخفض إلى 14% عند الأطفال 24-35 شهرا، وتستقر في 5,7% عند الأطفال ما بين 48-57 شهرا. ويلاحظ وجود فرق طفيف بين الذكور والإناث (11% للذكور مقابل 13% للإناث). ونسجل كذلك تباينا في المجالين القروي والحضري (حوالي 12,4% في العالم القروي و11,5% في الوسط الحضري).

ولا تتأثر الإصابة بالمرض كثيرا بمستوى تعليم الأم أوبمصدر الماء الشروب أوالمستوى المعيشي. فعلى سبيل المثال، يصاب الأطفال ذوي الأمهات بدون مستوى دراسي بنفس مستوى إصابة (12%) الأطفال ذوي الأمهات اللواتي تتوفرن على مستوى التعليم الابتدائي (13%) أومستوى التعليم الثانوي فأكثر (12%).

نقصان الوزن وتأخر النمو

يعاني 18% من الأطفال أقل من 5 سنوات في المغرب من تأخر في النمو. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع المعايير الدولية (2,3% أقل من ضعف الانحراف المعياري و0,1% أقل من ثلاثة أضعاف الانحراف المعياري). كما يعاني 10% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و23 شهرا من سوء تغذية دائم وحاد. ويسجل الأطفال في العالم القروي تأخرا مهما في النمومقارنة مع الوسط الحضري (24% مقابل 13%).

ونتيجة لذلك، يعاني طفل من كل 10 أطفال من نقصان في الوزن ويشتكي حوالي 2% من الأطفال من نقص حاد في الوزن. وتصيب هذه الظاهرة بالخصوص الأطفال ابتداء من سنتين. وتشكل نسبة الإصابة في القرى ضعف نسبة الإصابة في المدن (14% مقابل 7%). ويصاب الأطفال ذوي الأمهات بدون مستوى تعليمي بشكل كبير مقارنة مع الأمهات دو مستوى تعليمي (13% مقابل 5%). ويزداد الفرق أكثر بين الأطفال

[55] السل، شلل الأطفال والتيتانوس والحصبة والدفتيريا ولسعال الديكي.
[56] "دراسة معمقة للمعطيات حسب الجنس"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية وصندوق المرأة الإنمائي 2006.

الميسورين والأطفال الفقراء (4% مقابل 17%). ويعاني الفتيان أكثر من الفتيات من سوء التغذية ومن تأخر النمو بنسب إصابة تصل على التوالي إلى 10,4% و19,1% للذكور مقابل 10% و17,1% للإناث.

إن مشكل تأخر النمووتقصان الوزن وسوء التغذية الحاد من المميزات الأساسية للحالة الغذائية للأطفال إلا أن المشاكل المتعلقة بالإفراط في التغذية وقلة النشاط البدني (السمنة) بدأت في الانتشار.

ونظرا لأهمية الرضاعة الطبيعية لصحة وتغذية الرضع، من الضروري تشجيع ممارسة الرضاعة الطبيعية خصوصا في الشهور الست الأولى التي تلي الولادة. ومع ذلك نلاحظ تراجعا مهما للرضاعة الطبيعية خلال السنوات الأخيرة، حيث تعرف نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الست أشهر الأولى انخفاضا متواصلا من 51% سنة 1992 إلى 32% سنة 2003-2004 لتصل على 15,1% فقط سنة 2006 حسب البحث الوطني متعدد المؤشرات وصحة الشباب 2006-2007.

4.1.6. داء المناعة المكتسبة / السيدا

تبقى نسبة انتشار داء المناعة المكتسبة في الساكنة المغربية جد منخفضة رغم أنها سجلت ارتفاعا طفيفا. وتبلغ نسبة الإصابة بداء المناعة المكتسبة/السيدا 0,11% سنة 2009 ومن المرتقب أن تستقر هذه النسبة في حوالي 0,12% خلال السنوات المقبلة[57]. بيد أن نسبة الإصابة بداء المناعة المكتسبة ترتفع أكثر لدى المجموعات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض (2,38% لدى محترفي الجنس[58]) وتشهد تطورا مهما بالنسبة للنساء الحوامل. وهكذا وصلت نسبة إصابة النساء الحوامل بداء المناعة المكتسبة سنة 2009 إلى 0,17% مقابل 0,06% فقط سنة 2007.

ويعرف عدد الحالات المسجلة زيادة مطردة منذ سنة 2005 نظرا لتحسين وسائل التعرف على المرض والولوج إلى خدمات الرعاية في العديد من الجهات. وتجدر الإشارة أن نسبة النساء في عدد الحالات المسجلة في تزايد مستمر وتصل الآن إلى حوالي 48% في حين لم تكن تتعد 19% ما بين سنة 1986 وسنة 1990.

5.1.6. التغطية الصحية الأساسية

لا تهم التغطية الصحية سوى نسبة ضئيلة من ساكنة المغرب (17%) وتساهم الأسر بشكل كبير في تمويل الصحة (64,3%). إن المصادقة على القانون 65-00 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية يهدف إلى تحسين نظام تمويل الصحة ويضم تأمينا إجباريا عن المرض للأشخاص الذين يملكون القدرة على دفع المساهمات والذي دخل حيز التنفيذ في 18 غشت 2005 بالإضافة إلى نظام المساعدة الطبية للمعوزين الذي لا زال قيد التجربة.

منذ أن دخل التأمين الإجباري عن المرض حيز التنفيذ، استقبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي ما يقارب 249.000 مستفيد، مما مكن من رفع عدد المستفيدين من خدمات الصندوق إلى 3,2 مليون شخص. وفيما يخص القطاع الخاص، فقد بلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية في أكتوبر2009، ما يناهز2,45 مليون شخص، 82% منهم مأجورون (2.040.052).

بالنسبة للقطاع العمومي، تتراوح نسبة السداد والتغطية للأتعاب والتكاليف مابين 70% و100%. وترتفع نسبة التغطية إلى 70% بالقطاع الخاص وإلى 90% بالنسبة للاستشفاء في المستشفيات العمومية.

وتميزت سنة 2010 بوضع تدابير مهمة تخص التأمين الإجباري عن المرض. وتهم هذه التدابير توسيع التغطية الصحية للقطاع الخاص لتشمل العلاجات المتنقلة وتوسيع سلة الأدوية القابلة للسداد من 1.100 عند انطلاق النظام إلى 2.216 حاليا.

إضافة إلى ذلك وفي إطار الجهود المبذولة لتوسيع استفادة الساكنة من التغطية الصحية، تقوم الحكومة حاليا بدراسة التدابير لتفعيل التغطية الصحية للطلبة في أفق إطلاقها ابتداء من السنة الدراسية المقبلة.

ومن بين المستجدات التي تجدر الإشارة إليها هي إمكانية استفادة أرامل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللواتي يتقاضين معاشا يقل عن 500 درهم من التغطية الصحية. وسيمكن هذا الإجراء الذي صودق

[57] توقعات البرنامج الإلكتروني سبيكتروم.

[58] تجاوزت نسبة الإصابة لدى محترفي الجنس في جهة سوس-ماسة-درعة 5% منذ عدة سنوات،، مما يؤشر بوجود حالة وبائية للسيدا بين هذه الساكنة.

عليه من طرف مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في يوليوز 2010 من استفادة 53.000 أرمل وأرملة من خدمات التأمين الصحي عن المرض.

ويخص نظام المساعدة الطبية الموجه للمعوزين الغير منخرطين في أي نظام للتأمين الإجباري عن المرض أي 8,5 مليون مستفيد من بينهم 4 مليون شخص مصنف كمعوزمطلق و4,5 مليون شخص كمعوز نسبي. ويرتفع عدد المستفيدين المحتملين من التجربة النموذجية بجهة تادلة-أزلال التي أطلقت سنة 2008، إلى 420.000، 36% منهم يعدون معوزين مطلقين و64% منهم معوزين نسبيين.

2.6. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنوخاة

في إطار السياسة العمومية للصحة، تعهدت الحكومة إلى دعم الجهود المبذولة من طرف وزارة الصحة لتفعيل برنامجها الإستراتيجي الموجه أساسا لتلبية طلبات الساكنة في مجال الصحة. وإن الارتفاع المهم الذي شهدته الميزانية المخصصة لوزارة الصحة في السنتين الأخيرتين ب2,7% سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009 وب 28,4% مقارنة مع سنة 2008، يندرج في إطار دعم هذه المجهودات.

وسيمكن تفعيل برنامج العمل الإستراتيجي 2008-2012 من الحد من اختلالات النظام الصحي، والقضاء على الفوارق الممكن تجنبها والاستجابة قدر الإمكان لإنتظارات المواطنين، ومهنيي الصحة وباقي الفاعلين في المجال الصحي. وسيساهم تفعيل هذا البرنامج أيضا في تحقيق أهداف الألفية للتنمية التي تخص قطاع الصحة في غضون سنة 2015 حيث يتخذ هذا البرنامج من بين أهدافه خفض نسبة وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100.00 ولادة حية (83 لكل 100.000 بالنسبة لهدف الألفية للتنمية 5) ووفيات الأطفال إلى 15 لكل ألف ولادة حية في أفق سنة 2012.

وللتذكير، فإن أهداف الألفية للتنمية المتعلقة بالصحة عددها ثلاثة وهي كالتالي:

- الهدف الإنمائي للألفية 4: تقليص وفيات الأطفال البالغة أعمارهم أقل من 5 سنوات بالثلثين في أفق 2015.
- الهدف الإنمائي للألفية 5: تقليص وفيات الأمهات ب ¾ في غضون سنة 2015.
- الهدف الإنمائي للألفية 6 : محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة والقضاء على الأمراض الأخرى.

ومن أجل تعزيز الولوج المنصف للعلاجات، تم إعطاء أهمية أكبر لتخفيض أسعار الأدوية، الحيوية منها على وجه الخصوص (داء السكري، السرطان...) ولتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة. وسيؤثر تعميم التغطية الصحية سواء تعلق الأمر بالتأمين الإجباري عن المرض أونظام المساعدة الطبية للمعوزين إيجابيا على الولوج للعلاجات وتخفيض الحصة التي تتحملها الأسر في النفقات المباشرة.

وفي مجال محاربة داء المناعة المكتسبة، ترتكز الجهود حول تعميم الولوج للأدوية، وتحسين الكشف عن المرض وتوعية الساكنة الأكثر عرضة للإصابة. وفي هذا الإطار حدد البرنامج الوطني الإستراتيجي لمحاربة داء المناعة المكتسبة 2001-2007 عدة مرام على المستوى الوطني تهدف تعميم الولوج إلى الوقاية وإلى العلاجات وإلى الدعم.

وتجدر الإشارة، إلى أن السياسة العمومية في مجال الصحة تستجيب لتوجهات الإستراتيجية الوطنية للعدل والمساواة ونخص بالذكر: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط، والتنظيم وتقييم المصالح التابعة لوزارة الصحة ودعم المصالح الصحية الأساسية، وإشراك الرجال والنساء على حد سواء في برامج الصحة الإنجابية والتخطيط العائلي والوقاية (داء المناعة المكتسبة والأمراض المنقولة جنسيا)، ووضع نظام للتربية الجنسية وإدماج المقاربة حسب النوع الاجتماعي والوقاية من العنف ضد النساء في مناهج التكوين المستمر والأساسي لمهني الصحة.

وتستجيب هذه السياسة أيضا إلى تحقيق المساواة بين الجنسين التي تنادي بها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص في مادتها الخامسة على ضرورة كفالة أن تتضمن التربية الأسرية تفهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية والاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم وتطورهم. وتحث هذه الاتفاقية في مادتها 12 الدول الأطراف على اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية وتوفير الخدمات الصحية المناسبة أثناء الحمل، والولادة وما بعد الولادة، تكون مجانية إذا اقتضى الحال إضافة إلى توفير تغذية ملائمة أثناء الحمل والرضاعة. وفي مادتها

العاشرة، تنص هذه الاتفاقية على ضرورة ضمان الوصول إلى معلومات تربوية وإلى نصائح تخص التخطيط العائلي. ومن جهة أخرى، في مجال التشغيل، يجب توفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل إذا ثبث أن عملها قد يكون مؤديا (مادة 11. 2. د). وتجدر الإشارة أخيرا، أن اتخاذ الدول الأطراف لتدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة لا تعتبر إجراءا تمييزا (المادة 4 ، الفقرة 2).

3.6. البرامج قيد الإنجاز

من أجل القضاء بصفة فعالة على وفيات الأمهات والأطفال، تم اتخاذ العديد من التدابيرالتي تدخل في إطار دعم البرامج الموجودة وتخص هذه التدابير أهم البرامج الصحية.

برنامج أمومة بدون مخاطر

لازالت صحة ووفيات الأمهات وحديثي الولادة تشكل مشكلة صحية عامة كما تدل على ذلك المستويات المرتفعة لوفيات الأمهات وحديثي الولادة بالإضافة إلى التغطية المنخفضة للعلاجات ما قبل الولادة والولادة تحت رعاية طبية في المجال القروي. وفي هذا الإطار وضعت وزارة الصحة مخططا للتسريع من وتيرة تقليص وفيات الأمهات وحديثي الولادة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج العمل الاستراتيجي 2008-2012.

وقد تم اتخاذ تدابير استعجالية في هذا الصدد من أهمها ضمان مجانية الولادات والولادات القيصرية لدى دور الولادة وأقسام الولادة بالمستشفيات، ومجانية النقل بين مختلف مستويات التكفل بالنسبة للأم والوليد متى دعت الحاجة لذلك إلى جانب إحداث مصالح مصغرة للمساعدة الطبية الإستعجالية في مجال الولادة للتكفل بالمستعجلات المتعلقة بالوضع وبحديثي الولادة في المجال القروي. تضاف إلى هذه التدابير تلك المتعلقة بدعم الوقاية ورصد حالات الحمل الخطرة (دعم التغطية الصحية المتنقلة وإلزامية الكشف عند فحوصات ما قبل الولادة عن فقر الدم وداء السكري وضغط الدم المرتفع وضرورة تحديد الفصيلة الدموية) ووضع نظام لتتبع وفيات الأمهات وذلك بإقرار التبليغ الإلزامي عن وفيات الأمهات مابين 15 و49 سنة مع التفحص السري للوفيات الناجمة عن الحمل والولادة وتبعاتها.

وفي إطار دعم الجهود المبذولة لتوفير موارد بشرية كفأة في مراكز التوليد، وضعت وزارة الصحة نظام حراسة مع الإقامة بالنسبة لأطباء التوليد وقامت بمضاعفة عدد المناصب المخصصة للإقامة في مجال أمراض النساء والتوليد والإنعاش والتخدير. ومن جهة أخرى، ومن أجل جعل بنيات التوليد أكثر إنسانية، واصلت وزارة الصحة جهودها للفصل بين محلات الولادة احتراما لخصوصية النساء ولتهيئة فضاء لاستقبال المرافقين. وبالإضافة إلى ذلك أعطت الوزارة الإذن بحضور عضو من الأسرة أثناء الولادة كما أحدثت رقما هاتفيا اقتصاديا لاستقبال الشكاوي والتظلمات.

البرنامج الوطني للتخطيط العائلي

إن أهم التدابير التي تم وضعها في إطار هذا البرنامج تهم توسيع أنشطة هذا البرنامج لتشمل المكونات الأخرى للصحة الإنجابية وتنمية ودعم الشراكة مع المؤسسات غير الحكومية. ومن جهة أخرى، قامت وزارة الصحة بإعادة تمركز التخطيط العائلي في إطار الصحة الإنجابية بدمج مكونات أخرى للصحة الإنجابية وذلك عبر تحويل المراكز المرجعية لتنظيم الأسرة إلى مراكز مرجعية للصحة الإنجابية.

البرنامج الوطني لمحاربة الخصاص في بعض الأملاح والفيتامينات

يشكل الخصاص في بعض الأملاح والفيتامينات مشكلا صحيا عاما. وقد اتجهت التدابير المتخذة لمحاربة هذه الظاهرة نحوتكثيف الجهود لمحاربة الاضطرابات الغذائية وهمت سنة 2009 إعطاء الفيتامينات وتقوية الأغذية الأساسية بالفيتامين "أ" و "د" وبالحديد إضافة إلى التربية الصحية. وفي سياق الاحتفال باليوم العالمي للتغذية، تم تنظيم يوم وطني في 27 أكتوبر 2009 لتوعية 400.000 طفل من تلاميذ المدارس الابتدائية حول مشكل الخصاص في الفيتامينات والأملاح المعدنية.

البرنامج الوطني للصحة المدرسية والجامعية

يهدف البرنامج الوطني للصحة المدرسية والجامعية إلى تحسين صحة التلاميذ والطلاب مما سيؤثر إيجابيا على نموهم الجسماني والعقلي. ويهدف هذا البرنامج بالخصوص إلى الكشف عن المشاكل الصحية والتكفل ببعض الحالات التي تخص الأطفال والطلاب والوقاية من بعض الأمراض المنقولة والمساهمة في

تحسين الظروف الصحية ونظافة المؤسسات التعليمية إضافة إلى إنعاش التربية الصحية في الوسط المدرسي والجامعي.

ومن أجل تحسين صحة المراهقين والشباب، أطلقت وزارة الصحة عملية لتقييم "فضاءات صحة الشباب" كما عملت على إتمام دليل مهارات الاستماع في الاستشارة الطبية للمراهقين والشباب وإنشاء مرجع "صحة وشباب: أسئلة وأجوبة" وإحداث موقع الكتروني مخصص لصحة الشباب.

4.6. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

1.4.6 حصة نفقات الصحة في ميزانية الدولة

بلغت مساهمة الدولة في تمويل الصحة 10,46 مليار درهم سنة 2010، أي 5,5% من ميزانية الدولة. وتم تخصيص 8,6 مليار لنفقات التسيير و1,79 مليار لنفقات الاستثمار. ووصلت نفقات الأجور إلى ما يقارب 7 ,5 مليار درهم حيث مثلت وحدها 55% من ميزانية وزارة الصحة و66,5% من ميزانية تسيير الوزارة.

وتجدر الإشارة أن القروض المرصودة لوزارة الصحة سجلت ارتفاعا مهما خلال السنوات الثلاثة الماضية حيث عرفت نموا مهما ب 2,4 مليار درهم مند سنة 2008. وستمكن هذه القروض الإضافية من تفعيل الإستراتيجية القطاعية 2008-2012 التي تستفيد من تمويل يقدر ب 57,3 مليار درهم.

عرف معدل تنفيذ الميزانية الإجمالية لوزارة الصحة، والذي يعكس قدرتها على التسيير والتخطيط، ارتفاعا حيث وصل إلى 88,8% سنة 2008 مقابل 69,6% سنة 2000 مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب 19,2 نقطة. وفيما يخص ميزانية الاستثمار، يبقى معدل تنفيذها ضعيف حيث لا يتجاوز 50% سنة 2008. وقد تضاعف هذا المعدل تقريبا مقارنة بسنة 2000 حيث كان يقدر ب 26% فقط. ويوضح الرسم البياني التالي تطور ميزانية وزارة الصحة وكذا معدل تنفيذ هذه الميزانية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2008:

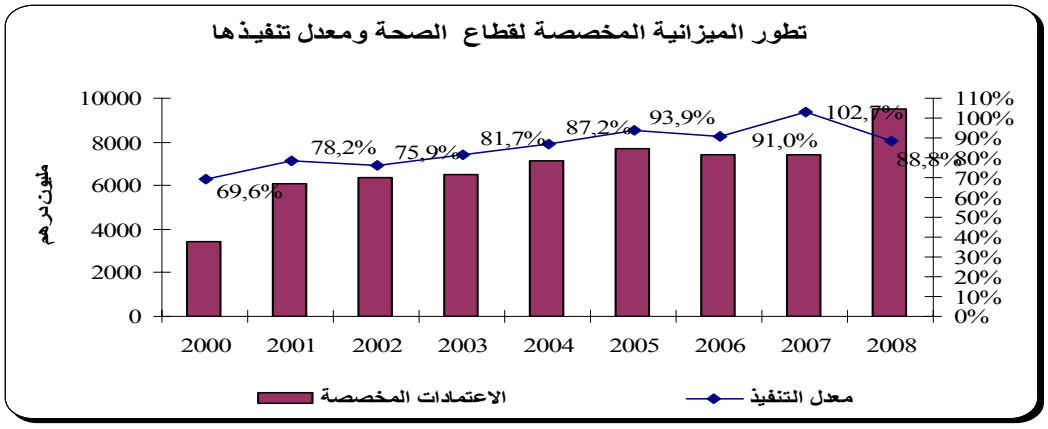

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

2.4.6. حصة ميزانية الاستثمار المخصصة للبرامج الصحية

تبلغ حصة ميزانية الاستثمار المخصصة لبرنامج الصحة الإنجابية وصحة الطفل والشباب 6,29% من ميزانية الوزارة لسنة 2010، أي حوالي 113 مليون درهم. وعرفت هذه الحصة ارتفاعا بنقطة واحدة مقارنة مع سنة 2009 حيث وصلت إلى 5,5%. ويعد هذا البرنامج الحيوي من البرامج التي تستفيد بشكل مهم نسبيا من ميزانية استثمار وزارة الصحة كما يبينه الرسم البياني أسفله.

حصة بعض البرامج الصحية في ميزانية الاستثمار لوزارة الصحة برسم سنة 2010

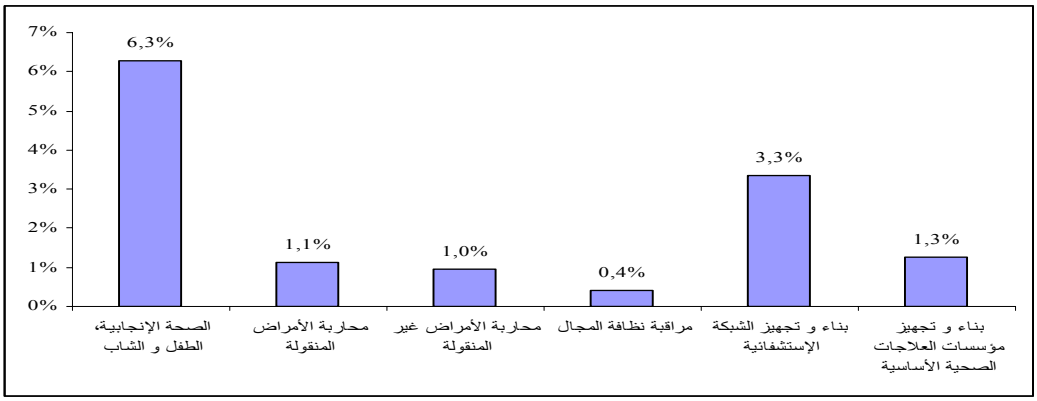

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وفيما يخص البنيات التحتية الصحية، فإنها تحتل مكانة مهمة حيث تصل حصتها من ميزانية استثمار وزارة الصحة 4,6%. ويخصص 59,9 مليون درهم سنة 2010 لبرنامج بناء و تجهيز الشبكة الإستشفائية أي بحصة تقدر ب 3.3%. ويستحوذ بناء وتجهيز مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية على 22,7 مليون درهم، أي ما يعادل 1,3% من ميزانية الاستثمار.

3.4.6. تحليل مؤشرات النجاعة

تعد وزارة الصحة من أوائل المنخرطين في مسلسل إصلاح الميزانية وشمولية الاعتمادات (2002). ومكنت دراسة التقرير حول مؤشرات الأهداف المرقمة من رصد ما يقارب 180 مؤشر من بينها 65 تخص ميزانية التسيير و115 تخص ميزانية الاستثمار. ويقدم الجدول التالي تصنيف للمؤشرات المتعلقة بأهم البرامج الصحية.

أهم مؤشرات الأهداف لكل برنامج: ميزانية الاستثمار

المؤشرات المقترحة من طرف القطاع الوزاري	الأهداف / المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	انجازات (2008)
الصحة المدرسية والجامعية				
- نسبة تغطية الساكنة المدرسية بالزيارة الطبية	تحسين الصحة المدرسية والجامعية	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس ووسط الإقامة	%81
- نسبة تغطية الساكنة الجامعية بالزيارة الطبية		مؤشر وسيلة		%77
تغذية				
- نسبة تغطية الأطفال أقل من سنة بالفيتامين "أ" (الجرعة الأولى)	محاربة الأمراض المتعلقة بسوء التغذية	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس ووسط الإقامة والمستوى الدراسي	%83
- نسبة تغطية الأطفال أقل من سنتين بالفيتامين "د" (الجرعة الأولى)		مؤشر وسيلة		%75
تخطيط عائلي: نسبة انتشار استعمال وسائل منع الحمل الحديثة	الرفع من نسبة استعمال وسائل منع الحمل	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة ومستوى الدخل	%20,01
صحة الأم والطفل				
- نسبة تغطية العلاجات أثناء الحمل	الحد من وفيات الأمهات والأطفال	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة ومستوى الدخل والمستوى الدراسي	%60,5 (توقعات)
- نسبة الولادة المحروسة		مؤشر وسيلة		%62,2
-نسبة العمليات القيصرية		مؤشر وسيلة		%6,3
-تلبية الحاجيات المتعلقة بمضاعفات الولادة		مؤشر وسيلة		%52,3
- نسبة التغطية اللقاحية للأطفال أقل من 11 شهر		مؤشر وسيلة		%95
-نسبة تغطية الأطفال بالمضاد الحيوي لعلاج الأمراض التنفسية الحادة		مؤشر وسيلة		%64
محاربة داء المناعة المكتسبة				
- عدد الأشخاص الحاملين للفيروس و الذين تلقوا العلاج	وقف انتشار المرض	مؤشر وسيلة	تنصيف المؤشر حسب وسط الإقامة و الجهة	2.207

ونلاحظ من خلال قراءة الجدول، غيابا لمؤشرات النتائج التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. لذلك، من المهم إضافة المؤشرات التالية:

- نسبة الإصابة بداء المناعة المكتسبة حسب الجنس والجهة.
- عدد الأطفال لكل امرأة حسب وسط الإقامة والمستوى الدراسي.
- نسبة فقر الدم لدى الأطفال والنساء الحوامل حسب وسط الإقامة.
- نسبة وفيات المواليد (عند الولادة) حسب وسط الإقامة.

4.4.6. تأثير نفقات الصحة العمومية

بصفة عامة، تهدف نفقات الصحة العمومية إلى تقليص نسبة الوفيات والحد من تفشي الأمراض وتحسين الحالة الصحية للساكنة وتسهيل الولوج إلى البنيات الصحية. وقد عرفت النتائج المحصلة خصوصا في مجال صحة الأم والطفل تحسنا ملحوظا خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن مجهودات مهمة لا زالت ضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة.

وتظهر قلة فعالية النفقات الصحية عند تحليل وضعية البنيات التحتية الصحية وخاصة مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية حيث أن العديد منها لا تؤدي وظيفتها. ويرجع ذلك إلى خلل في برمجة نفقات التسيير والاستثمار في القطاع.

وفي مجال تمويل الصحة، نلاحظ ارتفاعا في مستوى النفقات التي تتحملها الأسر بشكل مباشر الذي يصل إلى57% سنة 2006 حسب الحسابات الوطنية للصحة 2006. هذه الوضعية تزداد سوءا جراء ضعف التضامن المؤسساتي والتعاضد عند المرض حيث لا تتعدى نسبة التغطية الصحية 17%. يبدو أن تعميم التغطية الصحية، وتفعيل نظام المساعدة الطبية للمعوزين سيمكن من تحسين ولوج الأسر الفقيرة للعلاجات وتحقيق المساواة.

7. قطاع التعليم المدرسي

يهدف نظام التعليم المغربي إلى تحقيق المعايير الدولية في مجال جودة التعليم والتساوي بين الجنسين. وفي هذا الإطار، قدم البرنامج الاستعجالي تدابير أولية وشدد على أهمية مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع مكوناته.

1.7. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

سجل نظام التربية والتكوين تقدما ملحوظا خاصة فيما يتعلق بارتفاع عدد التلاميذ في كل الأسلاك وتحسن نسبة التمدرس وتقلص فوارق التمدرس بين الجنسين وبين الوسط الحضري والقروي. ومع هذا، تبقى المكتسبات هشة بسبب استمرار الاختلالات في النظام التعليمي.

1.1.7. التعليم الأولي: نتائج دون مستوى الجهود المبذولة

يستوعب القطاع الخاص أكثر من 98% من الأطفال المتمدرسين في التعليم الأولي المفتوح بالأساس في وجه الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات. ويتكون هذا التعليم من المدارس القرآنية التقليدية المتمركزة في المناطق القروية ومدارس التعليم الأولي الحديثة على مختلف أشكالها.

بلغ عدد الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي 673.759 تلميذا خلال الموسم الدراسي 2009-2010، أي بمعدل تمدرس خام[59] يصل إلى 59,4% على الصعيد الوطني و51,2% بالنسبة للإناث. وقد تراجع عدد المسجلين بالتعليم الأولي، ما بين 2000-2001 و2009-2010، بـ1,39% بسبب خفض سن الدخول للمدرسة العمومية من 7 إلى 6 سنوات وكذا الانخفاض الذي عرفه عدد المسجلين بالتعليم الأولي التقليدي بمعدل سنوي متوسط يقدر ب 0,75% ما بين 2004 و2009 والذي لم يتم تعويضه بارتفاع لعدد المسجلين بالتعليم الأولي العصري خلال نفس الفترة.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف قطاع التعليم المدرسي في مجال حملات التوعية وتكوين المدرسين والمدرسات وفتح أقسام للتعليم الأولي داخل المؤسسات العمومية خصوصا في المجال القروي، تبقى الفتيات جد مهمشة من الدراسة في التعليم الأولي. وهكذا، وصل معدل التمدرس الخام بالوسط القروي سنة 2009-2010 إلى 39,9% والى 25,1% بالنسبة للفتيات.

[59] لقد تم حساب هذا المعدل على أساس احصاءيات السكان لسنة 2004 .

2.1.7.الإنجازات على مستوى التعليم الأساسي

وصل معدل تمدرس التلاميذ ما بين 6 و11 سنة 2009-2010 إلى 94,8% إجمالا وإلى 93,5% عند الفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 93,9% وإلى 91,7% عند الفتيات خلال نفس الفترة مقابل 95,7% إجمالا و95,1% عند الفتيات في الوسط الحضري.

وفيما يخص التعليم الإعدادي، فقد بلغ معدل تمدرس الأطفال من 12 إلى 14 سنة 75,4% إجمالا و69,8% عند الفتيات سنة 2009-2010 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001. وفي الوسط القروي، وصلت هاته النسب إلى 55,8% إجمالا و46,1% عند الفتيات مقابل 37,5% و27,9% على التوالي سنة 2000-2001 .

وسجل معدل تمدرس الأطفال ما بين 15 و17 سنة تحسنا ملحوظا، حيث انتقل من 37,2% سنة 2000-2001 إلى 50,4% سنة 2009-2010 إجمالا، ومن 32,2% إلى 46,3% لدى الفتيات.

3.1.7. جرد تحديات تعزيز المساواة بين الجنسين في النظام التعليمي

على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف قطاع التعليم المدرسي في مجال إدماج المساواة بين الجنسين وتطوير أدوات وآليات لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة، وعلى الرغم من النتائج المحرزة بفضل مساعدة ودعم مختلف الشركاء في مجال إصلاح التعليم، لاتزال هناك بعض الاختلافات قائمة.

ضعف تمثيلية النساء ضمن موظفي الإدارة

تعد تمثيلية المرأة ضمن موظفي الإدارة ضعيفة. حيث لا تمثل النساء سوى 23% من مجموع الموظفين الإداريين بجميع مستويات التعليم خلال سنة 2009-2010. ويبين التوزيع حسب المستوى أن 14% من نساء الموظفين الإداريين يشتغلون بالتعليم الابتدائي، و48% بالثانوي الإعدادي، و38% بالثانوي التأهيلي.

تدني نسبة تمثيلية المرأة في هيئة التدريس بالتعليم الإعدادي وبالوسط القروي

تبين الإحصاءات التي يصدرها قطاع التعليم المدرسي حول المدرسات في مختلف مستويات التعليم أنهن يمثلن 40% سنة 2009-2010 من مجموع المدرسين على المستوى الوطني و32% على المستوى القروي. ويبين توزيع المدرسين حسب المستويات، أن 63% من النساء يدرسن في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني و23% يدرسن في التعليم الثانوي الإعدادي و14% في الثانوي التأهيلي. وفي الوسط القروي، تصل هاته النسبة إلى 81% و14% و5% على التوالي.

تدني نسبة تمثيلية النساء في مجالس إدارة المدارس وفي مختلف الجمعيات المهنية

تعد نسبة تمثيلية المرأة داخل جمعيات الآباء وأولياء التلاميذ والنقابات وجمعيات المدرسين جد ضعيفة. وينعكس هذا الانخفاض أيضا داخل المجالس المدرسية وبالنسبة للفتيات في اللجان الطلابية. ومن اللازم وضع تدابير تشجيعية من أجل مشاركة النساء والفتيات في هاته اللجان وإشراكهن أيضا في عمليات اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار متطلباتهن واحتياجاتهن وضمان تأهيلهن في مجال الاتصال والتفاوض والتسيير والتدبير.

الصعوبات والعوائق التي تعترض تمدرس الفتيات

رغم الاهتمام الخاص بتمدرس الفتيات القرويات والاحتفاظ بهن في المدرسة، كما تم النص عليه في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ورغم الجهود المبذولة من طرف قطاع التعليم المدرسي وشركائه التي أسفرت عن توفير الحافلات المدرسية وارتفاع عدد دور الطالبات والداخليات وتوفير ميزانية من أجل بناء المدارس والإعداديات في المجالس القروية والحضرية لم يتم بعد التغلب على الفوارق بين الجنسين وبين الوسطين الحضري والقروي.

هناك مجموعة من الاختلالات تعوق تمدرس الفتيات وانتقالهن من سلك إلى آخر من أهمها انخفاض نسبة الفتيات المستفيدات من المنح الدراسية، وضعف وقلة بنيات الاستقبال بالإضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية (بعد المؤسسات التعليمية وعدم ملائمة التوقيت الزمني مع الظروف الاجتماعية وغياب الدعم التربوي والفشل المدرسي...).

2.7. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي البرنامج الاستعجالي "نجاح" (2009-2012) الذي يهدف إلى تسريع وتيرة إصلاح التعليم على مدى السنوات الأربع القادمة. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميم التمدرس وتحسين جودة التعليم ومردودية النظام التربوي.

ويتكون البرنامج من أربعة مجالات ويحتوي على 23 مشروع. تجيب هاته المشاريع على القضايا السبع المحددة: تعميم الولوج للتعليم وتجديد النظام البيداغوجي ودعم التحصيل العلمي والأكاديمي ومطابقة التكوين مع الشغل وجودة المجالات وتسيير الموارد البشرية والحكامة.

وضع وسائل وآليات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين داخل النظام التربوي

تماشيا مع توجهات الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين والتي تهدف في مجال التعليم إلى دمج البعد النوعي في سياسات التعليم وتكوين الأطر مع إعطاء الأولوية لتمدرس الفتيات وخاصة القرويات، أدرجت سياسة التعليم مفهوم المساواة بين الجنسين في تحضير الكتب المدرسية. ولقد أعطيت التعليمات لمصممي الكتب المدرسية للأخذ بعين الاعتبار مرجعية حقوق الإنسان وإدماج مبادئ الإنصاف والمساواة.

ومن بين التدابير التي اتخذتها الوزارة في هذا المجال، نجد:

- إدخال القيم والمبادئ التي تكون قانون الأسرة (الذي اعتمد في سنة 2004) في بعض المواد ذات البعد الفلسفي والديني والاجتماعي (التربية الإسلامية والفلسفة والتربية الأسرية والعلوم الاجتماعية).
- إدراج التربية على المواطنة في المنظومة التربوية كمادة جديدة في المناهج الدراسية من السنة الرابعة من التعليم الابتدائي إلى السنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي. وسترتكز هاته المواضيع على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان مع دمج وحدة متعلقة بالمساواة خلال السنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي.
- وضع نقط اتصال مركزية مكلفة بالنوع الاجتماعي بقطاع التعليم.
- إعادة تأهيل في شتنبر 2006 للجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة التي تم إنشاؤها في 12 نونبر 2004. وهي تابعة للكتابة العامة لقطاع التعليم المدرسي وتم تعزيزها ب16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين مع تعيين مندوبين لهاته اللجنة.
- إنشاء خلايا مركزية للمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وفي نفس الإطار يقدم البرنامج الاستعجالي أربعة تدابير من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وهي:

- إدماج البعد النوعي في سياسة التعليم عن طريق وضع تدابير مؤسساتيه.
- إدماج البعد النوعي في مسلسل تحضير الميزانية.
- وضع تدابير تهدف إلى تسهيل ولوج الفتيات خاصة القرويات للتعليم (الداخليات والنقل المدرسي....).
- تعميم المراحيض داخل المؤسسات التعليمية.

أما عن التزامات المغرب فيما يخص أهداف الألفية للتنمية، هناك هدفين يهمان قطاع التعليم المدرسي وهما الهدف 2 المتعلق بضمان التعليم الابتدائي للجميع وذلك عن طريق:

- المرمى 7: تعميم في غضون 2015، تمدرس الفتيات والفتيان في التعليم الأولي.
- المرمى 8: إعطاء، في غضون 2015، الفرصة لجميع الفتيات والفتيان لإنهاء التعليم الابتدائي.
- المرمى 9: إعطاء، في غضون 2015، الفرصة لجميع الفتيات والفتيان لإنهاء التعليم الإعدادي.

وتهدف جهود قطاع التعليم المدرسي إلى تحقيق الهدف 3 الذي يرمي إلى إنعاش المساواة بين الجنسين عن طريق المرمى 11 التي تهدف إلى القضاء كليا على الفوارق بين الجنسين في جميع مستويات التعليم في غضون 2015.

وفي مجال تساوي الجنسين، تحث اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مادتها 10 الدول الأطراف على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ضمان:

- شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق القروية والحضرية على السواء.

- التساوي في المناهج الدراسية وفي الامتحانات وفي مستويات مؤهلات المدرسين وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية.
- القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة والرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله.
- خفض معدلات الهدر المدرسي لدى الطالبات، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللواتي تركن المدرسة قبل الأوان.

ومن جهة أخرى، تحث اتفاقية الدول الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الفتيات القرويات من الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتعلق بمحو الأمية الوظيفية (المادة 10، د).

3.7. البرامج والمشاريع المنجزة

يهدف البرنامج الاستعجالي إلى تمتين وإكمال الإصلاح ورفع قيمة مكتسبات الإصلاح. فيما يلي بعض البرامج التي تهدف إلى إدماج المساواة بين الجنسين في النظام التربوي:

تطوير التعليم الأولي

يهدف مشروع تطوير التعليم الولي إلى تحسين العرض وضمان تغطية وطنية شاملة وذلك عبر التعميم التدريجي للتعليم الأولي في أفق 2015 (الوصول إلى 80 %سنة 2012). خلال سنة 2010، بلغت الميزانية المحددة لهذا المشروع 18,2 مليون درهم خصصت بالأساس إلى بناء المنشآت والسكن المدرسي.

تعزيز تكافؤ الفرص للولوج التعليم الإجباري

بلغت الميزانية المخصصة لتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم الإجباري 305,5 مليون درهم سنة 2010 موزعة على الشكل التالي : 60 مليون درهم مخصصة لبناء الداخليات بالتعليم الابتدائي والإعدادي، و50 مليون درهم لإعادة تهيئ الداخليات. أما الباقي، فيوزع بين تسيير المطاعم والداخليات وكراء السيارات من أجل النقل المدرسي وشراء الدراجات العادية للتلاميذ (185,5 مليون درهم) وشراء البدل المدرسية للتلاميذ (10 مليون درهم).

تأهيل المؤسسات التعليمية

يهدف هدا المشروع بالأساس إلى إعادة تأهيل البنيات التحتية والمعدات بالمؤسسات التعليمية والداخليات وذلك عبر ربط جل المؤسسات التعليمية بشبكة الماء الصالح للشرب، وربط حوالي 80% من المؤسسات التعليمية بشبكة الكهرباء وتعميم المراحيض وتشييد الجدران ووضع السياجات لجميع المؤسسات التعليمية. وقد بلغت الميزانية المحددة لهذا المشروع خلال سنة 2010 حوالي 392,3 مليون درهم خصصت في مجملها لإعادة تأهيل مؤسسات التعليم الابتدائي.

الإنصاف لفائدة الأطفال والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة

من أجل ضمان وتسهيل ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للمؤسسات التعليمية، يهدف البرنامج الاستعجالي، من خلال هذا المشروع، إلى التحسين الدائم لمصالح الاستقبال (الإطار التنظيمي)، وتهيئ البنيات والمعدات اللازمة للأقسام المتخصصة بالمؤسسات المستهدفة. ووصلت الميزانية المحددة لهذا المشروع إلى 20 مليون درهم سنة 2010 موزعة على الشكل التالي : 5 ملايين درهم لأشغال تهيئة المرافق ومليوني درهم لشراء المعدات للأقسام المدمجة والباقي خصص لتسيير المؤسسات التعليمية عبر دفع مبالغ لفائدة الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

مبادرة " المحفظات " لمحاربة الهدر المدرسي

استفاد من مبادرة " المحفظات " خلال سنة 2009-2010 حوالي 3,7 مليون تلميذ في التعليم الابتدائي بجميع المستويات. وقد أعطيت الأولية للوسط القروي نظرا لأن تلاميذ السنة الثانية والسادسة استفادوا من الأدوات المدرسية والكتب. وكذا تلاميذ السنة الأولى من التعليم الإعدادي في الوسط القروي. وفي الوسط الحضري، استفاد فقط تلاميذ السنة الثانية والسادسة من التعليم الابتدائي من المطابع المدرسية. وتقدر الميزانية الإجمالية لهذه المبادرة ب 437 مليون درهم مقابل 204 مليون درهم خلال السنة الماضية.

مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي 2009-2011

يشمل مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي الأهداف والأولويات الواردة في المشروع 6. ويقترح مجموعة من الإجراءات لتحسين فرص حصول المرأة على العمل في قطاع التعليم وتعزيز تمثيلها في مناصب المسؤولية. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المشروع ب 18 مليون درهم.

ويكمن الهدف من وراء هاته المحاور في المساهمة في تسريع التقدم المحرز في مجال إصلاح التعليم بالمغرب وذلك عن طريق تهيئ بيئة إدارية وبيداغوجية تمكن من القضاء على التمييز والفوارق بين الجنسين. والهدف من ذلك هو دعم قطاع التعليم المدرسي لتطوير قدرة مؤسساتية مستدامة، بحيث تصبح المساواة بين الجنسين مبدأ لحكامة النظام التربوي في تصميم وإعداد الميزانية والتسليم والتتبع وتقييم الخدمات التعليمية.

4.7. تحليل ميزانية التعليم المدرسي

1.4.7.حصة نفقات التعليم في ميزانية الدولة

يبين تطور الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع التربية والتكوين، الذي ازداد بأكثر من 8,9% سنويا منذ 2001، مدى التزام الدولة المستمر لتطوير النظام التربوي. وقد هم هذا الارتفاع بالأساس المجالات مرتبطة بالجودة: التكوين المستمر، التأطير البيداغوجي، التعليم التقني، إعادة تأهيل الداخليات والمؤسسات المدرسية وأجرأة مجالس تدبير المؤسسات التعليمية.

ولقد سجلت ميزانية وزارة التعليم المدرسي والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ارتفاعا يقدر ب 7% سنة 2010 مقارنة مع السنة الماضية حيث وصلت إلى 49,4 مليار درهم أي حوالي 26% من ميزانية الدولة، 83% منها مخصصة للتعليم المدرسي.

انتقلت نسبة انجاز الميزانية الإجمالية لوزارة التعليم المدرسي والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي من 49,3% سنة 2000 إلى 99,8% سنة 2008 مسجلتا بذلك ارتفاعا سنويا متوسطا يقدر ب9,2%. وفيما يخص نسبة انجاز ميزانية الاستثمار، فقد بلغت 65,5% سنة 2008 مقابل 23,9% سنة 2000 موضحا بذلك الوتيرة الجيدة لتنفيذ نفقات الاستثمار للوزارة. ويوضح المبيان التالي تطور ميزانية وزارة التعليم المدرسي والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وكذا نسبة انجازها خلال الفترة ما بين 2000 و2008 :

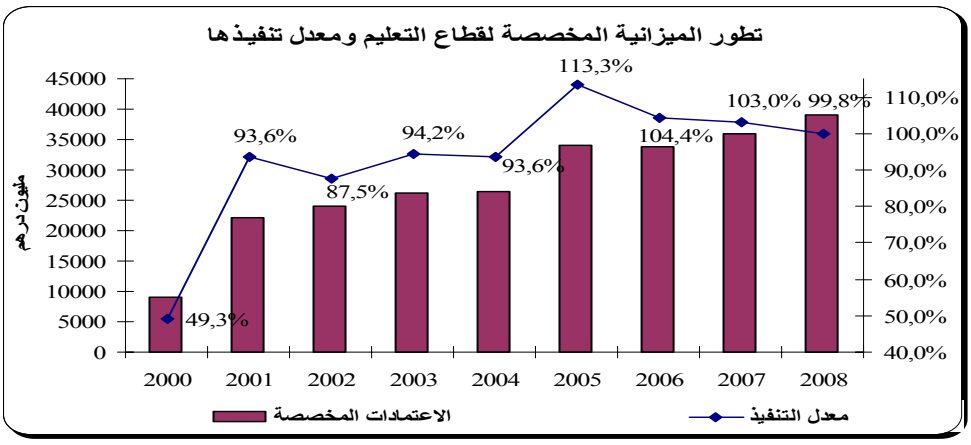

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

2.4.7. توزيع الميزانية داخل قطاع التعليم المدرسي

ومن أجل تحقيق المخطط الاستعجالي، خصصت الدولة لقطاع التعليم المدرسي ميزانية تقدر ب 41,1 مليار درهم خلال سنة 2010 بارتفاع وصل إلى 7% مقارنة مع السنة الفارطة. وتهيمن نفقات الموظفين على هذه الميزانية وذلك على حساب نفقات الاستثمار. وهكذا وصلت نفقات الموظفين إلى 31,1 مليار درهم سنة 2010 مقابل فقط 4,984 مليار درهم لفائدة نفقات الاستثمار.

توزيع ميزانية الاستثمار للقطاع حسب البرامج

تتجاوز حصة استثمار قطاع التعليم المدرسي أكثر من 80% من ميزانية الاستثمار للوزارة (والتي تقدر ب6.293 مليون درهم) أي أكثر من 4.984 مليون درهم. وتخصص نسبة كبيرة من هذه الميزانية لبرنامج توسيع العرض المدرسي (29%) وبرنامج إعادة تأهيل التعليم الثانوي التأهيلي (14%). وتقدر ميزانية استثمار برنامج إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية ب 180 مليون درهم. أما برنامج تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم الإجباري فقد بلغت ميزانيته حوالي 110 مليون درهم.

3.4.7.تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع

انخرط قطاع التعليم المدرسي منذ 2007 في مسلسل إصلاح الميزانية بهدف تحسين فعالية النفقات العمومية. وقد حدد إصلاح التدبير العمومي مجموعة من مؤشرات الأهداف لميزانيات التسيير والاستثمار، على قاعدة المهمات الأساسية لمختلف مكونات. وقد تعهدت الوزارة في هذا المجال بـ:

- تنمية قدرات الإدماج قبليا على مستوى التخطيط، والأثر المنتظر حسب النوع الاجتماعي وعلى مستوى معايير تعيين واختيار المشاريع، وبُعديًا بتحليل أثر الميزانيات على الرجال والنساء والفتيان والفتيات.
- إعداد تقرير سنوي لتقييم حسب النوع الاجتماعي للسياسات والإستراتيجيات التي بدأ تنفيذها من قبل مصالحها.
- تقوية قدرات القطاع لإعداد مؤشرات الأهداف المرقمة تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.

وأتاحت معاينة تقرير مؤشرات أهداف 2010 للقطاع أن هناك 85 مؤشر على مستوى ميزانية الاستثمار. ويبين تحليل هاته المؤشرات وجود بعضا منها تراعي البعد النوعي لأنها مصنفة حسب الجنس والوسط والفئة العمرية. ويقدم الجدول التالي تصنيفا لبعض المؤشرات التي تخص التعليم الأساسي:

أهم المؤشرات المتصلة بالتعليم الأساسي

المؤشر	الأهداف/المهام (2010)	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات (2009)
معدل تمدرس الأطفال في التعليم الأولي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر إنتاج	حسب الجنس والوسط	فتيات 44,5% فتيان 59,6%
معدل التكافؤ الإجمالي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر وسيلة	حسب الجنس والوسط	فتيات/فتيان 76,9%
معدل تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم من 6 إلى 11 سنة	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر إنتاج	حسب الوسط والجنس والجهة.	قروي 92,6% حضري 94,3%
معدل الرسوب بالتعليم الابتدائي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر أثر	حسب الجنس	فتيات 10,3% فتيان 14,7%
معدل الهدر المدرسي بالتعليم الابتدائي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر أثر	حسب الجنس	فتيات 5,4% فتيان 4,65%
معدل تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم من 12 إلى 14 سنة	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر إنتاج	حسب الوسط والجنس والجهة.	فتيات 46,8% فتيان 48,1% قروي 22,2% حضري 69,2%
معدل الرسوب بالتعليم الإعدادي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر أثر	حسب الجنس	فتيات 12,7% فتيان 19,3%
معدل إنهاء التمدرس الإجمالي بالنسبة للمستويين	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر أثر	حسب الجنس	فتيات 52% فتيان 45%
معدل تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم من 15 إلى 17 سنة حسب الوسط	مجال حفز المبادرات والامتياز في الثانوية التأهيلية	مؤشر إنتاج	حسب الجنس والجهة	قروي 3,9% حضري 33,8%
نسبة التلاميذ بالأقسام العلمية	مجال حفز المبادرات والامتياز في الثانوية التأهيلية	مؤشر وسيلة	حسب الجنس	فتيات 58,5% فتيان 60,5%

وتنبغي الإشارة إلى أن هناك مؤشرات أخرى يجب جندرتها حسب الجنس والفئة العمرية لتكون أكثر فعالية، أهمها :

- معدل الرسوب بالنسبة للمستويات الثلاثة حسب الوسط.
- معدل إنهاء التمدرس بالنسبة للمستويات الثلاثة حسب الوسط.
- معدل الهدر المدرسي بالنسبة للمستويات الثلاثة حسب الوسط.

بالإضافة إلى ذلك، توجد مؤشرات أثر أخرى تستحق أن تصنف حسب النوع منها:

- معدل النجاح في امتحانات نهاية المرحلة الابتدائية (السنة السادسة) حسب الوسط والجنس والجهة.
- معدل النجاح في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية الإعدادية (السنة التاسعة) حسب الوسط والجنس والجهة.
- معدل النجاح في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية التأهيلية (الباكلوريا) حسب الوسط والجنس والجهة.
- معدل الاستمرار في الدراسة حسب الوسط والجنس والمستوى والجهة.
- معدل الحياة المدرسية حسب الوسط والجنس والمستوى والجهة.
- معدل إجمالي التلاميذ المسجلين بالأقسام التحضيرية على المستوى الوطني.
- عدد التلاميذ المسجلين بالأقسام التحضيرية للمدارس الكبرى بالجهة.
- معدل النجاح لشهادة التقني العالي على المستوى الوطني.
- معدل النجاح بمباريات المدارس العليا.
- نسبة ارتفاع ميزانية قطاع التربية الوطنية.

وكذا مؤشرات مردودية أخرى:

- عدد التدابير والإجراءات القانونية والمؤسساتية المتخذة للقضاء على التمييز بين الجنسين وفي فرص الحصول على التعليم.
- نسبة تمثيلية المرأة في مناصب الشغل وفي هيئات اتخاذ القرار في النظام التعليمي.
- عدد التدابير والإجراءات التصحيحية المتخذة لتوسيع ولوج الأطفال من التعليم الأولي إلى التعليم التأهيلي.
- عدد الأشخاص المكونين للإدراج المساواة بين الجنسين في مجالات المسؤولية.

8. قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

يعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين محاربة الأمية من أهم دعائم إصلاح النظام التربوي وإنعاش التكوين بالمغرب. وتهدف إلى تقليص معدل الأمية إلى أقل من 20% في غضون 2012 والقضاء على هذه الآفة في 2015.

1.8. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

تراجع معدل الأمية

منذ سنة 2002، وضعت الحكومة إستراتيجية مدمجة لمحاربة الأمية باعتبارها آفة تعيق مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. وقد مكنت البرامج المتعددة لمحاربة هذه الآفة من تحسن مستمر في مؤشرات محو الأمية.

وقد تراجع معدل محو الأمية لدى البالغين 10 سنوات فما فوق ب 4,4 نقطة بين 2004 و2009، حيث انتقل من 44,1% إلى 39,7% (28,4% في الوسط الحضري مقابل 55,6% في الوسط القروي). وتظل النساء أكثر عرضة لهذه الآفة مادام 50,8% منهن أميات مقابل 28,1% لدى الرجال.

معدل الأطفال غير الممدرسين والذين انقطعوا عن الدراسة

وفيما يتعلق بالتربية غير النظامية، ووصلت نسبة الأطفال من 9 إلى 14 سنة الذين لم يلجوا أبدا للمدرسة إلى 6,1% في 2006، ومعدل الذين انقطعوا عن الدراسة وصل إلى 8,9% ومعدل الأطفال غير الممدرسين وصل إلى 15%.

إذا كان في الوسط الحضري، يعاني كل من الفتيان والفتيات من مشكل عدم التمدرس، حيث يصل معدل الأطفال غير الممدرسين إلى 7%، ففي الوسط القروي تعاني الفتيات أكثر بنسبة 1,5 من عدم التمدرس مقارنة مع الفتيان. ويصل هذا المعدل إلى 18,91% بالنسبة الفتيان و27,17% بالنسبة للفتيات. ويبين التهميش الذي تعاني منه الفتيات خصوصا بالنسبة للولوج للتعليم الفوارق التي تطبع هذا الوسط.

وفيما يخص نسبة الأطفال الذين لم يدخلوا المدرسة قط فقد بلغ لدى الفتيات 7% مقابل 5,2% لدى الفتيان. وفي الوسط القروي، بلغت هذه النسبة 11% لدى الفتيات البالغات ما بين 9 و14 سنة و7,9% لدى الفتيان. أما في الوسط الحضري، فإن نسبة الأطفال، بغض النظر عن جنسهم، الذين لم يلجوا المدرسة فلم تتجاوز 3%.

وفيما يعلق بنسبة الأطفال (من 9 إلى 14 سنة) الذين انقطعوا عن الدراسة فقد بلغت 8,9% على المستوى الوطني منها 10,3% فتيات. وحسب الوسط، بلغت هذه النسبة 13,5% بالقرى مقابل 4,4% بالمدن. وتظل الفتيات القرويات الأكثر معاناة من هذه الظاهرة 16,2% مقابل مثيلاتها في المدينة 4,3%. ويظل الأطفال البالغين من العمر ما بين 12 و14 سنة أكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة مقارنة مع الفئة العمرية من 9 إلى 11 سنة أيا كان الجنس ومحل الإقامة.

2.8.السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة

ترتكز السياسة الوطنية في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية على مقاربة مندمجة تتمحور حول مسلسل متعدد يضم الهيكلة والتخطيط والتنظيم والتكوين. كما تستند هذه الإستراتيجية على الأسس الوطنية (الفصل 13 من الدستور والخطابات الملكية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، التصريحات الحكومية) التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع المغربي، مثلما تستند على أسس دولية وردت في التصريح العالمي لحقوق الإنسان وفي الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذا الالتزامات في مجال تحقيق الأهداف الألفية للتنمية.

وتهدف هذه الإستراتيجية من جهة القضاء على الأمية لدى البالغين وإدماجهم في النشاط السيوسيواقتصادي، ومن جهة أخرى تجفيف منابيع الأمية من خلال محاربة الهدر المدرسي والاهتمام بالمنقطعين عن الدراسة أو الذين لم يسبق لهم أن التحقوا بالمدرسة. وتتمحور هذه الإستراتيجية حول 10 نقاط:

- ***نظام المعلومات:*** تمكن المعلومات عن وضعية الأمية وعدم التمدرس من عرض رؤية واضحة عن سير البرامج وتتيح متابعتها وتقويمها.
- ***الشراكة***: يتعلق الأمر بالشراكة بمفهومها الأوسع، بصفتها الأداة المفضلة لدى مختلف المتدخلين. وتستند إلى توقيع اتفاقيات تحدد مساهمة كل واحد من الشركاء.
- ***الكفالة:*** إنها صيغة جديدة للتدخل، ترسخ التضامن بين مختلف فئات المجتمع. ويسهر عليها أشخاص ماديون ومعنويون مغاربة وأجانب لفائدة الجمعيات والأفراد.
- ***التنظيم***: وذلك بإنشاء بنيات مركزية وجهوية وإقليمية وإقامة أجهزة للتشاور (لجنة وزارية يرأسها الوزير الأول ولجان إقليمية يرأسها الولاة والعمال).
- ***برامج تربوية***: تعتبر مديرية محاربة الأمية والتربية غير النظامية الجهة الأولى المسؤولة عن تصميم وإعداد البرامج التربوية ومضامينها. ونظرا لتعدد الجهات المستهدفة، فإن هذه البرامج صممت بطريقة تستجيب لحاجيات المستفيدين مع الأخذ في الحسبان الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية.
- ***تكوين المتدخلين***: تأهيل الموارد البشرية الذي يشكل أحد العناصر التي لامناص عنه لتطبيق هذه الإستراتيجية. وتتكلف مديرية محاربة الأمية والتربية غير النظامية بتكوين وتأهيل المتدخلين في برامج محو الأمية والتربية الغير النظامية.
- ***التعاون الدولي***: عن طريق تنوع أشكال التعاون الثنائي أو الجماعي.
- ***تعبئة التواصل***: بالتحسيس وتعبئة الشركاء العموميين والخواص والمجتمع المدني والمستفيدين.
- ***المتابعة والمراقبة والتقييم***: بإقامة جهاز للمتابعة والمراقبة وتقييم برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.
- ***النمو الاجتماعي المندمج***: بإدماج محاربة الأمية في كل برامج محاربة الفقر التي تقودها مختلف القطاعات الشريكة.

أما عن التزامات المغرب المتعلقة بأهداف الألفية للتنمية، فهناك هدف واحد يخص مجال محو الأمية والتربية غير النظامية، ويتعلق الأمر بالهدف 2 وخصوصا الهدف الجزئي رقم 10 المتصل بالقضاء على الأمية في أفق 2015 ومحاربتها لدى النساء والرجال من الفئة العمرية 10-25 سنة وبتخفيض المعدل الإجمالي للأمية إلى النصف بالمقارنة مع سنة 1990.

لا تزال النتائج التي حققت في مجال محو الأمية غير مرضية على الرغم من التقدم المحرز ويجب تسريع وتيرة الانجازات من 1,82% إلى 3,64% لتحقيق هدف القضاء على الأمية في عام 2015.

3.8 البرامج والمشاريع المنجزة

وضع قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية مجموعة من برامج محو الأمية والتربية غير النظامية. ويهدف تنوع وتعدد البرامج إلى ضمان تعليم للجميع. والواقع أن جميع البرامج تخص الأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة أو المشتغلين وكذا الذين هم في وضعية صعبة، بالإضافة إلى البالغين المحتاجين لكفاءات في القراءة لتيسير حياتهم العملية اليومية. فيما يلي برامج محو الأمية والتربية غير النظامية التي وضعها القطاع.

1.3.8.برنامج محو الأمية

وضع قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية برنامج لمحو الأمية والذي يرمي إلى استئصال الأمية تدريجيا وضمان الحق في التعليم للجميع. إن الهدف هو محو أمية 800.000 شخص، 60% نساء و80% بالعالم القروي. ويضم هذا البرنامج برامج ثانوية تكميلية متنوعة حسب خصوصيات المجموعات المستهدفة وهي كالتالي:

- **البرنامج العام**: وهدفه محو الأمية لـ 150.000 شخص سنويا، منهم 70% نساء، وخاصة في العالم القروي.
- **برنامج القطاعات العمومية:** وهدفه محو الأمية لـ 250.000 شخص سنويا، 70% منهم نساء وخصوصا في العالم القروي.
- **برنامج الجمعيات**: وهدفه محو الأمية لـ 400.000 شخص، 80% منهم نساء وخصوصا في العالم القروي، مع تفضيل للفئة العمرية من 15 إلى 45 سنة.
- **برنامج المقاولات**: وهدفه محو الأمية لـ 15000 شخص، 70% منهم نساء.

انتقل عدد المستفيدين من دروس محو الأمية من 390.000 شخص سنة 2002/2001 إلى 629.748 سنة 2009/2008 مسجلا بذلك ارتفاعا يفوق 61%. وفي الوسط القروي، وصل عدد المستفيدين إلى 316.636 شخص مقابل 313.112 في الوسط الحضري خلال نفس السنة.

إضافة إلى ذلك، ووفقا للأولويات التي حددتها الوزارة، تعد النساء من أكبر المستفيدين من برنامج محو الأمية حيث ناهزت نسبة مشاركتهن 84% سنة 2009/2008 أي حوالي 527.799 امرأة منها 248.385 في الوسط القروي. ووصلت نسبة مشاركة النساء إلى 48% في برنامج الجمعيات في حين أن أعلى نسبة مساهمة الرجال سجلت في برنامج القطاعات العمومية.

توزيع النساء المسجلات حسب البرنامج 2009

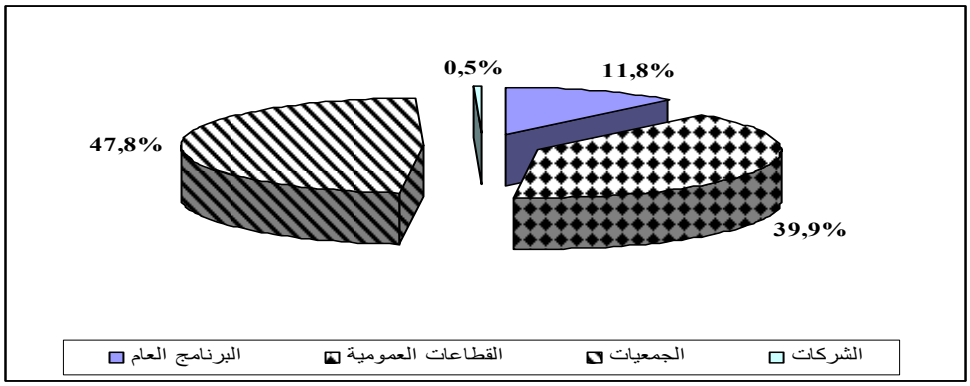

المصدر: قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

2.3.8.برنامج التربية غير النظامية

لقد وضع قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية برنامجين للتربية غير النظامية هدفهما تقديم فرصة ثانية للأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة للتعلم وللقضاء على ظاهرة الانقطاع عن المدرسة والأمية من أصلها. ويتعلق الأمر ببرنامجي "الفرصة الثانية" و"محاربة الانقطاع عن المدرسة".

وفي ما يخص برنامج "الفرصة الثانية"، فإنه يهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب وكذا فتح فرص الإدماج المدرسي والمهني أو الاجتماعي. والهدف من ذلك هو تأمين التمدرس لما يقرب من 80.000 طفل سنويا، بغية تعميم التعليم لجميع الأطفال غير الممدرسين في أفق 2013.

ويستهدف برنامج محاربة الانقطاع عن المدرسة، الأطفال الذين يعانون من صعوبات في المدرسة أو على وشك الانقطاع عن دراستهم. والهدف المحدد في البرنامج الاستعجالي هو القضاء تماما على الهدر المدرسي في أفق 2011.

ووصل عدد المستفيدين من التربية غير النظامية إلى 161.212 سنة 2008-2009. وناهزت نسبة مشاركة النساء في هذه الدروس 47%.

برنامج الفرصة الثانية

وصل عدد المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية سنة 2009/2008 إلى 33.177 طفل (16.304 في الوسط الحضري و16.873 في الوسط القروي). وتمثل الفتيات 51% من مجموع المستفيدين أي حوالي 17.038 فتاة (7.873 في الوسط الحضري مقابل 9.165 في الوسط القروي). ووفقا لنوعية المتدخلين، فقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج الاحتضان 12.522 شخصا منهم 51% فتيات ومن برنامج الشراكة 20.550 شخص منهم 14% فتيات، ومن دورة "استدراك" 105 شخصا من بينهم 75 فتاة.

وتسجل الأكاديميات التي يرتكز بها أكبر عدد من السكان نسبة مرتفعة من عدد المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية. وهي أكاديمية الرباط-سلا-زمور-زعير (8.180 شخص منهم 34% فتيات) وأكاديمية طنجة-تطوان (3.906 شخص منهم 52% فتيات) وأكاديمية مكناس-تافيلالت (2.894 شخص منهم 56% فتيات) وأكاديمية مراكش-تنسيفت-الحوز (2.875 شخص منهم 61% فتيات).

برنامج محاربة الهدر المدرسي

استهدف برنامج محاربة الهدر المدرسي خلال السنة الدراسية 2008-2009 عن طريق برنامج الدعم المدرسي حوالي 200.000 تلميذ مهدد بالانقطاع عن الدراسة. ووصل عدد المستفيدين إلى 128.035 تلميذ منهم 60.167 فتاة أي بمعدل انجاز وصل إلى 64%. ويقدم هذا الدعم المدرسي من طرف ثلاثة مجموعات من الفاعلين في مجال التعليم : المدرسين (103.159 مستفيد منهم 42% فتيات) والجمعيات (24.334 مستفيد منهم 40% فتيات) ونظام الشراكة (19.196 مستفيد).

3.3.8. التعاون الدولي

نسج قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية شبكة تبادل تضم مجموعة من المشاريع أهمها: مشروع إدماج الوقاية من مرض السيدا في المناهج الوطنية لمحاربة الأمية والمشروع النموذجي راديو إيكا من أجل بث دروس خاصة لمحاربة الأمية عن طريق نظام إيكا وبرنامج الدعم القطاعي لميدان محاربة الأمية/ برنامج الاتحاد الأوروبي ومشروع محو الأمية من أجل استقلالية النساء : تعزيز القدرات الوطنية لتنمية مستدامة ومشروع التعاون المغربي-الاسباني لدعم إستراتيجية محاربة الأمية والتربية غير النظامية وبرنامج محاربة الأمية عن بعد (التعاون الايطالي).

مشروع إدماج الوقاية من مرض السيدا في المناهج الوطنية لمحاربة الأمية

يندرج هذا المشروع في إطار اتفاقية الشراكة بين الجمعية المغربية للتضامن والتنمية وقطاع محاربة الأمية من أجل إدماج الوقاية من مرض السيدا في المناهج الوطنية لمحاربة الأمية. ويدعم هذا المشروع من طرف المنظمة العالمية للصحة. ويتضمن هذا البرنامج مكونين أساسين وهما إدماج الوقاية من مرض السيدا في المناهج الوطنية لمحاربة الأمية وفي المشاريع التنموية الجماعية.

المشروع النموذجي راديو إيكا من أجل بث دروس خاصة لمحاربة الأمية عن طريق نظام إيكا

عقدت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس-ماسة-درعة شراكة مع مؤسسة راديو إيكا في إطار التعاون بين حكومة جزر الكناري من أجل بث دروس خاصة لمحاربة الأمية عن طريق نظام إيكا وذلك لتنمية مؤهلات الساكنة في التعلم.

برنامج الدعم القطاعي لميدان محاربة الأمية/ برنامج الاتحاد الأوروبي

يهدف برنامج الدعم القطاعي لميدان محاربة الأمية/ برنامج الاتحاد الأوروبي إلى دعم التكوين ويستهدف الفئة العمرية 15-36 سنة من أجل ضمان مستقبلهم المدرسي والمهني والاقتصادي. ويعطى هذا البرنامج بالأساس الأولوية للأشخاص المعوزين وللنساء ويغطي البرنامج الفترة ما بين 2009 و2012. وتقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج ب 17 مليون أورو ويمثل الدعم (على شكل هبة) حوالي 12% من تمويل برنامج محو الأمية.

مشروع محو الأمية من أجل استقلالية النساء : تعزيز القدرات الوطنية لتنمية مستدامة

تم إعطاء الانطلاقة لهذا المشروع في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من مبادرة" محو الأمية من أجل استقلالية النساء : تعزيز القدرات الوطنية لتنمية مستدامة " التي أطلقتها منظمة اليونسكو. وهي تستهدف بالأساس الفتيات والنساء في المناطق القروية.

مشروع التعاون المغربي-الاسباني لدعم إستراتيجية محاربة الأمية والتربية غير النظامية

وقع المغرب واسبانيا خلال سنة 2008-2009 على بروتوكول تعاون خاص بالمرحلة الثانية من مشروع تعاون مغربي-اسباني لدعم إستراتيجية محاربة الأمية والتربية غير النظامية بالأقاليم الشمالية وجهة سوس-ماسة-درعة. ويقدر الغلاف المالي للمشروع، والذي يمتد على 42 شهر، ب2 مليون أورو وهو عبارة عن هبة من الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية. ويهدف المشروع إلى:

- دعم برنامج الفرصة الثانية والإدماج السوسيوتربوي لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 9 و15 سنة.
- تقليص الهدر المدرسي ودعم التعليم الأولي بالجماعات.
- دعم البرامج الوظيفية لمحاربة الأمية والإدماج السوسيوالاقتصادي للنساء.

برنامج محاربة الأمية عن بعد (التعاون الايطالي)

تم في إطار دعم برنامج محاربة الأمية عن بعد، إعطاء الانطلاقة سنة 2009-2010 لسلسلة دروس تلفزية لمحو الأمية بشراكة مع الجامعة الدولية الايطالية. وتتشكل هذه السلسلة من 150 درس تحت عنوان: "أتعلم اللغة العربية: كنز الحروف".

4.8 تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

1.4.8. حصة نفقات محاربة الأمية والتربية غير النظامية في ميزانية الدولة

سجلت ميزانية قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية ارتفاعا بنسبة 5% كمتوسط سنوي بين 2000 و2010، حيث بلغت 175,7 مليون درهم سنة 2010، أي حوالي 0,09% من الميزانية العامة للدولة دون احتساب الدين و0,42% من ميزانية قطاع التربية الوطنية (ولقد حددت اليونسكو أقل من 3% من ميزانية التعليم). وبلغت نفقات الاستثمار 153 مليون درهم وتمثل 87% من ميزانية القطاع.

توزيع ميزانية الاستثمار للقطاع حسب البرامج

تمثل نفقات استثمار مديرية محو الأمية أكثر من 84% من ميزانية استثمار القطاع أي أكثر من 128 مليون درهم. أكثر من 67% من هذه الميزانية مخصصة للمصالح الخارجية. ويستحوذ برنامج محاربة الأمية عن طريق الجمعيات غير حكومية أكثر من 31 مليون درهم من ميزانية المصالح المركزية والتي تقدر ب42 مليون درهم.

وتتوفر التربية غير النظامية على ميزانية تقدر ب 21 مليون درهم حيث يخصص أكثر من 80% منها لبرنامج الفرصة الثانية.

2.4.8. تحليل مؤشرات الأداء

تم إدماج المقاربة الجديدة للميزانية المرتكزة على النتائج ضمن قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية سنة 2007، وتتم الآن محاولة إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية. وقد التزمت المديرية بما يلي:

- تمتين جهاز نظام للمعلومات يتيح تدقيق الاستهداف الجغرافي لمحو الأمية وعدم المساواة.
- إعداد تقرير سنوي لتقييم السياسات والاستراتيجيات الجاري تنفيذها حسب النوع الاجتماعي.
- تطوير كفاءات الإدماج قبليا على مستوى التخطيط، والتأثير المنتظر حسب النوع الاجتماعي ومعايير تعيين واختيار المشاريع، وبعديا تحليل تأثير الميزانيات على الرجال والنساء والفتيان والفتيات.
- تقوية كفاءات المديرية لإعداد مؤشرات الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي.

وأتاحت معاينة تقرير مؤشرات أهداف 2010 للقطاع أن هناك 66 مؤشر على مستوى ميزانية التسيير والاستثمار، أكثر من نصفها تخص ميزانية الاستثمار. ويبين تحليل هاته المؤشرات وجود بعضا منها تراعي البعد النوعي لأنها مصنفة حسب الجنس والوسط والفئة العمرية. ويقدم الجدول التالي تصنيفا لبعض المؤشرات التي تخص محاربة الأمية والتربية غير النظامية:

تصنيف مؤشرات محاربة الأمية والتربية غير النظامية

المؤشر	الأهداف/المهام للقطاع (2010)	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات (2009)
العدد الإجمالي للمسجلين	محاربة الأمية	مؤشر إنتاج	حسب الجنس والوسط	بنات قروي: 247.932 أولاد قروي: 73.996
تكوين المنشطين	محاربة الأمية	مؤشر وسيلة		100.000
نسبة المسجلون بمدرية الفرصة الثانية	تربية غير النظامية	مؤشر إنتاج	حسب الوسط والجنس والجهة.	قروي 51% ، اناث 55%
نسبة نجاح المستفيدين من الدعم التربوي	تربية غير النظامية	مؤشر إنتاج	حسب الجنس.	%97,6
عدد حملات التوعية المنظمة	تربية غير النظامية	مؤشر إنتاج		1

وتنبغي الإشارة إلى أن هناك مؤشرات أخرى يجب جندرتها حسب الجنس والفئة العمرية لتكون أكثر فعالية، أهمها :

- عدد المستفيدين من برامج محو الأمية حسب الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وحسب المندوبيات.
- عدد المستفيدين من برامج محو الأمية حسب الفاعلين: عام وقطاع عمومي وجمعيات ومقاولات.
- معدل المغادرة أثناء التكوين حسب الجنس والوسط وحسب الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.
- معدل الأمية حسب الجنس والوسط وحسب الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.
- نسبة الموظفين المكونين حسب الجنس والوسط والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.
- معدل التغطية بالأجهزة المعلوماتية المطابقة لاستراتيجيات الإدارة والتتبع.
- لائحة الشركاء.
- خريطة محو الأمية والهدر المدرسي حسب الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وحسب المندوبية قابلة للمراجعة سنويا.
- وضع تقييم وطني للمستفيدين.

9. قطاع التكوين المهني

نظرا للتحديات التي تطرحها عولمة الاقتصاد من جهة والتصدي لظاهرة البطالة من جهة أخرى، يمثل التكوين المهني النواة الأساسية التي تحدد مدى قدرة المغرب على التكيف مع هاته الأوضاع. إذ يسمح التكوين المهني بالرفع من منتوجية اليد العاملة ويشكل أحد مقومات إعادة هيكلة الاقتصاد وكذلك أحد أهم دعامات جذب المستثمرين الأجانب. ولهذا يلعب قطاع التكوين المهني دورا رياديا في سياسة إنعاش الشغل والرفع من مستوى تأهيل الموارد البشرية بالمغرب وذلك لتعزيز تنافسيته الإقتصادية.

1.9. تحليل وضعية وأهمية مقاربة النوع الاجتماعي بالنسبة للتكوين المهني

يتكلف قطاع التكوين المهني بمهمة مزدوجة تتمثل في الاستجابة لحاجيات المقاولات من أجل تحسين أدائها والرفع من تنافسيتها، والاستجابة لحاجيات السكان من أجل تشجيع إدماجهم في الحياة المهنية وضمان النهوض بأوضاعهم السوسيومهنية. ومن أجل إنجاز هاتين المهمتين، بذلت كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني مجهودا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

1.1.9. تشخيص الوضعية

إن الولوج لنظام التكوين المهني في مختلف مستويات التكوين (التخصص والتأهيل والتقني، والتقني المتخصص) مفتوح في وجه الإناث والذكور على حد سواء البالغة أعمارهم 15 سنة على الأقل على أساس نفس الشروط، كما هو منصوص في الدستور المغربي الذي ينص على أن التربية والشغل حق يتساوى فيه المواطنون.

ويعرف الطلب على التكوين المهني تزايدا مهما يتم قياسه بنسبة الإقبال. وهكذا، فقد سجل الدخول لموسم 2009/2010 معدل نسبة إقبال على التكوين المهني تقدر بثلاثة مترشحين لكل مقعد متاح. ومن أجل تلبية هذه الحاجيات المتزايدة، بذل قطاع التكوين المهني مجهودات في بناء وتجهيز المؤسسات وكذلك في تشجيع الاستثمارات الخاصة التي تهتم بشكل متزايد بالقطاع. وفي هذا الإطار، أضحى نظام التكوين المهني يتوفر خلال الموسم 2009/2010 على 2068 مؤسسة، منها 1578 مؤسسة خاصة و490مؤسسة تابعة للقطاع العام. وتستقبل هذه الأخيرة 71% من المتدربين.

ومن جهة أخرى، فقد تم الشروع في برنامج توسيع الطاقة الاستعابية لمنظومة التكوين المهني التابعة للقطاع العام خلال الفترة 2012/2009 وذلك من أجل مواكبة مختلف الخطط القطاعية. وسيمكن هذا البرنامج من إحداث 81 مؤسسة جديدة وتوسيع 22 مؤسسة موجودة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال الموسم 2009/2010 برمجة إحداث 17 مؤسسة جديدة وتوسيع خمس مؤسسات أخريات. أما فيما يخص القطاع الخاص فقد استفاد من تراخيص سمحت بفتح 128 مؤسسة جديدة خلال الموسم 2010/2009.

1.1.1.9. .توزيع المتدربين حسب قطاع التكوين

تضم شعب الإدارة والتسيير وإنتاج وخدمات الصناعة التقليدية والنسيج والألبسة التي تتميز عادة باستقطاب للفتيات بنسبة تصل إلى 81% من مجموع المتدربين خلال الموسم 2010/2009.

توزيع المتدربات حسب قطاع التكوين 2010/2009

القطاع	العدد الإجمالي (1)	عدد الإناث		نسبة التأنيث (%) (1/2)
		المجموع (2)	%حسب القطاع	
الإدارة- التسيير-التجارة	68297	43792	26	64
الفلاحة- الغابات	3976	866	2	22
الصناعة التقليدية	6099	4416	2	72
مساعدة البيوت	982	968	0	99
السمعي البصري وفنون الغرافيزم	4676	1850	2	40
البناء والأشغال العمومية	25423	2810	10	11
الكيمياء وصناعة البلاستيك	450	65	0	14
الحلاقة والتجميل	16908	12080	6	71
الجلد	828	267	0	32
الفندقة – السياحة	26297	11448	10	44
الصناعات التعدينية والميكانيكية والإلكترونية	58174	2211	22	4
صناعة المواد الغذائية	752	387	0	51
الصحة	8911	7385	3	83
الصيد البحري	775	38	0	5
النسيج والخياطة	13566	10126	5	75
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	25655	11167	10	44
النقل واللوجستية	1219	329	0	27
المجموع	**262988**	**110205**	**100**	**42**

المصدر: قطاع التكوين المهني

وتجدر الإشارة إلى أن 39% من شعب القطاع العام تتميز باستحواذ الذكور على أكبر عدد من المقاعد (نسبة الإناث أقل من 20%)، وفيما لا تمثل نسبة الشعب التي تعرف هيمنة الإناث سوى 12% (نسبة الإناث فيها أكثر من 80%).

وتمثل الشعب المختلطة 49% من مجموع الشعب، مسجلة بذلك ارتفاعا ملموسا (11% في 2003). ويفسر هذا المعطى بالتحاق الإناث منذ مدة بالشعب المستقطبة للذكور كتلك المتعلقة بقطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية والإلكترونية والبناء والأشغال العمومية، وذلك على الرغم من الإكراهات الثقافية والاجتماعية.

وتمثل الفتيات 58% من إجمالي عدد المتدربين في القطاع الخاص، فيما لا تمثل هذه النسبة سوى 35% في القطاع العام. ويفسر ذلك بهيمنة الشعب الأكثر جاذبية للفتيات داخل القطاع الخاص (حلاقة، تجميل، إدارة، تسيير...). وفي هذا الإطار، ينبغي على القطاع العام الرفع من الطاقة الإستعابية لهذه الشعب لفائدة الفتيات اللواتي لا يتوفرن على إمكانيات ولوج مؤسسات القطاع الخاص.

توزيع المتدربين حسب القطاع 2010/2003

السنة	العام		الخاص		المجموع	
	المجموع	(%) الإناث	المجموع	(%) الإناث	المجموع	(%) الإناث
2003/2004	98 177	30	64 818	56	162 995	40
2004/2005	106 029	34	65 764	65	171 793	43
2005/2006	120 331	37	66 270	57	186 601	44
2006/2007	135 670	34	67 184	59	202 854	43
2007/2008	150 867	34	73 368	60	224 235	42
2008/2009	175 328	35	76 279	58	251 607	42
2009/2010	187 722	35	75266	58	262 988	42

المصدر: إدارة التكوين المهني

2.1.1.9. التكوين المهني في الوسط القروي

مقابل تطوره الهام في الوسط الحضري، يبقى انتشار التكوين المهني في الوسط القروي جد محدود نظرا للخاصيات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوسط. ولاتمثل نسبة المتدربين في هذا الوسط سوى 2% من العدد الإجمالي للمتدربين. وتشكل الإناث نسبة 22% من مجموع المتدربين بالوسط القروي و1% من مجموع المتدربات على الصعيد الوطني.

توزيع المتدربين في الوسط القروي حسب المستوى (2009/ 2010)

المستوى	مجموع المتدربين	عدد المتدربات	نسبة التأنيث%
التأهيل	2187	465	52
التقني	1063	206	23
التقني المتخصص	792	215	24
المجموع	**4042**	**886**	**100**

المصدر: قطاع التكوين المهني

وتجدر الإشارة إلى أنه تم وضع برنامج للتكوين بالتدرج المهني لفائدة الشباب القروي يأخذ بعين الاعتبار خاصيات هذا الوسط سنة 2000. علاوة على ذلك، أحدث مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لفائدة العالم القروي فضاءات متنقلة للتكوين في بعض الشعب كالخياطة والإعلاميات.

3.1.1.9 . أنماط التدريب في نظام التكوين المهني

من أجل الاستجابة بشكل دقيق لحاجيات المقاولات من الكفاءات وكذلك لحاجيات طالبي التدريب، يتوفر نظام التكوين المهني على عدة أنماط للتكوين.

التكوين المهني الدائم والتداولي

بلغ عدد المتدربات في قطاع التكوين المهني الدائم والتداولي 205 110 خلال الموسم2010/2009 ، أي ما يمثل 42% من العدد الإجمالي للمتدربين في القطاعين الخاص والعام.

ويوضح توزيع عدد المتدربين حسب المستوى أن نسبة المتدربات تتساوى مع نسبة المتدربين فيما يخص مستوى التقني المتخصص (50%)، الذي يشكل المستوى الأعلى في نظام التكوين. وقد عرفت هذه النسبة تطورا بنقطة واحدة مقارنة مع السنة الماضية. ومن جهة أخرى، تبقى نسبة المتدربات في باقي المستويات جد مشرفة خصوصا في مستوى التقني 46% متبوعا بمستوى التخصص 42%.

وخلال السبع السنوات الماضية شهد عدد المتدربات الإناث بالتكوين المهني الدائم والتداولي تطورا بمعدل نسبة نمو قدرت ب8% في السنة. ويوضح الرسم البياني التالي، تطورا إيجابيا لعدد المتدربات في مستويات التكوين التقني المتخصص والتقني.

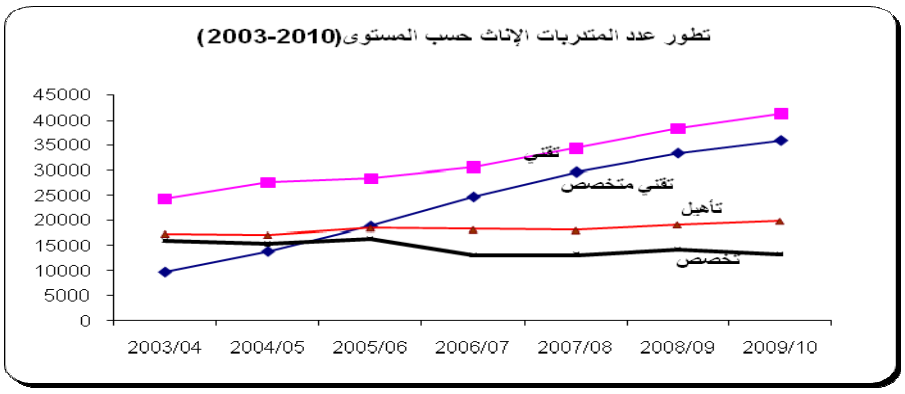

المصدر: قطاع التكوين المهني

التكوين بالتدرج المهني

يرتكز نمط التكوين بالتدرج المهني على تكوين تطبيقي داخل المقاولة مدته لا تقل على 80% من المدة الإجمالية للتكوين. ويكتمل هذا التكوين بنسبة 10% من مدته على الأقل بتكوين عام وتكنولوجي في مركز للتكوين بالتدرج المهني.

خلال الموسم 2010/2009، ناهز عدد المتعلمين 31.948، وتمثل نسبة الإناث 35% مقابل 17% خلال الموسم 2006/2005. إلا أنه، تبقى هذه النسبة محدودة بالنسبة لتلك المسجلة في التكوين المهني الدائم والتداولي. وتعزى هذه النتيجة أساسا لكون التكوين بالتدرج المهني لا يغطي بشكل كاف القطاعات ذات الإقبال الهام من طرف الفتيات كالإدارة والتسيير والنسيج- والألبسة.

الوحدات المتنقلة للتكوين التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

يتعلق الأمر بتكوين يجري في فضاءات متنقلة مجهزة خصيصا على شكل ورشات توفر دورات تكوينية أو التمدرس على المدى القصير. ويوجه هذا التدريب إلى الشباب بالوسط القروي بغية تحسين مهاراتهم المهنية وكذا تعزيز الأنشطة الآقتصادية التي تتطلب يد عاملة في الوسط القروي.

وتتوفر حاليا فضاءات التكوين المتنقلة على 20 وحدة تمكن من استقبال 2.500 مستفيد في مهن متعددة.

4.1.1.9.التكوين أثناء العمل

في سياق مواكبتها لإعادة تأهيل الموارد البشرية للمقاولات، بادرت السلطات العمومية منذ 1997/1996 بتعاون مع الشركاء الاجتماعيين على إحداث إصلاح جدري يرتكز على آليتين متكاملتين تهدفان إلى تشجيع المقاولات على دمج التكوين المستمر لمواردها البشرية لاعتبارهم وسيلة إستراتيجية لبرنامج تنميتها. هاتان الآليتان هما: المجموعات المهنية لدعم الاستشارة (GIAC) ونظام العقود الخاصة للتكوين (CSF).

- *المجموعات المهنية لدعم الاستشارة*: ترمي هذه الآلية إلى خلق جمعيات تتكون وتسير من طرف المنظمات والفدراليات المهنية للمقاولات.

- *نظام العقود الخاصة للتكوين* : يهدف هذا النظام الثلاثي التسيير (حكومة، مقاولة، مستأجرين) واللامركزي (عشر لجن جهوية) إلى تشجيع المقاولة على دمج التكوين في مخططها التنموي وذلك بمنحها مساعدة مالية تمكنها من تحقيق برامج لتكوين مواردها البشرية. خلال سنة 2008، تمت المصادقة على 1.862 طلب للتكوين بمساهمة مالية تقدر بـ 127,8 مليون درهم .

- *وضع نظام لتأهيل وكالات الإرشاد والتكوين (التكوين أثناء العمل)*: وفقا لتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتوصيات المؤتمر الأول للتكوين المهني المنعقد أواخر 2006، شرعت الوزارة في إرساء نظام لتأهيل وكالات الإرشاد والتكوين أثناء العمل.

وقد أجريت في سنة 2009 أول عملية لتأهيل المتدخلين في الإرشاد والتكوين. وكانت الحصيلة النهائية لهذه المبادرة على الشكل التالي :

- تأهيل 341 خبير من 66 وكالة للإرشاد والتكوين لمدة 3 سنوات.
- تأهيل 145 خبير من 47 وكالة للإرشاد والتكوين لمدة سنة واحدة.

ومن أجل تعميم الفائدة، تم إعطاء الانطلاقة للعملية الثانية للتأهيل سنة 2010.

4.1.1.9. تقييم نظام التكوين المهني

يحصل عموما 68% من مجموع المتدربين الذين يلجون قطاع التكوين المهني الدائم والتداولي على دبلوم. علاوة على ذلك، فقد بينت الدراسات التي قام بها قطاع التكوين المهني أن نسبة الاندماج بعد تسعة أشهر من التخرج وصلت 63,4% من مجموع خريجي فوج سنة 2007. وتبقى هذه النسبة أعلى بثلاث نقاط مقارنة مع خريجي المؤسسات الخاصة (65% مقابل 62%).

ويسجل نفس المعطى عند مقارنة هذه النسبة حسب الجنس. حيث أبانت الدراسة الميدانية التي أجريت على خريجي فوج سنة 2007 أن نسبة اندماج الخريجين الذكور أكبر من نسبة اندماج الخريجين الإناث بفارق ثمان نقاط (67% للذكور مقابل 58% للإناث). وتبين هذه الدراسات كذلك أن خريجات التكوين المهني يجدن صعوبة أكثر في الحصول على مناصب شغل، لكن عندما يشتغلن، يسلكن مسارا مهنيا أفضل.

2.9. السياسات العمومية والأهداف المتوخاة

1.2.9. الاستراتيجية الجديدة للتكوين المهني

باستنادها على نهج جديد مندمج لإرساء منظومة التكوين المهني في القطاعات المنتجة ولمواكبة تنفيذ مختلف الأوراش القطاعية، أنجزت إدارة التكوين المهني إستراتيجية جديدة ترتكز على ما يلي :

- انجاز برامج قطاعية للتكوين المهني في إطار تعاقدي مع المهنيين.
- تطوير التكوين المهني داخل مكان العمل.
- إعادة هندسة منظومة التكوين المهني حسب المقاربة المرتكزة على الكفاءات.

وترتكز هذه الإستراتيجية أيضا على سياسة الانفتاح وشراكة ديناميكية مع السلطات العمومية والغرف والجمعيات المهنية والشركاء الاجتماعيون والمنظمات غير الحكومية...

2.2.9. التكوين المهني وأهداف الألفية للتنمية

تواكب أهداف التنمية لقطاع التكوين المهني تلك المرتبطة بأهداف الألفية للتنمية وخصوصا:

●الهدف الأول "التقليص من الفقر المدقع" : إن التكوين المهني مرتبط بشكل مباشر بهذا الهدف وذلك بتمكين الساكنة الهشة من تكوين ملائم يسهل لها الاندماج في سوق العمل ومن ثم تأمين راتب لائق ;

●الهدف الثالث "المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة": التكوين المهني مرتبط بشكل مباشر بهذا الهدف وذلك بتمكين المرأة من تكوين مؤهل يسمح لها بولوج وظائف ذات قيمة كبرى;

●الهدف الرابع والخامس "النقص من معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمومة": يلعب قطاع التكوين المهني دورا مهما في تحقيق هذين الهدفين وذلك بمساهمته في تكوين 5.000 متدرب سنويا في قطاع الصحة من بينهم 81% من الإناث ;

●الهدف الثامن "إحداث شراكة دولية من أجل التنمية": يرتكز قطاع التكوين المهني بشكل قوي على التعاون الدولي وذلك بالاستفادة من الإعانات الخارجية لتجهيز مختلف المؤسسات ولتكوين المكونين.

3.2.9. التكوين المهني واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

نظرا للدور الهام الذي يلعبه في تحسين ولوج المرأة للعمل وبالتالي استقلاليتها، أدرج التكوين المهني في ثلاث بنود من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي هذا الإطار، تسهر إدارة القطاع على احترام تطبيق البنود 10، 11 و14 من هذه الإتفاقية.

ويتبين ذلك بشكل واضح في المادة العاشرة من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وخصوصا في فقرتها أ : " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة: شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني،والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق القروية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة التعليم الأولي وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني " .

أما المادة الحادية عشر، فنصت على حق المرأة في التكوين المستمر من أجل الدفع بمسارها المهني. وهكذا فقد ورد في نص الفقرة "ب" "أن المرأة لها الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمان في مقر العمل وفي جميع الخدمات وشروط العمل، والحق في تلقى التدريب وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التدرج المهني والتدريب المهني والتكوين المستمر."

وأخيرا، تولي المادة الرابعة عشر اهتماما خاصا لتحسين ظروف المرأة القروية. وقد تمت الإشارة في الفقرة "د" "أن المرأة القروية لها جميع الحقوق للحصول على جميع أنواع التكوين والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يرتبط بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات الجماعية والإرشادية للرفع من كفاءتها المهنية".

3.9. البرامج والمشاريع المنجزة

المخطط الاستعجالي 2008-2012

من أجل مسايرة الدينامية الاقتصادية التي يشهدها المغرب ولتلبية حاجيات الأوراش الاقتصادية الجديدة الهامة من كفاءات، تم إرساء مخطط استعجالي في ميدان التكوين المهني على ضوء خلاصات ثمان دراسات أجريت خلال سنة 2008. وقد هم هذا المخطط الاستعجالي بالخصوص المجالات التالية:

تنمية التدرج المهني بقطاع الفلاحة والصناعة التقليدية

تهدف تنمية التدرج المهني إلى تزويد القطاع الفلاحي بيد عاملة مؤهلة تمكن من الرفع من مستوى مردودية وتنافسية الوحدات الإنتاجية الفلاحية وإلى تمكين بنات وأبناء الفلاحين من اكتساب المهارات الضرورية لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية وتهيئ جيل جديد من الفلاحين أكثر انفتاحا على المستجدات التكنولوجية. ويهدف هذا البرنامج الذي سيكلف 340 مليون درهم إلى التكوين بتدرج مهني لفائدة 60.000 من الشباب القروي في المهن الواعدة من أجل تزويد سوق الشغل بما يقارب 51.000 خريجة وخريج.

وفيما يخص الصناعة التقليدية والتي تعاني من عدة مشاكل كضعف مستوى تأهيل الموارد البشرية، فقد وضعت " رؤية 2015 " للصناعة التقليدية سياسة جديدة لتنمية القطاع، من بين ركائزها تحسين جودة التكوين. وبتكلفة تناهز 451 مليون درهم، يهدف مخطط العمل 2008-2015 إلى تسخير جميع الإمكانيات اللازمة من أجل تكوين 60 ألف من الشباب بالتدرج المهني في الحرف الواعدة لتزويد سوق الشغل بما يقارب 51.000 خريجة وخريج.

إحداث إجازات مهنية في إطار شراكة بين الجامعات ومؤسسات التكوين المهني

استنادا إلى توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي نص على ضرورة نسج شبكات للتربية والتكوين على الصعيدين الجهوي والمحلي، فقد تم إقرار إحداث إجازات مهنية بشراكة مع الجامعات ومؤسسات التكوين المهني التابعة للقطاعين العام والخاص. وهكذا، تم رصد 290 إجازة مهنية و7.250 خريجة وخريج في القطاعات ذات الأولوية.

مواكبة مخطط التنمية المندمج للقطاع الصناعي المغربي بتلبية حاجيات القطاع من الكفاءات

لمرافقة الميثاق الوطني للإنبثاق الصناعي، التزمت وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة التعليم العالي على بذل كل المجهودات من أجل تقديم 220 ألف متخرج إلى سوق العمل خلال الفترة 2009-2015. وفي هذا السياق، تم إرساء نظام للدعم المباشر فيما يخص التكوين عند التشغيل والتكوين المستمر وذلك لفائدة المقاولات التي تعمل في قطاعات السيارات، الطيران والإلكترونيك والأوفشورينغ. وتتراوح مساهمة الدولة ما بين 12.000 و66.000 درهم حسب القطاعات والملفات المطروحة. وإلى متم سنة 2009، قدمت 86 مقاولة طلب الإستفادة من نظام الدعم من أجل تكوين 14.300 عامل وعاملة خلال الفترة 2009-2012.

مواكبة قطاع الفندقة بتلبية متطلبات القطاع من الكفاءات

من أجل الاستجابة للحاجيات من الموارد البشرية لمواكبة رؤية 2010 والأوراش السياحية المفتوحة، ثم إحداث مخطط عمل يهدف إلى تكوين 67 ألف مهني في أفق 2012 يأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المتوقعة والقدرة الإيوائية الإضافية. علاوة على ذلك ومن أجل تحسين جودة التكوين، فإنه من المقرر تنظيم حصص لتكوين المكونين.

ضبط عروض القطاعين العام والخاص للتكوين المهني

يتميز الوضع الحالي للعرض والطلب على التكوين بضغط متزايد عليه وذلك بمعدل ثلاث طلبات لمنصب بيداغوجي في القطاع العام، وبتزايد الطلب على المهارات في القطاعات الاقتصادية وكذا بوجود مؤهلات هامة للقطاع الخاص مستغلة بشكل جزئي وذلك نظرا لأسباب تتعلق بمدى قدرة تمويل التكوين.

وفي هذا الإطار، تم إنجاز خطة عمل لإرساء آلية لضبط عروض التكوين المهني في القطاعين العام والخاص، وتتمحو ر أساسا حول :

- مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بمقدار 4000 درهم في السنة لكل متدرب في مستوى التقني المتخصص والإجازة المهنية، أي ما يعادل ثلث تكلفة التكوين.
- مساهمة الدولة في تكلفة تكوين 8000 متدرب في السنة في أفق 2012.
- مساهمة الدولة في تكوين 18.000 متخرج خلال الفترة 2008-2012 من بينهم 16.000 تقني متخصص و2.000 في مستوى الإجازة المهنية وذلك بقطاعات ذات أولوية للاقتصاد الوطني.

وتقدر التكلفة الإجمالية لهذه الإجراءات ب 140 مليون درهم خلال الفترة 2008-2012، مما سيمكن من ربح لخزينة الدولة يقدر ب 300 مليون درهم. وتجدر الإشارة إلى استفادة 2.570 متدرب من مستوى التقني المتخصص إلى حدود 2010/2009.

تثمين مدة التكوين

حث المرسوم الصادر في شتنبر 2007 والمتعلق بإعادة هندسة التكوين المهني وفقا للمقاربة حسب الكفاءة على تنظيم مدة التكوين لمستويات التخصص والتأهيل وفق المدة اللازمة لاكتساب المهارات بذلا من المدة المحددة حاليا في سنتين.وتتلخص أهداف خطة العمل المنجزة بالتشاور مع وزارة السياحة، ووزارة الفلاحة، ووزارة الصناعة التقليدية، ووزارة الصيد البحري ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل فيما يلي :

- ترشيد عدد شعب التكوين (تخفيض من 225 إلى 114 شعبة) .
- تطوير 65 برنامج للتكوين الأولي وفق المقاربة حسب الكفاءة (APC)، أي ما يمثل 48% من العدد الإجمالي لمستويات التخصص والتأهيل للفاعلين المعنيين الخمس.
- تطبيق البرامج المنجزة في 155 مؤسسة للتكوين المهني .
- تسوية وضعية حوالي 90.000 من المتخرجات والمتخرجين الذين تابعوا تكوينهم ما بين 2004 و2008 في مستويات التأهيل والتخصص خلال فترة تقل عن سنتين.

ومن أجل تسليم الشهادات للمتخرجين المعنيين، تم وضع إطار قانوني صودق عليه من طرف المجلس الحكومي في أبريل 2009. وفي هذا السياق شهدت سنة 2009 انطلاق طلبين للعروض:

- طلب للعرض في القطاع الفلاحي من أجل تكييف برنامجين للتكوين وإرساء تسع برامج للتكوين داخل 37 مؤسسة للتكوين.

- طلب عرض يخص قطاع الصناعة التقليدية من أجل تكييف 7 برامج وإنجاز 8 برامج للتكوين وإدخال 17 برنامج للتكوين داخل أربع مراكز للتكوين التطبيقي.

تحسين قابلية تشغيل الشباب الذين يواجهون صعوبة في الإدماج

نظرا للتحولات المتسارعة لسوق الشغل وعدم ملائمة بعض التكوينات للحاجيات، فقد ثم وضع برنامج " تأهيل 2012 " لتحسين قابلية التشغيل لفائدة 100 ألف باحث عن العمل (حاملي الشهادات)، يعهد بتنفيذه للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. وستوضع آليات انطلاق عمليات التكوين بتشاور مع المشغلين والجمعيات التي تمثل القطاعات الواعدة والمستشارين في مجال التشغيل.

برنامج إعادة إدماج السجناء

بشراكة مع مؤسسة محمد السادس للتضامن يستمر مكتب التكوين المهني بالتزامه بإعادة إدماج السجناء بمنحهم تكوينا ملائما. وهكذا سيستفيد 26.570 سجين من بينهم 11% من النساء من تكوين مهني داخل المؤسسات السجنية . سيستفيد 2.000 سجين منهم من التكوين عن طريق التدرج المهني.

4.9. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

1.4.9. توزيع ميزانية قطاع التكوين المهني

بلغت ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني 1,144 مليار درهم سنة 2010. وبلغ مجموع نفقات قطاع التكوين المهني برسم نفس السنة المالية ما قيمته 753,1 مليون درهم، أي ما يعادل 65,8% من مجموع الميزانية المخصصة لوزارة التشغيل والتكوين المهني.

وقد بلغت ميزانية التسيير لقطاع التكوين المهني برسم السنة المالية 2010 ما يناهز 416,4 مليون درهم، أي ما يعادل 55,2% من مجموع الميزانية المخصصة لهذا القطاع. وامتصت نفقات الموارد البشرية 47,2 مليون درهم، فيما كلفت المعدات والنفقات المختلفة 369,2 مليون درهم، أي ما يعادل49% من مجموع الميزانية المخصصة لهذا القطاع، من بينها 350 مليون درهم خصصت لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و9,3 مليون درهم للمدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة.

وقد بلغت ميزانية الاستثمار لقطاع التكوين المهني برسم السنة المالية 2010 ما قيمته 336,7 مليون درهم أي ما يعادل 44,71% من الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع التكوين و68% من إجمالي ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة التشغيل والتكوين المهني. وحسب الإدارات، تم تخصيص 38% من مبلغ الاستثمار لمديرية التكوين داخل وسط العمل مقابل 39,8% كدعم لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

ويبين تحليل الميزانية حسب البرامج، أن المخطط الاستعجالي حاضر بشكل قوي في خطط عمل مختلف مديريات قطاع التكوين المهني، وتقدر ميزانيته ب 175,2 مليون درهم برسم سنة 2010. ويضم هذا المخطط الذي يمثل تمتينا لعمل قطاع التكوين المهني، البرامج التالية:

- إحداث 5 مؤسسات متخصصة في مجال صناعة الطيران، والسيارات والمودة وذلك في إطار الميثاق الوطني للإنبثاق الصناعي (55,7 مليون درهم لسنة 2010).
- إحداث وتوسيع مراكز التكوين عن طريق التدرج المهني (87,9 مليون درهم سنة 2010).
- مساعدة تقنية من أجل تطوير وتكييف وإدخال برامج التكوين عن طريق التدرج المهني لقطاع الصناعة التقليدية (5 مليون درهم 2010).
- مساهمة في نفقات تكوين المتدربين بمؤسسات التكوين المهني التابعة للقطاع الخاص (6,7 مليون درهم سنة 2010).

2.4.9. تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

انخرط قطاع التكوين المهني في شتنبر 2007 إلى نظام شمولية الإعتمادات الذي يدخل في إطار نهج جديد للتسيير المرتكز على النتائج. وفي هذا الإطار، تم إرساء عدة مؤشرات أهداف من أجل تقييم وتتبع نفقات الاستثمار والتسيير لمختلف المهمات والبرامج المطبقة من طرف قطاع التكوين المهني. وتهم هذه المؤشرات مجمل برامج هذا القطاع مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

مؤشرات متعلقة بميزانية التسيير

توجد ستة مؤشرات خاصة بالتسيير موزعة على المؤسستين التابعتين لقطاع التكوين المهني وهما مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة. وتعتبر هذه المؤشرات كلها مؤشرات أهداف تحصي عدد المتدربين في طور التكوين وكذلك تستخلص نسبة الإناث في تلك التكوينات. ويمكن إغناءها بإضافة مؤشرات إمكانيات تتعلق، على سبيل المثال، بالجهاز البيداغوجي كعدد المكونين إناثا وذكورا ودرجة تأهيلهم إلخ.

مؤشرات متعلقة بميزانية الاستثمار

يصل عدد مؤشرات الأهداف الخاصة لميزانية الاستثمار والتي تهم مجمل برامج التكوين المهني إلى 60 مؤشرا تتوزع على البرامج التالية:

- **نظام التكوين المهني:** المؤشرات المعتمدة لهذا البرنامج تهم عدد المتدربين والخريجين موزعين حسب الجنس وكذلك حسب نمط التكوين وعدد مؤسسات التكوين المهني.

- **التكوين بالتدرج المهني :** يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الشبان والشابات من تأهيل مهني يسهل إدماجهم في الحياة العملية وكذلك إلى المساهمة في تحسين تأطير المقاولات الصغرى والمتوسطة. وتكمن مؤشرات هذا البرنامج أساسا في عدد المتدربين بالتدرج المهني وعدد الخريجين موزعين حسب الجنس وكذلك عدد المراكز حسب شعبة التعلم وأخيرا عدد مراكز التكوين بالتدرج المهني المحدثة داخل فضاءات المقاولات.

- **تنمية التكوين المهني في القطاع الخاص :** يهدف هذا البرنامج إلى إنعاش تواجد التكوين وكذلك إلى مواصلة تأهيل ومنح الاعتماد للمؤسسات الخاصة للتكوين المهني. وتهم مؤشرات هذا البرنامج عدد المتدربين والخريجين موزعين حسب الجنس وكذلك عدد الشعب المؤهلة بالإضافة إلى عدد المؤسسات المعتمدة.

- **التكوين أثناء العمل :** يهدف هذا البرنامج إلى تنمية تأهيل الموارد البشرية للمقاولات من أجل الدفع بتنافسيتها. وتعد المؤشرات المتعلقة بعدد المقاولات المستفيدة من خدمات GIAC وCSF وعدد العاملين المستفيدين من CSF مؤشرات فعالة لهذا البرنامج. إلا أن المعطيات المتعلقة بعدد المقاولات والمستأجرين المستفيدين من CFS غير متوفرة.

- **إعادة هندسة نظام التكوين المهني باعتماد المقاربة حسب الكفاءات (APC) :** ويتمثل المؤشر الذي تم اختياره لهذا البرنامج في عدد برامج التكوين المنجزة وفق المقاربة حسب الكفاءات.

وينطبق الشيء نفسه على برامج مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث تم وضع مؤشرات متعلقة بأعداد المتدربين والخريجين حسب الجنس وكذا عدد مراكز التكوين المهني في المؤسسات السجنية وكذلك عدد المتدربين والخريجين منها. إلا أنه ونظرا لكون الهدف النهائي لكل تدريب هوالاندماج كان من الأرجح إدراج مؤشرات أخرى تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي متعلقة بالتشغيل. ونظرا للعدد الكبير (60 مؤشرا)، سنركز في الجدول التالي على تحليل مؤشرات الأهداف المتعلقة بأهم البرامج التي تستحوذ على نسبة كبيرة من ميزانية قطاع التكوين المهني من خلال تقديم اقتراحات حول جندرتها مع تحليل لأهميتها.

تحليل مؤشرات الأهداف لميزانية قطاع التكوين

المؤشرات	الأهداف/المهام	تصنيف المؤشر	ملاحظات
تنمية التكوين بالتدرج المهني			
عدد المتكونين بالتدرج المهني بالقطاع العام	استقطاب أكبر عدد من المنقطعين عن الدراسة	مؤشر نتائج	ينبغي تصنيفه حسب الجنس
عدد المتكونين بالتدرج المهني بالقطاع الخاص	استقطاب أكبر عدد من المنقطعين عن الدراسة	مؤشر نتائج	ينبغي تصنيفه حسب الجنس
نسبة المتكونات بالتدرج المهني (العام+ الخاص)	حسين نسبة التأنيث في التكوين بالتدرج المهني	مؤشر نتائج	مؤشر يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
خريجي التكوين بالتدرج المهن	الزيادة في عدد خريجي التكوين بالتدرج المهني	مؤشر نتائج	ينبغي تصنيفه حسب الجنس
نسبة خريجات التكوين بالتدرج المهني في القطاعين العام والخاص	تحسين نسبة التخرج في التكوين بالتدرج المهني	مؤشر نتائج	
إحداث مراكز التدرج المهني داخل فضاءات المقاولات	الزيادة في عدد مراكز التكوين بالتدرج المهني داخل المقاولات	مؤشر وسيلة	
التكوين المقدم من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل			
عدد المتدربين	الزيادة في عدد الأماكن المتاحة في التكوين المهني	مؤشر نتائج	ينبغي تصنيفه حسب الجنس
نسبة المتدربات	تحسين نسبة التأنيث في التكوين بالتدرج المهني	مؤشر نتائج	مؤشر يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
عدد الخريجين	الزيادة في عدد الخريجين	مؤشر نتائج	ينبغي تصنيفه حسب الجنس
نسبة الخريجات	تحسين نسبة التأنيث من بين خريجي التكوين المهني	مؤشر نتائج	مؤشر يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي
تنظيم وإنعاش التكوين في القطاع الخاص			
عدد مؤسسات التكوين في القطاع الخاص	الزيادة في عروض التكوين المهني بالقطاع الخاص	مؤشر نتائج	
مؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة	تحسين جودة التكوين المهني بالقطاع الخاص	مؤشر نتائج	
مؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة التي تقدم شعبا مؤهلة	الزيادة في التكوين المهني المؤهل بالقطاع الخاص	مؤشر نتائج	
عدد المتدربين في التكوين المهني الدائم التابع للقطاع الخاص	الزيادة في عدد الأماكن المتاحة في التكوين المهني بالقطاع الخاص	مؤشر نتائج	ينبغي تصنيفه حسب الجنس
نسبة التأنيث في التكوين المهني الدائم التابع للقطاع الخاص	معاينة نسبة التأنيث في التكوين المهني بالقطاع الخاص	مؤشر نتائج	يجب تصنيفه حسب الجهة والشعبة

10. قطاع الشباب

وعيا منها بالدورالذي يلعبه الشباب في تنمية البلاد، التزمت الحكومة بمنح أهمية خاصة لهذه الفئة العمرية في إطار برنامج شامل ومندمج، وذلك عن طريق سياسة إدماج الشباب في الحياة المهنية وتأهيل مراكز الاستقبال وتدعيم البرامج ذات الصبغة الثقافية والبيداغوجية والتنشيطية لفائدة الشباب في الأوساط الحضرية والقروية.

وفي هذا الإطار، تحرص وزارة الشباب على توفير الرفاهية والإنعاش والإدماج الاجتماعي وتحسين مناخ الشباب والأطفال. وكما تعمل على مساعدة ودعم جمعيات الشباب وتنسيق ومراقبة عملها. وبلغ عدد موظفي وزارة الشباب، سنة 2008، ما يناهز 4426 إطار وعون، 39% منهم نساء.

1.10. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

مميزات الشباب المغربي

تمثل فئة الشباب، في المغرب، المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة ما يقارب 20% من مجموع السكان سنة 2009. ويعيش 54% منهم في الوسط الحضري. وحسب توقعات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، فإن نسبة الشباب قد يعرف تراجعا ملحوظا خصوصا في الوسط القروي حيث ستنتقل نسبتهم من

22% سنة 2008 إلى 15,3% في أفق 2030. وتعزى هذه الوضعية بالأساس إلى شيخوخة السكان وتراجع نسبة الخصوبة الراجع إلى تأخر سن الزواج.

تطور نسبة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة حسب مكان الإقامة

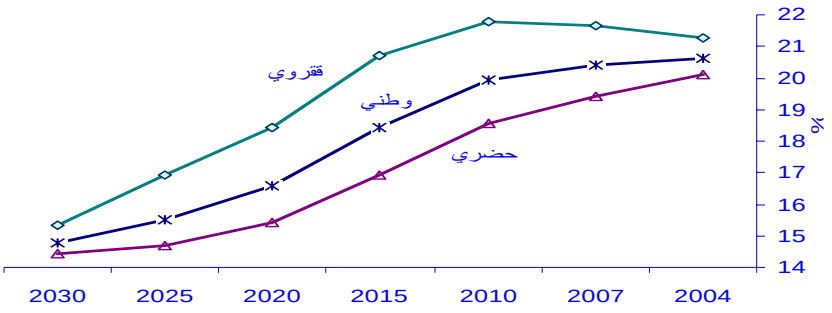

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

حسب تقرير المؤشرات الاجتماعية للمغرب لسنة 2009، تصل نسبة الأمية على الصعيد الوطني إلى 20,5% لدى الشباب بين 15 و24 سنة، أغلبها في أوساط الإناث (27,9% بالنسبة للإناث مقابل 13,3% بالنسبة الذكور). ويلاحظ انه خلال فترة 2003 -2009، تزايد معدل محو الأمية لدى الإناث ب 14,4 نقط مئوية من 57,7% إلى 72,1% مقابل تزايد 10,5 نقط مئوية عند الذكور، مما يشهد على قطع أشواط مهمة في هذا المجال.

تطور معدل محو الأمية للشباب بين 15 و24 سنة

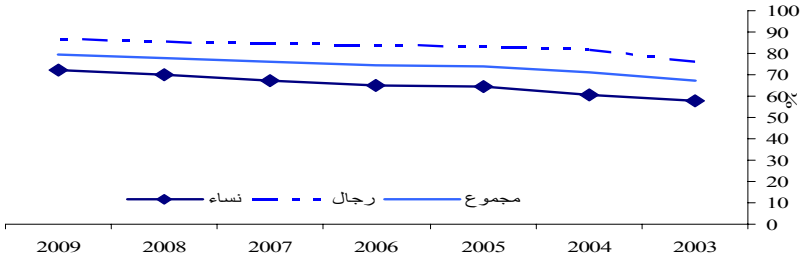

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وتمثل النساء نسبة 26,7% من مجموع الساكنة النشيطة سنة 2009 (أي 21,7% في الوسط الحضري و32% في الوسط القروي). ومع ذلك وبالرغم من التقدم المحرز، يبين التحليل أن انخراط النساء في النشاط الاقتصادي مازال محدودا وخصوصا بالنسبة للشابات المتراوحة أعمارهن بين 15 و24 سنة. لم يتعدى معدل النشاط لدى النساء الشابات في الوسط الحضري 9,6% سنة 2008 مقابل 31,44% عند الشباب. ويتراوح معدل النشاط لدى النساء الشابات في الوسط القروي 27,61% مقابل 62,1% لدى الشباب.

وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، يظهر توزيع الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة حسب الأنشطة الرئيسية التي يزاولونها أن 31,2% منهم يوجدون في مرحلة التربية والتكوين و35,8% يمارسون نشاطا اقتصاديا و7,34% عاطلون عن العمل و23,6% من الشباب الإناث ربات بيوت.

وتختلف اهتمامات الشباب باختلاف الوسط الذي يعيشون فيه. فالشباب الذين يعيشون في الوسط الحضري يتوجهون بشكل كبير إلى التربية والتكوين في حين أن الشباب الذين يعيشون في الوسط القروي حاضرون بقوة في سوق الشغل. وتبلغ نسبة الشابات ربات البيوت 21% في الوسط الحضري بينما تصل إلى 32% في الوسط القروي.

2.10.السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

تهدف استراتيجيه وزارة الشباب والرياضة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2016 إلى الجعل من تأطير الشباب رافعة للتنمية البشرية بواسطة مضمون تربوي يمكن من ترسيخ ثقافة المواطنة والانفتاح على القيم العالمية لدى الأطفال والشباب. وتتطلع هذه الاستراتيجيه أيضا أن تكون سلسلة من القيم المندمجة انطلاقا

من رياضة الفئات العريضة إلى تكوين النخب الرياضية على أعلى مستوى مع جعل الولوج إلى البنيات التحتية القريبة رافعة لتنمية الثقافة والمنافسة الرياضية. وترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

- تطوير شبكة البنيات التحتية الرياضية وللاستقبال وكذا منشآت القرب للشباب.
- إنعاش الانخراط في شبكات التعارف وكذا التفاعل ما بين الشباب والذي من شأنه أن يساعد على الإبداع والتعبير الفني عبر منتديات التواصل والمهرجانات وورشات العمل الفنية والأسفار وممارسة الهوايات.
- تنمية ممارسة الرياضة المنظمة وتدعيم رياضة النخبة ورياضة التميز.
- إرساء منظومة للتكوين والتأطير العالي لفائدة جميع المتدخلين في قطاع الشباب والرياضة.

وتتحدد أهداف السياسة الوطنية الجديدة في قطاع الشباب فيما يلي: 1) تكافؤ الفرص والحظوظ؛ 2) التربية الموجهة نحو إنعاش العمل والتضامن؛ 3) التربية على استقلال الذات والحرية في إطار المواطنة واحترام المصلحة العامة؛ 4) التحسيس على أهمية الانفتاح على باقي الثقافات والحضارات؛ 5) نقل المعارف للشباب في كل الميادين وذلك بخلق فضاءات والسهر على توفير الوسائل الكفيلة بضمان توفير إطار تربوي متكامل؛ 6) الرقي بالمستوى التربوي والفكري والمهني من أجل ضمان إدماج الشباب في سوق الشغل وتشجيعهم على الإنتاجية والتنافسية؛ 7) الحفاظ على المشروع الوطني من أجل تكوين الشباب ومنحهم مهارات وتأهيلهم للحفاظ على سلوك يحميهم من المخاطر (تعاطي المواد المخدرة، العنف، السرقة، التخريب، الدعارة الخ) وذلك عن طريق التحسيس والتواصل.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، قامت الوزارة الوصية بتوضيب مخطط عمل طموح على المدى المتوسط والذي يهدف إلى تمكين 300.000 طفل سنويا من الاستفادة من برنامج "عطلة للجميع"، والرفع من عدد المستفيدين من دور الشباب ليصل إلى 1.000.000 شاب، وتأمين التأطير ل 400.000 شاب عبر إعطاء الدعم لجمعيات الشباب. وتبقى أهم العمليات المبرمجة بالنسبة للسنة الجارية، إنشاء خمس مخيمات، وبناء مركزين كبيرين للاصطياف، وإنجاز مركز لحماية الطفولة وثلاث نوادي للأطفال وكذا فتح 200 روض و45 مركز نسوي. إضافة إلى ما سبق، يبقى تحقيق الأهداف السالفة الذكر مرتبطة بتأهيل وتنشيط التراث الحالي للوزارة ويتعلق الأمر ب :

- 467 دار للشباب عبر المملكة.
- 43 مركز للعطل والهوايات.
- 33 مركز استقبال وللندوات.
- 347 روض يعملون على تأمين التعليم الأساسي ل 10.700 طفل.
- 405 مركز نسوي وللتكوين المهني النسوي.
- 1251 جمعية وطنية ومحلية شريكة للوزارة.
- 20 مركز لحماية الطفولة.

وعلى صعيد آخر، يتماشى عمل وزارة الشباب وتوصيات الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين والتي تهدف إلى الولوج المتساوي للحقوق السوسيواقتصادية والتكوين والشغل ...الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الدولة في مجال الشباب تنسجم كليا والمجهودات التي يبدلها المغرب في قطاع الشباب لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية ويتعلق الأمر بالهدفين 2 و3 وبالأخص المرامي التالية:

المرمى 7: العمل على تعميم تمدرس الفتيات والفتيان في السلك التمهيدي.

المرمى 9: القضاء على الأمية لدى الشباب والشابات ما بين 10 و25 سنة، وتخفيض نسبة الأمية بالنصف مقارنة مع 1990. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد المستفيدين من برنامج محاربة الأمية في دور الشباب والنوادي النسوية 19.050 شخص سنة 2006.

المرمى 11: القضاء على الفوارق بين الجنسين في ولوج سوق الشغل والمساواة في الأجر والحصول على الموارد (الائتمان، الملكية، الأرض...).

يساهم قطاع الشباب أيضا في تحقيق الهدف 6 وخصوصا المرمى 18 والذي يهدف إلى الحد من انتشار السيدا في أفق سنة 2015، وذلك عبر مشاركتها في إرساء برنامج وطني لمحاربة السيدا بشراكة مع وزارة الصحة والصندوق العالمي لمحاربة السيدا والسل والتيفويد. وهكذا فقد تم إحداث 40 نادي استفاد منهم 42.500

شاب في مختلف دور الشباب من أجل تحسيسهم من مخاطر الأمراض المتنقلة جنسيا بصفة عامة والسيدا على وجه الخصوص.

إضافة إلى هذا ستمكن التدابير المتخذة من طرف الوزارة الوصية من تحقيق الأهداف المسطرة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء خصوصا تلك الواردة في المادة 10 والذي يقتضي بضرورة اتخاذ جميع التدابير الملائمة من طرف الدول الموقعة للقضاء على التمييز تجاه النساء وضمان حقوقهن بتساومع الرجال في ما يخص التعليم وإعطاء المنح الدراسية والتكوين المهني والألفبة والولوج إلى الإرشادات الخاصة للوعي الصحي وضمان الحياة الكريمة.... وتعتبر الفقرة (ه) ذات أهمية بالنسبة لوزارة الشباب والرياضة حيث تشير إلى ضرورة استفادة المرأة من نفس الإمكانات لتكون مشاركتها فعالة في الرياضات والتربية البدنية.

3.10.البرامج والمشاريع المنجزة

تعمل وزارة الشباب والرياضة على إرساء مجموعة من البرامج نذكر منها بالخصوص برنامج "العطلة للجميع" نظرا لأهميته. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميم استفادة الأطفال والشباب المغربي من العطلة كيفما كان مستواهم الاجتماعي أومكان إقامتهم.

ولقد سمحت الجهود التي بذلتها الدولة والمجتمع المدني لتحقيق هدف برنامج "العطلة للجميع" من تزايد عدد المستفيدين من 49.500 سنة 2002 إلى أكثر من 151.000 طفل ومراهق خلال عطلة 2010 موزعة على38 مركز حضري و49 مركز دائم للتخييم مقابل 43 مركز سنة 2009، أي بزيادة 30.000 مكان إضافي.

تهدف التوجهات الجديدة إلى العمل أكثر على تحسين جودة الخدمات المقدمة وإصلاح وتجديد البنية التحتية لمراكز الاصطياف وتحسين جمالية الأماكن لجعلها أكثر جاذبية وتعزيز تدابير السلامة عبر إحداث ممرات مضاءة ليلا في المخيمات وتفويت الخدمات المتعلقة بالمطعم والأنشطة المتنوعة. غير أن الوزارة الوصية تتطلع إلى تحقيق هدف 300.000 مستفيد من المخيمات سنة 2010 (شاملة لعمليات التخييم المنجزة قبل شهر يوليوز وتلك التي سيتم مواصلتها بعد شهر شتنبر).

وتجدر الإشارة إلى أن الاستفادة من برنامج التخييم تستوجب دفع مساهمة مالية حددت من طرف الدولة في مبلغ 250 درهما عن كل مستفيد، والتي تعد من التدابير التي تم تبنيها برسم عملية التخييم لسنة 2010. حيث كانت الجمعيات المشاركة هي من يحدد مبلغ المساهمة في السنوات الماضية. كما تعمل وزارة الشباب والرياضة على إرساء برامج أخرى في الميادين التي تهم النوادي النسوية ومراكز التكوين المهني والحضانة.

4.10. تحليل ميزانية قطاع الشباب

بلغ الغلاف المالي للميزانية المرصودة لوزارة الشباب والرياضة سنة 2010 ما يناهز 1,49 مليار درهم بزيادة 24% مقارنة مع 2009. وبلغت ميزانية التسيير 579,2 مليون درهم أي بنسبة 38,8% من الميزانية العامة للوزارة مقابل 61,2% بالنسبة لميزانية الاستثمار.

بنية ميزانية وزارة الشباب والرياضة لسنة 2010

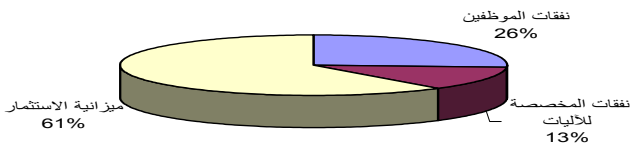

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

عرفت اعتمادات وزارة الشباب والرياضة تزايدا ملحوظا خلال السنتين الأخيرتين لتنتقل من 754 مليون درهم سنة 2007 إلى 1,15 مليار درهم سنة 2009، أي بزيادة 53%. وتجدر الإشارة إلى أن معدل صرف ميزانية الوزارة سجل انخفاضا من 162% سنة 2005 إلى 124,5% سنة 2008. أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فقد عرف معدل صرفها ارتفاعا ملحوظا من 23% سنة 2000 إلى 71,2% سنة 2008.

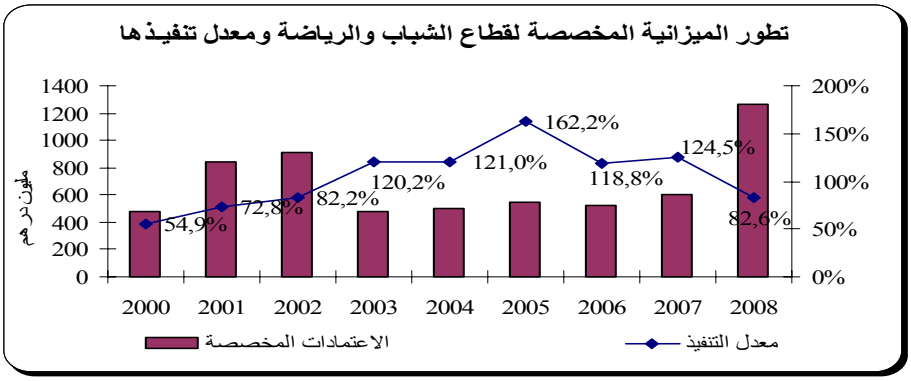

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ميزانية مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية

خصصت لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية ميزانية قدرها 103 مليون درهم والتي تمثل 17,7% من ميزانية تسيير القطاع. أما ميزانية الاستثمار لهذه المديرية، فتبلغ 57,9 مليون درهم أي ما يمثل 6,34% من ميزانية الاستثمار الإجمالية الخاصة بقطاع الشباب.

رؤية مركزة على ميزانية برنامج العطلة للجميع

خلال سنة 2010، وصلت الميزانية المحددة لهذا البرنامج إلى 111,81 مليون درهم من بينها 84,53 مليون درهم لميزانية التسيير أي بزيادة 55% مقارنة مع سنة 2009، و 7,25 مليون درهم كاعتمادات إضافية. وقد عرفت الاعتمادات الممنوحة لهذا البرنامج زيادة تفوق 47% مقارنة مع سنة 2009.

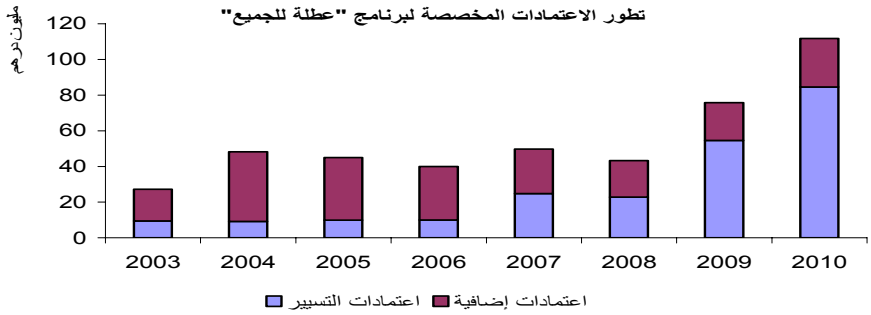

المصدر: وزارة وزارة الشباب والرياضة

ويبين توزيع عدد المستفيدين من برنامج "العطلة للجميع" حسب الجهة أن 36% ينحدرون من جهتين الدار البيضاء الكبرى والرباط سلا – زمور– زعير أي ما يناهز 72.187 شخص. وفي غياب للبيانات المفصلة حسب الجنس ومحل الإقامة للمستفيدين من هذا البرنامج يتضح أن الجهات الأكثر استفادة هي الجهات ذات نسبة عالية من التحضر.

تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

على غرار باقي القطاعات الوزارية، انخرط قطاع الشباب مند سنة 2007 في شمولية الاعتمادات وبالتالي تحديد مجموعة من مؤشرات الأهداف المرقمة والتي ستسمح بقياس مستوى تحقيق الأهداف المحددة مسبقا. ويبلغ عدد مؤشرات الأهداف المحدد من طرف القطاع إلى 80 مؤشرا (ميزانية التسيير والاستثمار:30 و50 مؤشر على التوالي). وقد حددت مؤشرات الأهداف لميزانية التسيير حسب البنيات بينما ميزانية الاستثمار صنفت حسب الجهات.

ويتضح بعد قراءة أولية لهذه المؤشرات أهمية وضع مجموعة من الأهداف حسب التوجهات الإستراتيجية الكبرى والتي تشكل أسس السياسة الحكومية في قطاع الشباب.

ويتبين من خلال دراسة معمقة لمؤشرات الأهداف أن بعضا منها يمكن اعتبارها مؤشرات الوسيلة أوالتتبع، على سبيل المثال، مؤشرات ميزانية التسيير كإنعاش الشباب، مساعدة الجمعيات ومعاهد الشباب والشؤون النسوية. فيما يخص ميزانية الاستثمار، فمن الملاحظ أن مجموع مؤشرات الأهداف هي مؤشرات الإمكانيات وهي ممثلة حسب الجهات ومنها "معدات وأثاث المكاتب" و"إنجاز الإصلاحات والمنشآت".

ويتضح من خلال تحليل ميزانية التسيير غياب مقاربة النوع الاجتماعي. بيد أن بعض مؤشرات ميزانية التسيير تبدوأكثر مراعاة للنوع الاجتماعي كبرامج "العطلة للجميع" و"أنشطة الشباب في إطار اتفاقيات التعاون الدولي". ويتعلق الأمر بالمؤشرات التالية:

تصنيف مؤشرات الأهداف لميزانية قطاع الشباب

المؤشرات	الأهداف /المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
عدد المستفيدين من برامج العطل	محاولة تمكين جميع الشباب المغاربة المنحدرين من عائلات معوزة من الاستفادة من المخيمات	مؤشر نتيجة	تصنيف عدد المستفيدين حسب الجنس ومجال الإقامة (حضري وقروي)	------
عدد أيام إطعام الشباب في المخيمات	الحصول على وسائل من أجل تنظيم ناجح للمخيمات	مؤشر وسيلة		ربط هذا المؤشر بسابقه
عدد المخيمات الدائمة		مؤشر وسيلة		ربط هذا المؤشر بالمؤشر الأول
عدد المستفيدين من التبادل الدولي المرتبط بأنشطة الشباب الوطني	انتعاش التبادل بين الشباب على الصعيد الدولي والوطني	------	عدد المستفيدين حسب الجنس ووسط الإقامة (حضري وقروي)	------
عدد المستفيدين من التبادل الدولي المرتبط بأنشطة الشباب الأجانب	انتعاش التبادل بين الشباب على الصعيد الدولي والوطني	------	عدد المستفيدين حسب الجنس ووسط الإقامة (حضري وقروي)	------

ويكتسي إعادة تحديد مؤشرات الأهداف لقطاع الشباب أخذا بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي صبغة هامة وذلك من أجل ضمان نجاعة النفقات العامة وكذا لتحقيق استهداف عادل لهذه النفقات. كما يتضح كذلك ضرورة وضع مؤشرات أهداف أخرى أكثر أهمية متعلقة بمختلف مجالات هذا القطاع ومصنفة حسب الجنس ووسط الإقامة.

وهكذا فمن خلال تشخيص حالة قطاع الشباب في المغرب يمكن استخراج فارق هام بين الفتيات والفتيان من حيث معدلات النشاط ومعدل العزوبة ومعدل محو الأمية والترفيه كالعطل والرياضة والقراءة والسفر الثقافي. إن تصحيح هذه الوضعية والعمل على تخفيف هذا الفارق رهين بإعادة توزيع الاعتمادات المالية لصالح الفتاة وبالأخص في العالم القروي.

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

تمر الاستفادة المنصفة للنساء من حقوقهن الاقتصادية عبر الولوج الجيد لفرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات. ويعرض هذا المحو ر الطابع الأفقي للتشغيل قبل التطرق للفرص التي تتيحها قطاعات الفلاحة، الصيد البحري، والصناعة والتجارة، والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، والسياحة، وأخيرا الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

1. قطاع التشغيل

في سياق الإعلان عن مجموعة من الإصلاحات خاصة المتعلقة بإدماج المرأة في التنمية، تستحق قضية تشغيل المرأة اهتماما خاصا نظرا لمشاركتها المتميزة في الحياة الاقتصادية ومساهمتها في إنتاج الثروات الاقتصادية التي لا يتم تثمينها بنفس الطريقة كالرجل.

وبهذا الخصوص، يطرح سوق الشغل مفارقة كبيرة. فبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التعليم والصحة لدى النساء، لا زالت الفوائد المتوقع أن يتم جنيها من مشاركة المرأة في الساكنة النشيطة ضعيفة وذلك نظرا لاحتدام الفوارق بين الرجال والنساء في مجال ولوج سوق الشغل والمشاركة في اتخاذ القرار.

1.1. تشخيص قطاع التشغيل

1.1.1. النشاط

بلغت الساكنة النشيطة (من15 سنة فما فوق) خلال سنة 2009 ما يناهز 11.314.000 فرد، أي بارتفاع طفيف بنسبة 0,4% مقارنة مع سنة 2008 (0,7+% في الوسط الحضري و0,1+% في الوسط القروي). وعرف معدل النشاط عند الشباب البالغين 15 سنة فما فوق انخفاضا بنسبة 0,7 نقطة، منتقلا من 50,6% سنة 2008 إلى 49,9% سنة 2009. وشمل هذا الانخفاض كذلك معدل نشاط النساء من 26,6% إلى 25,8% مقارنة بالرجال من 75,9% إلى 75,3%. كما سجل معدل النشاط لدى النساء القرويات انخفاضا من37,0% إلى 36,1% أكثر مما هو عليه لدى النساء في الوسط الحضري (من 19,3% إلى 18,6%).

وفي نفس المجال، انخفضت نسبة النساء في الساكنة النشيطة من 26,9% سنة 2008 إلى 26,5% سنة 2009 وهذا ناتج عن تراجع مماثل (أي 0,4 نقطة) لحصة النساء في الساكنة النشيطة الحضرية وفي الساكنة النشيطة القروية على التوالي من 22,2% إلى 21,8% ومن32,1% إلى31,7%. بيد أن مشاركة المرأة في سوق الشغل عرفت تطورا إيجابيا، وإن ظل ضعيفا بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية والديمغرافية والثقافية.

ويبدو من خلال هذه النتائج أن معدل النشاط في المغرب كشف عن وجود فارق كبير بين الجنسين. ويفسر هذا الفارق بوجود عدد هام من النساء الغير النشيطات مرتبط أساسا بعوامل اجتماعية وثقافية تحد من مشاركة المرأة في الحياة النشيطة. حيث يعتبر عمل المرأة خارج المنزل ثانويا ومقبولا عند الضرورة فقط. ويعد الزواج أيضا عاملا هاما وله تأثير سلبي على نشاط المرأة.

نسبة النشاط على المستوى الوطني حسب الجنس

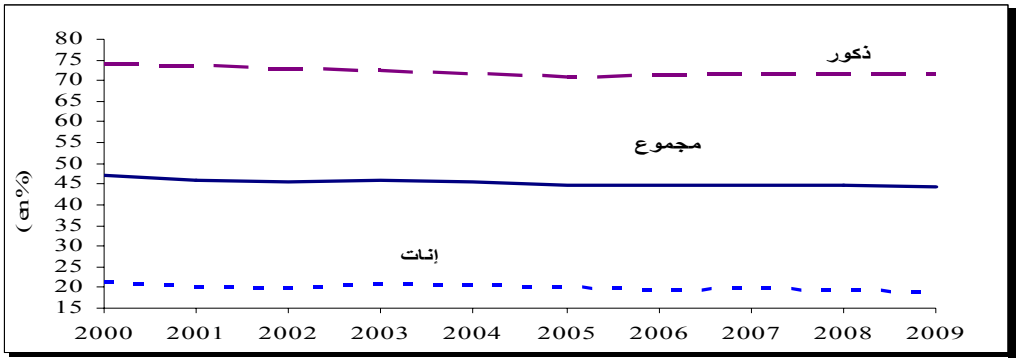

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وعلاوة على ذلك، يعزى المنحى التنازلي لمشاركة الإناث جزئيا إلى انخفاض نسبي في العمالة النسائية في القطاع العام. وقد يكون هذا راجعا إلى مغادرة المرأة للتقاعد سواء المغادرة الطوعية أو التقاعد المبكر، وبالتالي فهن أكثر عرضة لمغادرة سوق الشغل. وقد غادرت في سنة 2005 ما يقرب من 60% من النساء إلى التقاعد الطوعي. أما بالنسبة للنساء المشتغلات في القطاع الخاص، فيؤدي تقاضي الأجور الهزيلة إلى التخلي عن البحث عن وظائف جديدة وانتظار تحسين الظرفية أو الخروج بكل بساطة من سوق الشغل وبالتالي انخفاض في النشاط لدى النساء.

2.1.1. نسبة التشغيل

عرفت الساكنة النشيطة المشتغلة ارتفاعا بنسبة 0,9% فقط، حيث انتقلت من 10.189.000 سنة 2008 إلى 10.285.000 سنة 2009 (1,8+% في الوسط الحضري و0,2+% في الوسط القروي). وهكذا فقد فقدت نسبة التشغيل[60] 0,5 نقطة منتقلة من 45,8% إلى 45,3% ، مما يدل على ضعف قدرة الاقتصاد المغربي على استخدام اليد العاملة. حيث انخفضت نسبة التشغيل ب0,3 نقطة في الوسط الحضري (38,2% إلى 37,9%) و0,5 نقطة في الوسط القروي (56,6% إلى 56,1%).

وتظهر نسبة التشغيل وجود اختلافات حسب الجنسين والإقامة والسن وكذا مستوى التعليم. كما تبين أيضا المساهمة المحدودة للمرأة في النشاط الاقتصادي، حيث تبلغ هذه النسبة 68,7% للرجال ضد 23,6% فقط للنساء.

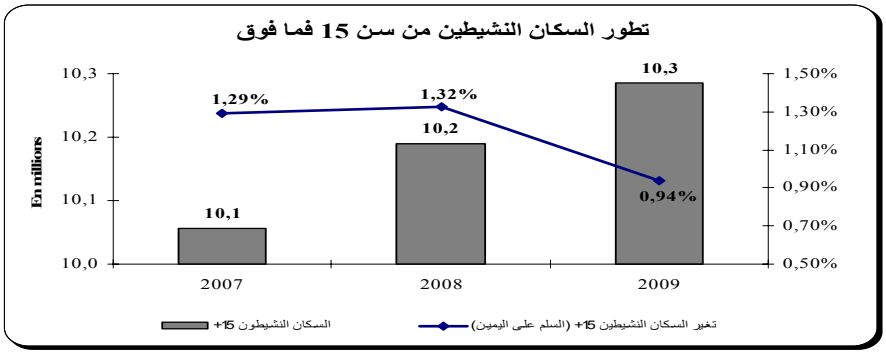

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ويبرز تحليل مؤشرات التشغيل الفوارق الموجودة بين الرجال والنساء. وتُفسَر هذه الوضعية بوجود عراقيل تحول دون النهوض بأوضاع النساء المأجورات وكذا بصعوبة رصد أجهزة المراقبة للمخالفات والخروقات التي تتعرض لها النساء المأجورات. ويعزى ذلك إلى وجود قطاع غير منظم يستخدم فئة عريضة من النساء.

ويضاف إلى ذلك غياب الحماية الاجتماعية بسبب اشتغال عدد مهم من النساء في القطاع غير المنظم، وتواجد العديد من النساء في مهن ذات قيمة ضعيفة وولوج محدود لمناصب المسؤولية، وقلة الاستفادة من التكوين المستمر، مما ينعكس سلبا على ظروف التشغيل وآفاق الترقية وضعف مشاركة النساء في العمل النقابي.

وقد احتل المغرب، انطلاقا من البحث الذي أجرته "وحدة الذكاء الاقتصادي" ، الرتبة 78 من بين 113 بلدا بخصوص الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء. ويرتبط هذا التأخير في الترتيب بالقوانين الاقتصادية وتقنين قطاع التشغيل، وكذا بالممارسات والتقاليد ناهيك عن التمييز ضد المرأة في سوق الشغل.

3.1.1. التشغيل حسب القطاعات

ساعدت المجهودات المبذولة لتحسين ظروف المرأة إلى تعزيز تواجد المرأة المغربية في مختلف القطاعات العامة منها أو الخاصة. ويلاحظ ذلك من خلال تشجيع المقاولات النسوية التي تعد محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية.

[60] نسبة التشغيل هي نسبة الأشخاص المتوفرين على شغل من بين الساكان في سن التشغيل (15 إلى 64 سنة).

وفي هذا الصدد، أطلق المغرب المذكرة الحكومية للمساواة بين الجنسين 2010- 2012. وترمي هذه المبادرة، التي انبثقت من الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة المعتمدة سنة 2006، إلى وضع رهن إشارة سيدات الأعمال "الأدوات اللازمة " لتعزيز وتطوير أعمالهن. وتشمل هذه الأدوات التعليم الجيد والولوج إلى رؤوس الأموال وكذا إلى الشبكات التي تمكن هؤلاء النساء من الاستفادة من أفضل الممارسات في مجال إدارة الأعمال.

ووفقا لدراسة قامت بها وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، يتمركز نشاط المرأة في قطاع الصناعة التحويلية بأجر يقل بنسبة 7,6% عن أجر الرجال[61]. كما يتواجد عدد مهم من النساء في القطاع الغير المنظم وفي المهن ذات القيمة المضافة الضعيفة التي تتطلب القليل من المهارات. وتجدر الإشارة إلى الولوج المحدود وغير المتساوي للنساء إلى قطاع التمويل والأسواق وشبكات الأعمال التجارية والتكوين[62]

4.1.1. البطالة

انخفض عدد العاطلين على الصعيد الوطني بنسبة 4,5% حيث انتقل من 1.078.000 سنة 2008 إلى 1.029.000عاطل سنة 2009. وقد سجل معدل البطالة 9,6% سنة 2008 مقابل 9,1 % سنة 2009. ويعزى هذا التراجع الطفيف إلى انخفاض في معدل البطالة في الوسط الحضري (من 14,7% إلى 13,8%). في المقابل، استقر هذا المعدل في 4% بالوسط القروي. وقد تراجع معدل البطالة بشكل إيجابي عند الرجال من 9,5% إلى9% مقابل تراجع من 9,8% إلى 9,5% عند النساء، خاصة في الوسط الحضري من 13% إلى 12,1% عند الرجال ومن 20,3% إلى 19,8% عند النساء.

وعلاوة على ذلك، تفاقم معدل البطالة لا سيما بين النساء الحاملات للشهادات. ويندمج بصفة عامة الناشطون غير حاملي الشهادات بسهولة في سوق الشغل، حيث انتقل معدل البطالة لدى هذه الفئة من 4,7% سنة 2008 إلى 4,4% سنة 2009، وخاصة في الوسط القروي (من 2,6% إلى 2,5%). وانخفض كذلك معدل البطالة لدى الحضريين غير حاملي الشهادات بنسبة 0,6 نقطة لتصل إلى 7,7% سنة 2009 مقابل 8,3% سنة 2008.

نسبة البطالة في الوسط الحضري

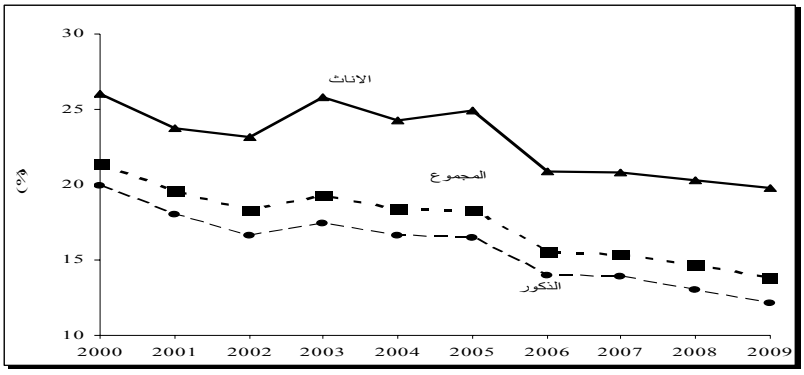

المصدر: : المندوبية السامية للتخطيط

وتجدر الإشارة، من خلال تحليل بنية البطالة حسب الشهادات[63]، أن ما يقرب من ثلثي الناشطين العاطلين هم من حملة الشهادات (ثلاثة أرباع منهم في المدن). لذا فبالنسبة للرجال، يستحوذ العاطلون حملة الشهادات ذات مستوى متوسط، بينما تحتل حاملات الشهادات العليا في صفوف النساء المرتبة الأولى. حيث أن نصف عدد العاطلين حاملي الشهادات العليا هم من النساء، أكثر من 80% لم يسبق لهن العمل وأكثر من 83% يبحثون عن وظيفة لأكثر من سنة.

[61] دراسة منجزة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة بشراكة مع البنك الدولي بعنوان: "قطاع الصناعة التحويلية بالمغرب في مفترق القرن 21 " صفحة 33..

[62] النوع الاجتماعي والتشغيل بالمغرب: بلوغ أعلى مستوى للمساواة بين الجنسين من خلال سوق الشغل، مجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيان تقرير البنك الدولي، يونيو 2008.

[63] النشاط، التشغيل والبطالة، النتائج المفصلة لسنة 2008، المندوبية السامية للتخطيط.

2.1.السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

تعتبر السياسة الوطنية لإنعاش التشغيل من وسائل تحقيق أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتتجلى خصائص هذه السياسة في كونها:

- سياسة ماكرواقتصادية محركة للتشغيل،
- سياسة للتكوين ترتكز على بناء المهارات والتكنولوجيا والقابلية للتشغيل،
- بيئة ملائمة لتنمية المشاريع وتطوير المقاولات،
- سياسة فعالة لتدبير سوق الشغل والحكامة التشاركية والحماية الاجتماعية المنصفة والفعالة اقتصاديا.

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال هذه العناصر المختلفة، يتم طرح قضية التشغيل في إطار مقاربة شمولية تضم جميع الفاعلين. حيث لا يمكن رفع تحدي التشغيل إلا من خلال الالتزام الحقيقي لجميع المتدخلين المعنيين.

وقد تمت ترجمة سياسة التشغيل في شقها الماكروالاقتصادي إلى برامج لإنعاش خلق المقاولات وتشجيع مبادرات التشغيل "إدماج"و"تأهيل" و"مقاولتي". كما تم وضع مخطط جديد[64] للعمل من أجل مواجهة التغيرات السريعة في سوق الشغل مع ملاءمة بعض التكوينات لمتطلبات واحتياجات السوق. ويرمي هذا المخطط إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الشباب الذين يعانون من مشاكل الاندماج في سوق الشغل من خلال برنامج "تأهيل 2010" الذي يهدف إلى تحسين فرص التشغيل ل 100.000 باحث عن شغل والذي أسند إلى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. ومن أهم المحاور الرئيسية لإستراتيجية قطاع التشغيل تحسين ملاءمة التكوين للتشغيل، وتعزيز فرص الشغل للشباب حاملي الشهادات، والرعاية الاجتماعية للعمال واستمرارية السلم الاجتماعي من خلال حوار بناء ومستمر مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

ومن جهة أخرى، يعمل قطاع التشغيل على الاستجابة لكل توصيات الإستراتيجية الوطنية من أجل المساواة بين الجنسين. حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى الحد من الفوارق والاستغلال وكذا الهشاشة التي تعاني منها المرأة من خلال إزاحة العوائق التي تحول دون الوصول إلى الفرص والموارد الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في سوق الشغل واتخاذ إجراءات قانونية من أجل تقنين العمل المنزلي وإدخال بعد النوع الاجتماعي في رسم خريطة التكوين المهني وكذا في مشروع قانون بشأن التكوين المستمر ودمج العمل المنزلي في النظام الإحصائي الوطني كمساهم مهم في الاقتصاد الوطني.

وعلاوة على ذلك، تسعى الأهداف الألفية من أجل التنمية إلى تقليص الإقصاء الاجتماعي وإلغاء الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والإعدادي وكذا الفوارق في مجال الولوج إلى الشغل والموارد. ويتطلب بلوغ هذه الأهداف أيضا تحقيق المساواة في الأجور والولوج إلى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وإلى كل مراكز اتخاذ القرار، وكذا إلغاء المقتضيات القانونية التمييزية. فقد سجلت النساء سنة 2007 حضورا بارزا في الحكومة ومثلن 35 مقعدا في البرلمان أي بنسبة 10,8% مقابل مقعدين سنة 1996 أي بنسبة 0,6%، بحيث لم تكن النساء ممثلة في البرلمان قبل هذه الفترة.

كما ساهم قطاع التشغيل في احترام المغرب لالتزاماته تجاه اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة[65]. ويجدر التذكير أنه ضمن بنود هذه الاتفاقية، منح المرأة الحق في التصويت، وشغل الوظائف الحكومية (المادة 7). وتنص هذه الاتفاقية أيضا على تحقيق المساواة في التعليم والتشغيل والنشاط الاقتصادي والاجتماعي (المادتان10 و11 و13).

وتجدر الإشارة، أنه قد تم تحقيق إنجازات مهمة في مجال تمكين المرأة خاصة في المجال السياسي والاقتصادي. حيث تطورت وضعية المرأة بصفة عامة نحو استقلالية أكبر في الفضاء العمومي وحماية أفضل لحقوقها الإنسانية، مما أثر إيجابيا على دورها في قطاع المقاولات والتنمية. ورغم هذه التطورات والاتجاه العام الذي يؤكد على الدور المتزايد للمرأة وعلى قدراتها كفاعلة اقتصادية، تعاني النساء من ضعف في الأنشطة المبتكرة. وهكذا، تعتبر توعية الفاعلين وأصحاب القرار المؤسساتيين والسياسيين بدور المرأة في خلق الثروات والتشغيل من الأولويات لضمان التقدم على المستوى التشريعي الذي سوف ينعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

---

[64] وزارة التشغيل والتكوين المهني

[65] للمزيد من التفاصيل انظر تقرير النوع الاجتماعي 2008

3.1. المشاريع والبرامج قيد الانجاز

وضعت سياسة التشغيل مجموعة من البرامج من بينها برامج إدماج وتأهيل ومقاولتي. حيث ساعد تطور نظام المعلوميات في سوق الشغل بوضع أفضل التوقعات للطلب والعرض وكذا تتبع المشاريع الوطنية ووضع معيار للملائمة الاجتماعية الذي يهدف إلى توسيع المقاولات التي تشغل أقل من 50 عامل. كما سجلت في سنة 2009، إدراج 50.000 شاب في برنامج إدماج حيث استفاد منهم 4000 من التكوين وإعادة التوجيه من برنامج تأهيل و7289 تم مرافقتهم في برنامج مقاولتي مع خلق ما يقرب من 2000 مقاولات الصغرى.

وعلاوة على ذلك، توقعت الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات في سنتي 2009- 2012 إدماج 230.000 باحث عن منصب عمل. وسيعرف هذا البرنامج تغيير إيجابي يصل إلى 10% وذلك بإدماج 55.000 باحث عن شغل مقابل 50.000 في سنة 2009. وقد ساهم إدماج مقاربة النوع في برامج تنمية التشغيل في تحسين وضعية المرأة وتمكينها من الوصول إلى مختلف الموارد، والمشاركة في القطاعات المنظمة من أجل تحسين الظروف المعيشية، وتحديد الاحتياجات ولعب دور في الاقتصاد.

برنامج العمل الوطني لتنفيذ التطابق الاجتماعي

بادرت وزارة التشغيل والتكوين المهني سنة 2007 بتنسيق مع الهيئات النقابية وأرباب العمل إلى وضع برنامج طموح سمي " برنامج العمل الوطني لتنفيذ التطابق الاجتماعي[66]. ويهدف هذا البرنامج إلى مواكبة المقاولات وذلك لتطبيق مقتضيات قانون الشغل بما في ذلك المتعلقة بحماية حقوق المرأة العاملة وضمان الحماية الاجتماعية للشغيلة على العموم وللنساء العاملات على الخصوص وتسليط الضوء على الأدوار ومهام المفتشين لضمان التطبيق السليم لأحكام قانون الشغل من أجل دعم قدرات الهيئات الممثلة للموظف من كلا الجنسين، وتحديد إدماج حوالي 2000 مقاولة في برنامج الامتثال الاجتماعي كهدف استراتيجي بحلول سنة 2012.

البرنامج الدولي لمحاربة تشغيل الأطفال

إضافة إلى تزايد المخاوف من تأثير الركود الاقتصادي، حذر المكتب الدولي للشغل من أن المجهودات المبذولة من أجل الحد من كل أشكال تشغيل الأطفال بدأت تتلاشى ويدعو إلى شن حملة عالمية لوقف هذه الممارسات.

وقد سجل المكتب الدولي للشغل تباطؤ وتيرة الانخفاض على نطاق عالمي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأزمة الاقتصادية العالمية أن تنقص من التقدم نحو الهدف المتمثل في القضاء على أسوء أشكال تشغيل الأطفال بحلول سنة 2016. وكانت هذه التطورات أكثر جوهرية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم 5 إلى 14 سنة، وتعتبر هذه المرحلة التي انخفض فيها عدد كبير من الأطفال المشغلين في جميع أنحاء العالم بنسبة 10%. وسجلت نسبة الفتيات انخفاضا بشكل ملحوظ (15%). ومع ذلك، فقد ارتفعت نسبة الذكور (7%). كما ارتفع عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-17 سنة بشكل خطير في المشاركة في النشاط الاقتصادي بنسبة 20% حيث انتقلت من 52 إلى 62 مليون نسمة.

وعلاوة على ذلك ساهمت وزارة الاقتصاد والمالية في إعداد البرنامج الوطني للطفولة"مغرب جدير بأطفاله" 2006-2015 والذي خصص جزءا كبيرا لمحاربة تشغيل الأطفال. كما عملت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن على دمج احتياجات الأطفال في برامج الحكامة المحلية وهذا يعد من بين أكبر التحديات التي تقع على عاتق الجماعات المحلية. إضافة تم وضع من خلال الممثلين المنتخبين برامج محلية مخصصة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد الطفل.

في نفس السياق، برز برنامج "إنقاذ" 2008-2012 للحد من التشغيل المبكر للأطفال. ويرمي هذا البرنامج إلى وضع تدابير لصالح الطفل وتتجلى في إصلاح الإطار القانوني المتعلق بحماية الفتيات الصغيرات الخادمات(اقل من 5 سنوات) ودعم وحدات حماية الطفولة والخدمات المحلية. ويظهر الهدف الرئيسي لهذا القانون من خلال فرض أقصى العقوبات على مخالفي قانون تشغيل الأطفال وكذا إعطاء توجيهات بشأن أجور الخادمات في البيوت على أن لا يقل 50% من الحد الأدنى للأجور المعمول به حاليا.

[66] ممول من ميزانية التسيير للوزارة بتعاون مع برنامج شمولي في اطار التحسين.

وفي هذا الصدد، يحدد مشروع مرسوم[67] قائمة الأنشطة المحظورة للأطفال دون سن 18 سنة. والتي تهدف للحفاظ على صحة وسلامة الأطفال وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية ومكافحة تشغيل الأطفال.

4.1. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

وخلال سنة 2010، خصصت لقطاع الشغل ميزانية بلغت391 مليون درهم، منها 203 مليون درهم المتعلقة بميزانية التسيير و 158,5 مليون درهم بميزانية الاستثمار، أي بنسبة 59,5% و40,5% من ميزانية القطاع على التوالي. وتمثل 0,2% من الميزانية العامة للدولة و39% من الميزانية المخصصة لوزارة التشغيل والتكوين المهني. وتمثل ميزانية الموظفين لوحدها 58% من ميزانية التسيير لقطاع التشغيل في حين تمثل ميزانية التجهيز والنفقات المختلفة 42%.

وقد وضع قطاع التشغيل إستراتجية تعمل على تحسين الملائمة بين التكوين والتشغيل وتعزيز فرص الشغل للشباب حاملي الشهادات والحماية الاجتماعية للطبقة الشغيلة واستدامة السلم الاجتماعي من خلال الحوار البناء والمستمر مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، إضافة إلى تنمية ثلاثة برامج إدماج وتأهيل ومقاولتي وكذا تطوير النظام المعلوماتي لسوق الشغل الذي يضم توقعات مفصلة عن الطلب والعرض للشغل.

وقد سجل معدل التنفيذ لميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني انخفاضا ملحوظا سنة 2008، وذلك بعد تحسن ملحوظ بين 2005 و2007. حيث استقر هذا المعدل في نسبة 70% فيما يخص الميزانية العامة لسنة 2008. أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فقد انخفض نسبيا معدل التنفيذ ليستقر عند إلى 39,2% سنة 2008. وقد سجل معدل التنفيذلميزانية التسيير60,8% سنة 2008 مقابل 46,7% سنة 2000. ويوضح الرسم البياني التالي تطور ميزانية قطاع التشغيل ومعدل التنفيذ خلال الفترة 2000-2008 :

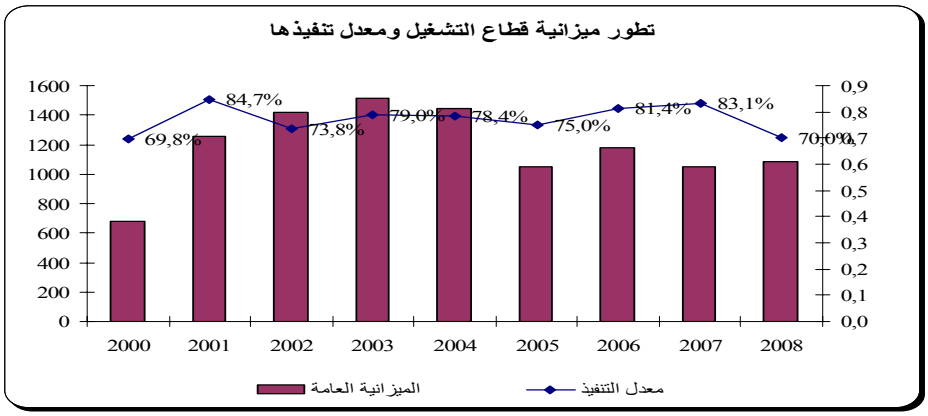

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

تحليل مؤشرات النجاعة

على غرار باقي القطاعات الوزارية، انخرطت وزارة التشغيل والتكوين المهني في شمولية الإعتمادات سنة 2007. وفي هذا الإطار، بلور القطاع مجموعة من مؤشرات الأهداف والتي تمكن من إيجاد صلة بين الإعتمادات المخصصة للعمل أو البرنامج والنتائج المستهدفة والمنتظرة من استعمال هذه الإعتمادات. ويبلغ عدد هاته المؤشرات حوالي 65 مؤشر منها 19 مؤشر مخصص لميزانية التسيير و46 مؤشر مخصص لميزانية الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن هاته المؤشرات لم تدمج بعد البعد النوعي والذي سيمكن من تقدير الجهود المبذولة لتحسين وضعية المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في مسلسل برمجة الميزانية. ورغم ذلك، يمكن إدماج البعد النوعي في بعض مؤشرات التسيير. وقد تم تجميع هذه المؤشرات في الجدول التالي:

[67] مرسوم رقم 2.04.682 بتاريخ 16 ذي القعدة الموافق ل 29 دجنبر 2004 حول لائحة الأنشطة المحظورة على الأطفال أقل من 18 سنة والنساء والأشخاص المعاقين.

أمثلة لمؤشرات متعلقة بميزانية التسيير

المؤشر	الأهداف/المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر
تحسين ظروف العمل في مندوبيات الشغل	دعم المهام	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس
المستفيدون من قروض السكن	مساندة الأعمال الاجتماعية	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيد حسب الجنس
المستفيدون من القروض الاجتماعية	مساندة الأعمال الاجتماعية	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيد حسب الجنس
مساعدة طبية لموظفي الوزارة	مساندة الأعمال الاجتماعية	مؤشر وسيلة	تصنيف المنخرط حسب الجنس
عدد المنخرطين	مساندة الأعمال الاجتماعية	مؤشر نتيجة	تصنيف المنخرط حسب الجنس
المقاولات والشركات التي زارها مستشاروالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	المساهمة في نفقات التسيير للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	مؤشر إنتاج	تصنيف المستفيد حسب الجنس
الخدمات(مواكبة ورشات عمل وتقييمات) التي أنجزتها الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	المساهمة في نفقات التسيير للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	مؤشر إنتاج	تصنيف المستفيد حسب الجنس
زيارات قام بها مفتشوالشغل لمختلف المقاولات	برنامج زيارات لمفتشيه الشغل	مؤشر وسيلة	تصنيف مفتشي الشغل حسب الجنس

أمثلة لمؤشرات متعلقة بميزانية الاستثمار

إنشاء مقر قطاع التشغيل	تجهيز المصالح المركزية	مؤشر إنتاج	تصنيف حسب الجنس
تكوين مفتشي الشغل	تجهيز المصالح المركزية	مؤشر إنتاج	تصنيف حسب الجنس
تكوين وتدريب موظفي المرصد الوطني للشغل	تجهيز المصالح المركزية	مؤشر إنتاج	تصنيف حسب الجنس
تكوين الأعوان (الكتابة)	تجهيز المصالح المركزية	مؤشر إنتاج	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
تحقيق حول كلفة ومدة العمل	المرصد الوطني للشغل	مؤشر إنتاج	تصنيف التحقيق حسب الجنس
دراسة حول حركية اليد العاملة في القطاع الخاص	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	تصنيف الدراسة حسب الجنس
إنشاء وإنجاز بنك المعلومات حول سوق الشغل	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	تصنيف بنك المعلومات حسب الجنس
تحقيق تتبع للائحة من المستفيدين من تدابير التشغيل	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
تحقيق حول حركة اليد العاملة	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	تصنيف التحقيق حسب الجنس
دراسة للتأطير المنهجي لطلبات الشغل	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	الأخذ بعين الاعتبار المقاربة حسب النوع الاجتماعي
دراسة لتقييم تأثير تدابير الشغل	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	الأخذ بعين الاعتبار المقاربة حسب النوع الاجتماعي
دراسة لإنجاز نموذج حول سوق الشغل	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	الأخذ بعين الاعتبار المقاربة حسب النوع الاجتماعي
إدماج حاملي الشواهد الشباب عبر برنامج إدماج	إنعاش الشغل	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيد حسب الجنس
تكوين منجز عن طريق برنامج تأهيل	إنعاش الشغل	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيد حسب الجنس
إنشاء المقاولات الجد الصغرى من خلال برنامج مقاولتي	إنعاش الشغل	مؤشر نتيجة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
تنظيم محاضرات لفائدة الأطر والمقاولات والنقابات في مجال النظافة والأمن.	حملات تحسيسية حول النظافة والسلامة	مؤشر إنتاج	تصنيف المستفيد حسب الجنس
تنظيم محاضرات لفائدة الأطر، المقاولات والنقابات في مجال الحماية الاجتماعية.	حملات للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية	مؤشر إنتاج	تصنيف المستفيد حسب الجنس
تحقيق في حركية اليد العاملة	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	تصنيف التحقيق حسب الجنس
دراسة وظيفة الانتماء لملفات البيانات الفردية	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	الأخذ بعين الاعتبار المقاربة حسب النوع الاجتماعي
دراسة الإطار المؤسسي من الحد الأدنى للأجور	المرصد الوطني للشغل	مؤشر نتيجة	الأخذ بعين الاعتبار المقاربة حسب النوع الاجتماعي

2. قطاع الفلاحة

شكلت محاربة الفقر بالمغرب خلال السنوات الأخيرة أولوية وطنية. وفي هذا الإطار، وبفضل الجهود الرامية لاستئصال هذه الآفة، تراجعت نسبة الفقر بالوسط القروي من 22% سنة 2001 إلى 14,2% سنة 2008. وتراجعت نسبة الهشاشة من 22,8% إلى 15,9% على الصعيد الوطني، ومن 16,6% إلى 11,7% في الوسط الحضري ومن 30,5% إلى 21,4% في الوسط القروي. ومن جهة اخرى، يبين توزيع مؤشرات الفقر حسب النوع، تراجع الفقر والجوع بالنسبة للنساء والرجال على حد سواء. فعلى سبيل المثال، فإن نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية في اليوم) بلغ 0,49% على الصعيد الوطني بالنسبة للرجال و0,63 % بالنسبة للنساء مقابل 2% على التوالي سنة 2001.

وقد كان هذا التراجع أكثر أهمية بالجماعات المستهدفة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث سجلت بها نسبة الفقر انخفاضا بنسبة 41,6% ما بين سنتي 2004 و2007 مقابل فقط 27,8% في باقي الجماعات القروية[68].

وبالرغم من هذه المجهودات، فإن الساكنة القروية ما زالت متأخرة عن مثيلتها الحضرية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية . ويمكن قياس هذا التخلف خصوصا بالنسب المرتفعة للأمية والفقر ثم الوفيات وكذلك غياب بعض البنيات التحتية الأساسية. ويتميز الفقر بالمناطق القروية بهشاشة الدخل المرتبطة بضعف نسيج المتدخلين وسوء تنظيمهم ثم بغياب وسائل الاستثمار ومشاكل العقار والماء. ولذلك فإن المعدل السنوي لدخل الأسرة قد قدر ب 47.448 درهم بالوسط القروي مقابل 73.448 درهم بالوسط الحضري[69].

1.2. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع

الوضعية بالعالم القروي

بالمغرب ما يقارب 48% من السكان النشيطين الذين يتجاوز سنهم 15 سنة يقطنون بالوسط القروي وذلك بمعدل نشاط 59 % منهم 37% عند النساء و82% عند الرجال. وتعد الفلاحة عاملا محددا للتوازنات وعدمها عند الساكنة القروية وذلك نظرا للدخل الذي توفره والذي يمثل 65% من الدخل القروي من جهة، وإلى أهمية عدد مناصب الشغل التي تؤمنها والتي تمثل 46% من مجموع المناصب بالمغرب من جهة أخرى[70].

ويمكن التمييز بين نموذجين من الفلاحة[71] :

- الأول يتوافق مع مجموعة المزارع الفلاحية التي يمكن تصنيفها "كمقاولات فلاحية " وتضم هذه المجموعة 875.000 مزرعة وتمثل 92% من المساحات الصالحة للزراعة وتهم 8,1 مليون شخص. وأغلبية هذه المزارع هي مزارع صغيرة ومتوسطة (PMEA).
- الثاني يتوافق مع فلاحة "اجتماعية" والتي تضم 601.000 مزرعة صغيرة. ويؤمن هذا النموذج دخلا جزئيا للعائلات المعنية ولا يمثل سوى 8% و5% من المسقية كما أن 315.000 أسرة بدون مزرعة ترتبط بالعمل المأجور والمؤقت. وتمثل المجموعات التي تعيش على هذا النموذج من الفلاحة 5,5 مليون شخص أي ما يعدل 40% من سكان القرى.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني الساكنة القروية من نسبة ضعيفة من الأشخاص المستفيدين من دروس محو الأمية، حيث لا يتجاوز المعدل44,4% (10 سنوات أو أكثر)[72]. ومن جهة أخرى فإن نسبة السكان النشيطين بدون مستوى دراسي بلغ 52% بالوسط القروي مقابل 16,3% بالوسط الحضري سنة 2009. كما تمثل النساء بدون مستوى دراسي 79,2% من النساء النشيطات بالوسط القروي. وتساهم هذه الوضعية في تفاقم ظاهرة البطالة التي انتقلت نسبتها بالوسط القروي من 3,8% سنة 2007 إلى 4% سنة 2008 و من 15,4% إلى 14,7% على التوالي بالوسط الحضري. و يظل معدل البطالة عند الرجال بالوسط القروي مرتفعا مقارنة بالنساء، حيث تجاوز 5% سنة 2008 عند الرجال في حين بلغ 1,8% عند النساء[73].

---

[68] النتائج الأولية للبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2007، المندوبية السمية للتخطيط، 2008.
[69] دخل مستويات معيشة الأسر، المندوبية السامية للتخطيط، يونيو2009.
[70] المندوبية السمية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل.
[71] حسب التقرير " مستقبليات المغرب 2030- الفلاح 2030"
[72] تقرير الأهداف الألفية، المندوبية السامية للتخطيط، 2010.
[73] حسب التقرير " مستقباليات المغرب 2030- الفلاحة 2030"

أما فيما يتعلق بالولوج لبعض البنيات التحتية والخدمات الأساسية فإن معدل الكهربة القروية قد وصل 83,9% نهاية سنة 2009 مسجلا بذلك تحسنا ملحوظا بفضل برنامج ربط العالم القروي بالكهرباء (PERG) الذي بدأ منذ سنة 1995، في حين بلغ معدل الولوج للماء 90% في بداية سنة 2009. وفيما يخص النظام الصحي، فإن العالم القروي يعاني من خصاص في البنية التحتية الإستشفائية وجودة الخدمات.

وتساهم كل هذه العوامل في هشاشة استقرار دخل الأسرة وتكرس تدهور ظروف معيشة الساكنة القروية وتفاقم ظاهرة الفقر.

تحليل وضعية المرأة القروية

تمثل النساء القرويات 50% من سكان القرى وتتكلفن بالإضافة إلى أشغال البيت بأشغال الفلاحة التي تشكل النشاط الاقتصادي الأساسي لهن، حيث يشغل هذا القطاع 90% من النساء النشيطات. وتلج هؤلاء سوق الشغل في سن مبكر حيث أن أزيد من 66.800 من الفتيات النشيطات بالوسط القروي ولجن سوق الشغل في سن أقل من 15 سنة[74] وهو ما يعادل 4% من النساء القرويات النشيطات اللواتي تقل أعمارهن عن 15 سنة.

بالإضافة إلى الأنشطة الفلاحية تحتل الخدمات المنزلية المرتبة الثانية في تشغيل النساء القرويات بنسبة 4,4% تليها التجارة التي تشغل 0,8% من[75] النساء القرويات النشيطات.

فبالرغم من تنوع الأنشطة التي تتحملها المرأة القروية في مختلف الميادين كالتربية والثقافة والإنتاج، فهي تبقى الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة للهشاشة ولا يضمن لها دورها في المجتمع المساواة وتكافؤ الفرص فيما يتعلق بولوج الموارد والخدمات والدخل وصنع القرار. ويمكن تفسير هذه الوضعية بعدة عوامل من أهمها العادات والأعراف المتوارثة عبر الأجيال والتي يحددها عامل الجنس والأمية والولوج المحدود إلى الخدمات الصحية وعبء الأشغال المنزلية.

2.2. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

يواجه قطاع الفلاحة الوطني تحديات ورهانات كبرى مرتبطة بالمحيط الدولي والوطني، وهكذا، فإن هذا القطاع مطالب بالتأقلم مع مسلسل انفتاح الاقتصاد الوطني وبمواجهة المنافسة الخارجية بمزيد من المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الترابية وفي تراجع الفقر بالوسط القروي. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الفلاحي مطالب كذلك بضمان الأمن الغذائي والحد من تدهور الموارد الطبيعية وبتدبير أفضل للتحولات المناخية.

وفي هذا المنحى، فقد سهرت الحكومة في السنوات العشر الأخيرة على وضع سياسات فلاحية تستجيب لتحديات المنافسة وتقليص الفوارق. ولكن وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت فيما يخص السياسات، فإن نجاح الاستراتيجيات المتبنية حالت أمامه عدة إكراهات تتجلى أساسا في ضعف اللامركزية وتدخل المصالح المحلية وضعف مساهمة الفاعلين المحليين حاملي المشاريع الفردية أو الجماعية وكذلك غياب رؤية مندمجة تقحم كل الفاعلين بالعالم القروي.

ومن جهة أخرى فإن إعطاء انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 والتي كان هدفها تقليص نسبة الفقر قد ساهم في إعادة إنعاش العالم القروي وقد شملت محاورها دعم الولوج للبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات الاجتماعية الأساسية وكذلك إعطاء دينامية للنسيج الاقتصادي المحلي عبر أنشطة مدرة للدخل وفرص التشغيل وكذا دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي وتعزيز الحكامة والقدرات المحلية.

السياسة الفلاحية الجديدة

وعيا منها بالتحديات التي ستواجه العالم القروي والقطاع الفلاحي، عملت وزارة الفلاحة، خلال سنة 2008 على إعداد استراتيجية فلاحية جديدة سميت "مخطط المغرب الأخضر" والتي تنخرط في منطق التنمية المندمجة. وتعتمد هذه الاستراتيجية الجديدة في أفق 2015 على ركيزتين أساسيتين. وتهم الأولى تطوير فلاحة عصرية تستجيب لقواعد السوق وترتكز على الاستثمارات الخاصة وذلك عبر تمويل ما بين 700 إلى 900 مشروع بتكلفة إجمالية تتراوح بين 10 و15 مليار درهم سنويا.

---

[74] الشاط، التشغيل والبطالة 2009، النتائج الأولية، مديرية الاحصاء.
[75] الشاط، التشغيل والبطالة 2008، النتائج المفصلة، مديرية الاحصاء.

وتهم الركيزة الثانية تبني مقاربة تهدف إلى محاربة الفقر من خلال تحسين دخل الفلاحين الأكثر فقرا خصوصا بالمناطق المعزولة. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على انطلاق مابين 300 و400 مشروع اجتماعي بهدف تشجيع الفلاحين في وضعية غير مستقرة في الانخراط في الأنشطة ذات قيمة إضافية عالية وأقل عرضة للتقلبات المطرية، كما سيتم مواكبة مشاريع الإنتاج سواء منها الحيوانية أوالنباتية لتحقيق مردودية أفضل.

يضم كذلك هذا المخطط بعدا أفقيا يهدف إلى حل مشاكل القطاع الفلاحي كالعقار واستعمال الماء وتعزيز تأطير بنيات المواكبة والدعم. وفي هذا الصدد فإن الوزارة المكلفة أعطت انطلاق مشروع التقسيم الجهوي لهذا المخطط في سنة 2008 والذي أفرز 16 مخططا جهويا، حيث تم التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة به في أبريل من سنة 2009.

إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القروية

ولمسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب، غيرت وزارة الفلاحة والصيد البحري من توجهاتها في أواخر التسعينات في مجال التنشيط السنوي. وهكذا تم اعتماد وسيلة جديدة ترتكز على مقاربة النوع الاجتماعي بدل المقاربة المبنية على إدماج المرأة في التنمية. وقد تم تدعيم هذه المقاربة الجديدة منذ 2002 بإصدار المذكرة التوجيهية للنهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة القروية.

وتساهم إستراتيجية وزارة الفلاحة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة. حيث تتضمن محاور هذه الاستراتيجية إدماج بعد "النوع" في سياسات وبرامج التنمية الفلاحية والقروية والأخذ بعين الاعتبار في برامج التنمية الفلاحية والقروية ميزانية الوقت الذي يخصصه الرجال والنساء لتنفيذ الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية والبحث عن أفضل الطرق لتمكين المرأة من الحصول على أراضي فلاحية خصوصا أراضي الجموع وخلق ظروف ملائمة لتمكين سكان القرى خاصة النساء من تثمين كفاءاتهم على المستوى المحلي ومشاركة النساء القرويات في تحديد الأولويات وإنجاز برامج ومشاريع التنمية الفلاحية والقروية وكذلك تعميم البنيات الحكومية المنبثقة من سياسة القرب والمخصصة لنساء القرى وإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج التكوين (المستمر والأولي) والبحث والتعميم.

ومن جانب أخر، فإن الإستراتيجية المتبعة ستمكن من تحقيق الأهداف المسطرة داخل الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وهكذا فإن عدد من بنود هذه الاتفاقية تخص السياسة القروية خاصة المادة 14، الذي يحث على الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تعترض سبل تطور المرأة القروية ودورها المهم في الحياة الاقتصادية لأسرتها ووضع التدابير الملائمة للحد من كل أشكال التمييز تجاه المرأة حتى تتمكن من لعب دورها في التنمية القروية.

ويندرج عمل وزارة الفلاحة كذلك في إطار التزام المغرب بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، إذ تعتبر تنمية العالم القروي ومنه قطاع الفلاحة من الشروط الضرورية لتحقيق هذه الأهداف. وسيمكن ذلك من تحسين الإنتاج الفلاحي للأسر ومنه تحسين الدخل (الهدف1) وتطوير المشاريع المدرة للدخل لفائدة النساء (الهدف 3) وتعزيز البنيات الأساسية (الهدف 2 و4 و5).

3.2. البرامج والمشاريع المنجزة

اتخذت السلطات العمومية بدعم من المنظمات الدولية عدة إجراءات كان لها أثر مهم على مجموع الساكنة القروية. من بين الإجراءات الأساسية نجد تبني القانون 33-94 سنة 1995 الذي يولي اهتماما كبيرا لفئات السكان المهشمة خصوصا النساء القرويات وتنفيذ برنامج الأولويات الاجتماعية وخلق وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1999 وخلق صندوق التنمية الاجتماعية سنة 2005 وتطوير المشاريع المدرة للدخل وإعطاء انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005.

المذكرة التوجيهية للنهوض بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية

تم إصدار مذكرة توجيهية سنة 2002 تحمل توقيع وزير الفلاحة من أجل إنعاش التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية مع التأكيد على ضرورة توسيع قاعدة الفئة المستهدفة من التنمية الفلاحية والقروية من خلال تهيئ مقاربة تمكن من ضمان المساواة في الولوج إلى مختلف الخدمات.

وفي هذا الصدد ترتكز الخطوط العريضة لهذه المذكرة على مستوى التنشيط السنوي حول المحاور الآتية : تقوية الوحدات النسوية على المستوى الجهوي والمحلي وتحسين قدرات المنشطات في العالم القروي من خلال التكوين المستمر والجمع بين طرق الإرشاد الفلاحي وتكثيف قنوات التواصل لضمان التأطير عن قرب ووضع برامج التكوين المهني لفائدة الشابات القرويات والتحفيز على خلق التعاونيات والتجمعات النسوية حول المشاريع المدرة للدخل. وبهدف مواكبة تطبيق المذكرة التوجيهية، تم وضع خط محدد على مستوى الميزانية، منذ سنة 2002، للنهوض بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية.

برنامج عمل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات القروية

باعتبارها إحدى أولويات وزارة الفلاحة واستمرارا للتوجيهات التي وردت في المذكرة الوزارية، شكل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية موضوع اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة سنة 2004. وقد سمح هذا المشروع الذي استكمل سنة 2006 بتقوية الخبرة الوطنية من أجل إدماج هذه المقاربة وذلك من خلال تكوين نواة مكونة من 12 مؤطرا وطنيا في التحليل السوسيواقتصادي حسب النوع الاجتماعي، وتكوين موظفي التأطير الميداني في هذا المجال وكذلك تأطير أصحاب القرار المحليين وإنجاز دراسات من أجل تشخيص الحالة الراهنة للعالم القروي بغية تحديد طرق التدخل وكذا إعداد دليل التكوين في التحليل الاقتصادي والاجتماعي حسب النوع الاجتماعي.

التنشيط النسوي

وتطبيقا للمذكرة الوزارية لسنة 2002 حول النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة القروية ولاستعمال أفضل للاعتمادات المرصدة في ميزانية الاستثمار لمراكز الأشغال، أنجزت المديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي خلال الموسم 2005-2006 ما يناهز 61.225 عملية تنشيط ودعم. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التطور الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة برامج الإرشاد الفلاحي الموجهة إلى المرأة القروية، فإن نقص المنشطات النسويات على مستوى مجموع هياكل القرب مازال يحد من آثار البرامج.

دعم المشاريع المدرة للدخل

أنجزت وزارة الفلاحة برنامجا للمشاريع الصغرى المدرة للدخل موجهة لتحسين الشروط الاجتماعية والاقتصادية للنساء القرويات. وتنجز هذه المشاريع بشكل فردي أوجماعي وتتمحو ر حول الأنشطة الفلاحية كتربية الماشية، وكذا التخفيف من بعض الأعباء المنزلية مثل استبدال خشب التدفئة باستعمال الغاز والطاقة الشمسية وحفر الآبار مع تجهيزها بالمضخات اليدوية. وقد شهد عدد الأشخاص المستفيدين الذين طوروا مشروعا مدرا للدخل ارتفاعا ملحوظا تجاوز 16.046 مستفيد خلال فترة 2001-2009.

وتم مواصلة برنامج النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة سنة 2009 من خلال تمويل مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء القرويات المنضمات في إطار تعاونيات أوجمعيات .وأولي اهتمام خاص لتحديد الفئات المستفيدة وأيضا لتطوير المشاريع وفقا للنماذج المرسلة للمراكز الأشغال. وتم منح التمويل لهذه المراكز بعد المصادقة على المشاريع من طرف قسم التعميم في بداية 2009.

وإلى جانب هذا، منذ سنة 2004 وتطبيقا لمذكرة الوزير الأول، تم وضع خط مالي محدد على مستوى الميزانية العامة لوزارة الفلاحة بمبلغ مليون درهم يرمي إلى تمويل مشاريع التنمية المحلية بتعاون مع المنظمات الغير الحكومية.

البرامج المتعددة القطاعات

فضلا عن البرامج المنجزة مباشرة من طرف وزارة الفلاحة وبهدف الانخراط في رؤية مندمجة للمشاريع الوطنية، ساهمت هذه الوزارة كذلك في العديد من البرامج التي عرفها العالم القروي بمبادرة من القطاعات الوزارية الأخرى. تتمحو ر هذه البرامج أساسا حول برنامج محو الأمية الوظيفية بتعاون مع وزارة التشغيل ووزارة التنمية الاجتماعية والتضامن ويهدف إلى محاربة الأمية بالوسط القروي وبرنامج محاربة العنف ضد النساء وبرنامج تحسيس المرأة القروية من أخطار السيدا بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لمحاربة السيدا .

سيتم التطرق في هذا التقرير فقط إلى الركيزة الثانية لمخطط المغرب الأخضر المتعلقة بالتنمية المشتركة للزراعة الصغيرة، نظرا لاستهدافها محاربة الفقر وتحسين ظروف العيش في الوسط القروي. وتستند هذه الركيزة إلى ثلاثة مشاريع اجتماعية وهي:

- مشاريع التحويل والتي تهدف إلى تحويل إنتاج ضيعات الحبوب الهشة إلى زراعات ذات قيمة مضافة عالية وأقل تأثرا بالتقلبات المطرية (الزيتون، اللوز، شجرة الخروب، الصبار...). غير أن صعوبة تنفيذ هذه المشاريع على أرض الواقع تتجلى في عدد السنوات التي يتطلبها نجاح هذا المشروع (4-6 سنوات).
- مشاريع التنويع التي تهدف إلى خلق مدخول إضافي للمزارعين الضعفاء من خلال التطوير السريع للمنتجات المحلية.
- مشاريع التكثيف والتي تهدف إلى تحسين إنتاجية القطاع الحيواني والنباتي وذلك بتأطير الفلاحين من أجل تمكينهم من الحصول على أفضل تقنيات تحسين وتعزيز الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيكون لمختلف برامج الركيزة 2 أثر إيجابي على محاربة الفقر في الوسط القروي وذلك بالنسبة للنساء والرجال. ومن جهة أخرى فإن هذه البرامج لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل صريح النوع الاجتماعي. غير أنه وعلى أرض الواقع يتم تنفيذ العديد من المشاريع التي تستهدف على وجه التحديد النهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية. وعلى سبيل المثال، مشروع تحسين إنتاج الثروة الحيوانية في جهة سوس ماسة درعة والذي يدرج ضمن أهدافه تنويع الإنتاج لفائدة النساء القرويات من خلال تطوير تربية النحل والأرانب والدجاج.

4.2. مقاربة الميزانية حسب النوع الاجتماعي

تصل الميزانية العامة المخصصة لوزارة الفلاحة والصيد البحري برسم سنة 2010 ما يناهز 8,2 مليار درهم مقابل 7,2 مليار درهم خلال السنة الماضية، أي ما يعادل 4% من مزانية الدولة. وتخصص نسبة 67% للاستثمارات و33% للتسيير مقابل 74% و26% سنة 2009 على التوالي.

وارتفعت نسبة تنفيذ الميزانية العامة لوزارة الفلاحة والصيد البحري سنة 2008 إلى 80,7% بانخفاض يعادل 19,3 نقطة مقارنة مع 2007. وفيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد سجلت نسبة التنفيذ انخفاضا مهما حيث انتقلت من 96% سنة 2007 إلى 70% سنة 2008. ويوضح الرسم البياني التالي تطور ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري وكذا نسبة تنفيذ هذه الميزانية خلال الفترة 2000-2008.

تطور الميزانية العامة لوزارة الفلاحة و الصيد البحري و نسبة تنفيد الميزانية

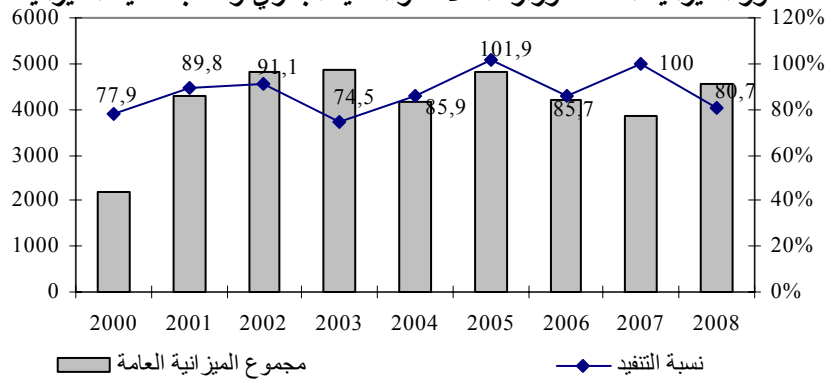

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وقد بلغت الميزانية العامة المخصصة للإرشاد الفلاحي والخاصة بكل جهة من جهات المملكة 50 مليون درهم سنة 2010 مقابل 40 مليون درهم سنة 2009. هذا التطور هونتيجة للأهمية المعطاة في إطار مخطط المغرب الأخضر لتنمية لتطوير الخبرة في المناطق بهدف تحسين الانتاجية الزراعية. ويظهر تحليل توزيع الميزانية المخصصة الإرشاد الفلاحي أن النفقات المرتبطة بالأنشطة النسوية في مجال التنشيط النسوي والإرشاد قد ارتفعت إلى 12,5 ملايين درهم في 2010 أي 21,5% من المبلغ المرصود للإرشاد الفلاحي.

ويتم توزيع النفقات المخصصة للأنشطة النسوية حسب المشاريع التي تقدمها مراكز الأشغال في كل جهة وكذا مختلف المنظمات الشريكة والمنظمات غير الحكومية. فبرسم سنة 2010، خصص 2 مليون درهم للمشاريع التي تم تبنيها بالشراكة مع جمعيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و10,5 مليون درهم لفائدة مشاريع مراكز الأشغال المختلفة موزعة كالتالي:

توزيع الميزانية المخصصة لمراكز الاشغال للتنشيط النسوي حسب الجهات

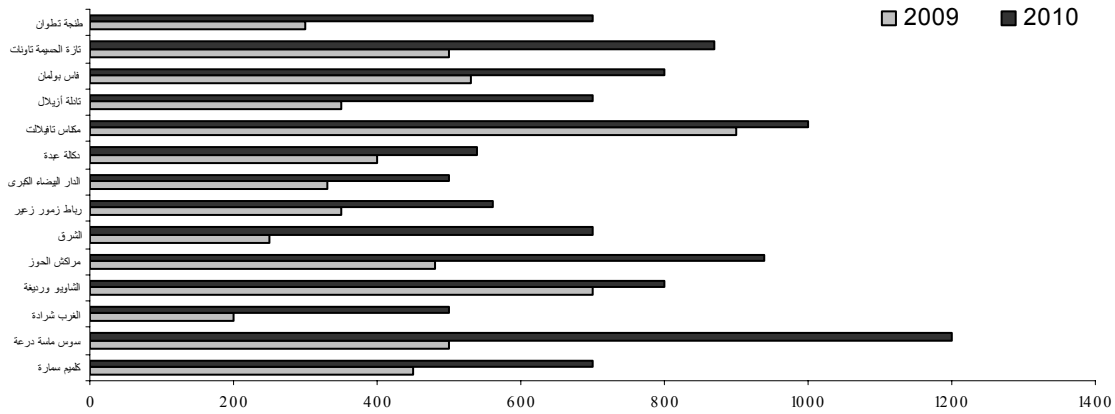

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ومن حيث تطورها، فقد بلغت الميزانية التي خصصتها وزارة الفلاحة للأنشطة النسوية 12,5 مليون درهم سنة 2010 مسجلا ارتفاعا بالنسبة لميزانية السنة الماضية (8,2 مليون درهم). وتبقى هذه الميزانية ملازمة لتطور عمليات التنشيط النسوي والمشاريع المدرة للدخل التي تستفيد منها النساء القرويات.

تطور المبالغ المخصصة للتنشيط النسوي داخل وزارة الفلاحة (بملايين الدراهم)

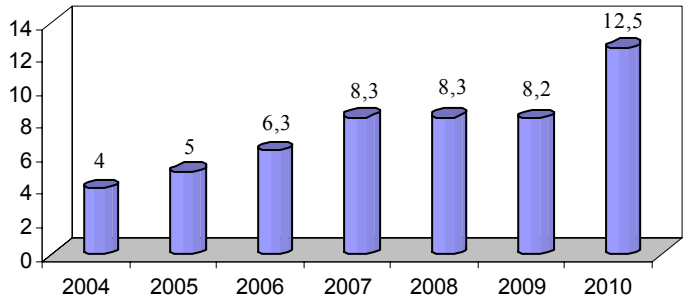

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ومن جهة أخرى، وبالإضافة إلى الميزانيات المخصصة للتنشيط النسوي بشكل مباشر، توجد ميزانيات أخرى خاصة بالبرامج ذات الوقع الايجابي على المرأة والفتاة القرويتين، كميزانيات التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية.

تحليل مؤشرات الأهداف

منذ سنة 2004، انخرطت وزارة الفلاحة في مسلسل شمولية الاعتمادات باعتمادها لمؤشرات الأهداف وذلك بهدف تحسين إدارة الميزانية الاستثمار وتحسيس المديرين حول الأهداف المحدد. وهكذا، وضعت جميع المديريات عدد من المؤشرات حيث بلغ عدد مؤشرات وزارة الفلاحة 77 منهم 14 مؤشر عام ويخص جميع المديريات. وتتوزع باقي المؤشرات بين المديريات وحسب وخاصيات كل جهة وهي 15 جهة. في حين لا تتوفر الوزارة على مؤشرات الأهداف بالنسبة لميزانية التسيير.

يبين تحليل هذه المؤشرات أن معظمها عام ولا يأخذ بعين الاعتبار إلا إنتاجية وربحية المزارع فيما تراعي مؤشرات قليلة فقط الجانب الاجتماعي. هذه الأخيرة تدخل في إطار البرامج المخصصة لمحاربة الفقر بالقرى التي نذكر منها "تقديم مساعدات للمزارعين المتضررين من خلال توزيع أشجار الفاكهة" و"انجاز أنشطة مدرة للدخل ودعم القدرات".

ومن جهة أخرى تم وضع هذه السنة مؤشر جديد يخص مخطط المغرب الأخضر وهو"إعداد الدراسات الاستراتيجية لدعم مخطط المغرب الأخضر" والذي اعدته مديرية الاستراتيجية والإحصاء.

ويبين التحليل النوع الاجتماعي لهذه المؤشرات أن مديرية البحث والتطوير تدرج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن برامجها والمؤشرات الهدف التي حددتها. إذ قامت المديرية المذكورة باعتماد مؤشر يرتبط بالنهوض السوسيواقتصادي للمرأة القروية يدعى: النهوض بالمرأة القروية وتحسين دخلها عن طريق تحقيق عمليات مدرة للدخل. وقد تم اعتماد هذا المؤشر في جميع أنحاء المملكة. ومن جهة أخرى اعتمدت مديرية التهيئة العقارية في جهة الشرق وفي جهة تازة الحسيمة تاونات مؤشر يأخذ بعين الاعتبار النوع وهو" إنجاز مشاريع مدرة للدخل للنساء من خلال توزيع خليات النحل ....".

كما توجد مؤشرات أخرى يمكن تشكيلها حسب النوع الاجتماعي. وتبين هذه المؤشرات والتي يبلغ عددها 12، أن أغلبها مؤشرات نتائج أوأثر وتحيل مباشرة على برامج محاربة الفقر في العالم القروي والنهوض الاقتصادي والاجتماعي بالمرأة القروية. ويمكن أيضا تشكيل مؤشر"إعداد الدراسات الاستراتيجية لدعم مخطط المغرب الأخضر" حسب النوع الاجتماعي.

تصنيف مؤشرات الأهداف

المؤشر	الأهداف/المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
• انجاز دراسات تقييم مشاريع التنمية	تقييم مشاريع التنمية في الوسط القروي	مؤشر وسيلة	عدد المشاريع حسب الجنس	
• تأهيل البنيات التحتية وأدوات العمل في مراكز الأشغال	تحسين عمل مراكز الأشغال	مؤشر وسيلة	برمجة عمل مراكز الأشغال حسب الجنس	
• مساعدة الفلاحين المتأثرين بالكوارث وذلك عن طريق توزيع أشجار الفواكه	محاربة الفقر في المجال القروي	مؤشر نتيجة	عدد المستفيدين حسب الجنس	مؤشرات مصنفة حسب الجهة
• إنعاش تربية الجمال	تنمية المشاريع المدرة للدخل	مؤشر نتيجة	عدد المربين حسب الجنس	مؤشر مصنف حسب الجهة
• تنمية تربية النحل عن طريق توزيع خليات النحل الحديثة	تنمية المشاريع المدرة للنحل	مؤشر نتيجة	عدد المستفيدين حسب الجنس	مؤشر مصنف حسب الجهة
• توزيع وتحسين تقنيات تغذية الماشية بطريقة عقلانية	تحسين الساكنة بالتقنيات الجيدة لتربية الماشية	مؤشر وسيلة	عدد الفلاحين حسب الجنس	مؤشر مصنف حسب الوسط
• تحسين معدل إدراج المتخرجين من التكوين المهني	تحسين التكوين في القطاع الفلاحي	مؤشر إنتاج	معدل الإدراج حسب الجنس	-
• تحقيق أعمال تحسيسية	تنوع نماذج التنشيط للمرأة	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس	مؤشر مصنف حسب المنطقة
• إنعاش المرأة القروية عن طريق تحقيق أنشطة مدرة للدخل	تنمية الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية	مؤشر نتيجة	عدد المستفيدين حسب الجنس	مؤشر مصنف حسب المنطقة
• تحسين نسبة النجاح في المدارس الفلاحية	تحسين التكوين في قطاع الفلاحة	مؤشر إنتاج	نسبة النجاح حسب الجنس	مؤشر مصنف حسب المنطقة
• تحسين أنشطة مدرة للدخل وتدعيم الكفاءات	محاربة الفقر في الوسط القروي	مؤشر نتيجة	عدد المستفيدين حسب الجنس	مؤشر مصنف حسب المنطقة
• خلق وإدارة مراكز توزيع المياه	تنمية البنيات التحتية	مؤشر إنتاج	نسبة الساكنة المستفيدة حسب الجنس	مؤشر مصنف حسب المنطقة

آثار النوع الاجتماعي للنفقات العمومية المخصصة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي بالمرأة القروية

منذ إطلاق قطاع الفلاحة للعمل بالإستراتيجية الجديدة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي بالمرأة القروية تم تحقيق تقدم كبير وبلورة عدد من التدابير والإجراءات خصوصا في مجال التنشيط النسوي وإحداث المشاريع المهنية المدرة للدخل وتنفيذ برنامج محو الأمية المهنية لفائدة المرأة القروية. ومن أهم الإنجازات نذكر :

- إطلاق برنامج التدريب التقني في بعض مراكز التشغيل التابعة للمديريات الإقليمية للفلاحة لخنيفرة وبنسليمان لفائدة النسا القرويات بهدف تحسين مهارات المرأة في القيادة وإدارة المشاريع.
- تنظيم لقاءات تجارية للترويج منتجات النساء القرويات في مدن اكادير ومكناس والصويرة وأصيلة وتسويق المنتجات المحلية ل 41 تعاونيات في مايو2009 في المحلات التجارية الكبرى في الرباط بشراكة مع وزارة الشؤون الاقتصادية العامة ووزارة الفلاحة والصيد البحري.

- تدريب حوالي ثلاثين منشطة فلاحية في تقنيات تربية الأرانب وتحسين المنتجات الفلاحية في جهة الدار البيضاء الكبرى والرباط سلا زمور زعير والشاوية وردیغة
- تمويل 51 مشروع مدر للدخل لفائدة 1020 مرأة قروية وذلك في مجال تربية النحل وتربية الماعز والأغنام وتربية الأرانب وزراعة الخضر وتحسين المنتجات الزراعية.

أما ما يخص نتائج المشاريع المهنية المدرة للدخل، فقد شهد عدد المستفيدات ارتفاعا ملحوظا من سنة لأخرى. أمر يجد تفسيره- من بين عوامل أخرى- في العمليات المتواصلة التي يقوم بها قطاع الفلاحة من أجل تطوير هذا النوع الاجتماعي من المشاريع.

نتائج المشاريع المهنية المدرة للدخل منذ سنة 2004

نوع المشروع المدر للدخل	2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	عدد الوحدات	عدد المستفيدين	عدد الوحدات	عدد المستفيدين	عدد الوحدات	عدد المستفيدين	عدد الوحدات	عدد المستفيدين	عدد الوحدات	عدد المستفيدين	عدد الوحدات	عدد المستفيدين
تربية الدواجن	5	100	5	100	25	500	30	600	2	17	1	20
تربية الأرانب	16	320	16	320	25	500	30	600	6	71	7	140
تربية النحل	8	160	8	160	25	500	30	600	13	159	10	200
تربية الماعز	15	300	15	300	15	300	20	400	16	244	14	280
زراعات معيشية	13	100	13	100	15	300	20	400	15	300	8	160
المجموع	**61**	**1060**	**61**	**1060**	**105**	**2100**	**130**	**2600**	**52**	**791**	**40**	**800**
التكلفة الإجمالية (بالدرهم)	**4.000.000**		**3.000.000**		**5.000.000**		**6.000.000**		**6.200.000**		**8.200.000**	

المصدر: مديرية البحث والتطوير بوزارة الفلاحة.

من جهة أخرى، ساهم برنامج محاربة الأمية الوظيفية في تحسين معارف النساء والفتيات المساهمات في هذا البرنامج. حيث أن تحليل تطورعدد النساء القرويات المستفيدات من هذا البرنامج يوضع تراجعا يعزى بالخصوص إلى الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية ومشقة الأعمال الفلاحية والمنزلية. وعرفت السنة الدراسية 2008- 2009 افتتاح 27 مركز محو الأمية وعدد النساء المسجلات 1470.

آثار أهداف الألفية

مكنت اليوم الإجراءات والبرامج الحكومية من تحقيق تقدما مهما في بلوغ أهداف للألفية للتنمية الذي من المقرر انتهاء المهلة في 2015. وفي هذه المرحلة، يقيم التقرير الوطني عن الأهداف الألفية الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2010 هذه المؤشرات. ويرد فيما يلي تقديم لتطور الأهداف التي تتعلق بالساكنة القروي :

الهدف1: تم تحقيق أهداف هذا المؤشر في معظمها على بعد 7 سنوات من 2015. حيث نم بين 1990 و2008 تقليص جميع أشكال الفقر من أكثر من نصف في الوسط الحضري وكذا في الوسط القروي. على سبيل المثال، تراجع حد الفقر المحدد في 1 دولار من 3,5% سنة 1990 إلى 0,56% سنة 2008 على الصعيد الوطني ومن 1,2% إلى 0,07% في الوسط الحضري ومن 5,7% إلى 1,2% في الوسط القروي.

الهدف 2: وفيما يتعلق بالتعليم، فقد تم تحقيق تقدم كبير وتحقيق أكثر من 70% من الأهداف. ومع ذلك، لا تزال أهداف أخرى بعيدة عن تحقيق الأهداف المبرمجة كنسبة التعليم الثانوي ألإعدادي والمحدد في 100% سنة 2015 بينما في 2009 لا تزال منخفضة لا تتجاوز في المناطق القروية 22,5% للذكور و16,2% للفتيات مقابل 65,1% و68,4% على التوالي في المناطق الحضرية. وبالمثل فإن معدل معرفة القراءة والكتابة للسكان التي تبلغ من العمر 10 سنوات وأكثر محدد في 80% في 2015 بينما في 2009 هذه النسبة لا تزال ضعيفة في الوسط القروي حيث لا تتجاوز 45%. ومن جهة أخرى، وبغية تحسين مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم المدارس الابتدائي والثانوي على مستوى الكم والنوع وكذلك إعادة تأهيل المدارس، تم إطلاق مخطط استعجالي في بداية السنة الدراسية 2008- 2009. والذي من شأنه تحقيق الهدف 2.

الهدف 3: الهدف الذي يخص بشكل مباشر المرأة القروية هوالهدف 10 ويتجلى في القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول 2005 وعلى جميع مستويات التعليم على الأكثر في 2015. وفي هذا الصدد، فقد تضاعف مؤشر التكافؤ في التعليم الابتدائي من 42% إلى 85% بين 1991/1990 و2009/2008. أما في التعليم الثانوي الإعدادي فإن وتيرة التطور هي أقل نسبيا مع زيادة 27 نقطة في الوسط القروي. ويقدر التقرير أن الظروف مواتية لتحقيق مختلف أهداف الهدف 3 بحلول 2015.

الهدف 4: يركز هذا الهدف على الحد من وفيات الأطفال من خلال تحسين نوعية الحياة للأطفال والتغطية الصحية والطبية . واستخلاص استنتاجات بشأن تطور مؤشرات هذا الهدف بسبب نقص المعلومات والبيانات الحديثة . غير أنه، في جميع أنحاء الأقاليم، انخفضت نسبة وفيات الرضع من معدل 40 ‰ خلال الفترة 1994-2003 إلى 32,2 ‰ في سنة 2008 ويقدر التقرير الوطني عن الأهداف الألفية أنه يمكن تحقيق هذا الهدف في أفق 2015.

الهدف 5: نلاحظ تحسنا في عدة أهداف. وهكذا، على الصعيد الوطني فإن نسبة وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية انتقل من معدل 227 خلال الفترة 1999-2003 إلى معدل 132 خلال الفترة 2004-2009، وارتفعت نسبة النساء في الوسط القروي اللواتي قمن بفحص واحد على الأقل قبل الولادة من معدل 48% في فترة 1999-2003 إلى 68% سنة 2009 وانتقل معدل الخصوبة لدى المراهقين (15-19 سنة) في الوسط القروي من 25,2 ‰ إلى 23,3‰ سنة 2008. ووفقا لنفس التقرير ومع الأخذ بعين الاعتبار الجهود المبذولة بما في ذلك استراتيجية وزارة الصحة لتسريع خفض وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، فمن المحتمل تحقيق الهدف 5.

3. قطاع الصيد البحري

يساهم قطاع الصيد البحري بشكل ملحوظ في الاقتصاد الوطني، إذ أنه يحتل مكانة مرموقة على مستوى التصدير. غيرأنه حاليا لا يتم استغلال الإمكانيات المتاحة لتطويره بالقدر الكافي نظرا لتواجد عدة معوقات هيكلية.

وينقسم أسطول الصيد البحري إلى ثلاث قطاعات للصيد وهي: الصيد في أعالي البحار والصيد الساحلي والصيد التقليدي. وتجدر الإشارة إلى أن الثروة الناتجة عن القطاع يتم إنتاجها أساسا من قبل الصيد الصناعي والصيد الساحلي المنظمين بشكل جيد. أما بالنسبة للصيد التقليدي، فرغم الأهمية الاجتماعية التي يحضى بها، يبقى نشاطه ضئيلا مقارنة مع الإمكانيات المتاحة لتطويره.

وفي إطار الإستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع، سهرت وزارة الصيد البحري على تخطيط أهداف من شأنها جعل القطاع أكثر تنافسية وبأداء متميز مع ضمان ديمومة الموارد البحرية وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين ظروف عيش وعمل الساكنة المرتبطة بشكل مباشر أوغير مباشر بهذا القطاع.

وتماشيا مع السياسة الاجتماعية المتبعة من طرف وزارة الصيد البحري تم خلق وحدة النوع الاجتماعي والتنمية في يوليوز1999. وتكمن مهمتها في السهر على إدماج مقاربة "النوع الاجتماعي والتنمية" في استراتيجيات وخطط العمل الخاصة بوزارة الصيد البحري. ونظرا لغالبية الطابع الذكري لقطاع الصيد البحري، تهتم وحدة النوع الاجتماعي بالخصوص، وبغرض تمكين المرأة في القطاع، على إنشاء مشاريع وتدابير تستهدف النساء. وفي هذا السياق تم تخصيص، ولأول مرة برسم سنة 2009، ميزانية الاستثمار لتمويل ثلاث مشاريع مقترحة من طرف وحدة النوع الاجتماعي. ولقد تم تمويل مشروع واحد منها برسم سنة 2010 وبالنسبة للمشاريع المتبقية تم تفويت تمويلها لسنة 2011.

1.3. تحليل القطاع حسب النوع الاجتماعي

يكمن تحليل قطاع الصيد البحري حسب النوع الاجتماعي في تحليل ساكنة القطاع اعتمادا على نوع النشاط الممارس. ويمكن هذا التحليل من تحديد النساء المستفيدات من أنشطة القطاع وكذا الإطلاع على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الصيادين ككل.

1.1.3. تقديم الساكنة حسب سلسلة الإنتاج للقطاع

يوجد تقسيم للعمل حسب الجنس بمهنة الصيد عموما، من حيث الأدوار والمسؤوليات. ففي واقع الأمر، ينظر للصيد كمجال مقصور على الرجال فقط، بحيث أن هؤلاء يتولون بشكل كلي عمليات الاصطياد والتفريغ والتسويق، في حين أن النساء تضطلعن بدور رائد في الأنشطة الأرضية للقطاع، من قبيل تحويل الأسماك المصطادة وجمع المحار. وموازاة مع ذلك، تحتل المرأة مكانة بارزة في الحياة الأسرية من خلال دورها التقليدي كأم وزوجة صياد وربة بيت بتوفيرها مساعدة كبيرة دون مقابل مادي.

وعلى مستوى حلقة تحويل المنتجات البحرية، يتم إدماج النساء أساسا باعتبارهن عاملات مأجورات يشتغلن في مصانع التصبير ووحدات توضيب المنتجات البحرية والتي تشكل نحو67% من اليد العاملة التي تشتغل في القطاع.

ومن خلال هذا التحليل، يمكن تقديم النساء العاملات في قطاع الصيد على النحو التالي:

- النساء" البحارة الصيادين" اللواتي يقمن باستغلال الموارد البحرية بشكل مباشر، ويناهز عددهن 4.000 امرأة ممن يزاولن جمع المحار والطحالب على طول الساحل المغربي.
- زوجات وفتيات البحارة الصيادين اللواتي يجهل عددهن بالضبط، لكنه يقدر بأكثر من 300.000 امرأة. وهن يشكلن الفئة الأكثر تهميشا في القطاع.
- العاملات بصناعات تحويل المنتجات السمكية، ويقدر عددهن بأكثر من 28.000 امرأة.
- خريجات معاهد التكوين البحري وتكنولوجيات تحويل المنتجات السمكية، تحت إشراف وزارة الصيد البحري.
- النساء الموظفات والمسؤولات لوزارة الصيد البحري واللواتي يمثلن 22% من مجموع الموظفين أي حوالي 293 امرأة.

2.1.3. تحليل الفئة العاملة بالصيد التقليدي حسب النوع الاجتماعي

تتسم الظروف المعيشية لأسر الصيادين التقليديين بالهشاشة الكبيرة، حيث أن الطابع العشوائي للصيد كنشاط اقتصادي جعل منه مهنة مليئة بالتقلبات. وتبدد المرأة كل طاقاتها لضمان معيشة الأسرة. كما أن حجم الأسرة ومستوى تعليم أفرادها وكذا ظروف الصحة والنظافة، كلها عوامل تجعل هذه الفئة الاجتماعية في وضعية هشة.

بالإضافة إلى ذلك، فالعديد من الصيادين لا يرجعون إلى ديارهم إلا بعد نهاية موسم الصيد، مما يجعل الكثير من النساء بحكم الواقع يتحولن إلى أرباب أسر ويتعين عليهن بمفردهن سد حاجيات أسرهن. وتمارس الأرامل الأكثر فقرا ضمن هذه الفئة المرتبطة بالصيد التقليدي أنشطة جمع وتجفيف بلح البحر، وهونشاط شاق ودوني كما يعرف صعوبات التسويق عند إعلان المعهد الوطني للأبحاث في مجال الصيد البحري عن تلوث بلح البحر.

وقد ساهمت مبادرات قامت بها وزارة الصيد البحري بخصوص إنشاء تعاونيات لجمع المحار، بشكل فعال في تنظيم دورة الإنتاج (الإنتاج والتجفيف والتسويق) وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة.

2.3. سياسة تطوير القطاع

عملت وزارة الصيد البحري، مند سنة 2009، على وضع إستراتيجية جديدة لتطوير قطاع الصيد البحري والتي أطلق عليها إسم مخطط "أليوتيس". وتعتمد هده الأخيرة على رؤية تنموية مندمجة بارتكازها على ثلاث مجالات رئيسية وهي الاستغلال المستدام للموارد البحرية والأداء المتميز للقطاع وكذا تحسين التنافسية.

وبخصوص الاستدامة، يتعلق الأمر بضمان ديمومة الموارد للأجيال المقبلة، وتمكين الفاعلين الاقتصاديين من رؤية تتيح لهم اتخاذ قرار الاستثمار وكذا جعل الصيادين أول الممارسين لصيد مسؤول. وتحقيقا لهذه الغاية، يرتقب تهيئة مصايد الأسماك على أساس الحصص، وتعزيز وتقاسم المعرفة العلمية، ووضع تصنيف موحد لمختلف أنواع السمك، وكذا تطوير نظام متكامل للمعلومات. كما سيتم وضع تدابير من شأنها ملاءمة وتحديث أسطول الصيد وكذا تطوير تربية الأسماك.

ومن أجل أداء أكثر تميزا للقطاع، يرتكز المخطط الجديد على إعادة تنظيم القطاع بتطوير البنيات التحتية وتجهيزات التفريغ. ويتطلب تحسين الأداء، إنشاء فضاءات مخصصة للصيد على مستوى الموانئ مع تدبير فعال. وعلاوة على ذلك، يتوخى المخطط تعزيز جاذبية الأسواق الشاطئية للسمك من خلال إدخال المزيد من المنافسة والشفافية في آليات التسعير وإعادة هيكلة السوق الداخلية خاصة أسواق الجملة والتقسيط.

وبشأن محور التنافسية، تهدف الإستراتيجية الجديدة إلى إعادة تنظيم القطاع من أجل ضمان الشروط الملائمة للجودة على امتداد سلسلة معالجة المنتجات. ويتجلى الهدف الأسمى في ضمان وفرة وانتظام مادة أولية ذات جودة عالية للصناعة المحلية، وكذا تحسين حصص السوق على المستويين الوطني والعالمي.

ومن خلال هذه المجموعة من المشاريع، يتوخى المخطط زيادة الناتج الداخلي الخام للقطاع بثلاثة أضعاف في أفق سنة 2020، والرفع من عدد مناصب الشغل إلى 115.000 منصب مقابل 61.650 منصب حاليا، إلى جانب زيادة قيمة صادرات منتجات البحر إلى أكثر من 3,1 ملايير دولار مقابل 1,2 مليار دولار خلال سنة 2007. وبخصوص الإنتاج السمكي، يستهدف المخطط تحقيق إنتاج يتجاوز 1,6 مليون طن في أفق 2020، وكذا تقليص حصة الإنتاج غير المهيكل إلى 15% من مجموع المبيعات في القطاع. ويتطلع المخطط كذلك إلى زيادة استهلاك الأسماك في المغرب إلى 16 كيلوغراما للفرد سنويا مقابل 10 كيلوغراما للفرد الواحد في السنة حاليا.

وبالموازاة مع ذلك، يتضمن المخطط إنجاز عدة مشاريع مهيكلة والرامية إلى تطوير الصناعات التحويلية للموارد البحرية وتثمينها، من بينها على الخصوص، مشروع إنشاء ثلاث أقطاب تنافسية (طنجة، أكادير والعيون-الداخلة) والتي تتطلب رصد استثمارات بقيمة 9 ملايير درهم. وتجدر الإشارة إلى أن المخطط لا يدمج بصفة مباشرة مقاربة النوع الاجتماعي. غير أن بعض التدابير المبرمجة في هذا الإطار من شأنها تحسين ظروف عمل الساكنة المستخدمة من طرف القطاع. ويتعلق الأمر بالتدابير التي تنص على عصرنة الأسطول البحري وكذا تحسين القدرات.

مساهمة الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالقطاع

تساهم وحدة النوع الاجتماعي في تحقيق توصيات الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة التي تعتمد بدورها على تشجيع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في قطاع الصيد البحري من خلال العديد من ميادين التدخل. نذكر من بينها:

- تشجيع القطاع الخاص لضمان تأطير أفضل للنساء وتعزيز التمثيلية النسوية في مراكز صنع القرار بالجمعيات المهنية.
- القضاء التدريجي على التفاوت في توزيع الموارد بين الجنسين في جميع مجالات الحياة الخاصة والعامة. وكذا إدماج مقاربة النوع الاجتماعي خلال تصميم وتنفيذ ورصد وكذا تقييم البرامج والأنشطة التي لها تأثير مباشر على الحياة اليومية للنساء والرجال.
- تكثيف أشكال الدعم للشراكة النسوية و إعادة تأهيل الأنشطة غير المنظمة.
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج التنمية القروية.
- وضع مؤشرات من شأنها رصد الأهداف السوسيو-الاقتصادية لمختلف المشاريع وتتبع تأثيراتها والسهر على أن تكون المعلومات المحصل عليها تعكس انشغالات الرجال والنساء المتعلقة بأنشطتهم.

مساهمة سياسة الصيد البحري في تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية

تندرج تدخلات الدولة في قطاع الصيد البحري ضمن التزامات المغرب بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية:

- الهدف 1 : تساهم مختلف الإجراءات الهادفة إلى تحديث الأسطول البحري وإنشاء البنية التحتية للصيد البحري وتنظيم بعض الأنشطة في إطار التعاونيات وخلق أنشطة جديدة... بشكل كبير في تحسين المداخيل و محاربة الفقر.
- الهدف 3 : يشكل التفاوت بين الجنسين في قطاع الصيد البحري مصدر انشغال كبير للوزارة الوصية من خلال تنفيذ إجراءات تتوخى حرية ولوج كلا الجنسين إلى الموارد، وتنظيم أنشطة مدرة للدخل لفائدة النساء (تعاونيات النساء جامعات المحار)،...
- الهدف7 : تتطلب استمرارية أنشطة الصيد بشكل حتمي تحقيق تنمية مستدامة للموارد السمكية ولنظامها البيئي. وينعكس هذا في السنوات الأخيرة من خلال الحكامة الجديدة للقطاع التي تولي اهتماما خاصا إلى التدبير العقلاني للموارد وتعزيز البحث العلمي والمراقبة في مجال الصيد البحري.

مساهمة سياسة الصيد البحري في تحقيق أهداف اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

يمثل البعد الاجتماعي والسوسيو-مهني لإستراتيجية الصيد البحري مكسبا للمغرب من أجل الوصول إلى معايير القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتهم على الخصوص:

- المادة 10 (الفقرة الأولى): تمنح للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل فيما يتعلق بشروط التوجيه المهني.
- المادة 14 (الفقرة الفرعية 2.د.): تركز على المساواة بين الرجل والمرأة للولوج إلى برنامج محو الأمية وإلى خدمات المجتمع وكذا الإرشاد وذلك بغية تنمية قدراتهم التقنية.
- المادة 14 (الفقرة الفرعية 2.هـ): تحث على تنظيم تعاونيات من أجل تحقيق المساواة في الفرص على المستوى الاقتصادي.
- المادة 14 (الفقرة الفرعية 2.ز): تعطي إمكانية الولوج للقرض والسلف الفلاحي بالإضافة إلى خدمة التسويق والاستفادة من التكنولوجيات الملائمة. كما تنص هذه المادة على المعاملة السوية فيما يخص الإصلاحات العقارية ومشاريع تنمية العالم القروي.

3.3. المشاريع التنموية المراعية للنوع الاجتماعي

كما تم الذكر سالفا، تتمحور سياسة تطوير قطاع الصيد البحري حول مختلف الأنشطة المهيكلة على امتداد حلقات إنتاج القطاع. ومن بينها عدة مشاريع تراعي النوع الاجتماعي.

وبالفعل، يتضمن برنامج تنمية الساحل، الذي أعطيت له الانطلاقة سنة 1997، إنشاء سلسلة من قرى الصيادين ونقط مهيأة للتفريغ على طول الساحل. ويهدف هذا البرنامج الارتقاء بالصيد التقليدي نحوظروف تتيح تثمينا أفضل للمنتجات البحرية وتحسينا لمداخيل الصيادين.

وبالإضافة إلى ذلك، يندرج مشروع 'إبحار'، الذي أعطيت له الانطلاقة سنة 2008، في إطار عملية تحديث وتأهيل الصيد الساحلي والتقليدي بهدف تحسين ظروف عمل وعيش الصيادين. ويهدف هذا البرنامج إلى تجهيز حوالي 16.000 قارب بمعدات تخزين المنتوج والمحافظة على جودته، بالإضافة إلى تزويد 1.800 مركب بوسائل الحفاظ على جودة الإنتاج وتثمينه . كما يعتزم البرنامج تحديث الأسطول الساحلي من خلال استبدال 800 باخرة بوحدات من جيل جديد.

وكذا، يهدف مشروع تهيئة الصيد التقليدي، التابع لبرنامج حساب تحدي الألفية-المغرب والذي دخل حيز التنفيذ منذ شتنبر 2009، إلى محاربة الفقر لدى ساكنة قطاع الصيد التقليدي. و يهدف هذا المشروع إلى تحسين ظروف عيش وعمل ما يقارب 40.000 صياد تقليدي و2.000 بائع متجول وكذا أسرهم. كما أنه من خلال تأطير وتكوين مختلف المتدخلين وإدماج مقاربة النوع الإجتماعي وكذا دعم البحث العلمي، سيساعد هذا المشروع بشكل فعال في المحافظة على الثروة البحرية وتوفير الظروف الملائمة للتنمية المستدامة لقطاع الصيد التقليدي. ويشمل هذا المشروع بناء 20 نقط تفريغ مهيأة عبر إنجاز البنيات التحتية الضرورية لتفريغ وتسويق المنتجات البحرية وكذا تهيئة البنيات التحتية المخصصة للصيد التقليدي على مستوى 13 ميناء صيد بالمملكة. كما يهدف هذا المشروع، بعد سنة من تنفيذه، إلى تنظيم السوق الداخلي من خلال إنشاء وإصلاح 6 أسواق جملة للسمك في 6 مدن وتجهيز 2.000 بائع متجول للسمك.

وبخصوص المشاريع المتعلقة بالنوع الاجتماعي، يهدف برنامج تحدي الألفية رصد حوالي مليوني دولار خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2013 بغية تحسين ظروف عيش زوجات وبنات الصيادين وكدا النساء البحارة الصيادين ودلك بتنسيق مع وحدة النوع الاجتماعي.

وموازة مع ذلك، قامت وحدة النوع الاجتماعي بإنجاز العديد من المشاريع في مواقع ساحلية مختلفة. وتستهدف هذه الأخيرة على وجه الخصوص فئة النساء البحارة الصيادين وكذا زوجات وبنات الصيادين. ومن بين هذه المشاريع نذكر:

- مشروع تأهيل النساء جامعات المحار في بحيرة الوليدية، الذي أعطيت له انطلاقته سنة 2000، والذي يهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء جامعات المحار من خلال تنظيمهن في تعاونيات وكذا إثر وضع برامج محو الأمية والتكوين في مجال التدبير الذاتي.
- مشروع سيدي بولفضيل، والمستكمل سنة 2004، والذي يشمل تنظيم النشاط المتعلق بجمع وتثمين بلح البحر داخل تعاونيات البحارة بنقطة التفريغ المهيأة بسيدي بولفضيل بالإضافة إلى إنشاء نادي نسوي.
- مشروع كهف الدنيا، والمستكمل سنة 2004، والذي يهدف إلى التأهيل المهني للنساء واكتسابهن لخبرة مدرة للدخل خاصة من خلال إنشاء نادي نسوي.

- مشروع فلوكة، والمستكمل سنة 2004، يهدف إلى المساهمة في تحسين ظروف عيش وعمل الصيادين التقليديين في قرية الصيد "إيمسوان" من خلال إنشاء تعاونية للنساء اللاتي تمارسن جمع بلح البحر على مستوى هذا الموقع.
- مشروع دعم تعاونيات سيدي بولفضيل وإيمسوان، والذي أعطيت له الإنطلاقة سنة 2005، ويتألف من أنشطة للتكوين والإرشاد لفائدة ثلاث تعاونيات هي: تعاونية صيادي إيمسوان والتعاونية النسوية لاستغلال وتحويل المنتجات السمكية بإيمسوان والتعاونية النسوية لاستغلال وتحويل المنتجات السمكية بسيدي بولفضيل.
- مشروع التآزر- إيمسوان: الممول سنة 2006، يضم إنشاء حوض لتربية المحار قبالة الساحل سيعهد به إلى تعاونية الصيادين وسيمكن من تثمين جزء من المحار المنتج داخل وحدة نسوية للتحويل.
- مشروع المرأة العاملة في مجال صناعات الصيد البحري، قيد الإنجاز، ويشمل إجراء تشخيص لظروف العمل الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات بالصناعات التحويلية للمنتجات البحريةبجهة أكادير.

4.3. تحليل الميزانية المخصصة لقطاع الصيد البحري حسب النوع الاجتماعي

1.4.3.تحليل نفقات التسيير والاستثمار

تبلغ الميزانية المخصصة لوزارة الصيد البحري 591,1 مليون درهم برسم سنة 2010 (مقابل422,07 مليون درهم برسم سنة 2009)، إذ تمثل نفقات الاستثمار 60% ونفقات التسيير 40%. وبخصوص نفقات التسيير يخصص 59% منها لتكاليف الموظفين و41% منها لتوفير المعدات والأدوات اللازمة.

وفيما يتعلق بميزانية الاستثمار، فقد تم تخصيص 5% لمديرية التكوين البحري والنهوض بالمجال السوسيو- مهني و2% منها لمديرية الصناعات التحويلية للصيد البحري و73% لمديرية الصيد البحري وتربية الأسماك. وتقوم هذه الأخيرة بتخصيص الجزء الأكبر من ميزانيتها (61%) من اجل المحافظة على الموارد البحرية والبحث في مجال الصيد. أما بالنسبة لتمويل مشروع بناء وتجهيز نقط التفريغ المهيأة وقرى الصيادين، فيصل برسم سنة 2010، إلى 47,1 مليون درهم وهوما يمثل نحو13% من ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الصيد البحري.

وبالإضافة إلى ميزانية التسيير المخصصة لوحدة النوع الاجتماعي، تم تخصيص ميزانية الاستثمار لمشاريع تستهدف النساء إثر خلق أنشطة مدرة للدخل. وتبلغ هذه الميزانية 1,68 مليون درهم للفترة 2011-2012. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية التي لم يتم استهلاكها في السنة الماضية تم تفويتها للسنة الجارية.

تقييم تنفيذ الميزانية

تم صرف حوالي60,7 % من الميزانية الإجمالية المخصصة لوزارة الصيد البحري سنة 2008. ويبقى معدل تنفيذ ميزانية الإستثمار، والذي يترجم مدى إنجاز المشاريع المبرمجة لتنمية القطاع، متوسطا وقدر ب 54% سنة 2008. وفيما يخص ميزانية التسيير، قدر هذا المعدل ب 95% سنة 2008.

2.4.3. تحليل مؤشرات الأهداف

انخرطت وزارة الصيد البحري في شمولية الإعتمادات سنة 2003 بهدف تحسين حكامة الميزانية من خلال الرفع من مرونة عمل المسيرين ومساءلتهم حول أهداف يتم تحديدها مسبقا والتي تقاس بواسطة مؤشرات النجاعة.

وبرسم سنة 2010، أتاح تطوير مؤشرات الأهداف تحديد 23 مؤشرا لميزانية الاستثمار وتم إدماج وتنظيم معظمها حسب الجهة. أما بالنسبة لميزانية التسيير فلم يتم تحديد أي مؤشر.

وبالنسبة للمؤشرات التي تم تحديدها لميزانية الاستثمار، فلا تزال عامة في معظمها، حيث أن الصلة بين الأنشطة والوسائل اللازمة لتنفيذها ليست مبينة بوضوح وأهداف النتائج أوالآثار لا يتم استهدافها إلا بشكل قليل جدا وليست دائما على صلة تلقائية مع الأهداف المحددة في إطار سياسة تنمية القطاع. وبذلك فهي تحتاج إلى إصلاح من أجل تقديم إطار منطقي لمشاريع تتضمن الأهداف الإجمالية والنوعية المحددة والنتائج المنتظرة.

وأظهر تصنيف هذه المؤشرات هيمنة مؤشرات الوسائل والإنتاج:

جدول تحليل مؤشرات الأهداف لميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الصيد البحري

	نوعية المؤشر			
	مؤشر وسيلة	مؤشر إنتاج	مؤشر نتيجة	**المجموع**
النسبة في المجموع	%75	%21	%4	23 مؤشر

كما أبان تحليل هذه المؤشرات أنه من بين 23 مؤشرا تم وضعها، يمكن جندرة بعض منها:

تصنيف مؤشرات الأهداف لميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الصيد البحري

المؤشر	الأهداف/ المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
1. عدد الوحدات الطبية التي تم إنجازها	بناء وتجهيز الوحدات الطبية	مؤشر- إنتاج	عدد المستفيدين من العناية الطبية حسب الجنس	
2. عدد نقط التفريغ المهيأة المراد إنجازها	بناء وتجهيز نقط تفريغ مهيأة	مؤشر- إنتاج		هذا المؤشر مصنف حسب الجهة
3. معدل إنجاز بناء مندوبية جديدة للصيد البحري	بناء وتجهيز مندوبية الصيد البحري	مؤشر - وسيلة		هذا المؤشر مصنف حسب الجهة
4. معدل إنجاز توسيع مندوبية جديدة للصيد البحري	بناء وتجهيز مندوبية الصيد البحري	مؤشر - وسيلة		
5. معدل تحسين مداخيل البحارة الصيادين العاملين بنقط التفريغ المهيأة	بناء وتجهيز نقط تفريغ مهيأة	**مؤشر- نتيجة**	يمكن تصنيف هذا المؤشر حسب الجنس	هذا المؤشر غير مرقم
6. عدد حضيرة السيارات التي تم توسيعها من أجل الرصد والمراقبة	المراقبة البحرية	مؤشر - وسيلة		
7. معدل تحويل الدعم لفائدة برنامج إبحار للمكتب الوطني للصيد	تشجيع الصيد الساحلي	مؤشر - وسيلة	تصنيف المستفيدين من برنامج إبحار حسب الجنس	
8. عدد قرى الصيد المراد إنجازها	بناء وتجهيز نقط تفريغ مهيأة	مؤشر- إنتاج		هذا المؤشر مصنف حسب الجهة
9. معدل تحسين دخل البحارة الصيادين بقرى الصيادين	بناء وتجهيز نقط تفريغ مهيأة	**مؤشر- نتيجة**	يمكن تصنيف عدد المستفيدين حسب الجنس	هذا المؤشر غير مرقم
10. الأيام التكوينية وإعادة تأهيل الأطر	إنعاش المجال السوسيو- مهني	مؤشر-وسيلة	يمكن تصنيف عدد المستفيدين حسب الجنس	
11. معدل انجاز دورة الدعم الخاص بمحاربة الأمية لفائدة البحارة	التكوين في المجال البحري	مؤشر- إنتاج	يمكن تصنيف الساكنة المستهدفة حسب الجنس	
12. معدل انجاز تهيئة مركز تنسيق عمليات الإنقاذ	الإنقاذ البحري	مؤشر - وسيلة		
13. معدل تجهيز المركز بوسائل الإنقاذ	الإنقاذ البحري	مؤشر-وسيلة		
14. معدل تنفيذ إنشاء مركز تنسيق عمليات الإنقاذ	الإنقاذ البحري	مؤشر-وسيلة		
15. عدد الزوارق المقتنية لتعزيز وسائل إنقاذ الأرواح	الإنقاذ البحري	مؤشر - وسيلة	معدل تقليص الحوادث المميتة في عرض البحر	هذا المؤشر غير مرقم
16. عدد التظاهرات المنضمة	دراسات عامة لمديرية صناعات الصيد البحري	مؤشر - وسيلة	إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى الدراسة	
17. معدل انجاز الدراسة حول تنويع المنتجات السمكية	دراسات عامة لمديرية صناعات الصيد البحري	مؤشر-وسيلة	إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى الدراسة	
18. عدد دلائل الممارسات الجيدة في مجال النظافة	دعم وحدات الصناعات التحويلية للمنتجات البحرية	مؤشر- إنتاج	إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى الدلائل	

4. وزارة الصناعة والتجارة

يؤطر "الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي"، الذي يوفر رؤية واضحة وفرصا مهمة لجميع الفاعلين في الميدان، السياسة الصناعية الوطنية وذلك لبناء صناعة قوية ومحدثة لفرص الشغل. ويمثل القطاع الصناعي قطاعا غنيا من حيث مناصب الشغل خاصة بالنسبة للنساء. وتعتبر صناعة النسيج والجلد أول قطاع من حيث خلق فرص الشغل لصالح النساء بنسبة بلغت 73,3% من مجموع المناصب المحدثة سنة 2008 في هذا القطاع، تليها الصناعات الكهربائية والإلكترونية التي خلقت 27.218 منصب شغل دائم للنساء، أي ما يمثل 57,5% من إجمالي مناصب الشغل الدائمة التي تم خلقها على مستوى هذه الأنشطة.

وتوظف التجارة الداخلية 1,306 مليون شخص، أي 12,7% من الساكنة النشيطة المشغلة بالمغرب. وقد تميز هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة بظهور وتطور المحلات التجارية الكبرى وكذا محلات استغلال رخص العلامات التجارية. حيث سجلت المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة ارتفاعا ناهز17% ما بين 2008 و 2009. كما أصبح قطاع رخص استغلال العلامات التجارية يحضى بأهمية متزايدة على صعيد المشهد التجاري المغربي. حيث بلغ عدد شبكات رخص استغلال العلامات التجارية المتمركزة بالمغرب سنة 2009[76] حوالي 404 شبكة موزعة على 3198 نقطة بيع. ويستجيب مخطط رواج لانشغالين هما: إرضاء الزبون، عبر تحسين الولوج إلى السلع من حيث الجودة والسعر والوفرة مناصفة على صعيد جميع الجهات، ومواكبة الفاعلين في الحقل التجاري لتعزيز العرض المغربي للتجارة والتوزيع.

1.4. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

1.1.4. الصناعة

يتبين من خلال تحليل نتائج البحث السنوي حول نشاط الصناعات التحويلية خلال سنة 2008 الحضور المهم للنساء على مستوى صناعات النسيج والجلد. إلا أن سنة 2008 عرفت انخفاضا بنسبة 7,8% على صعيد مناصب الشغل الدائمة للنساء بهذا القطاع ، نتيجة لانخفاض وتيرة الإنتاج إثر تراجع الطلبيات الخارجية في غضون انتشار آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية.

1.1.1.4. خصائص النسيج الصناعي الوطني[77]

حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، يتسم النسيج الصناعي الوطني بهيمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية والتي تمثل 93% من مجموع المقاولات الصناعية المغربية. وحسب الفئة، تمثل المقاولات الصغيرة جدا 42% والمقاولات الصغرى 36% والمقاولات المتوسطة 15% من مجموع المقاولات الصناعية الوطنية[78].

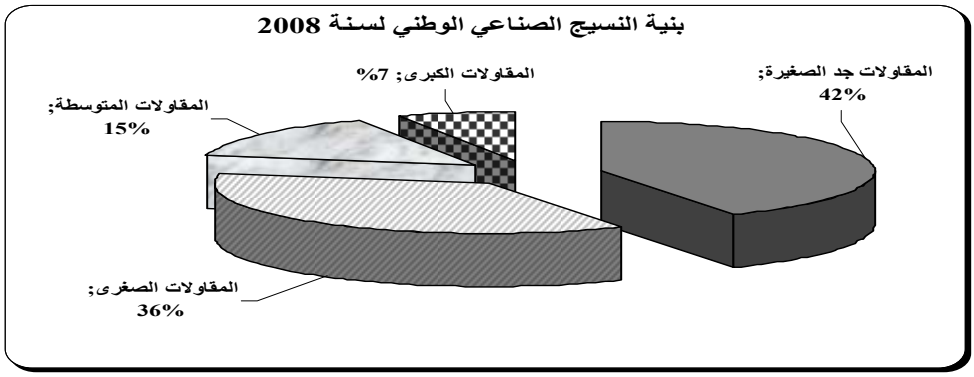

المصدر: التقرير حول الصناعات التحويلية لسنة 2008

[76] المصدر : مجلة "واجهة" الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، العدد 15، الربع الثالث 2009.
[77] المصدر : مجموع المعطيات المستعملة في جزء التشخيص صادرة من البحث السنوي الأخير المتوفر حول الصناعات التحويلية (نسخة 2008). والمنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.
[78] حسب وزارة التجارة والصناعة، فإن المقاولات الصغيرة جدا هي التي تشغل أقل من 10 أشخاص. المقاولات الصغرى هي تلك التي توظف ما بين 10 و 49 شخصا. المقاولات المتوسطة تتوفر على ما بين 50 و 199 مستخدما. المقاولات الكبرى هي التي تضم أزيد من 200 شخص.

حسب نوع النشاط، من بين مجموع 7773 مقاولة صناعية محصاة سنة 2008، تمثل مقاولات قطاع المواد الكيماوية والشبه كيماوية 30% من هذا المجموع، تليها وحدات الصناعات الغذائية (25,9%)، ووحدات النسيج والجلد (21,7%) ثم المقاولات العاملة في مجال الصناعات الميكانيكية والحديدية (19,7%) فوحدات قطاع الكهرباء والإلكترونيك (2,7%).

ويبين تحليل بنية النسيج الصناعي حسب الجهات الاقتصادية، وجود بعض التفاوتات داخل وبين الجهات فيما يخص التنمية الصناعية، حيث يتركز النشاط الصناعي بشكل قوي في منطقة الوسط. وهكذا فإن أكثر من 33% من المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي تتواجد بجهة الدار البيضاء الكبرى، ممثلة بذلك الجزء المهيمن على مستوى أغلبية المجاميع الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع. ونظرا لوزنها الاقتصادي المهم، تحتل منطقة دكالة-عبدة المرتبة الثانية بنسبة 4% من إجمالي المنشآت الصناعية و 14% من رقم المعاملات و 17% من الإنتاج الصناعي و 33% من الصادرات و 10% من الاستثمارات الصناعية.

2.1.1.4. تطور النشاط الصناعي

سجلت الصناعات التحويلية خلال سنة 2008 نتائج نسبيا مهمة على صعيد أهم مؤشراتها الاقتصادية مقارنة مع سنة 2007. حيث واصل الإنتاج الصناعي والاستثمار نموهما بتسجيل ارتفاع بنسبة 14,4% و28,4% على التوالي بعد 14% و24,2% خلال السنة الماضية. أما بالنسبة للقيمة المضافة الصناعية والصادرات، فقد تباطأت وتيرة تزايدها سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 2,8% و13% على التوالي سنة 2008 بعد 15% و 20,9% سنة 2007. وعلى العكس من ذلك، سجل التشغيل الإجمالي انخفاضا بنسبة 4% خلال سنة 2008.

تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية على العمل النسائي في القطاع الصناعي

سجل التشغيل بالقطاع الصناعي تراجعا بنسبة 4% سنة 2008، ليبلغ مجموع عدد المستخدمين بالقطاع حوالي 501.515، منها 464.804 منصب شغل دائم. ويرجع هذا التطور إلى انخفاض كل من مناصب الشغل الدائمة بنسبة 3,4% وتلك الموسمية بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2007. وبلغ عدد النساء العاملات في الصناعات التحويلية بصفة دائمة سنة 2008 ما يناهز 219.883 امرأة، بانخفاض بنسبة 4,3% مقارنة مع سنة 2007.

وحسب القطاعات الرئيسية، تم خلق 194.535 منصب شغل دائم على مستوى صناعات النسيج والجلد، التي تعتبرالمستخدم الرئيسي لليد العاملة الصناعية، أي ما يمثل 41,8% من إجمالي مناصب الشغل الدائمة على صعيد الصناعات التحويلية.وتمثل النساء 73,3% من مجموع المستخدمين الدائمين في هذا القطاع. وبلغ عدد مناصب الشغل الموسمية التي خلقتها هذه الصناعات سنة 2008 ما يناهز 3.169 منصب شغل، منها 88,8% لصالح النساء. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مجموع المستخدمين على مستوى هذا القطاع قد سجل تراجعا بنسبة 8,1% مقارنة مع السنة الماضية وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية. وانخفض عدد النساء المستخدمات بصفة دائمة في هذا القطاع بنسبة 7,8% ما بين 2007 و 2008، وهو ما يمثل فقدان 12.077 منصب شغل.

وتحتل الصناعات الكهربائية والالكترونية المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل التي تشغلها النساء. وقد خلقت هذه الصناعات 27.218 منصب شغل دائم للنساء، وهو ما يمثل 57,5% من إجمالي مناصب الشغل الدائمة التي تم خلقها على مستوى هذا القطاع. وشهد كذلك مجموع المستخدمين في هذه الصناعات انخفاضا بنسبة 4,7% ما بين 2007 و 2008. إلا أن تشغيل النساء حافظ خلال سنة 2008 على نفس المستوى المسجل سنة 2007.

أما الصناعات الغذائية فقد تمكنت من خلق 77.366 منصب شغل دائم، بلغت حصة النساء منها نسبة 35,6%. وبلغ عدد مناصب الشغل الموسمية 25.118 منصبا، حوالي 61% منها لصالح النساء. وسجل عدد المستخدمين في هذه الشركات انخفاضا بنسبة 3% سنة 2008 بعد ارتفاع بنسبة 16% سنة 2007، في حين عرف عدد مناصب الشغل الدائمة للنساء ارتفاعا بنسبة 7,7%سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007.

وعلى مستوى الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية والصناعات الحديدية والميكانيكية، تم على التوالي خلق 92.915 و 52.666 منصب شغل دائم. وتمثل النساء على التوالي 16,2% و14,1% من إجمالي عدد

المستخدمين الدائمين في هاتين الصناعتين. وعلى عكس الصناعات الأخرى، سجل عدد المستخدمين في هذه الصناعات تزايدا بنسبة 1% و2% على التوالي سنة 2008 بعد انخفاض بنسبة 17% و 2% سنة 2007.

إلا أن عدد النساء المستخدمات في الصناعات الحديدية والميكانيكية سجل انخفاضا بنسبة 2,2% ما بين 2007 و 2008 ، في حين على مستوى الصناعات الكيميائية و الشبه كيميائية، عرف هذا العدد ارتفاعا بنسبة 2,3% سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 بعد انخفاض بنسبة 20,7% ما بين 2007 و2006.

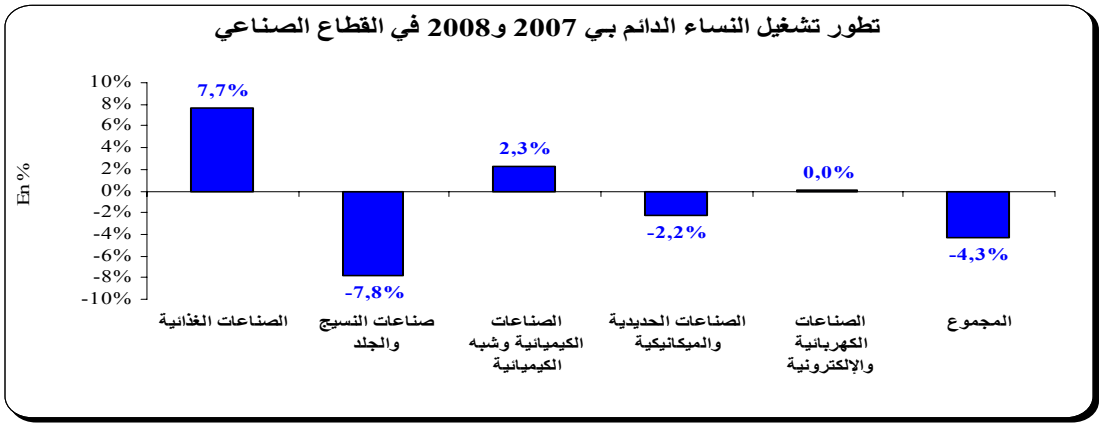

المصدر: قطاع التجارة والصناعة

حسب إحصاءات وزارة التشغيل، المستخلصة من المعطيات الميدانية المستقاة من طرف مندوبياتها، ارتفع عدد الشركات التي توقف نشاطها بحوالي 80% مقارنة مع سنة 2008. حيث تم تسجيل ما يقارب 104 شركة مغلقة عند نهاية دجنبر 2009 مقابل 58 خلال 2008. ومن حيث التغير الشهري، سجل شهر أبريل 2009 أعلى عدد من الإغلاقات. وقد همت هذه الإغلاقات على الخصوص قطاع النسيج والجلد (55,8%)، أكثر ارتباطا بالطلب الخارجي، يليه قطاع الخدمات (26,9%) والصناعات الأخرى (15,4%). وحسب الحجم ، تم تسجيل أعلى عدد إغلاقات (55%) من طرف المقاولات الصغرى (1 إلى50 مستخدم) تليها المقاولات المتوسطة (51 إلى 200 مستخدم) التي مثلت نسبة 35,6% من مجموع الإغلاقات. كما لم تسلم المقاولات الكبرى من هذه الإغلاقات حيث مثلت نسبة 9,6%.

سجل قطاع النسيج والجلد أكبر عدد من التسريحات (60,5%)، تليه الصناعات الأخرى (25,9%) والخدمات (10,2%). وحسب إحصاءات وزارة التشغيل، 60% من المستخدمين المسرحين هم نساء. ونظرا للحضور المهم للنساء على مستوى قطاع النسيج والجلد، تم تسجيل أعلى نسبة تسريح بالنسبة للنساء على صعيد هذا القطاع والتي بلغت 65,3%. وفي قطاع الخدمات، بلغت نسبة تسريح النساء 38,4%.

المقاولات النسائية في قطاع الصناعة

بلغ عدد النساء المقاولات في المغرب اللواتي يمتلكن أو يدرن شركة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي 5.000 امرأة أي ما يعادل حوالي 0,5%[79] من اليد العاملة النسائية في القطاع المنظم وحوالي 10% من مجموع المقاولات. ولا تأخذ هذه الأرقام في عين الاعتبار قطاع المقاولات الصغرى والقطاع غير المنظم، حيث تعرف الأنشطة النسائية تزايدا مستمرا ويتم دعمها من خلال برامج التنمية الوطنية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فإن المرأة المقاولة تمثل 8%[80] من إجمالي المشغلين[81] المغاربة المصرح بهم سنة 2008.

وفي المغرب، وعلى غرار البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن الشركات المنشأة أوالتي تديرها نساء هي أساسا شركات صغيرة ومتوسطة عاملة في قطاعات الخدمات (37%) والتجارة (31%) وكذا صناعة النسيج (21%). وتتسم هذه المقاولات برقم مبيعات أقل من 2,4 مليون دولار أمريكي، ومدة وجود أقل من عشر سنوات، وأقل من خمس سنوات بالنسبة للأغلبية من ثلثها، وتستهدف منتوجاتها أساسا الأسواق الداخلية والمحلية.

[79] المصدر : تقرير" النوع-روح المقاولة -ولوج الأسواق" الشركة المالية العالمية، المغرب (GEM) .2005
[80] المصدر : تقرير مفصل عن التشغيل، طبعة 2008، المندوبية السامية للتخطيط.
[81] المشغل : كل شخص نشيط مشتغل، يعمل لصالحه، مستغلا مقاولته الخاصة،أ و ممارسا مهنة ويشغل على الأقل مستخدما واحدا بصفة دائمة.

2.1.4. التجارة الداخلية

تتوفر التجارة الداخلية على أزيد من 975.000[82] نقطة بيع موزعة على مجموع التراب الوطني. وتشغل مجمل هذه النقاط حوالي 1,306 مليون شخص وهو ما يمثل 12,7% من الساكنة النشيطة المشغلة بالمغرب. وبلغت القيمة المضافة التي خلقها هذا القطاع سنة 2009 حوالي 73 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 2% مقارنة مع سنة 2008. وفيما يخص بنية القطاع، سجلت المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة ارتفاعا ناهز 17% حسب مساحة البيع حيث تم إنشاء 38 سوقا كبيرا و 56 سوقا ممتازا.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع رخص استغلال العلامات التجارية أصبح يحضى بأهمية متزايدة على صعيد المشهد التجاري المغربي. وبلغ عدد شبكات رخص استغلال العلامات التجارية المحصاة حتى شتنبر 2009 حوالي 404 شبكة موزعة على 3198 نقطة بيع. وتشمل هذه العلامات قطاعات أنشطة متعددة مع هيمنة علامات الألبسة والملابس الداخلية للنساء حيث تمثل 28% من مجموع الشبكات. ورغم أن العلامات التجارية من أصل مغربي لا تمثل سوى 16% من مجموع الشبكات فهي تستحوذ على أكثر من 66% من العدد الإجمالي لنقاط البيع، أي ما يناهز 2100 موقع[83].

وقد بلغت الساكنة النسائية النشيطة المشتغلة بالتجارة سنة 2008 حوالي 114.948 شخص، أي ما يناهز 9% من مجموع الساكنة النشيطة المشتغلة بهذا القطاع. تمثل النساء اللواتي يعملن لحسابهن 48,2% من مجموع الساكنة النشيطة النسائية في قطاع التجارة، تليها المأجورات بنسبة 38,6%.

من حيث خلق فرص الشغل الصافية، مكن قطاع التجارة من خلق 19.661 منصب ما بين 2007 و2008 من بينها 943 منصب يهم المرأة[84]، وهو ما يعني أن المرأة لم تستفد سوى 4,8% من الوظائف التي أنشئت في قطاع التجارة. وحسب المناطق، فإن عدد النساء اللواتي يمارسن نشاط تجاري بالمدن بلغ سنة 2008 ما يقرب من 102.190 امرأة، أي 88,9% من مجموع النساء العاملات في التجارة، مقابل 12.758 بالمناطق القروية.

2.4. السياسات والأولويات العمومية

1.2.4. الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي

يندرج الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في إطار تعبئة وتنسيق مبادرات الدولة والفاعلين الاقتصاديين. حيث تم التوقيع على هذا الميثاق يوم 13 فبراير 2009 ويهدف إلى بناء قطاع صناعي قوي وخلق حلقة نمو فعالة. وقد تجسد هذا الميثاق عبر إبرام برنامج تعاقدي يغطي الفترة 2009-2015 ما بين السلطات العمومية والقطاع الخاص. هذه القاعدة التعاقدية مضمونة بالإنجاز الجيد للتدابير المقررة عبر ضمان تعبئة جميع المتدخلين في إطار أعمال مضبوطة وواقعية وذات ميزانية مخصصة لها.هذا البرنامج التعاقدي الذي يكمل مخطط إقلاع سيمكن من خلق 220.000 منصب شغل في أفق 2015، وزيادة الناتج الداخلي الخام الصناعي بحوالي 50 مليار درهم وكذا تحقيق زيادة في حجم الصادرات بقيمة 95 مليار درهم. كما سيوفر 50 مليار درهم من استثمارات القطاع الخاص في النشاط الصناعي.

ويهدف العقد الإطار إلى تحديد إطار للتنمية يضم جميع الأنشطة الصناعية بما في ذلك أنشطة ترحيل الخدمات. إلا أنه لا يتضمن الصناعات المتعلقة بالمنتجات البحرية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وهي قطاعات يتم التعامل معها في سياق آخر. إلا أن الأوراش الأفقية المتعلقة بتنافسية المقاولات تهم مجمل نسيج المقاولات المغربية دون استثناء (بما في ذلك السياحة والبناء الخ.).

وتقدر الميزانية المخصصة لتنفيذ هذا الاتفاق بحوالي 12,4 مليار درهم موزعة على السنوات السبع المقبلة. وفي الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، تبلغ الميزانية المخصصة للبرنامج حوالي 5,5 مليار درهم منها 1,03 مليار درهم مقدمة من طرف صندوق الحسن الثاني و4,47 مليار درهم من طرف ميزانية الدولة.

---

[82] المصدر : مديرية التجارة الداخلية.

[83] المصدر: مجلة "واجهة" الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ، العدد 15، الربع الثالث 2009.

2.2.4. التجارة الداخلية: برنامج رواج

يهدف مخطط رواج رؤية 2020 إلى تحديث تجارة القرب لمواكبة تطور الاقتصاد المغربي في مجمله والتجارة الداخلية بصفة خاصة، والتي تميزت خلال السنوات الأخيرة بظهور وتطور المحلات التجارية الكبرى وكذا محلات استغلال رخص العلامات التجارية، إضافة إلى تحفيز خلق وتطور مقاولات رائدة قادرة على ضمان إشعاعها على المستويين الوطني والدولي. ويستجيب مخطط رواج لانشغالين هما: ارضاء الزبون، عبر تحسين الولوج إلى السلع من حيث الجودة والثمن والوفرة مناصفة على صعيد جميع الجهات، ومواكبة الفاعلين في الحقل التجاري لتعزيز العرض المغربي للتجارة والتوزيع وتحسين تنافسية الفاعلين وانبثاق طرق جديدة للتموين والتوزيع وكذا استكشاف مجالات جديدة تتعلق بالمنتجات المحلية ومنتجات الصناعة التقليدية والتجارة المنصفة وتشجيع ظهور نماذج جديدة للمقاولات قادرة على خلق قيمة مضافة أعلى وتقديم خدمات متنوعة.

وعلى صعيد الأهداف المرقمة، يتطلع هذا المخطط إلى رفع مساهمة قطاع التجارة في الناتج الداخلي الخام إلى 12,5% في أفق 2012، أي ما يعادل 98 مليار درهم، وإلى 15% في أفق 2020، والتمكين من خلق 200.000 منصب شغل إضافي في أفق 2012 و 450.000 في أفق 2020 وستنتقل نسبة نمو للقطاع من 6% حاليا إلى 8% في أفق 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المتبعة من طرف وزارة التجارة والصناعة لتطوير النسيج الصناعي وتعزيز التجارة الداخلية تم تصميمها دون إدماج مقاربة النوع الاجتماعي. غير أن البرامج المعتمدة تمنح فرصا مهمة للنساء من حيث التكوين وخلق فرص الشغل وكذا الاستثمار. ولهذا، فإنه من الضروري مواكبة هذه الإجراءات ببرامج توعية لزيادة مشاركة المرأة.

وتستجيب سياسة الوزارة للإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين حيث تدمج مقاربة النوع في عدة برامج. ومن جهة أخرى تندرج البرامج المذكورة أعلاه في إطار تنفيذ أهداف الألفية للتنمية وخاصة الهدف الإنمائي الأول للتنمية الذي يطمح إلى التقليل من الفقر المدقع والهدف الإنمائي الثالث الذي يهدف إلى تشجيع المساواة بين الجنسين وكذا تحقيق استقلالية المرأة. وتتماشى هذه السياسة أيضا مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خاصة المادة 11.

3.4. البرامج والمشاريع المنجزة

تتوفر وزارة التجارة والصناعة على مجموعة من البرامج تهدف بالأساس إلى خلق حلقة نمو فعالة.ويشكل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي قاعدة ملائمة لبلوغ هذا الهدف. إلا أنه يتوجب صياغة آليات للتقييم تمكن من التحقق ما إذا كانت التدابير المتخذة في إطار هذا البرنامج تعم بنفس الكيفية جميع المستفيدين بغض النظر عن جنسهم وتعزيز البرامج التي تستهدف دعم أصحاب المشاريع الصغيرة (كما هو الحال بالنسبة لبرنامج المقاولات النسائية الذي ترعاه الوكالة الوطنية لتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة). ووعيا منها بخصوصية وضعية المرأة القروية، تواصل وزارة التجارة والصناعة، شراكتها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي في إطار البرنامج المندمج والمتناسق والذي دخل مرحلته الثانية.

1.3.4. البرامج القطاعية للصناعة

يوثق الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي التزامات السلطات العمومية والقطاع الخاص لأجل إنجاح تطور الصناعة المغربية في إطار برنامج تعاقدي يغطي الفترة 2009-2015. ويهدف إلى بناء قطاع صناعي قوي وخلق حلقة نمو فعالة عبر تفعيل 111 إجراء تتمحور حول المجالات التالية: المهن العالمية للمغرب (ترحيل الخدمات وصناعات كل من السيارات والطائرات والالكترونيك والنسيج والجلد والمواد الغذائية) وتنافسية المقاولات (المقاولات الصغرى والمتوسطة، مناخ الأعمال، التكوين، المنصات الصناعية المتكاملة) وملائمة التنظيم المؤسساتي.

1.1.3.4. البرنامج المندمج والمتناسق لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي بالمغرب

المرحلة الثانية 2008-2011[85]

تهدف المرحلة الثانية من هذا البرنامج إلى تعزيز المكاسب التي تحققت خلال المرحلة الأولى[86]، من خلال دعم المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية و القطاع الخاص و المجتمع المدني لضمان نمو اقتصادي مستديم للبلاد. وترتكز المرحلة الثانية من هذا البرنامج على ثلاثة محاور :

المحور 1 : والذي يتضمن مشروع ***"تنمية المقاولة النسوية المرحلة الثانية"***

المحور 2 : والذي يهدف إلى تحسين ولوج المقاولات المغربية خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الأسواق الدولية عبر تقوية قدراتها الإنتاجية والتسويقية وتحفيز الاستثمار الداخلي والاستثمار الخارجي المباشر.

المحور 3 : والذي يتوخى تعزيز التدبير المستدام للموارد الصناعية للمغرب، وتدعيم قدرات المغرب للاستجابة للالتزامات المتخذة على صعيد مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة والمشاركة بشكل فعال في مختلف الآليات لأجل تنمية نظيفة وآليات التنفيذ المشترك لبرتوكول كيوطو.

برنامج تنمية المقاولة النسوية (المرحلة الثانية)

دخلت المرحلة الثانية لمشروع " تنمية المقاولة النسوية " حيز التنفيذ منذ يوليوز 2008 بفضل التمويل المقدم من طرف التعاون الإسباني في زهاء 1.189.252 دولار لمدة 3 سنوات (2008-2011). يطمح المشروع لهدف مزدوج يتمثل في تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتسهيل الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية على مستوى ثلاثة مراكز تجريبية (ميسور وتاونات وشفشاون) ونشر الأنشطة في مناطق أخرى من البلاد.

ويتكون المستفيدون المستهدفون على مستوى هذه المراكز الثلاثة التجريبية من المجموعة ذات النفع الاقتصادي لنساء الريف والتي تضم 300 عضوة (فروع صناعة زيت الزيتون)، 20 مستفيدة بالنسبة لفرع تجفيف الفواكه والخضروات و 74 مستفيدة بالنسبة لفرع الصناعة التقليدية.

أهم إنجازات المشروع حتى ماي 2010

- إنشاء مركزين جديدين للإنتاج : مركز لتجفيف المنتجات الفلاحية (تعاونية مصداقية) مجهز بمجفف جديد يعمل بالطاقة الشمسية ومركز جديد لإنتاج زيت الزيتون بباب جكمار المجهز بآلة جديدة للطحن.
- تكوين 115 امرأة من قبل خبراء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجالات التدبير والتقنيات والتسويق (35 امرأة مكونة في مجال التدبير والمحاسبة و 24 امرأة مكونة في مجال التسويق و 56 امرأة مكونة في BPP/BPA لأجل منتجات التنويع).
- تعزيز التسويق : من خلال تطوير الوسائل الترويجية (وضع اسم كل منتوج بلغتين، والكتيبات وبطاقات العمل الخ...) ، ومشاركة المرأة في ثلاثة معارض وطنية (SIAM، ECOSS، Riad Expo) ومعرضين دوليين (DOMOTEX, Slow Fish) ، والتتبع التجاري لدى الزبناء (Body Shop, Alter Eco, Oxfam, Karawan etc) ؛
- الحصول على شهادة (BIO) من طرف ECOCERT وNOP (بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية) ؛
- تطوير منتجات جديدة للتنويع: الكسكس بالنسبة لفرع التجفيف والصابون المستخلص من زيت الزيتون لفرع زيت الزيتون، ومنتجات أخرى في طور التطوير ؛
- توزيع الأنشطة على مستوى ثلاث تعاونيات للتجفيف (أي ما مجموعه 36 عضوا) وعلى مستوى المنطقة الشرقية من خلال خلق مجموعة ذات نفع اقتصادي (37 عضوا) ؛
- تعزيز الترويج والتسويق على مستوى تعاونية النسيج التقليدي.

---

[85] المصدر www.unido.org

[86] المرحلة الأولى لهذا البرنامج مفصلة على مستوى تقرير النوع الاجتماعي 2010.

خطة العمل 2011/2010 للمرحلة الثانية من مشروع "تنمية المقاولة النسوية"

حدد المشروع مجموعة أهداف حسب القطاعات لسنة 2011 :

قطاع زيت الزيتون

- تعزيز مركز الإنتاج والتسويق (CECCOM) من أجل التأهيل التجاري للمستفيدين ؛
- تحديد مستثمر من الخواص كشريك للمركز ؛
- توظيف مدير لCECCO ؛
- ضمان تحمل تجديد شهادة (BIO et Flo-Cert) من طرف مجموعة النفع الاقتصادي (GIE) ؛
- تطوير منتجات التنويع : عجائن الزيتون وزيتون المائدة ؛
- دمج تعاونيات جديدة في سياق توزيع الأنشطة ؛

قطاع المنتجات المجففة:

- إنشاء تجمع ذو نفع اقتصادي لتجفيف وتسويق التين ؛
- دعم القدرات التقنية والتدبيرية لمركز الإنتاج والتسويق (CECCOM) الذي تم إنشاؤه من طرف مجموعة النفع الاقتصادي؛
- دمج منتجي التين داخل االتجمعات الموجودة ؛
- تطوير منتوجات التنويع (الأعشاب العطرية على سبيل المثال) ؛

قطاع النسيج التقليدي:

- إنشاء شراكات تجارية لضمان دعم للتجمعات من حيث التصميم والبيع والترويج ؛
- إصلاح آلات النسيج الموجودة لتحسين جودة الإنتاج ؛
- تطوير دليل جديد للتصميم ؛
- تطوير وسائل التواصل (بطاقات الزيارة، منشورات...)؛
- تحديد مستثمر محلي لبناء محل جديد أكبر وموائم لإنتاج النسيج التقليدي ؛
- إنشاء نظام لتناوب النساء لضمان استمرارية الإنتاج.

2.1.3.4. الإجراءات المتخذة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة لصالح المقاولة النسوية

بالإضافة إلى برامج دعمها لفائدة كل من أرباب وربات المقاولات، تخصص الوكالة الوطنية لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة قسما خاصا للمقاولة النسوية بتعاون وثيق مع مشروع تأهيل المقاولات (**TAM**) والتعاون الألماني (**GTZ**).

***برنامج إنعاش المقاولة النسوية* (PEF)**

لقد عملت الوكالة الوطنية لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة بشراكة مع مشروع "تأهيل المقاولات" للتعاون الألماني **GTZ** على جعل محور تطوير المقاولة النسائية ضمن أولوياتها. ويستهدف هذا البرنامج تطوير وهيكلة المقاولة النسوية عبر دمج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع التنمية.

من أجل هذا، اعتمدت الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة على الجمعيات العاملة في مجال تعزيز المقاولة النسائية، بما في ذلك جمعية النساء المقاولات بالمغرب، والجمعية المغربية لإنعاش المقاولة النسوية وجمعية أبي رقراق. ويستهدف البرنامج النساء حاملات الشواهد وصاحبات المقاولات المهيكلة والنساء على رأس المقاولات الصغيرة جدا أو النشاط المدر للدخل في إطار شركة ذات المسؤولية المحدودة أو الحاملات لفكرة مشروع.

تنقسم الإجراءات المتخذة في إطار هذا البرنامج على النحو التالي :

- تحسين فرص الحصول على التمويل للنساء المقاولات : حيث تشكل صعوبة الحصول على قرض عائقا رئيسيا أمام تنمية المقاولات ؛

- التكوين المخصص والموائم لاحتياجات النساء المقاولات وذلك بهدف رصد ثم معالجة العقبات والمشاكل التي يواجهها التدبير اليومي ؛
- التفاعل الدائم ما بين السلطات العمومية والجمعيات التي تعمل في مجال المقاولات من أجل ملاءمة برامج التنمية مع خصوصيات المقاولات النسوية ؛
- تسهيل الاندماج في مختلف الشبكات للتمكن من الاستلهام من الآخرين، وتبادل التجارب وفك العزلة وتعاضد الإمكانيات والموارد؛
- وضع إجراءات في المجال الاجتماعي من أجل التوفيق ما بين الحياة العملية والحياة العائلية.

الحصيلة الإجمالية لبرنامج إنعاش المقاولة النسوية 2005- فبراير 2010

الشريك/إجراء الدعم	جمعية النساء المقاولات بالمغرب	الجمعية المغربية من أجل إنعاش المقاولة النسوية	جمعية أبي رقراق	المركز الجهوي للاستثمار	المجموع
إجراءات الدعم					
التكوين في تسيير المقاولات	36	279	80	84	479
تعزيز القدرات العملية للجمعيات		37	10		47
الخدمات المالية (التدريب المالي)	4				4
الربط الشبكي	42				42
المجموع	82	316	90	84	572
إجراءات الإعلام والتواصل					
الإعلام والتواصل	1			1	2
المجموع	1			1	2

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة

إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أولويات الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة

عملت الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة على توفير الوسائل اللازمة للقيام بمهمتها وفقا للتوصيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي المقترحة من طرف الهيئات الدولية و"الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين" عبر إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج التنمية.

وهكذا عملت الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة سنة 2008 بدعم من برنامج تأهيل المقاولات والتعاون التقني الألماني، على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على الصعيدين التنظيمي وكذا برامج الدعم. لأجل هذا، تم اتخاذ عدة تدابير بما في ذلك إنشاء الوكالة فريق عمل مكلف بالسهر على تطبيق خطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي وتتبع سيرها وكذلك إدماج مقاربة النوع في نظام الرصد الخاص بالوكالة وإنشاء نقطة محورية للنوع الاجتماعي تتمثل مهمتها في التنسيق مع مختلف النقاط المحورية الوطنية.

2.3.4. التجارة الداخلية (حصيلة سنتين من تنفيذ مخطط رواج)

تتزامن سنة 2010 مع السنة الثانية من تنفيذ مخطط رواج. وتنقسم الإنجازات الرئيسية على النحو التالي :

المحور 1 : *تحسين التخطيط الحضري للتجارة والتوزيع وعروض إيواء الأنشطة التجارية*. النتائج الرئيسية التي تحققت على مستوى هذا المحور هي:
- تحديد المؤهلات الجهوية لاستقبال مجالات للنشاط التجاري؛
- وضع خارطة المواقع المحتملة لإنشاء مجمعات الأنشطة على مدى العشر سنوات المقبلة، وتعريف المفاهيم المراد تطويرها والتوافق حول الأوراش ذات الأولوية التي يجب أن تنطلق في غضون الخمس سنوات القادمة ؛

- إنجاز دراسة الجدوى لمجمع (Retail Park) لمدينة وجدة، بشراكة مع ولاية الجهة الشرقية، ووكالة الجهة الشرقية ، والمجلس الجهوي وشركة (MEDZ) ؛
- دخول الدراسات الأساسية لإنشاء منطقة للأنشطة التجارية بالنواصر حيز الإنجاز من طرف الوزارة ، بشراكة مع الوكالة الحضرية، مركز الاستثمار الجهوي، وولاية الدار البيضاء ووكالة تهيئة الدار البيضاء.
- دخول المخططات الجهوية لتنمية التجارة والتوزيع بالشاوية ورديغة، والمنطقة الشرقية وتطوان طور التنفيذ؛

المحور 2 : *مواكبة تحديث تجارة القرب ودعم تنمية الشركات الوطنية الرائدة في مجال شبكات البيع:*

- حتى متم يونيو 2010، استفاد 2142 تاجر من مواكبة مخطط رواج، فيما هناك 5400 ملفا آخر في طور المصادقة عليها. في المتوسط، تتم إعادة تهيئة حوالي 200 محلا تجاريا شهريا. حسب القطاعات، تعتبر التغذية العامة المستفيد الأول بحصة تناهز 62%، تليها الألبسة والتي تحتل 11% من إجمالي المشروعات ثم مواد البناء حيث بلغت حصتها نحو 7% ؛
- تمت مواكبة 10 علامات مغربية تعمل في قطاعي الألبسة والتجهيز المنزلي لتطوير شبكاتهن على المستويين الوطني والدولي. ولا تزال تجري دراسة ملفي طلب آخرين.

المحور 3 : *تحسين شبكات التوزيع خاصة عبر العمل على إصلاح أسواق الجملة للفواكه والخضروات.*
وتتجلى أهم إنجازات هذا المحور في :

- عند نهاية يونيو 2010، تم إنجاز والمصادقة على المرحلتين الأولتين للدراسة المتعلقة بتنفيذ مخطط وطني توجيهي لأسواق الجملة للفواكه والخضروات من طرف وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري ؛
- انطلاق دراسة حول التجار المتجولين بالمجال الحضري، بشراكة مع وزارة الداخلية، وذلك لتقييم التجارب السابقة وتحديد مقاربة جديدة وخطة عمل تمكن من إعادة تنظيم هذا النشاط ؛
- إنجاز دراسة قطاعية مع مقارنة التجارب الناجحة المتبعة بكل من كندا وفرنسا في مجال التكوين في مجال حرف التجارة والتوزيع.

يخلص تحليل حصيلة سنتين من انطلاق مخطط رواج إلى عدم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على صعيد كل من صياغة الدراسات، والإجراءات المتخذة عبر المحاور، وكذا على مستوى المنجزات الأولية للمخطط. فعلى سبيل المثال، يجدر تصنيف المعطيات المتعلقة بعدد التجار المستفيدين من مواكبة مخطط رواج حسب الجنس، وذلك لضمان استفادة النساء والرجال على السواء من التدابير المتخذة.

4.4. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

1.4.4. تحليل ميزانية التسيير والاستثمار

بلغت الميزانية المخصصة لقطاع الصناعة والتجارة برسم سنة 2010 نحو 856,403 مليون درهم. وناهزت نفقات الموظفين 108,4 مليون درهم، أي 12,7% من مجموع الميزانية المخصصة لهذا القطاع. وتمثل نفقات المعدات والنفقات المختلفة 12,2% من ميزانية القطاع، أي ما يوازي حوالي 104,668 مليون درهم.

تطور ميزانيات التسيير والاستثمار لقطاع التجارة والصناعة ما بين 2008 و 2009 (مليون درهم)

	2008	2009	2010	09/08	10/09
ميزانية التسيير	158,2	177,0	213,1	**11,9%**	**20,4%**
ميزانية الإستثمار	154,8	492,6	643,3	**218,2%**	**30,6%**

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

فيما يخص نفقات الاستثمار، فقد بلغت الميزانية المخصصة لها 643,326 مليون درهم، أي ما يعادل 75,1% من مجموع ميزانية القطاع. وتتقسم هذه الميزانية حسب المديريات على النحو التالي :

استفادت مديرية الدراسات والتخطيط الصناعي، والتي تكمن مهامها الرئيسية في إعداد دراسات تهم التنمية الصناعية وإنجاز أبحاث حول الظرفية الصناعية وتنمية مناطق استقبال المقاولات الصناعية والتجارية وتوفير الدعم للابتكار ودعم التنمية وخلق مشاريع مبتكرة، من ميزانية استثمار بلغت6,52 مليون درهم سنة 2010 مقابل 13,86 مليون درهم سنة 2009.

وبلغت حصة ميزانية الاستثمار المخصصة لمديرية الإنتاج الصناعي نسبة 29,5% من ميزانية الاستثمار لقطاع الصناعة والتجارة مقابل 35,3% سنة 2009، أي ما يعادل 191 مليون درهم مقابل 173,74 مليون درهم سنة 2009. وتتضمن ميزانية الاستثمار المخصصة لهذه المديرية دفع مبلغ 125 مليون درهم لفائدة صندوق دعم تنافسية المقاولات، ومبلغ 50 مليون درهم مخصصة لتمويل برنامج الجمعية من أجل الابتكار والبحث العلمي "MASCIR" ومبلغ 16 مليون درهم لغرض تحديث وتنشيط النسيج الصناعي الموجود.

أما بالنسبة لمديرية المعايرة وتوخي الجودة، والتي تتمثل مهامها الرئيسية في تطبيق سياسة تعزيز الجودة والمعايرة لفائدة المقاولات الصناعية والتجارية، وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الشهادات، والاعتمادات والمعايرة، وتنفيذ سياسة الحكومة على صعيد المقاييس، ومراقبة جودة المواد والخدمات الصناعية وتدعيم البنية التحتية التكنولوجية، فقد استفادت من غلاف مالي قدره 12,3 مليون درهم مقابل 12,87 مليون درهم سنة 2009.

أما مديرية التجارة الداخلية، والتي تتكلف بتنفيذ مخطط "رواج" فقد استفادت من ميزانية استثمار قدرها 220 مليون درهم، أي 34,2% من ميزانية الاستثمار لهذا القطاع مقابل 44,66% سنة 2009. ويتضمن هذا الغلاف أداء 200 مليون درهم لصندوق رواج من أجل تطوير التجارة والتوزيع، ومبلغ 20 مليون درهم لفائدة صندوق إطلاق المشاريع الاستثمارية التي صادقت عليها غرف التجارة والصناعة والخدمات.

توزيع ميزانية الاستثمار (مليون درهم)

	2008	2009	2010
مديرية الدراسات والتخطيط الصناعي	4,9	13,9	6,5
مديرية المعايرة وتوخي الجودة	20,3	12,9	12,3
مديرية الإنتاج الصناعي	10,6	173,7	191,0
مديرية التجارة الداخلية	10,0	220,0	220,0
الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات	-	10,7	80,0

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

2.4.4. تحليل معدل إنجاز ميزانية وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة

لقد تم إنجاز الميزانية المخصصة لوزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة سنة 2008 في زهاء 74% بعد 54,1% سنة 2007. ويفسر هذا التحسن أساسا بارتفاع معدل إنجاز ميزانية الاستثمار والذي بلغ سنة 2008 نسبة 64,4% بعد أن سجل نسبة 29,2%، وهو ما يعادل زيادة قدرها 35,2 نقطة مئوية ما بين 2007 و 2008، في حين، انخفض معدل تنفيذ الميزانية المخصصة للأجور والميزانية المخصصة لشراء الآليات على التوالي بـ 9,5 و 3,8 نقط مئوية بين سنتي 2007 و2008.

تطور ميزانية وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة ومعدل إنجازها[87]

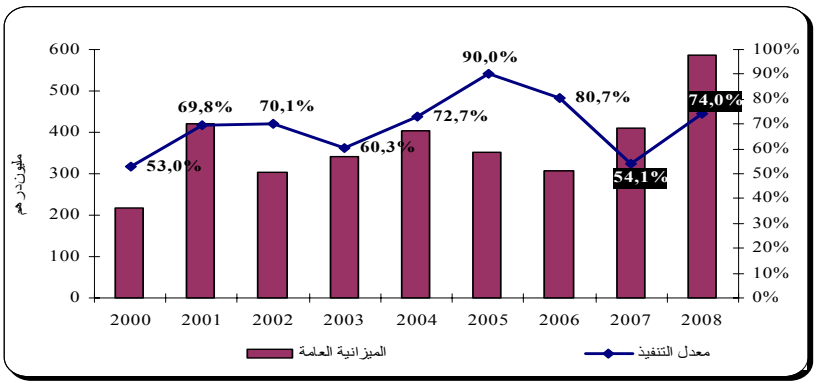

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 شكلت السنة الأولى التي تجاوز فيها معدل إنجاز ميزانية الاستثمار نسبة 64%، وذلك استجابة لتفعيل البرامج الهيكلية الكبرى خاصة منهاا الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، ورواج...

3.4.4. تحليل مؤشرات الأهداف

انخرطت وزارة الصناعة والتجارة في عملية شمولية الاعتمادات انطلاقا من سنة 2007. وبذلك، قامت جميع المديريات التي تنتمي لهذه الوزارة بتحديد عدد معين من مؤشرات الأهداف الخاصة بهياكلها.

وتبين مقارنة مؤشرات الأهداف بالنسبة لميزانية التسيير لسنتي 2009 و2010 أن عدد المؤشرات استقر في نفس المستوى بالنسبة للسنتين، أي 67 مؤشرا. أما بالنسبة لمؤشرات تتبع ميزانية الاستثمار، فإن عدد المؤشرات الموضوعة لتتبع ميزانية الاستثمار لوزارة التجارة والصناعة برسم سنة 2010 يقارب 120 مؤشرا رقميا، أي نفس عدد المؤشرات التي وضعت السنة الماضية. وقد مكن تحليل هذه المؤشرات من إبراز الملاحظات التالية:

• لا تقدم هذه المؤشرات بالطريقة التي وضعت بها أي تقييم دقيق لمستوى تحقيق الأهداف. وبالتالي، فمن الأنسب أن يحدد مسبقا هدف رقمي من أجل تحقيق كل إجراء، والإشارة في التقرير إلى معدل إنجاز هذا الهدف فقط. وبهذه الطريقة، يمكن تقييم كل إجراء حسب مستوى الإنجاز ومدى تحقيق الأهداف المبرمجة، مما سيمكن كذلك من تحديد الإجراءات التي تحتاج إلى تعزيز أو إعادة صياغة الهدف.

• هناك بعض الخلط بين مؤشرات الأهداف والوسائل.

• لا تكتسب هذه المؤشرات أهمية إلا إذا كانت مركبة. وبالتالي فوضع مثل هذه المؤشرات سيمكن من رصد أكبر عدد من المعلومات المتعلقة بالبرنامج أو المشروع.

• لم تتم 'جندرة' أي من المؤشرات المستخدمة من طرف الوزارة.

كما أظهر التحليل الشامل لهذه المؤشرات وجود عدد من مؤشرات الأهداف التي ينبغي أن تراعي النوع الاجتماعي. ولذلك، فإن بعض مؤشرات الأهداف التي وضعت لتتبع البرنامج الجهوي لتهيئة فضاءات الاستقبال الخاصة بالمقاولات الصناعية والتجارية، ونخص بالذكر"معدل إسناد الحصص الأرضية" و"درجة ارتياح الفاعلين الصناعيين" و" عدد مناصب الشغل التي تم خلقها" من شأنها أن تكتسب أهمية متزايدة إذا قسمت حسب الجنس. وبالفعل، فإن "معدل إسناد البقع الأرضية (حسب الجنس)" بمقدوره إعطاء تقييم لدرجة تواجد المرأة في النشاط التجاري والصناعي. كما أن تصنيف مؤشر "درجة إرضاء الفاعلين الصناعيين" (حسب الجنس) يقدم إشارات عن وجود أو عدم وجود التمييز ضد المرأة (هل تستفيد المرأة من نفس الخدمات التي يحصل عليها الرجل وبنفس الطريقة؟). وبما أن هذا البرنامج هو جهوي، فإن تقسيم هذه المؤشرات حسب نوع الجنس وحسب الجهة يفيد في معرفة إذا ما كانت نتائج هذا البرنامج هي نفسها بالنسبة للساكنة المستفيدة بغض النظر عن الجنس و الجهة.

[87] المعطيات المتعلقة بمعدل الإنجاز ليست مقسمة حسب القطاعات، وبذلك فنحن لا نتوفر على معدل إنجاز الميزانية المخصصة لقطاع الصناعة والتجارة.

إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يطبق نفس التحليل لعنصر التطوير الإرادي لترحيل الخدمات. وهكذا، فإن مؤشرات "عدد الشركات المتموقعة في كازاشور" و"عدد الشركات الموجودة في تكنوبوليس" و"عدد مناصب الشغل التي تم خلقها" سوف تكتسب أهمية أكثر إذا صنفت حسب الجنس، مما سيمكن من الاطلاع على درجة تواجد المرأة ومدى ارتياحها للترتيبات التي وضعتها الحكومة في إطار برنامج "إقلاع".

أما بالنسبة للإجراءات المزمع اتخاذها من قبل مديرية التجارة الداخلية، فإن مؤشر "المقاولات التجارية التي تمت مواكبة جهودها للتحديث" بحاجة إلى أن يصنف حسب نوع جنس المالك أو المدير، لكي يظهر مستوى لجوء النساء المالكات أو مديرات الشركات التجارية للاستفادة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطوير وتحديث الأنشطة التجارية. ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر "عدد المشاركين في البرامج الموجهة لجمعيات حماية المستهلكين".

المؤشرات القابلة للجندرة على مستوى ميزانية الاستثمار

المؤشرات	الهدف المتوخى أو المهمة	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر	ملاحظات
معدل إسناد الحصص الأرضية	إعادة تأهيل وتقوية تجهيزات المناطق الصناعية حسب الجهة	مؤشر وسيلة	نعم	
درجة ارتياح الفاعلين الصناعيين	ترميم وتقوية تجهيزات المناطق الصناعية حسب الجهة	مؤشر فعالية	نعم	الحصول على معطيات مرقمة يعتمد على إنجاز بحوث حول الرضا لدى الفاعلين الصناعيين
عدد مناصب الشغل التي تم خلقها	ترميم وتقوية تجهيزات المناطق الصناعية حسب الجهة	مؤشر أثر	نعم	
عدد الشركات المتموقعة في كازاشور	التنمية التطوعية للخدمات الجديدة لترحيل الخدمات	مؤشر وسيلة	نعم	الإجراءات المتخذة من أجل جمع المعلومات يجب أن تراعي نوع جنس صاحب المقاولة
عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في كازاشور	التنمية التطوعية للخدمات الجديدة لترحيل الخدمات	مؤشر أثر	نعم	
عدد الشركات الموجودة في تكنوبوليس	التنمية التطوعية للخدمات الجديدة لترحيل الخدمات	مؤشر وسيلة	نعم	الإجراءات المتخذة من أجل جمع المعلومات يجب أن تراعي نوع جنس صاحب المقاولة
عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في تكنوبوليس	التنمية التطوعية للخدمات الجديدة لترحيل الخدمات	مؤشر أثر	نعم	
المقاولات التجارية التي تمت مواكبة جهودها للتحديث	تحسين مناخ الأعمال	مؤشر وسيلة	نعم	الإجراءات المتخذة من أجل جمع المعلومات يجب أن تراعي نوع جنس صاحب المقاولة
عدد المشاركين في البرامج الموجهة لجمعيات حماية المستهلكين	حماية المستهلك	مؤشر وسيلة	نعم	

5. قطاع التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال

خلقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في ممارسة الاتصالات وذلك بتقارب المسافات وتوفير العديد من المعلومات المتاحة لمستخدمي الإنترنت. ومع ذلك، فإن آثار تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تنحصر في جوانبها التقنية بل لها أيضا آثار اقتصادية واجتماعية، لكونها تعمل على إدخال تحولات في طريقة المعاملات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. وفي هذا الإطار، أدمج المغرب تقنيات المعلومات والاتصالات في السياسة التنموية منذ أوائل عام 2000، خاصة مع وضع خطة عمل إستراتيجية المغرب الإلكتروني. وفي هذا الصدد، يعتبر النوع الاجتماعي أمرا حاسما لتحقيق التكافؤ في ميدان معروف بالابتكار وتبادل المعلومات وخلق فرص التنمية على جميع المستويات وكذا قابلية هذه التقنيات للتشغيل.

ويوجد قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة وتقنيات المعلومات[88]. وتكمن مهمته في تتبع تنفيذ إستراتيجية الحكومة في مجال البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام. كما يتولى مهمة عمومية حكومية تكمن في الوصاية على المؤسسات التي تعمل في القطاع. ويقوم أيضا بتمثيل المغرب لدى الهيئات الدولية المتخصصة ويسهر على تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاتفاقات التي يبرمها الفاعلون العموميون والخواص المصادق عليها من طرف المغرب.

[88] تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة والصناعة وتقنيات المعلومات في طور إعادة تنظيم

وإلى جانب قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام، تحظى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بسلطة التنظيم القانوني والتقني والاقتصادي لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذا تتبع تطور تقنيات الإعلام لفائدة الدولة. وفي هذا الإطار، تقوم الوكالة بتنشيط ومراقبة "مهمة مجتمع المعلومات".

1.5. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي [89]

عرف قطاع تقنيات الإعلام تطورا بوتيرتين. فمن جهة، عرف الهاتف النقال نموا قويا بمعدل استخدام يصل إلى 85,82% إلى نهاية مارس 2010. ويبين التوزيع حسب الجنس لمستخدمي الهاتف النقال استعمالا أكبر لدى الرجال (52%) مقارنة مع النساء (48%). وينتمي حوالي 66% من هؤلاء المستخدمين إلى الفئة العمرية 18-34 سنة منهم 91,4% ممدرسين (على الأقل المستوى الإبتدائي)[90].

ومن جهة أخرى، عرف الهاتف الثابت نموا طفيفا بمعدل استخدام لا يتجاوز 10,93% خلال مارس 2010 في الميدان الحضري. وبلغ هذا المعدل في 2007 في الوسط القروي 1,2%[91]. أما بالنسبة لشبكة الإنترنت، فقد تسارعت وتيرة تطورها، ليصل عدد المشتركين فيها 1,36 مليون مشترك في مارس 2010 مقابل 526.080 مشترك في دجنبر 2007. إن غياب تصنيف هذه المؤشرات حسب النوع الاجتماعي لا يسمح بأخذ فكرة محددة وكمية عن الفوارق في استخدام هذه التقنيات بين الرجال و النساء وبين مختلف الفئات الاجتماعية.

إن الفوائد الناجمة عن استخدام تقنيات الإعلام لا يتم الإستفادة منها بطريقة منصفة من طرف مختلف الفئات الاجتماعية المغربية، كما أنها تتوزع بشكل غير متساو بين جهات المغرب. وقد تم تسجيل هذا الفرق في القدرة على استخدام تقنيات الإعلام والاتصال والمسمى ب "الفجوة الرقمية" في 9200 موقع عبر المغرب. هذه المواقع، التي تدعى"المناطق البيضاء" محرومة من وسائل الإتصالات (الهاتف، الإنترنت، الكمبيوتر والفاكس..) وتخص مليوني شخص في المغرب، أي 17% من سكان العالم القروي.

وعلاوة على ذلك، تعتبر الفوارق المجالية بين المناطق الحضرية والقروية أيضا عاملا من عوامل التمييز من حيث المعدات والأدوات المعلوماتية. حيث وصل معدل الحواسيب الشخصية لدى الأسر سنة 2007 إلى 12,8% في المناطق الحضرية مقابل 1,2% في المناطق القروية المربوطة بالكهرباء، مما يعني أن هناك نقصا من حيث التجهيز بالحواسيب في الوسط القروي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 60% من المغاربة لم يستخدموا قط الحاسوب.

وتعود الفوارق بين الرجال والنساء في استخدام تقنيات الإعلام إلى التمييز الذي تعاني منه المرأة في المجتمع. إضافة إلى المستوى المرتفع للأمية لدى النساء وكذا التراث الثقافي الذي يحمل العديد من السلوكات النمطية المسوقة عبر الخطابات الشعبية ووسائل الإعلام وحتى وقت قريب من قبل الخطاب القانوني قبل إصلاح المدونة.

كما أن التهميش الذي يطال المرأة و العوائق التي تحول دون تطور وضعيتها الإجتماعية (الأعمال المنزلية، قلة فرص التكوين، ضعف الولوج للموارد المالية، قيود ثقافية تعيق الحركية) يجعلها أكثر عرضة لخطر التهميش في مجتمع المعلومات. ومن البديهي أن ثمة فوارق بين النساء (غنية أو فقيرة أو طبقة وسطى ووسط حضري أو قروي والمنطقة الثقافية (شمال أو جنوب أو غيرها) ومن حيث السن). وبصفة عامة، لا تتاح نفس الفرص للرجال والنساء الذين يعيشون نفس الوضع الاجتماعي.

2.5.السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

اعتمد المغرب في سنة 2001 مخططا يهدف إلى تقليص الهوة الرقمية من أجل ضمان الولوج العادل إلى المعلومات لجميع سكان المغرب وتفادي إنشاء مجتمع بوتيرتين متفاوتتين. ويمر تقليص الهوة الرقمية من خلال:

- تعميم البنيات الأساسية للاتصالات عبر استخدام تقنيات الجيل الجديد في المناطق التي لا تتوفر على خدمة الاتصالات وتيسير الحصول على المعدات من خلال وضع حوافز مالية وضريبية للتقليص من تكاليف المعدات والحصول على قروض ملائمة لصالح المواطن.

---

[89] مصدر البيانات المستعملة هو مرصد سوق الإتصلات للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

[90] البحث السنوي حول تقييم جودة خدمة شبكات الهاتف المتنقل بالمغرب خلال سنة 2006

[91] بحث المندوبية السامية للتخطيط حول مستوى معيشة الأسر 2006-2007.

- ضمان ولوج متكافئ لخدمات اقتصاد المعرفة ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر عوزا، وذلك من خلال تنفيذ المبادرات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وخاصة إنشاء معلومات وسائطية (حل لتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات تقنيات الإعلام والاتصال لصالح الأشخاص الأميين واللذين يعانون من الفجوة الرقمية) وتخفيض تكاليف الربط بالانترنت وتطوير الخدمات المتعددة الامتيازات لمختلف مستعملي تقنيات الإعلام والاتصال.
- بروز إدارة رقمية للقرب من المقاولات والمواطنين و تسهل الإجراءات الإدارية تسمح بتحقيق مكاسب في الوقت والإنتاجية.
- تكوين يلبي احتياجات اقتصاد المعرفة عبر تجهيز المدارس والإعداديات والثانويات بقاعات متعددة الوسائط ونشر اللجوء إلى نظام ويفي (Wifi) لفائدة المدارس المعزولة والجامعات وتطوير المحتوى التعليمي المجاني وتعميم مشروع التلفزة التفاعلية.

ويرتكز الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي الذي يغطي الفترة 2009-2015 والذي تم إبرامه بين الحكومة ومهني القطاع لوضع خطة عمل تطوعية من أجل تطوير قطاع ترحيل الخدمات من خلال مبادرات متعلقة بالتكوين وبالوحدات الصناعية المندمجة والتحفيز.

- وفي نفس الإطار، تم إحداث إستراتيجية وطنية لمجتمع الإعلام والاقتصاد الرقمي في أكتوبر2009 الملقب ب"المغرب الرقمي 2013". وستمكن هذه الإستراتيجية، والتي ستكلف 5,2 مليار درهم، من خلق ناتج داخلي خام إضافي بقيمة 27 مليار درهم ، منها 20 مليار درهم بشكل غير مباشر وإحداث 26.000 فرصة عمل في غضون خمس سنوات.

وتستجيب تدابير الدولة في ميدان تقنيات الإعلام و الاتصال إلى توصيات الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين، وخصوصا في مجال الولوج العادل والمتساوي للتعليم والتكوين وذلك بإدماج دعم البحث وإنتاج المعرفة في مجال النوع الاجتماعي فيما يتعلق بجوانبه المختلفة المتعلقة بالتعليم والتكوين.

و تندرج أولويات هذا القطاع أيضا في إطار تحقيق أهداف الألفية للتنمية خاصة الهدف الثالث وخاصة المرمى 11 التي تهدف إلى القضاء على الفوارق بين الرجال و النساء في الولوج إلى مختلف الوظائف والتي تشكل مؤشر معدل تأنيث الساكنة النشيطة في فرع النقل والتخزين والاتصالات جزءا منه.

وتشكل إستراتيجية تقنيات الإعلام والاتصال في المغرب بعدا أفقيا لتحقيق أهداف الألفية للتنمية وتساهم بشكل مباشرفي تحقيقها. وتساهم تقنيات الإعلام والاتصال في التقليص من حدة الفقر عن طريق خلق فرص العمل من خلال تنمية الأنشطة ذات الصلة والمدرة للدخل (المخادع الهاتفية، ومراكز الاتصال ومقاهي الانترنت...).

كما تمكن تقنيات الإعلام والاتصال من تطوير المحتويات التعليمية على شبكة الانترنت وتكوين المدرسين بالإضافة إلى تحسين صحة الأم والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة 'الإيدز' والملاريا والأمراض الأخرى عن طريق التطبيب عن بعد والولوج إلى المعرفة الطبية وإلى المستعجلات عبر الهاتف.

و تمكن السياسة الوطنية في قطاع تقنيات الإعلام والاتصال المغرب من الارتقاء إلى المعايير الدولية المعمول بها خاصة تلك المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهكذا فإن هذه الإستراتيجية الوطنية لتقنيات الإعلام والاتصال باستهدافها التقليص من الفجوة الرقمية تساهم بشكل مباشر في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المتضمنة في مختلف مواد هذه الاتفاقية. ومن شأن ولوج المرأة إلى تقنيات الإعلام والاتصال أن يرفع التمييز ضدها في مختلف المجالات خاصة في مجال الولوج إلى التعليم والعمل والرعاية الصحية والتمثيلية السياسية كما يساهم أيضا في تغيير أنماط ونماذج السلوك السوسيو- ثقافي للرجل والمرأة.

وتندرج أولويات قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام أيضا في تنفيد المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة القروية والدور الهام الذي تؤديه النساء القرويات في تحسين المستوى المعيشي لأسرهن من خلال الفقرات التالية:

ز) الولوج إلى القروض الزراعية وإلى خدمات التسويق وإلى التكنولوجيات الملائمة والاستفادة من المعاملة المتساوية في مشاريع الإصلاح العقاري والزراعي وفي مشاريع التنمية القروية؛

ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة ولا سيما فيما يتعلق بالسكن والتطهير وتوفير الكهرباء والماء والنقل والاتصالات.

3.5 البرامج والمشاريع المنجزة

سيعمل هذا الجزء على تحليل المشاريع المنجزة من طرف قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام والوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات لتقليص الفجوة الرقمية وتأمين ربط مجموع التراب المغربي بتقنيات الإعلام والاتصال في أفق 2011.

إنشاء صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات

تم إحداث الحساب الخاص ل"صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات" والذي يعتبر الوزيرالأول هو الآمر بالصرف فيه بموجب قانون المالية لسنة 2005، وذلك للاضطلاع بمهام *الخدمة الأساسية* التالية:

- تهيئة المجال لتوفير المخادع الهاتفية بالملك العمومي وتوفير مرافق الاتصالات في المناطق المحيطة بالحواضر والمناطق الصناعية وفي المناطق القروية.
- تقديم خدمة الاتصالات والتي تشمل خدمة هاتفية ذات جودة محددة وبأسعار مناسبة.
- الخدمات التي تتيح الولوج إلى الإنترنت.
- توجيه المكالمات الطارئة وتوفير خدمة الاستعلامات وتقديم دليل مطبوع أو إلكتروني.
- الخدمات ذات القيمة المضافة والتي حددت في دفتر تحملات خاص.

مشاريع نشر مراكز الولوج الجماعية

حددت الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات عدة مشاريع في إطار تجهيز الجماعات المحلية بمراكز للولوج الجماعي لتقنيات الإعلام والاتصال. ويتم تعريف هذه المراكز بكونها نقطة الولوج العمومي إلى تقنيات الإعلام والاتصال بالنسبة للجماعة المحلية من خلال استعمال خدمات الحاسوب والاتصالات والأدوات ذات الصلة.

وقد ارتفعت أهمية هذه المراكز بشكل كبير في السياق الاجتماعي المغربي، إذ تعمل على تقريب خدمات الاتصالات من السكان في العديد من الأحياء والجماعات وتمثل اليوم أماكن ولوج مفضلة لدى فئات عديدة من السكان. والهدف من ذلك هوتزويد كل تجمع سكني ذي كثافة سكانية مرتفعة بمركز لولوج تقنيات الإعلام والاتصال. وستعطى الأولوية للمناطق التي من شأن تطور شبكة الإنترنت بها أن تساهم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المرتقب إنشاء 400 مركز للولوج الجماعي خلال السنوات الأربعة المقبلة غير أن هذه المراكز لن تمكن من تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة دون تنمية مفهوم القرب عبر المواقع الإلكترونية الشاملة. كما سيشكل تطوير محتويات ملائمة تمكن من التحفيزعلى الولوج وعلى استعمال الإنترنت و مراكز الولوج الجماعية.

وقد تم اعتماد هذا المشروع من طرف لجنة تدبير الخدمات الشاملة للاتصالات خلال دورته الأخيرة في مارس 2009. كما بدأت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في التشاور مع الفاعلين المعنيين لتحقيق 100 مركز للولوج الجماعي.

مشاريع الخدمة الأساسية لأسباب تتعلق بالأمن العمومي أو النظام العام

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مسطرة من أجل أداء مهام الخدمة العمومية لأسباب تتعلق بالأمن العمومي والنظام العام بناء على طلب من وزارة الداخلية. وفي هذا السياق، وبعد موجة البرد التي ضربت إقليم خنيفرة، وفرت شركة اتصالات المغرب سنة 2007 التغطية لكل من جماعة أغوديم وانغفو وتغدوين وآيت مرزوق عبر شبكة الاتصالات. وقد وصل مبلغ هذا المشروع إلى 14 مليون درهم. ويدخل هذا المشروع ضمن الآليات الاستعجالية التي تمكن وزارة الداخلية أو إدارة الدفاع الوطني من التدخل الفاعل.

مشروع ميثاق

يهدف برنامج "ميثاق" إلى تعميم الولوج إلى الاتصالات لجميع جهات المغرب دون استثناء. ويسعى البرنامج الذي يمتد لفترة 4 سنوات إلى استيعاب 9.263 من "المناطق البيضاء"، وهي مناطق لا تتوفر على

خدمة وسائل الاتصالات وتوجد في الوسط القروي. وسيوفر هذا البرنامج خدمات هاتفية والإنترنت إلى مليوني شخص، أي 17% من الساكنة القروية بالمغرب. وستتم تعبئة ميزانية قدرها 1,44 مليار درهم لهذا الغرض.

السنة	2008	2009	2010	2011
عدد المراكز المغطاة	2120	2939	2400	1804
الميزانية (مليون درهم)	510	399	310	224

مشروع "جيني"

يهدف مشروع "جيني" والذي أطلق سنة 2005، إلى إدخال تقنيات الإعلام والاتصال إلى 8600 مؤسسة تعليمية يستفيد منها 5,5 مليون تلميذ و223.000 مدرس. وتخص خطة عمل هذا البرنامج اقتناء 104.000 جهاز كمبيوتر و8600 مزود لخدمة الشبكة و17.000 طابعة ومعدات تقنية مثل الآلات العاكسة والأسلاك والربط بشبكة الإنترنت من أجل تجهيز قاعات متعددة الوسائط. كما يهم البرنامج أيضا تنظيم حملة تكوينية للمدرسين المعنيين وتطوير المحتوى التعليمي من خلال تجهيز كل قاعة متعددة الوسائط بوسائل التعلم لنشر العلوم وإعطاء دروس تمهيدية في الإعلاميات.

وقد مكنت المرحلة الأولى من البرنامج والممتدة ما بين 2006-2007 من تجهيز أكثر من 1900 مؤسسة وتأسيس أكثر من 2.050 قاعة متعددة الوسائط و31 مركزا للتدريب. كما استفاد مليون ونصف تلميذ من هذا البرنامج وتم تكوين 6.400 مدرس.

وبعد تقييم المرحلة الأولى من إستراتيجية "جيني"، اعتمدت خريطة الطريق الجديدة للبرنامج للفترة 2009-2013. والتي ارتكزت على مقاربتين:

- تحسين التعلم والتطوير المهني للمعلمين.
- تشجيع التلاميذ على استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات.

وقد تم إضافة محور رابع إلى المحاور الثلاثة المحددة في الإستراتيجية الأولية (البنية التحتية، والتكوين، والموارد الرقمية) والذي يخص تطوير الممارسات ومواكبة التغيير.

المشاريع المتعلقة بمخطط أثار

تم من خلال تشخيص الوضع الحالي لقطاع تقنيات الإعلام والاتصال تحديد مشاريع ضمن مخطط أثر 2009-2013 المتعلقة بالإدارة الإلكترونية وبالمقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا بالولوج إلى شبكة الإنترنت وبترحيل الخدمات وبتعزيز روح المبادرة. ومكن ذلك من إرساء مخطط ***"أثر"*** على الركائز التالية :

- تنفيذ برنامج طموح للإدارة الإلكترونية التي تساهم في كفاءة الخدمات العمومية. ويطمح البرنامج إلى تدارك تأخرالمغرب في بناء إدارة فعالة لخدمة المستخدم ومستعملة للتقنيات الجديدة. وفي هذا الصدد، يتعين رفع مؤشر تقديم خدمة الإدارة الإلكترونية من 0,2 سنة 2008 إلى 0,6 سنة 2011 ثم إلى 0,8 سنة 2013. وعلى سبيل المقارنة، يناهز هذا مؤشر في الوقت الراهن 0,6 في كل من مصر والأردن.

- ضمان ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى تقنيات الإعلام والاتصال لزيادة إنتاجيتها والمساهمة في تنميتها. ولتحقيق مكاسب في الإنتاجية تبلغ نحو20 مليار درهم من الناتج المحلي الإجمالي الإضافي بحلول 2013. وتنقسم هذه المكاسب المحتملة أساسا بين قطاعات الخدمات (7,6 مليار درهم) والصناعة التحويلية (5,5 مليار درهم) والتجارة (3,8 مليار درهم) والبريد والاتصالات (1,1 مليار درهم). وسيتم إنجاز هذه الركيزة من خلال برامج "مساندة" و"امتياز".

- تمكين كل مواطن من الولوج إلى شبكة الإنترنت ذات الصبيب العريض، وتعزيز الولوج إلى المبادلات والمعارف. وذلك لربط 1,5 مليون أسرة بشبكة الإنترنت في أفق 2013 (مقابل 525.000 في 2008) ولتحقيق تنمية متوازنة على صعيد التراب الوطني.

- تشجيع روح المبادرة وخلق مجالات للتميز في ميدان تقنيات الإعلام والاتصال بهدف تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو2.8 مليار درهم في أفق 2013 .

مشروع توسيع الشبكات ذات الصبيب العالي

تتطلب تنمية مراكز الولوج الجماعي إلى تقنيات الإعلام والاتصال وتغطية المناطق البيضاء توسيع قدرة وربط شبكات النطاق العريض، حيث سيتم إدخال تقنيات جديدة في الأماكن التي تتوفر على الخدمات العمومية.

4.5. تحليل الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي

1.4.5. تحليل نفقات الميزانية

يبين تحليل تطور اعتمادات الميزانية المخصصة لقطاع البريد والاتصالات وتقنيات الإعلام تحسنا ملحوظا خلال سنة 2010، حيث ارتفعت الميزانية الإجمالية من 57,45 مليون درهم سنة 2009 إلى 59,94 مليون درهم خلال 2010. مثلت النفقات المخصصة للتدبير حوالي 38,27% من إجمالي الاعتمادات، وشكلت نفقات الاستثمار 61,73% من إجمالي النفقات.

بنية الميزانية المخصصة لقطاع البريد والاتصالات وتقنيات الإعلام برسم السنة المالية 2009

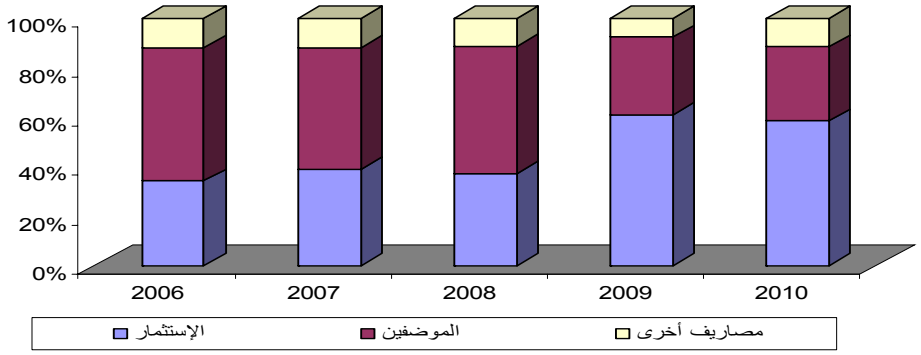

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

تتوزع نفقات الاستثمار لقطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام بين مديرية الدراسات والتخطيط التي تحظى بحوالي 98% من نفقات الاستثمار ومديرية الشؤون العامة (8%). ومن حيث البرامج، تمثل الميزانية المخصصة لمشروع تعميم تقنيات الإعلام 36,05 مليون درهم، وهوما يمثل 97,43% من ميزانية الاستثمار الخاصة بقطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام. وهذا يدل على الاهتمام الذي توليه السلطات العمومية لتطوير استخدام تقنيات الإعلام والاتصال بهدف تجاوز العجز الحاصل في هذا المجال.

وتضاف إلى هذه الاعتمادات الموارد المخصصة للصندوق الخصوصي"صندوق الخدمة الأساسية" الذي تتألف نفقاته من النفقات المتعلقة بتكاليف ومهام الخدمة الأساسية للاتصالات.

	مداخيل الصندوق			
صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات	2005	2006	2007	2008
	491,94	645,6	935,2	**1251**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

خلال سنة 2008، بلغت الموارد التي حققها هذا الحساب 1251 مليون درهم مقابل 935 و648 مليون درهم على التوالي في سنة 2007 وسنة 2006 مسجلا ارتفاعا متوسطا بنسبة 39,04%. وتخصص نفقات هذا الحساب لتحملات ومهام الخدمة الأساسية للمواصلات خاصة البرنامج المسمى "جيني " والمتعلق بتعميم استعمال التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل بالمؤسسات التعليمية بهدف تحسين جودة التعليم.

وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2006 ويهدف إلى ادخال تقنيات الإعلام والتواصل ب8.604 مؤسسة تعليمية لفائدة 6 ملايين تلميذ و230.000 أستاذ خلال الفترة 2006-2009. وتتجلى العمليات المنجزة في إطار هذا الصندوق إلى متم يونيو2009 والمتعلقة بأهم محاور برنامج" جيني" في ما يلي:

- البنيات التحتية: تجهيز1.878 مؤسسة ب2058 قاعة متعددة الوسائط؛
- تكوين الأساتذة: 30.000 مستفيد؛

- تنمية البرامج التربوية عبر توفير وسائل التلقين البيداغوجية المناسبة وإحداث موقع تربوي لجميع المؤسسات المرتبطة بشبكة الانترنيت.

تغطي البرمجة الجديدة الفترة 2009 -2013 وتعتمد على سياسة إعادة انتشار التجهيزات وتحسين مناهج التعليم كما تتطلب تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر ب 1.716 مليون درهم منها 700 مليون درهم برسم مساهمة هذا الصندوق. ويتوزع المبلغ المخصص لسنة 2009 الذي يقدر ب 360 مليون درهم كما يلي:

- تجهيز 9.260 مؤسسة بالقاعات المتعددة الوسائط. وتبلغ تكلفة هذه العملية حوالي 238 مليون درهم أي 66% من مجموع الاعتمادات المبرمجة؛
- تكوين 208.000 أستاذ وتقني بتكلفة 66 مليون درهم وتمثل 18% من المبلغ المبرمج؛
- اقتناء الموارد الرقمية والربط بشبكة الأنترنيت بمبلغ 52 مليون درهم أي 14% الاعتمادات المبرمجة؛
- تطوير استعمالات التكنولوجيات الجديدة بكلفة 4 ملايين درهم أي 1%.

2.4.5. إدراج النوع الاجتماعي في مؤشرات الأهداف الخاصة بقطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام

انخرط قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام سنة 2005 في نظام شمولية الاعتمادات. وقد وضع القطاع في هذا الإطار ثمان مؤشرات متعلقة بميزانية الاستثمار يقوم من خلالها بتقييم إنجازاته وتقدير مدى تحقيق الأهداف التي حددها. أما بالنسبة لميزانية التسيير لم يضع القطاع أي مؤشرات الأهداف.

تصنيف مؤشرات الأهداف لبرامج قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام

المؤشرات المقترحة من طرف القطاع	الأهداف/المهام	نوع المؤشر	إمكانية جندرة المؤشر
- المعدل السنوي لتجديد المعدات المعلوماتية	- إدخال المعلوميات إلى قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام	مؤشر وسيلة	التصنيف المستفيدين حسب الجنس
-عدد الدراسات المنجزة لتطوير استخدام تقنيات الإعلام	إنجاز دراسة حول تعميم تقنيات الإعلام	مؤشر وسيلة	إدماج البعد الجهوي (قروي/ حضري)
- عدد خدمات المعاملات عبر الإنترنت (برنامج الإدارة الإلكترونية)	تطوير الإدارة الإلكترونية	مؤشر وسيلة	تحديد الوسط الذي أنجزت فيه الخدمات. - تحديد الساكنة المستهدفة(شركات، أسر...)
- عدد بوابات التجارة الإلكترونية (البرنامج القطاعي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)	تطوير التجارية الإلكترونية	مؤشر وسيلة	تحديد الوسط
عدد القطاعات المستندة من أجل إنشاء مراكز الخدمات عبر الإنترنت (البرنامج القطاعي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)	تطوير استخدام تقنيات الإعلام	مؤشر وسيلة	إدماج البعد الجهوي
- معدل إنجاز مشاريع برنامج الثقة الرقمية	تطوير الثقة الرقمية	مؤشر وسيلة	-
- معدل إنجاز دراسة النطاق العريض (برنامج البنية التحتية)	- تطوير البنية التحتية	مؤشر وسيلة	تحديد الوسط الذي أنجزت فيه االدراسة (قروي/ حضري).
معدل إنجاز برنامج الحكامة	- تطوير الحكامة	مؤشر وسيلة	تحديد الوسط

ورغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جل مؤشرات الأهداف الموضوعة من طرف قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام هي مؤشرات للوسائل. وبخصوص مراعاة النوع الاجتماعي، تجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه المؤشرات لا تتضمن بعد النوع الاجتماعي التي من شأنها تقييم الجهود المبذولة في مجال تعزيز فرص الولوج، لا سيما بالنسبة للمرأة، إلى تقنيات الإعلام والاتصال، لذا يجب مراجعة هذه المؤشرات حسب بعد النوع الاجتماعي.

وستكون مهام هذا القطاع أكثر فعالية إذا ما أخذت بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء بخصوص الولوج إلى استخدام تقنيات الإعلام. كما أن تأثير هذه الاحتياجات وآثارها على التنمية تظهر بشكل أكبر في المناطق القروية مقارنة مع المناطق الحضرية.

آثار النفقات العمومية المتعلقة بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال من حيث النوع الاجتماعي

توفر التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال إمكانية الاستجابة لعدد من المعوقات التي تواجه المرأة في ممارسة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، شريطة أن يتاح لهن الولوج إليها.

لقد كان لتنفيذ سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب آثارا إيجابية على مستوى ولوج الساكنة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد بالتالي من الفجوة الرقمية. ويتضح ذلك من خلال مؤشرات المرمى 27 للهدف الثامن للألفية "العمل على استفادة الجميع من التكنولوجيا الحديثة، وخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصال بشراكة مع القطاع الخاص" والتي عرفت تحسنا كبيرا ما بين 2000 و2009 من خلال مدى استعمال هذه التكنولوجيات. ونخص بالذكر:

- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة الذي انتقل من 50,5 سنة 2000 إلى 108,9 سنة 2009.
- عدد المنخرطين في شبكات الهاتف النقال لكل 1000 نسمة والذي انتقل من 104 سنة 2000 إلى 804,4 سنة 2009
- عدد المنخرطين في شبكة الإنترنيت لكل 1000 نسمة والذي انتقل من 1,2 سنة 2000 إلى 33,6 سنة 2009
- معدل الأسر التي تتوفر على حاسوب والذي انتقل من 11 سنة 2004 إلى 17,2 سنة 2007.

6. قطاع السياحة

يعد قطاع السياحة من بين الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، فهو يحتل المرتبة الثانية فيما يخص جلب العملة الصعبة (52,8 مليار درهم سنة 2009)، كما يساهم في خلق حوالي 420 ألف منصب شغل مباشر ويساهم أيضا بنسبة 9% من الناتج الوطني الخام للبلاد. وقد مكنت المجهودات المبذولة في إطار توسيع الطاقة الاستيعابية للسياح وسياسة السماء المفتوحة، وكذا إنعاش وتعزيز الوجهة السياحية للمغرب من رفع عدد السياح الوافدين (8,3 مليون سائح سنة 2009 مقابل 4,8 مليون سائح سنة 2003، أي بزيادة قدرها 72,9%). كما وصل عدد الليالي المسجلة خلال نفس السنة إلى 16,2 مليون.

وتجدر الإشارة، إلى أن تطور قطاع السياحة الوطني خلال سنة 2009 تم في ظروف تتسم بالآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتدهور الاقتصاد على المستوى العالمي، وكذا تراجع معدل الرحلات الجوية المتجهة للخارج بنسبة 3%، هذا إضافة إلى تدني القدرة الشرائية للمواطنين الشيء الذي ينعكس سلبا على نسبة الرحلات.

غير أن بلادنا استطاعت أن تواجه تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2009، وذلك بارتفاع نسبة السياح الوافدين على البلاد ب 6%. كما أنه وبالرغم من تراجع العائدات السياحية بنسبة 5%، فإن قطاع السياحة يظل القطاع الرئيسي من حيث جلب العملة الصعبة بحوالي 53 مليار درهم سنة 2009. ومع هذا، شهدت بداية سنة 2010 (خلال سبع الأشهر الأولى) ارتفاعا في عائدات الرحلات بنسبة 6,9% بلغت 30,6 مليار درهم.

وعلاوة على ذلك، يواجه القطاع عدة عوائق نذكر منها، مشكل العقار السياحي والتمويل والتكوين المهني (لا يزال التكوين بمجالي الفندقة والسياحة أقل جودة مقارنة بما ينتظره مهنيوالقطاع)، وكذا مشكل البيئة[92] . ومن أجل التصدي لمختلف هذه التحديات، تهدف رؤية 2020 إلى تطوير السياحة المستدامة والمسؤولة (احترافية مهن السياحة وتحسين الجودة وتعزيز التكوين...). وفي نفس السياق، فإن التوجيهات الأساسية للمناظرة الثامنة للسياحة، التي تم عقدها في يونيو2008 بتطوان، تحث على دعم إصلاح قطاع السياحة بالأخص بالمجالات المتعلقة بالموارد البشرية والجودة والسياحة المسؤولة.

مهام وزارة السياحة ومؤسسات أخرى

تتكلف وزارة السياحة من جهة، بوضع وتنفيذ وتقييم الإستراتيجية لتنمية السياحية والقيام بدراسات والبحوث اللازمة لتطوير القطاع، وكذا وضع مشاريع قوانين ونصوص متعلقة بتنظيم الأنشطة السياحية

[92] منذ سنة 2006 تم القيام بمبادرات هامة تخص الميثاق المغربي للسياحة المسؤولة ودليل السائح المسؤول وعنونة السياحة المسؤولة، وكذا إنشاء جائزة للسياحة المسؤولة. غير أن آثار هذه المبادرة فيما يتعلق بتحسين الإطار البيئي والاجتماعي تظل محدودة.

والسهر على تطبيقها وأيضا تأطير ودعم المهن والأنشطة السياحية. ومن جهة أخرى، تعنى وزارة السياحة بتوجيه ومراقبة المصالح اللامركزية والمشاركة في وضع وتوجيه إستراتيجية التكوين الفندقي والسياحي، وكذا السهر على تعزيز العلاقات في إطار التعاون الثنائي ومع المؤسسات المتخصصة وأخيرا تطوير التواصل مع مختلف الشركاء ومهنيي القطاع. كما أن شركاء آخرون يقومون بدعم وزارة السياحة، نذكر منهم مرصد السياحة والهيئة الإستراتيجية للسياحة والمكتب الوطني المغربي للسياحة والمجالس الجهوية للسياحة، وكذا اتحادات القطاع السياحي والمراكز الجهوية للاستثمار.

ويهتم مرصد السياحة بالأساس برصد الاقتصاد السياحي الوطني، وذلك عن طريق وضع ونشر معلومات دقيقة. وتتمثل مهمة الهيئة الإستراتيجية للسياحة في تنفيذ سياسة موحدة للسياحة. كما أن المجالس الجهوية للسياحة تساهم في تطوير الصناعة السياحية داخل الجهات. ومن بين مهام اتحادات القطاع السياحي تعزيز دور الجمعيات المهنية والمساهمة في تحقيق الظروف الملائمة للتنمية المستدامة للسياحة وذلك في إطار "رؤية 2010".

وتتمثل مهمة المكتب الوطني المغربي للسياحة في ترويج وتسويق منتوج "المغرب" على المستوى الوطني والخارجي. ويتواجد هذا المكتب في خمسة أسواق ذات أولوية (كألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا). كما يتوفر هذا المكتب على تمثيليات على مستوى السويد والبرتغال وسويسرا وبلجيكا وكذا النمسا وكندا والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة.

مكانة المرأة داخل وزارة السياحة

بلغ عدد العاملين بقطاع السياحة خلال سنة 2009 ما يناهز 1.502 إطار وعون، منهم 648 نساء أي ما يعادل 43% من العدد الإجمالي للعاملين بهذا القطاع، ويعزى ذلك إلى ارتفاع تشغيل النساء بالقطاع خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت تمثيلية النساء 55% في إطار المخطط الثلاثي. وتمثل النساء أيضا 48% من عدد العاملين بالإدارة المركزية و40% من عدد العاملين بالتمثيليات وكذا 42% من مجموع العاملين بمؤسسات التكوين. كما أن المندوبية الجهوية للسياحة بالدار البيضاء ومركز تواركة للتأهيل المهني الفندقي والسياحي وكذا الكتابة العامة يشغلان أكبر عدد من النساء، ويمثلن على التوالي 73% و72% و67% من مجموع العاملين.

وتجدر الإشارة إلى أن النساء يشغلن 18% من المناصب العليا داخل وزارة السياحة، منها 33% يشغلن منصب مدير مركزي و36% منهن يشغلن منصب رئيس مصلحة و4% منصب مندوب و7% منصب مدير مؤسسة. وبلغت نسبة النساء المستفيدات من التكوين خلال الفترة 2010/2009 حوالي 50% من العدد الإجمالي للمستفيدين.

وتشكل نسبة النساء المصنفات داخل سلم 10 فما فوق 39% من عدد الموظفين. كما أن نسبة النساء اللواتي تمت ترقيتهم إلى درجة ممتازة برسم سنة 2009 بلغت 42% من مجموع المستفيدين، منها 43% تمت ترقيتهم عن طريق امتحان الأهلية المهنية و41% عن طريق الأقدمية (بالاختيار). كما أن نسبة النساء المتدربات تصل إلى 45% من مجموع المتدربين داخل مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي.

1.6. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب مقاربة النوع الاجتماعي

سيتم تحليل وضعية قطاع السياحة حسب مقارنة النوع الاجتماعي من خلال مؤشرات الشغل والتكوين ونوعية السياحة.

1.1.6. مهن السياحة والتكوين المهني

مهن السياحة

تهم مهن السياحة بالأساس المرافقين والمرشدين السياحيين وكذا المرشدين بالجبال.

المرافق السياحي : يجب على المرافق السياحي أن يكون حاصلا إما على دبلوم السلك الثاني مسلم من معهد وطني عالي للسياحة أومعهد عالي خاص بتدريس السياحة معترف به من قبل الإدارة الوصية، أو أن يكون المرافق السياحي حاصلا على إجازة في العلوم الإنسانية أوشهادة مماثلة معترف بها من طرف الإدارة مصحوبة بشهادة تعلم لغة أجنبية.

المرشد السياحي[93]**:** يجب على المرشد السياحي أن يكون حاصلا على شهادة السلك الأول تخصص "استقبال" مسلمة من معهد وطني للسياحة، أوأن يكون حاصلا على شهادة دراسات جامعية في العلوم الإنسانية أو شهادة أخرى في العلوم الإنسانية مماثلة ومعترف بها من طرف الإدارة ومصحوبة بشهادة تعلم لغة أجنبية.

المرشد بالجبال: يجب أن يكون هذا المرشد حاصلا على دبلوم مسلم من طرف مركز خاص بتكوين المرشدين بالجبال، وأن يكون هذا الدبلوم مصحوبا بشهادة تخص تعلم لغة أجنبية.

التكوين المهني

باعتباره من أهم الركائز لتطوير الاقتصاد الوطني، يعتمد قطاع السياحة في إطار الرؤية الإستراتيجية لتطوير هذا القطاع على تكوين وتأهيل الموارد البشرية. وهكذا، فإن التكوين السياحي والفندقي يستهدف بالأساس طلبة التعليم العام الذين لا يتجاوز سنهم 25 سنة ويتم التكوين داخل مؤسسات التكوين المهني للفندقة والسياحة. كما أن القيام بتداريب تقنية داخل الوسط المهني تعتبر جد ضرورية وذلك من أجل تكميل التكوين. وهناك أربع مستويات للتكوين (مستوى تأهيلي ومستوى تقني ومستوى تقني متخصص ومستوى عالي).

التكوين بالقطاع الخاص : تشير الجداول التالية إلى تطور عدد المتدربين وكذا عدد مؤسسات التكوين المهني بالقطاع الخاص في الميادين المتعلقة بالسياحة والفندقة. ويتضح من خلال هذه المعطيات أن عدد المتدربين ارتفع من 1635 متدرب سنة 2005/2004 إلى 5151 متدرب سنة 2009/2008. كما تبين أن هناك نوعا من التكافؤ في فرص الولوج للتكوين بالقطاع الخاص فيما يتعلق بمهن السياحة.

تطور عدد المتدربين المكونين بالقطاع الخاص وعدد مؤسسات التكوين المهني بالقطاع الخاص والمتعلقة بقطاع السياحة والفندقة :

	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008
عدد المتدربين المكونين بالقطاع الخاص	1635 منها 57% فتيات	1148 منها 51% فتيات	3219 منها 50% فتيات	4660 منها 51% فتيات	5151 منها 48% فتيات
عدد مؤسسات التكوين المهني بالقطاع الخاص	17	42	55	70	82

المصدر: قطاع التكوين المهني

وتجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمتدربين الذين تم تكوينهم في مهن السياحة والفندقة وصل إلى 24361 خلال سنة 2009/2008، منها 21% تم تكوينهم عن طريق القطاع الخاص.

توزيع عدد المتدربين الذين هم في طور التكوين بقطاع السياحة خلال سنة 2009/2008

	القطاع الخاص (1)	القطاع العمومي	المجموع (2)	(2)/(1)
السياحة والفندقة	5151	19210	24361	%21

المصدر: قطاع التكوين المهني

التكوين الدائم والتداولي : يتكون التكوين الدائم والتداولي من 24 تخصص لفائدة 24.361 متدرب، 39% منهم نساء.

توزيع عدد المتدربين الذين يتابعون تكوينا دائما وتداوليا حسب الجنس والفاعل المكون خلال سنة 2009/2008

الفاعلون	العدد الإجمالي	نسبة الفتيات	
		المتدربات	%
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	14843	5243	%35
وزارة السياحة	4367	1910	%44
القطاع الخاص	5151	2466	%48
المجموع	24361	9619	%39

المصدر : قطاع التكوين المهني

كما تلقى 7829 طالبا تكوينا دائما وتداوليا خلال سنة 2009/2008، 41% منهم فتيات. وتخص هذه الأرقام جميع الفاعلين في مجال التكوين مجتمعة.

[2] لقد تم إعداد نص قانون جديد ينظم هذه المهنة، مع التركيز على تحسين ظروف الولوج لهذه المهنة وتنظيم دورات تكوينية تستجيب للمعايير الدولية للجودة، وكذا تحديث هذه المهنة عن طريق إنشاء شركات للمرشدين.

توزيع عدد الطلبة بالتكوين الدائم والتداولي حسب الجنس والفاعل المكون خلال سنة 2009/2008

الفاعلون	العدد الإجمالي	نسبة الفتيات	
		الطالبات	%
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	4202	1508	%36
وزارة السياحة	1629	731	%45
القطاع الخاص	1998	982	%49
المجموع	7829	3221	%41

المصدر : قطاع التكوين المهني

التكوين عن طريق التدرج المهني : فيما يخص التكوين عن طريق التدرج المهني، فقد وصل عدد الطلبة الذين تم تكوينهم منذ انطلاق دورات التكوين إلى 7762 كما وصل عدد المتدربين الذين هم في طور التكوين إلى 3562 خلال سنة 2008/2007 منهم 1067 فتاة. وفي نفس السياق، تم إعطاء الانطلاقة لبرنامج إنشاء مراكز للتكوين داخل المقاولات حيث تم إنشاء أربع مراكز ومن المرتقب إنشاء 18 مراكز أخرى خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012. وفيما يخص مخطط العمل بالنسبة لسنة 2010، فسوف يتم إعادة تأهيل المعاهد المتواجدة بكل من سلا وآرفود وبنسليمان والدار البيضاء وأصيلا، وكذا مواصلة إنجاز مشروع تطوير المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة بشراكة مع المعهد الفرنسي " Paul Bocuse ". كما سيتم إنشاء شهادة مهنية وكذا ماجستير تخصص إدارة الفندقة والمطاعم. كما ستشهد أيضا سنة 2010 مواصلة مشروع تحويل مركز التأهيل المهني لتواركة إلى مركز للتميز في التكوين بمجال الطبخ المغربي.

2.1.6. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بالمغرب

المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني: إن لتطوير صناعة السياحة بالمغرب آثارا اقتصادية ومالية هامة، سواء على المستوى الوطني أوالجهوي. حيث أن قطاع السياحة، الذي يعتبر بمثابة مصدر هام لجلب العملة الصعبة، يساهم أيضا في توازن ميزان الأداءات.

خلق فرص للشغل : حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط فإن قطاع الفندقة والمطاعم شغل ما يقارب 217 ألف شخص خلال سنة 2008 منهم 21% نساء. كما تم بالوسط الحضري تشغيل 185643 شخص بهذا القطاع منهم 17,8% نساء، غير أنه بالوسط القروي لا يتم تشغيل سوى 31758 عامل منهم 15% نساء.

السياحة كعامل للتحول الاجتماعي : يعتبر قطاع السياحة عاملا أساسيا في تحسين الظروف المعيشية للساكنة المحلية (تحسين الخدمات المشتركة وإطار العيش وفك العزلة...)، كما يساهم هذا القطاع في تطوير أنماط العيش. غير أن ظاهرة ارتفاع تكاليف المعيشة بالمناطق السياحية تعد من أهم الانتقادات التي توجهها الساكنة المحلية لمسؤولي القطاع.

السياحة القروية : يساهم تطوير السياحة القروية في النهوض بظروف العيش للساكنة المحلية، وبالأخص تحسين ظروف عيش النساء عن طريق خلق أنشطة مدرة للدخل. كما أن تطوير السياحة بالجبال والصحاري ستمكن من خلق فرص جديدة للشغل ومن تم ستساهم في الحد من هجرة الشباب. وبالرغم من المؤهلات السياحية للمغرب، فإن قطاع السياحة القروية يظل أقل تطورا حيث أنه لا يجلب سوى 150 ألف شخص في السنة غير أن عدد السياح الأجانب الذين يفضلون السياحة القروية على المستوى العالمي يصل إلى 150 مليون سائح.

مقاربة قطاعية بينية للنشاط السياحي: إن قطاع السياحة هوبمثابة مجموعة متداخلة من الأنشطة والخدمات، هذا بالإضافة إلى تفاعلاته المتعددة مع قطاعات اقتصادية واجتماعية وبيئية. وهكذا، فإن الطلب السياحي يتأثر بالثورة في تكنولوجيا المعلومات. كما أن مسألة تدهور البيئة تبقى واحدة من أكثر المظاهر المثيرة للقلق بخصوص تنمية السياحة بالمغرب. بالإضافة إلى ذلك، تستعد وزارة السياحة لإنجاز مشاريع سياحية ذات صبغة قطاعية بينية، ونذكر على سبيل المثال المشروع السياحي الذي سينجز بمدينة الداخلة والذي سيوفر فرصا لممارسة رياضات صيد الأسماك وركوب الأمواج والتزلج على الأمواج، الخ.

2.6. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المتوخاة

أعطيت لصناعة السياحة منذ سنة 2001 أولوية وطنية نظرا لمساهمتها في التنمية وخلق فرص الشغل ولدورها في توازن ميزان الأداءات. فالبرنامج التعاقدي الذي صمم لهذا الغرض والذي تحول إلى اتفاقية إطار موقعة بين الحكومة وفدرالية السياحة للفترة 2000-2010، أنشأ سياسة سياحية جديدة. وهكذا وانطلاقا من مكتسبات البرنامج التعاقدي، تم وضع رؤية جديدة "رؤية 2020 " وذلك حتى يتأتى خلق تكامل بين قطاع

السياحة الوطنية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل الصناعة التقليدية وقطاع الثقافة والفلاحة وكذا الموارد الطبيعية[94].

وسوف تركز "رؤية 2020" على الموارد البشرية معتمدة على توسيع العرض مع تحسين جودة الخدمات (حرفية مهن السياحة وإعادة إصلاح نظام تصنيف الفنادق وكذا تعزيز التكوين). وسوف تأخذ هذه الرؤية بعين الاعتبار متطلبات السياحة المسؤولة والمستدامة وحماية الموارد الطبيعية والثقافية.

وإضافة إلى ذلك، تدعو رؤية 2020 إلى التأهيل الأمثل للسياحة بمجموع الأراضي المغربية خلال سنة 2020، وذلك من خلال عملية طموحة في مجال التجهيز، مما سيؤدي إلى توفير الإمكانيات السياحية في مختلف مناطق المغرب. ولن يعد العرض يخضع لضرورات الطلب الدولي بل سيصبح رهينا بثروات البلد السياحية مع التكيف مع الطلب والمنافسة الدولية.

ولتدارك الآثار السلبية للأزمة العالمية على قطاع السياحة، يسعى برنامج "كاب 2009"، إلى تأهيل هذا القطاع من خلال استخدام شبكة الإنترنت في إطار تنويع مصادر الوافدين، وكذلك يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز حصص الأسواق للبلدان التي يتوافد منها السياح للمغرب، كما يسعى البرنامج المذكور إلى خلق دينامية في مجال السياحة وذلك بمنطقة مراكش وفاس والدار البيضاء وأكادير. وتلقى البرنامج زيادة في الميزانية قدرها 10% سنة 2009 لتسهيل دخول أسواق جديدة، لا سيما في أوروبا الشرقية وروسيا ودول الخليج والصين. وبالإضافة إلى برنامج "كاب 2009"، تم أيضا التوقيع على اتفاقية بين القطاعين العام والخاص سنة 2009، وذلك من أجل القيام بمجموعة من التدابير لدعم قطاع السياحة حتى يتأتى لهذا الأخير مواجهة الوضعية الراهنة، لاسيما من خلال تعزيز الترويج.

ووفقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة على مدى عشر سنوات المقبلة، يتعين على قطاع السياحة العالمي إتباع اتجاه تصاعدي ببلوغ معدل نموسنوي متوسط قدره 4,3% . وبحلول عام 2020، ستصل نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الإجمالي الخام إلى 9,6% مما يعكس الدور الرئيسي الذي يضطلع به هذا القطاع كمحرك للنموالاقتصادي. ومن جهة الطلب، فإن الآفاق لاتزال واعدة بالنسبة لسوق السياحة العالمي حيث تؤكد التوقعات أن عدد السياح الأجانب الوافدين سيرتفع من 898,84 مليون سائح سنة 2010 إلى 1,34 مليار سائح سنة 2020. ومن شأن هذه الدينامية أن تعود بالنفع على قطاع السياحة الوطني الذي ستعرف مؤشراته نموا ملحوظا. وهكذا، فإن عدد السياح الوافدين سيرتفع من 9,4 مليون سائح سنة 2010 إلى 13,8 مليون سائح بحلول سنة 2020، كما أن عائدات الرحلات ستعرف ارتفاعا من 53,6 مليار درهم سنة 2010 إلى 163,17 مليار درهم سنة 2020. غير أن هذه الإنجازات ستظل مشروطة بمدى تنفيذ إستراتيجية طموحة تمكن بلادنا من اغتنام الفرص المتاحة على مستوى سوق السياحة العالمي، ومن تم إعداد "رؤية 2020 ".

ويساهم عمل الحكومة في القطاع السياحي في تحقيق التزامات المغرب في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة الأهداف التالية :

• **الهدف 1 :** ستمكن مختلف المشاريع المتعلقة بتنمية وتطوير السياحة القروية والسياحة الداخلية (مخطط بلادي)، وكذا السياحة الإقليمية (مخطط مدائن) من خلق فرص العمل وتوليد الدخل، لا سيما بالنسبة للسكان المحليين، مما سيساهم بشكل كبير في الحد من الفقر والجوع.

• **الهدف 3 :** تعتبر السياحة عاملا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من استقلاليتها. على هذا النحو، سيمكن تطوير السياحة القروية من خلق الأنشطة المدرة للدخل خاصة للنساء ومن تم المساهمة في استقلاليتها. وبالمثل، فإن تمثيلا كبيرا للمرأة داخل قطاع السياحة والتكوين المهني يبين الالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين بهذا القطاع.

• **الهدف 7 :** التنمية المستدامة هي واحدة من أكثر الجوانب المثيرة للقلق في تنمية السياحة في المغرب. وتعد وزارة السياحة مشاريع سياحية مشتركة بين القطاعات لإدراج قضية البيئة وتدهورها.

[94] توجيهات صاحب جلالة الملك في الرسالة الملكية الموجهة لمهنيي قطاع السياحة، وذلك أثناء المناظرات الدولية السابعة للسياحة. والهدف المتوخى هوإعداد البرنامج التعاقدي الجديد لرؤية 2020 للسياحة بالمغرب، خلال سنة 2010.

ويعد إدراج البعد الاجتماعي والسوسيومهني في إستراتيجية التنمية لقطاع السياحة مصدر قوة للمغرب فيما يخص الالتزام بمعايير الاتفاقيات الدولية. ومنها على الخصوص مواد الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال العنف ضد المرأة، ونخص بالذكر :

- المادة 10 التي تنص في فقرتها الأولى على أن للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل فيما يتعلق بشروط التوجيه المهني.
- المادة 11، في الفقرة (ب): الحق في المساواة في فرص التوظيف، بما في ذلك تطبيق نفس معايير الاختيار في مجال العمل.
- المادة 14 في فقرتها الأولى والتي تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة القروية والدور الهام الذي تؤديه المرأة في الحياة الاقتصادية.
- المادة 14، في الفقرة الفرعية 2.هـ والتي تحث على تشكيل تعاونيات لتوفير تكافؤ الفرص من الناحية الاقتصادية.
- المادة 14، في الفقرة الفرعية 2.ز: إمكانية الحصول على القروض الفلاحية والحصول على المساواة في المعاملة فيما يخص مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الفلاحي والتنمية القروية.

3.6. البرامج والمشاريع قيد الإنجاز

ستمكن إستراتيجية تنمية قطاع السياحة من تحقيق الأهداف المحددة في إطار اتفاق تطبيق الاتفاق الإطار 2001-2010 والتي حددت برامج سياحية هيكلية رئيسية على النحو التالي :

المخطط الأزرق : يهدف المخطط الأزرق الذي يعتبر المخطط الرئيسي في إطار رؤية 2020 إلى بناء ستة منتجعات سياحية متكاملة (السعيدية وموغادور وليكسوس ومزكان وتغازوت والشاطئ الأبيض) لضمان التنمية المتوازنة بين المناطق وتوليد عوامل خارجية إيجابية بالنسبة للمناطق المعنية. وسيمكن تفويت هذه المحطات لشركات دولية من رفع الطاقة الاستيعابية للفنادق ب 110.000 سرير إضافي. ومن بين إنجازات هذا المخطط افتتاح محطتي السعيدية ومازاكان خلال سنة 2009.

برنامج مدائن "برنامج تنمية السياحة الإقليمية": إلى جانب المخطط الأزرق، تعد تنمية السياحة الثقافية في المغرب الركيزة الثانية لرؤية 2010. حيث يهدف مخطط مدائن إلى تعزيز التراث الثقافي والمعماري في كل منطقة. وقد تم وضع هذا البرنامج التعاقدي بمشاركة المهنيين والسلطة المحلية. وسيتم تحديد المواقع المعنية من خلال تأهيلها والرفع من قدرتها الإستيعابية والتي يتوقع أن تصل إلى 75.000 سرير بحلول 2015. ويهم هذا البرنامج ثمان وجهات، فاس والدار البيضاء وأكادير وطنجة وتمودة باي والرباط ومكناس وكذا ورزازات-زاكورة ومراكش. وتعد مدن فاس (2006-2015) والدار البيضاء (2006-2012) وأكادير (2007-2015) أول المدن التي حصلت على برامج للتنمية الجهوية السياحية. غير أن برامج التنمية الجهوية السياحية بكل من طنجة وتمودة باي وورزازات-زاكورة لازالوا في طور الإنهاء، كما أن البرامج المتعلقة بمدينتي الرباط ومكناس فهم في طور الدراسة. أما فيما يخص البرنامج الجهوي السياحي لمدينة مراكش، سيتم إنجازه في إطار دراسة منفصلة في إطار رؤية 2020.

برنامج بلادي "السياحة الداخلية" : تعتبر السياحة الداخلية من أولويات رؤية 2010 وتخضع لإستراتيجية محددة من خلال برنامج بلادي. ويهدف هذا البرنامج الطموح الذي انطلق في يوليوز 2007 إلى تشجيع السياحة الداخلية (الفئات المتوسطة الدخل) التي تساهم ب 20% من مجموع ليالي المبيت المسجلة على الصعيد الوطني. وفي إطار إنشاء المناطق السياحية الجديدة، تم اختيار ثمان جهات من البلاد لتنمية الطاقة الاستيعابية للفنادق بإضافة 42.000 سرير وتهم هذه المناطق طنجة-تطوان-أصيلة (كاسراس) والرباط (مولاي بوسلهام) وجهة الشرق (لزانان) وكذا إفران والدار البيضاء (سيدي رحال) والجديدة (سيدي عابد) وجهة سوس ماسة درعة (أكادير-إمي أوادار) وجهة مراكش-تانسيفت-الحوز. ومن المرتقب افتتاح أول منطقة سياحية في متم 2010.

السياحة القروية : تهدف استراتيجية تنمية السياحة القروية إلى تعزيز نشاط السياحة في المناطق القروية على أساس مفهوم جديد : "بلد الاستقبال السياحي" على أساس نهج ترابي وتعاقدي لهيكلة وتجانس العرض السياحي القروي. وفي هذا الإطار، تم انطلاق وتسويق أربع " بلدان للاستقبال السياحي" (شفشاون وإفران وإيموزار-إيدا أوتنان وأزيلال)، كما أن خمس " بلدان أخرى للاستقبال السياحي" في طور الإنجاز.

المنتجات المتخصصة : يعتبر تطوير السياحة المتخصصة عنصرا أساسيا في تعزيز قطاع السياحة، حيث تتمحو ر هذه المنتجات المتخصصة حول ثلاث مجموعات : المنتجات المتخصصة ذات قيمة مضافة عالية (الغولف) والمنتجات المتخصصة في التنمية الإقليمية (السياحة في الوسط القروي وفي الصحاري)، وكذا المنتجات المتخصصة في التنمية المحلية (الرياضات المائية ورياضة القفز بالمظلات وسياحة الرحلات البحرية). ولقد قامت وزارة السياحة، بشراكة مع الفاعلين بالقطاع العام والخاص، بوضع إستراتيجية لتحسين آليات الاستقبال، وكذا تعزيز قنوات التسويق وتطوير الحملات الترويجية، وذلك بهدف الرفع من عدد الزوار.

الترويج: وضع المكتب الوطني للسياحة إستراتيجية لعمليات التسويق للمساعدة على تعزيز وجهة المغرب لضمان تحقيق نموقوي ومستدام على صعيد ستة أسواق ذات الأولوية والتي تمثل 80% من مجموع الوافدين على المملكة (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وبلجيكا وايطاليا واسبانيا). كما تهدف هذه الخطة إلى تعزيز التدابير المتعلقة بترويج السياحة نحوبلادنا وذلك داخل أسواق جديدة ذات مؤهلات كبيرة ونخص بالذكر روسيا وبولونيا والصين واليابان والشرق الأوسط. ومن جهة أخرى، سيتم تعزيز الشراكات مع مع كبار منظمي الرحلات السياحية، وذلك حتى يتأتى الترويج والتسويق للمحطات الأولى للمخطط الأزرق (محطة السعيدية ومازاكان وموكادور وليكسوس). بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل دعم تنمية الوجهات السياحية بالمغرب، يقوم المكتب الوطني المغربي للسياحة بالمساهمة في الترويج لمختلف المناطق وذلك في إطار شراكة مع المجالس الجهوية للسياحة.

التكوين: يمثل الاتفاق التعاقدي المتعلق بالموارد البشرية والفندقة، الذي وقع خلال الدورة الثامنة للسياحة، إلى وضع خارطة طريق حقيقية لمواجهة التحدي المتمثل في التكوين وتلبية الطلب القوي على مدى السنوات الأربع القادمة (2008-2012). وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات تبلغ 62.000 خريج في الصناعة الفندقية على الصعيد الوطني بحلول 2012. وبقيادة كل من الوزارة الوصية والمهنيين ولمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والاتحاد الوطني للصناعة الفندقية، ستشمل الإستراتيجية أساسا أربع مناطق (طنجة وتطوان ومراكش وأكادير والمنطقة الشرقية) حيث سيتم تشغيل 50.000 من الوظائف، مما يمثل 82% من الاحتياجات. والإجراء المتبع في إطار هذه الإستراتيجية هوضبط البرامج حسب المنطقة والقطاع والسنة.

السياحة المستدامة والمسؤولة : لقد تم بذل عدة مجهودات من أجل إدماج قطاع السياحة في إطار التنمية المستدامة والمسؤولة، وذلك عن طريق إنشاء لجنة مغربية للسياحة المسؤولة. ولقد قامت هذه اللجنة، في إطار خطة عملها، إلى تحديد ثلاث أولويات كبرى : وضع الميثاق المغربي للسياحة المسؤولة ونشر دليل السائح المسؤول وكذا عنونة السياحة المسؤولة.

تنظيم قطاع السياحة : يعتبر تأهيل المهن المتعلقة بقطاع السياحة (استقبال وإيواء وتوزيع الرحلات والنقل السياحي، الخ.) من أولويات وزارة السياحة، وذلك منذ سنة 2007. وفي إطار خطة عمل 2010، سيتم تنويع المنتوج السياحي المغربي حسب معايير الجودة. وبالإضافة إلى مشروع إعادة تصنيف الفنادق، سيتم وللمرة الأولى تحسين ظروف السلامة والجودة بقطاع النقل السياحي.

4.6. تحليل ميزانية قطاع السياحة حسب مقاربة النوع الإجتماعي

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة السياحة 820.898.000 درهم سنة 2010 منها 625.640.000 (76,2%) مخصصة للاستثمار و 195.258.000 درهم (23,8%) للتسيير.

وتمثل الميزانية العامة لقطاع السياحة ما يقارب 64,7% من الميزانية العامة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية. كما أن ميزانيات الاستثمار والتسيير لقطاع السياحة تمثل حوالي 66,8% و58,8% من مجمل ميزانية الاستثمار والتسيير المخصصة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية. ويستحوذ المكتب الوطني للسياحة أكبر حصة من ميزانية الاستثمار بنسبة تقارب 88%.

ويبين تحليل توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج أن الحصة الكبيرة من هذه الميزانية تهدف إلى تعزيز الترويج[95] للمنتوج السياحي بنسبة 88% من مجموع ميزانية الاستثمار في قطاع السياحة. و7% من هذه

[95] لقد تمكنت بلادنا خلال السنوات الأخيرة من تعزيز مكانتها داخل السوق الأوروبية من خلال عرض سياحي متنوع وذوجودة، وذلك بتبني خطة محكمة وفعالة من أجل الترويج لقطاع السياحة والفندقة. كما أن بلادنا استطاعت أن تحقق 94 بالمائة من الأهداف المسطرة في رؤية 2010 فيما يخص بالترويج لقطاع السياحة.

الميزانية مخصصة للتكوين المهني وتطوير المنتوج السياحي. أما الميزانية المتبقية فهي مخصصة لأنشطة أخرى (الإدارة الإستراتيجية والإدارة العامة والهيكلة والدعم والإشراف على المهنة).

ومن جهة أخرى، شهد المكتب الوطني للسياحة إعادة هيكلة جذرية في إطار رؤية 2010. كما تم تعزيز موارده البشرية والمالية. ولقد ارتفعت نسبة إعانات الدولة الموجهة لاستثمارات التسويق، حيث انتقلت من 200 مليون درهم سنة 2002 إلى 550 مليون درهم سنة 2010، أي بمبلغ إجمالي يقدر ب 3.600 مليون درهم على الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010. بالإضافة إلى هذه الإعانة المخصصة للترويج لقطاع السياحة، تمت تعبئة مبلغ 300 مليون درهم برسم سنة 2009 من طرف ميزانية الدولة وذلك في إطار اتفاقية بين القطاع العام والخاص.

وقد بلغ معدل تنفيذ الميزانية الإجمالية المخصصة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، والذي يعكس مدى كفاءة الوزارة على التدبير والتخطيط، 85,5% سنة 2008، أي بزيادة 4,8 نقط مقارنة مع سنة 2000 (80,7%). أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فإن معدل تنفيذها مرتفع نسبيا حيث بلغ 78,90% سنة 2008. ولقد ارتفع هذا المعدل ب 7,99 نقط مقارنة مع سنة 2000 التي بلغ فيها هذا المعدل 70,91%. ويبين الرسم البياني التالي تطور الميزانية الإجمالية المخصصة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ومعدل تنفيذها خلال الفترة من 2000 إلى 2008.

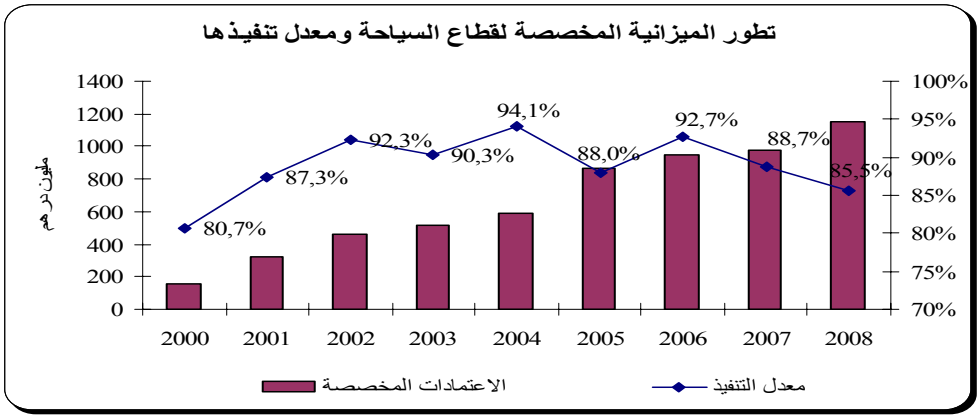

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

إدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات الأهداف لقطاع السياحة

وضعت وزارة السياحة، التي انخرطت في نظام شمولية الاعتمادات في يوليوز 2007، مجموعة من المؤشرات للأهداف لميزانيتها الاستثمارية (أكثر من 150 مؤشرا لسنة 2009 والذي تم خفض عددهم إلى 25 مؤشر سنة 2010)، وهذه المؤشرات منظمة حسب المؤسسة (الإدارة العامة والإدارة ومؤسسة التكوين والمكتب)، وحسب المهمة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم مؤشرات وزارة السياحة هي مؤشرات وسيلة، والتي لا تمكن من تتبع أثر البرامج والأنشطة المختلفة. ويشمل ذلك على سبيل المثال المؤشرات التالية : معدل إنجاز الدراسة التقنية وعدد المستفيدين من التكوين المستمر وعدد الطلبة المكونين في المعاهد المتخصصة في التكنولوجيا الفندقية والسياحية، وعدد حملات الترويج على المستوى الدولي....

وفيما يتعلق بمدى إدماج النوع الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن معظم المؤشرات التي وضعها قطاع السياحة لا تشمل تحديدا نوعيا والذي سيمكن من جهة، تقدير الجهود لتعزيز دور المرأة القروية الهام في تثمين المنتجات المحلية من أجل التنمية المحلية، ومن جهة أخرى، لتحديد حجم الإيرادات الجديدة الناجمة عن تطوير السياحة القروية.

تصنيف بعض مؤشرات الأهداف المتعلقة ببرامج قطاع السياحة (ميزانية الاستثمار)

المؤشرات	الأهداف/ المهام	نوع المؤشرات	إمكانية جندرة المؤشر
عدد الخريجين المسجلين في المعاهد المتخصصة في التكنولوجيا الفندقية والسياحية	نظام الرصد والإدارة الإستراتيجية للتكوين	مؤشر وسيلة	تصنيف المسجلين حسب الجنس والفئات العمرية والتخصص.
دراسة لتنفيذ التدابير المتعلقة بإعادة تأهيل المقاولات السياحة (الإيواء ووكالات الأسفار وشركات النقل السياحي والمرشدين السياحيين)	دعم وتأطير المهن والأنشطة السياحية	مؤشر وسيلة	ربط هذا المؤشر بآخر يقيس طبيعة التدابير المتبعة وكذا الفاعلين المصاحبين لمختلف هذه المقاولات.
انجاز دراسات اقتصادية وإحصائية	دراسات الأثر الاقتصادي والإحصائيات	مؤشر وسيلة	ربط هذا المؤشر بمؤشر نتيجة يقدم الآثار الاقتصادية الكمية (عدد السياح، عدد الليالي، الفنادق المصنفة،...) والنوعية (نوع الطلب : الداخلي والخارجي، السوق المصدرة، نمط النقل، نوع الأسر: أزواج، أسرة متعددة، وصنف الفئات السوسيومهنية: مدير، إطار عالي، إطار، تقنيين،...، وكذا الفئات العمرية: الشباب، المتقاعدين وحسب فئات الدخل).
انجاز دراسة استراتيجية حول متطلبات التكوين في قطاع السياحة	نظام الرصد والإدارة الإستراتيجية للتكوين	مؤشر وسيلة	إرفاق هذا المؤشر بآخر يظهر بأن متطلبات التكوين ستتحقق من خلال برامج تربوية تتوافق مع القطاع ومتطلبات السوق
عدد حملات الدعاية المتحققة على المستوى الدولي	مساهمة الدولة في نفقات المكتب الوطني المغربي للسياحة	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب السوق ونوع المنتوج

وعموما، فإن مؤشرات الأهداف المقترحة من قبل قطاع السياحة تظل غير كافية ولا تقيس أداء القطاع الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي بالتالي زيادة تعميقها لتتبع تحقيق الأهداف التي حددتها سياسة القطاع. إضافة إلى ذلك, يجب إضفاء الطابع الجهوي على بعض المؤشرات (الشق المتعلق بالتكوين على سبيل المثال).

أدناه، تم اقتراح مجموعة من مؤشرات الأهداف المدمجة للنوع الإجتماعي، ونخص بالذكر : عدد المستفيدين من التكوين في مهن الفندقة والسياحة حسب الجنس والفئة العمرية، عدد السياح على المستوى الوطني والدولي، عدد المواقع المجهزة في إطار "بلد الإستقبال السياحي" في كل جهة، تطور عدد السياح الوافدين حسب بلد الإقامة، تطور الليالي داخل مؤسسات الإيواء حسب الجنسية وكذا تطور الطاقة الإستيعابية في كل مدينة...

إضافة إلى ذلك، يجب إبقاء بعض المؤشرات المدرجة خلال سنة 2009 في اللائحة الحالية، ونخص بالذكر: دراسة حول جودة الخدمات في مؤسسات الإيواء الذي يجب ربطه بمؤشر آخر يسمح بتحديد معدل رضا الزبائن حسب نوع مؤسسات الإيواء (فنادق، رياض، بيوت الضيافة،...) وحسب نوع الخدمات المقدمة (الإطعام، الاستقبال، جودة الإيواء،...)، والمؤشر المتعلق بعدد المنتديات التقنية على المستوى الجهوي من أجل مواكبة تدبير المحيط الذي يجب ربطه بمؤشر آخر يصنف كل الفاعلين المعنيين بالتحسيس (الفاعلين السياحيين، المنتخبين والسلطات المحلية، الساكنة الأصلية...) وكذا المستفيدين حسب الجنس.

وينبغي أيضا وضع مؤشرات أخرى تمكن من تتبع تطور تنفيذ برامج "PAT" المختلفة، وتطوير المنتجات المحلية والسياحة القروية، التي لا تزال تعرف تراجعا في تطورها.

7. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية

لقد عبرت المملكة المغربية بجميع مكوناتها عبر الزمن على تعلقها الكبير بقطاع الصناعة التقليدية واجتمعت حول ضرورة الحفاظ على هذا التراث التاريخي وتثمين الحرف المرتبطة به. فبفضل موقعه كمكون حي للهوية المغربية، أصبح من الممكن حاليا جعل قطاع الصناعة التقليدية قطاعا اقتصاديا قويا يزخر بميزات تنافسية تسمح باختراق الأسواق الأجنبية.

وهكذا، تعتبر رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية ثمرة مجهود مشترك ساهم فيه مهنيوالقطاع. حيث تهدف هذه الإستراتيجية خلق فرص الشغل ورفع رقم المعاملات وإبراز نسيج ديناميكي لمقاولات القطاع ومضاعفة حجم الصادرات وكذا تحسين وملاءمة آليات تسيير مقاولات القطاع.

1.7. تشخيص الوضعية وتحليل القطاع حسب النوع الاجتماعي

تسهر كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية على إعداد برامج تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف المرتبطة بها ومتابعة إنجازها والقيام بكل الدراسات المتعلقة بالصناعة التقليدية والحرف وكذا إنعاش وتنظيم

الأنشطة المتعلقة بالقطاع بتعاون مع المهنيين والفاعلين المعنيين. فبوجود 1.222 موظف لدى كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية برسم سنة 2010، منهم 486 امرأة، أي بحصة 40%، تسهر كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية على إعداد وتنفيذ سياسات الإنعاش التجاري لمنتجات الصناعة التقليدية وكذا برامج تهدف إلى الحفاظ على موروث الصناعة التقليدية وحماية المهن الفنية وتشجيع الإبداع والابتكار.

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية في المغرب قطاعا بارزا لكنه أقل شهرة. فحسب البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2008، يشتغل بهذا القطاع 1.773.862 صانعا تقليديا وعاملا مؤهلا للحرف التقليدية، 18,3% منهم من النساء و75,2% منهم يتمركزون في الوسط الحضري.

وحققت أنشطة الصناعة التقليدية رقم معاملات في حدود 12,1 مليار درهم سنة 2008، بتزايد بنسبة 18% مقارنة مع سنة 2007. وتتركز هذه الأنشطة عند الصناع التقليديين الأفراد بالوسط الحضري الذين يحققون 75% من رقم المعاملات الإجمالي للقطاع، أي ما يناهز 9,3 مليار درهم. كما ارتفع رقم المعاملات بالوسط القروي بنسبة 18% كمتوسط سنوي بين 2006 و2008 ليبلغ 3,1 مليار درهم. وبقيمة أقل، بلغ رقم معاملات المقاولات الصغرى والمتوسطة للصناعة التقليدية 1,6 مليار درهم سنة 2008، بتزايد بنسبة 32% مقارنة مع سنة 2007.

ومن جهة أخرى، توجد تبعية تجارية كبيرة لدى القطاع للتجار الذين يستحوذون على 50% من المبيعات. ويتركز النشاط في أربعة أقطاب (الدار البيضاء، مراكش، فاس والرباط-سلا) وثلاث حرف (الخشب والألبسة والمجوهرات).

وقد تجمع الصناع التقليديون في 776 تعاونية سنة 2008، أي 12,3% من عدد إجمالي التعاونيات بعد الفلاحة (62,1%) والسكن (15,4%). كما ارتفع عدد المنخرطين في تعاونيات الصناعة التقليدية إلى 19.565 شخصا، أي 5,6% من إجمالي المنخرطين.

وبالرغم من أهميتها (المكانة الثالثة من حيث عدد التعاونيات وعدد المنخرطين)، فقد حققت هذه التعاونيات رقم معاملات يناهز 114,9 مليون درهم سنة 2008، أي 1,9% فقط من مجموع أرقام المعاملات مقابل 4,5 مليار درهم للتعاونيات السكنية (75,3%) و1,3 مليار درهم للتعاونيات الفلاحية (22,1%).

وضعية الصانعات التقليديات

تمثل المرأة المغربية فاعلا مهما في الحفاظ على الموروث الثمين للصناعة التقليدية والتي أضحت قطاعا إنتاجيا كاملا. فبالرغم من إبداعها ومساهمتها النشيطة في انبثاق مجتمع حداثي، تتواجد أغلبية النساء في القطاع غير المنظم وتقوم بأنشطة معاشية. وتواجه النساء أيضا عقبات عدة تزيد من هشاشة أنشطتهن.

وتتمثل المشاكل الخاصة بوضعية النساء في إطار مقاولات الصناعة التقليدية أساسا في الصعوبات التي تعترض النساء لكسب المهارات اللازمة للقيام بوظيفتهن. حيث يمنع غياب التكوين ونقص التكوين في الطرق الحديثة للتلقين والتدبير النساء من الاستفادة بشكل أفضل من أنشطتهن وبالتالي يحد من القدرة على تطويرها. وتتجلى المشاكل الأخرى في الاعتراف بإنجازات النساء لضمان مكانة محترمة داخل مقاولات الصناعة التقليدية وفي الحصول على التمويل اللازم وتسويق منتجاتهن وكذا ظروف العيش والتغطية الاجتماعية.

وكما هوالشأن لكافة الصناع التقليديين الأفراد الذين يمثلون نسبة كبيرة من الفاعلين في القطاع، تعاني النساء من غياب الدعم من أجل تحسين تقنيات الإنتاج. حيث لم يستفد من المحلات الحرفية إلا عدد قليل من الصانعات التقليديات بسبب غيابهن الجزئي عن تجمعات الصناعة التقليدية وعن قرى الصناع التقليديين العمليين.

2.7. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة

تهدف الإستراتيجية الجديدة لسنة 2015 لقطاع الصناعة التقليدية إلى وضع سياسة ملائمة لكل أنواع الفاعلين في القطاع تستجيب لهدف مزدوج: المساعدة على انبثاق وتطوير نسيج من الفاعلين المنتجين

المرجعيين[96] ودعم الصناع التقليديين الأفراد الحضريين والقرويين في مجال الإنتاج والبيع وتحسين ظروف عيشهم.

وتروم هذه الإستراتيجية مضاعفة رقم المعاملات في الصناعة التقليدية ذات المخزون الثقافي ليصل إلى 24 مليار درهم ومضاعفة الصادرات التقليدية بعشر مرات لتبلغ 7 مليار درهم وزيادة الناتج الداخلي الخام ب4 مليارات درهم إضافية وخلق 117.500 منصب شغل (37.200 منصب جديد يتم خلقه من طرف المنتجين الكبار و13.750 منصب من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة و66.500 من الصناع التقليديين الأفراد الجدد مشغلين لدى المقاولات جد الصغيرة) وإنشاء 300 مقاولة للصناعة التقليدية منها 15 إلى 20 مقاولة لفاعل مرجعي وكذا بلوغ 60.000 خريج للتكوين المهني للقطاع.

وتتمحو ر أهم محاور هذه الإستراتيجية حول خلق نسيج ديناميكي للمقاولات من خلال إبراز مقاولات كبرى من جهة وتطوير مقاولات صغرى ومتوسطة مهيكلة من جهة أخرى وتحسين دخل الصناع التقليديين الأفراد وتحسين جودة المنتوج وملاءمته لحاجيات السوق ووضع نظام جيد للتكوين ونظام التغطية الصحية الإجبارية وكذا إنعاش أدوات وآليات جديدة لتمويل أنشطة الصناعة التقليدية.

وترتكز رؤية 2015 كذلك على سياسة كبرى للإنعاش تهدف بناء صورة مشرفة للصناعة التقليدية المغربية لدى الأسواق المستهدفة وإدخال منتجات الصناعة التقليدية في قنوات التوزيع العصرية. ويترجم مخطط العمل الذي تم إعداده، هذه السياسة الإرادية التي تم تحضيرها وتفعيلها بشكل مشترك بين القطاع العمومي والخاص مع تحديد دقيق لأدوار كل متدخل في القطاع. ومن شأن تقاسم الأهداف والمناهج أن يسمح بتبني رؤية 2015 من طرف كل الفاعلين ويضمن بذلك استمراريتها ونجاحها على المدى الطويل.

مخططات التنمية الجهوية للصناعة التقليدية[97]

يبين مخطط التنمية الجهوي الأهداف المسطرة لتفعيل إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية على مستوى الجهات وذلك بالتقريب الكبير بين السياحة (رفع عدد الزبناء) والصناعة التقليدية (تحسين عرض المنتجات). كما أنه يشمل كل الإجراءات الضرورية لبلوغ الأهداف والمخطط الزمني لإنجازها وكذا الحاجيات من الاستثمارات العمومية والخاصة ومن الموارد البشرية من أجل تفعيل هذه الإجراءات.

فقد تم التوقيع وإعطاء الانطلاقة لأربع مخططات (فاس وثلاث جهات من الجنوب: جهة كلميم- السمارة وجهة واد الذهب- لكويرة وجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء) وتوجد خمس مخططات أخرى قيد الإنجاز (جهة تازة-الحسيمة-تاونات وجهة سوس-ماسة-درعة وجهة طنجة-تطوان والجهة الشرقية وجهة مراكش). وقد تم إطلاق مخطط واحد خلال سنة 2010 وهولجهة تادلة-أزيلال.

الصناعة التقليدية والإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة

يأخذ تدخل كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية بعين الاعتبار الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة والتي تشكل مرجعا لتشجيع إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في القطاع من خلال عدة مجالات خاصة في إعداد السياسات والبرامج في مجال التشغيل والتنمية القروية وتشجيع القطاع الخاص لضمان تأطير أفضل للنساء وتعزيز التمثيلية النسوية، والإلغاء التدريجي للتباينات في توزيع الموارد بين الرجال والنساء وكذا مضاعفة أشكال الدعم للمبادرات النسائية لخلق المقاولات وإعادة هيكلة الأنشطة غير المنظمة وإعداد مؤشرات تسمح بتتبع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المشاريع وانعكاساتها.

الصناعة التقليدية وأهداف الألفية من أجل التنمية واتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء[98]

يندرج عمل كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية في إطار تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية وخاصة الأهداف 1، 3، 7 و8 والتي تتجلى على التوالي في تقليص الفقر المدقع والمجاعة وتشجيع المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء وضمان بيئة مستدامة وبناء شراكة من أجل التنمية.

---

[96] خاصة في مجال الديكور والمجوهرات نظرا لنموها السريع ولوجود فاعلين منظمين في هذه الفروع.

[97] يعتبر مخطط التنمية الجهوي للصناعة التقليدية كوثيقة تعاقدية بين الحكومة والجهة وغرف الصناعة التقليدية والجماعات المحلية وكذا الجمعيات المحلية حول مخطط عمل يمتد لخمس أوست سنوات.

[98] للمزيد من التفاصيل، انظر التقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2010.

وتمثل التوجهات والأولويات المسطرة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية مكسبا مهما للمغرب من خلال احترامها لمعايير اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء خاصة البند 11، الفقرة (1) والبند 13، الفقرتان (أ) و(ب) والبند 14، الفقرة 2.ج.

3.7. البرامج والمشاريع المعتمدة

لا تستهدف البرامج والمشاريع المعتمدة مباشرة نساء القطاع. في حين، من شأنها أن تؤثر إيجابا على رجال ونساء الصناعة التقليدية.

1.3.7. دعم إنتاج الصناعة التقليدية

الفاعلين المرجعيين

تتجلى التدابير المعنية بالفاعلين المرجعيين في مواكبتهم من خلال الدعم الضروري للإنتاج من أجل تحقيق النموالمتوقع للقطاع. فقد شرعت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية منذ يونيو2006 في مقاربة اختيار الفاعلين المرجعيين في فرع الديكور وهوأحد الالتزامات الأساسية للبرنامج التعاقدي لقطاع الصناعة التقليدية "رؤية 2015". وستعمم هذه المقاربة على جميع الفروع الأخرى عند نهاية سنة 2010 وذلك بإطلاق الموجة الثانية لاختيار الفاعلين المرجعيين.

إنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة

بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، يتمثل الهدف المسطر في أفق 2015 في إحداث نسيج مكون من 200 إلى 300 مقاولة صغرى ومتوسطة مهيكلة. حيث استمر خلال سنة 2009 برنامج تنمية وهيكلة المقاولات الصغرى والمتوسطة لقطاع الصناعة التقليدية الذي تم وضعه بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة عبر إدراج 110 مقاولة صغرى ومتوسطة كمقاولات مرجعية على مستوى قاعدة البيانات التي تم إحداثها لهذا الهدف، التنقيب عن عشرة مقاولات صغرى ومتوسطة جديدة وكذا تمويل الخبرات التقنية لوظائف المقاولة منها التصميم وضبط تقنيات الإنتاج وتأهيل التسيير ومواكبة إعداد الإستراتيجية التجارية.

وعلى مستوى دعم التمويل، فقد أبرمت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية اتفاقا مع بنك "التجاري وفا" وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية من أجل تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في الصناعة التقليدية. وفي هذا الصدد، تم القيام بعمل رائد لتمويل فاعل مرجعي من خلال "صندوق تأهيل الاستثمار".

الصناع التقليديون الأفراد

يعتمد تطوير نشاط الصناعة التقليدية في الجزء الأكبر منه على إشراك ومواكبة كافة الصناع التقليديين الأفراد الذين يمثلون نسبة كبيرة من فاعلي القطاع. ويتجلى الدعم المقدم لهذه الشريحة من الفاعلين في تحسين تقنيات الإنتاج وفي البنيات التحتية للإنتاج (تم بناء وتهيئة قريتين للصناع التقليديين سنة 2009 وتوجد 4 قرى و3 مجمعات للصناعة التقليدية قيد البناء والتهيئة كما تم إطلاق 4 مشاريع لتهيئة مجمعات للصناعة التقليدية و3 مجمعات أخرى للمطاعم وإطلاق كذلك دراسة تمهيدية قبل إنشاء منطقة للصناعة التقليدية بالدار البيضاء).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن النساء استفدن أيضا من المحلات المهنية للصناعة التقليدية سواء في مجمعات أوفي القرى العملية للصناعة التقليدية. وفيما يخص المشاريع المنجزة خلال سنة 2010 (قرية الصناعة التقليدية بجرادة ومجمعا لصناعة التقليدية بتارودانت وطاطا)، بلغ عدد النساء المستفيدات 31 امرأة، أي بحصة نسوية بلغت 30%.

2.3.7. ظروف عيش الصناع التقليديين

وعيا منها بأنه لا يمكن تحقيق في ظل الظروف الصعبة التي يشتغل فيها نساء ورجال القطاع الذين يعانون من الهشاشة وفي ظل وجود فتيان في سن التمدرس يشتغلون بدل من التعليم، تلتزم كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية بالدفاع عن حقوق الطفل وتحسين ظروف عيش الصناع التقليديين.

محاربة تشغيل الأطفال: تتجلى إنجازات كتابة الدولة في هذا المجال في استمرار التجربة الرائدة بمراكش التي استكملت شطرها الأول في دجنبر 2008. فقد سمحت هذه التجربة بإنشاء وتجهيز أربعة مراكز

للتأهيل التربوي لفائدة الأطفال المشغلين، تكوين المربين والعاملين الاجتماعيين بشراكة من المنظمات غير الحكومية التي تؤطر هذه المراكز، إدماج 600 طفل تقل أعمارهم عن 12 سنة في المدرس، التأهيل التربوي لفائدة أكثر من 500 طفل تتراوح أعمارهم بين 12 و15 سنة في المراكز الأربعة المذكورة أعلاه وكذا تحسين ظروف عمل 1000 طفل بين 15 و18 سنة وحمايتهم من مخاطر وأمراض الشغل. وسيتم تقييم هذه التجربة الرائدة في أفق إعداد نموذج للتدخل في مجال محاربة تشغيل الأطفال في قطاع الصناعة التقليدية من أجل ضمان الاستمرارية واستنساخها في باقي الجهات.

الحصول على التمويل: يشكل الحصول على التمويل أحد العقبات التي تواجه الصناع التقليديين لتطوير تقنيات الإنتاج وتسريع وتيرته. غير أن تحضير منتوجات جديدة للتمويل تكون أكثر ملاءمة للقدرات المالية للصناع التقليديين يعرف صعوبات كبيرة. ومن أجل حل هذه المشاكل، قامت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية بإطلاق مشروع لخلق صندوق للضمان بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية من أجل حصول فاعلي القطاع والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناع التقليديين الأفراد على القروض البنكية وذلك بضمان الاعتمادات البنكية في طور انطلاق وتوسيع النشاط واقتناء أوتحديث تجهيزات المقاولة. ففي سنة 2009، قامت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية بإعداد مشروع استثماري متعلق بهذا الصندوق والذي تم إعلانه في إطار قانون المالية لسنة 2010. ولازالت الاتفاقيات الخاصة به في طور التوقيع.

التغطية الاجتماعية: عملت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية مع القطاعات الوزارية المعنية إلى مأسسة التغطية الصحية الإجبارية للمستقلين. كما قامت بالإشراف مع شركائها على تسويق منتوجات للتأمين عن المرض "عناية" من طرف تأمينات الوفاء والتعاضدية المركزية المغربية للتأمينات. فمنذ فبراير 2007، وهوتاريخ انطلاق هذه التغطية الصحية لصالح المستقلين وعائلاتهم، بلغ عدد المسجلين 25.000 منهم 3.000 شخص فقط تم تأمينه فعليا ويواظبون في أداء مستحقاتهم.

الصناعة التقليدية في الوسط القروي: تم الشروع في إنشاء قرية للصناعة التقليدية ببزو(إقليم أزيلال) في إطار الشراكة مع الفاعلين المحليين منها غرفة الصناعة التقليدية والمجلس الجماعي لبزو. ويروم المشروع خلق محلات لعرض وبيع منتجات النساء الناسجات "للخرقة البزيوية".

3.3.7. مجال التكوين

على مستوى ***التكوين المستمر***، بلغ العدد الإجمالي للأيام التكوينية لكل فرد خلال سنة 2009 ما يناهز 5729 منها 2062 يوما تكوينيا لكل فرد مخصصة للنساء.

وفي إطار تفعيل إستراتيجية الوزارة في مجال التكوين المستمر للصناع التقليديين، تم وضع مخطط على مدى ثلاث سنوات 2008-2010 من طرف الوزارة من أجل تحديد الحاجيات وإعداد مخططات لتكوين الصناع التقليديين الأفراد في الحرف الأساسية (النسيج التقليدي، الفخار-السيراميك، صناعة الجلد والمجوهرات والنقش على الحديد والخشب،....). ويهدف هذا المخطط خلال سنة 2010 القيام ب54 دورة تكوينية لصالح 1080 صانع تقليدي (أي 3240 يوم تكويني لكل شخص).

ومن جهة أخرى، تقوم كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية حاليا بإعداد قاعدة مفصلة وكاملة للبيانات تضم المستفيدين من دورات التكوين المستمر والتي من شأنها أن تسمح بمتابعتهم وتقييم أثر دورات التكوين المستمر السابقة. كما ستسمح قاعدة البيانات هاته بالتوفر على معلومات متنوعة حول هذه الساكنة خاصة السن والجنس والمستوى التعليمي والحرف التي يقوم بها كل مستفيد وكذا موضوع دورة التكوين،....

ويعتبر ***التكوين المهني*** أحد التحديات التي على كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية رفعها. حيث يجب تطوير نظام للتأهيل والتكوين في مستوى الطموحات المعلنة ضمن رؤية 2015. ويتطلب نجاح هذه المهمة تكوين أعداد كافية من الجيل الجديد للصناع التقليديين لتأهيلهم على المستوى الحرفي (المهارة اليدوية) وإعدادهم في مجال التصاميم الفنية والإبداعية وانفتاحهم على التقنيات الحديثة (اقتناء آلات ومعدات مناسبة لتنمية حرف الصناعة التقليدية) وجعلهم قادرين على تطبيق المناهج العصرية للإنتاج والتسيير.

ومن جهة أخرى، يقوم حاليا ***بالتكوين بالتدرج المهني*** في حرف الصناعة التقليدية شبكة مكونة من 50 مؤسسة للتكوين المهني تضم ثلاث مستويات للتكوين (التدرج المهني، التخصص والتأهيلي). ويتمثل الهدف

المسطر في إستراتيجية 2015 ومن خلال المخطط الاستعجالي لهذا النمط من التكوين في تكوين 60.000 شخص بالتدرج المهني من أجل تخريج 51.000 شخص لسوق الشغل في أفق 2015.

وفي مجال ***هندسة التكوين (تكوين المكونين)*** وتحسين المجال التقني والبيداغوجي، قامت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية برسم سنة 2010 بتنظيم 9 حصص تكوينية لفائدة المدرسين (135 مكون) والعاملين في إدارة مؤسسات التكوين المهني (50) حول هندسة برامج التكوين حسب المقاربة بالكفاءات.

4.3.7. النظافة والصحة والسلامة في العمل

في إطار الاهتمام بهذه الجوانب، عرفت سنة 2009 إعداد مخطط عمل وطني لتحسين شروط الصحة والسلامة في العمل لصالح الصناع التقليديين وتم تبنيه من طرف مجلس الحكومة، والمشاركة في أعمال وضع قانون إطار حول الصحة والسلامة في العمل وتوقيع اتفاقية تأسيس المعهد الوطني لظروف العيش في العمل وإنجاز عملية افتحاص السلامة لأهم مواقع إنتاج الصناعة التقليدية: قرية فخار السعادة بمراكش وساحة الفخارين بآسفي، ومنطقة النحاسين والدباغين بفاس وإطلاق حملة بالإذاعة والتلفزة لتحسيس الصناع التقليديين حول مخاطر المهنة ووسائل الوقاية.

5.3.7. حماية البيئة

تم وضع برنامج وزاري لمحاربة إصدارات الرصاص والكادميوم لبعض مواد فخار السيراميك من طرف كتابة الدولة. ويقتضي هذا البرنامج تنظيم حملات لتحسيس الصناع التقليديين بمخاطر الرصاص والكادميوم على صحة المستهلك والصانع وعلى ضرورة احترام الحدود المقبولة ومعايير التطبيق الإجباري وذلك في مختلف مدن المملكة.

6.3.7. التعاون الدولي

تسهر كتابة الدولة على الاستفادة من جميع الاتفاقيات والشراكات الموقعة مع الخارج من أجل وضع الخبرات والوسائل الأجنبية في خدمة تطوير المنتوج التقليدي المغربي. ويتعلق الأمر بالتعاون المغربي-الإسباني في مجال البنيات الأساسية (بناء مجمعين للصناعة التقليدية بطنجة وتطوان بكلفة إجمالية تبلغ 8 مليون درهم) وفي مجال التكوين الأولي (وضع مسطرة لتصنيف الكفاءات وشواهد للمنجزات المهنية للصناع التقليديين بمناطق الشمال كتجربة رائدة). فقد تم إعداد تصميمين جهويين رئيسيين للتكوين المهني (طنجة-تطوان وتازة-الحسيمة-تاونات).

ومن جهة أخرى، استفادت كتابة الدولة من برنامج هيئة تحدي الألفية (MCC) الذي يراعي مقاربة النوع الاجتماعي في إطار الاتفاقية الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من خلال ثلاث محاور: دعم الإنتاج (الفخار بفاس ومراكش) وإنعاش الصناعة التقليدية (تحضير حملات إنعاش وتواصل حول الموقع الجديد للصناعة التقليدية بفاس ومراكش) والتكوين المهني ومحو الأمية الوظيفية.

4.7. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

توزيع الميزانية في كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية

بلغت الميزانية الإجمالية لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية 447,4 مليون درهم سنة 2010 موزعة بين نفقات التسيير (136,8 مليون درهم، أي بحصة 30,6% من الميزانية الإجمالية لكتابة الدولة) ونفقات الاستثمار(310,6 مليون درهم وتمثل حوالي 69,4% من الميزانية الإجمالية لكتابة الدولة. وبلغت نفقات الأجور 107,1 مليون درهم، لتمثل 78,3% من نفقات التسيير وارتفعت نفقات المعدات والنفقات الأخرى المختلفة إلى 29,7 مليون درهم.

وتعزى الحصة المهمة لنفقات الاستثمار ضمن الميزانية الإجمالية أساسا إلى الاهتمام الخاص بإنعاش منتوجات الصناعة التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية موزعة حسب المديريات. وتقوم كل مديرية بإعداد برامج تتوافق مع مهامها ومجالات اختصاصاتها.

توزيع ميزانية التسيير والاستثمار حسب مديريات كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية سنة 2009

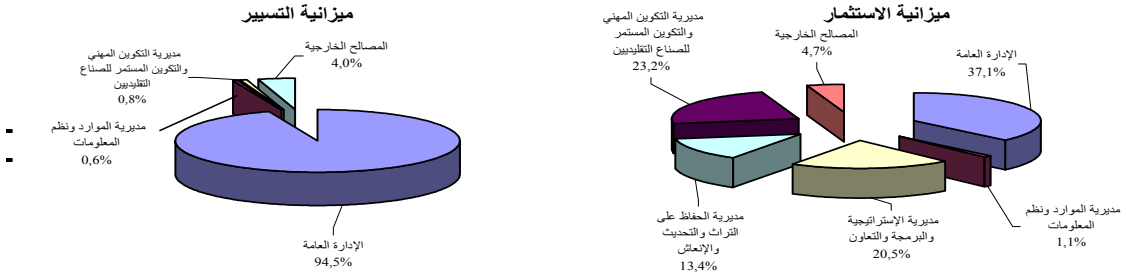

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية

كما تجب الإشارة إلى أن ميزانية الاستثمار موزعة حسب البرامج التنموية التالية:

توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج التنموية

بمليون درهم	2007	2008	2009	2010	المجموع
الإنعاش	65	106	136	182	**489**
الدراسات والدعم	44	38	36	36	**154**
التكوين	65	68	92	60	**285**
البنيات التحتية	18	18	18	18	**72**
المجموع	**192**	**230**	**282**	**296**	**1000**

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية

تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

انخرط قطاع الصناعة التقليدية سنة 2005 في مسلسل شمولية الاعتمادات. والهدف من ذلك هوعقلنة النفقات بتوخي النجاعة والفاعلية. وفي هذا الإطار، قامت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية بإعداد 29 مؤشرا تتعلق بميزانية الاستثمار، تمكنت من خلالهم من تقييم أدائها وقياس درجة بلوغ الأهداف المنشودة.

وبتحليل جذاذة مؤشرات الأهداف، يتبين أن جل المؤشرات تراعي بعد النوع الاجتماعي. وتتمثل أساسا في التكوين والدراسات وإحداث وتهيئة فضاءات أنشطة الصناعة التقليدية ودعم إنتاجها. ولقد تم تجميع أهمها في الجدول التالي:

تصنيف أهم مؤشرات الصناعة التقليدية المتعلقة بميزانية الاستثمار

المؤشرات	الأهداف المرتبطة/المهام	نوع المؤشرات	إمكانية جندرة المؤشرات
معدل الأطر المجهزة	تحديث الإدارة	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة والوسط
المستفيدين من التكوين المستمر	التكوين المستمر	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة والوسط
الدكاكين والورشات المحدثة	المشاركة في إحداث وتهيئة فضاء الصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة والوسط
عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة المشخصة قبليا	دعم إنتاج الصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي استفادت من الخبرات	دعم إنتاج الصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
التشكيلات الفنية التي تم إطلاقها للصناع التقليديين الأفراد	دعم إنتاج الصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة والوسط
التشكيلات الفنية التي تم استكمالها للصناع التقليديين الأفراد	دعم إنتاج الصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة والوسط
عدد الصناع التقليديين المجهزين	دعم إنتاج الصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة والوسط
عدد المسجلين	التكوين المهني	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة والوسط
عدد الخريجين	التكوين المهني	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة والوسط

8. وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة: قطاع الاقتصاد الاجتماعي

تلعب الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة دورا أفقيا مهما في تنسيق السياسات الحكومية من حيث بلورة وتفعيل ومتابعة الإستراتيجية الحكومية من أجل التنمية الاقتصادية، بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية. كما أن هذه الوزارة مكلفة بوضع سياسة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يشكل مكونا أساسيا ضمن سياسات التنمية المستدامة للحكومة.

ففي هذا الإطار، وضعت الوزارة إستراتيجية هيكلية وإصلاحية 2008-2012 من أجل خلق اقتصاد ليبرالي ذي طابع إنساني واجتماعي. وتروم هذه الإستراتيجية خلق دينامية للتنمية المستدامة تتمحو ر حول تعبئة الموارد والطاقات وتحسين الحكامة الاقتصادية وحماية القدرة الشرائية وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومواكبة الإصلاحات الهيكلية.

ويوضح مجال تدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأن تحليل النوع الاجتماعي يلاءم تماما هذا القطاع الذي يتميز بتركيز كبير للأنشطة المعتمدة على اليد العاملة ذات الكفاءة الضعيفة خاصة النساء. كما يمنح الاقتصاد الاجتماعي، من خلال قدرته على التنسيق بين الأسرة والسوق والسلطات العمومية والمجتمع المدني، فرصة ثمينة للتفكير في الحد من فوارق النوع الاجتماعي.

1.8. تشخيص القطاع وتحليل الوضعية حسب النوع الاجتماعي

1.1.8.تشخيص القطاع التعاوني[99] بالمغرب

نظرا لأهميتها في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفي النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمملكة منذ نصف قرن، قامت وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة في يونيو2010 بإطلاق مشروع للدعم المؤسساتي لقطاع التعاونيات بالمغرب وذلك بدعم تقني ومالي للبنك الدولي.

ويمتد هذا المشروع من شتنبر 2010 إلى أبريل 2012 ويتمحو ر حول أربعة محاور تتعلق بإنجاز دراسة لتحسين محيط التعاونيات وتقوية قدراتها، وتعزيز التأطير الذي يقوم به مكتب تنمية التعاون، والاستفادة من تجارب مختلف البلدان وكذا القيام بحملات تحسيسية عبر وسائل الإعلام لمواكبة المشروع.

ضم القطاع التعاوني عند نهاية يوليوز 2010، ما يناهز 7.311 تعاونية تؤطر ما يقارب 365.255 منخرطا. وقد تضاعفت وتيرة تزايد التعاونيات الجديدة سنويا منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منتقلة من 303 سنة 2005 إلى 610 تعاونية سنة 2009. ويشغل القطاع أكثر من 3% من عدد السكان النشيطين المشتغلين و1,2% من العدد الإجمالي للسكان ويتجاوز رقم معاملاته 7 ملايير درهم (على أساس عينة من 936 تعاونية). وتجدر الإشارة إلى أن 40% من التعاونيات خارج قطاع السكن غير نشيطة وغالبيتها صغيرة الحجم (تضم ما يفوق قليلا 80% من التعاونيات أقل من 50 منخرطا).

وتعمل حوالي 90% من هذه التعاونيات في ثلاث قطاعات. حيث تتركز بشكل كبير في قطاع الفلاحة الذي يضم لوحده 64% من التعاونيات و73% من مجموع المنخرطين. ويليه من بعيد قطاعا السكن والصناعة التقليدية بنسبة 14% و12% من التعاونيات و13% و6% من مجموع المنخرطين على التوالي. في حين، يتميز النسيج التعاوني بحضور ضعيف في مجال الخدمات. كما يغطي القطاع التعاوني جل التراب الوطني. غير أنه ونظرا لكثرة التعاونيات الفلاحية، فإنه يتوزع بشكل متحيز على الجهات ذات الطابع الفلاحي كجهة سوس-ماسة-درعة وجهة دكالة-عبدة والجهة الشرقية وجهة مكناس-تافيلالت. ومن حيث عدد المنخرطين، تحتل جهة مراكش- تانسيفت-الحوز المرتبة الأولى بنسبة 15% وتحتل جهة تادلة أزيلال المرتبة الخامسة بنسبة 10%.

وقد حققت التعاونيات النسائية نجاحا كبيرا سواء من حيث تنوعها أومن حيث توزيعها الجغرافي. فقد انتقلت حصتها من النسيج التعاوني الوطني من 2,1% سنة 1995 إلى 12,4% في متم أبريل 2010. ويبلغ عددها 910 مقابل 376 تعاونية سنة 2004، تضم ما يفوق قليلا 20.860 منخرطة (5,7% من مجموع المنخرطين على الصعيد الوطني). وتعمل هذه التعاونيات بشكل أساسي في قطاع الفلاحة (40% من المجموع) والصناعة التقليدية (35%) وجني وتحويل الأركان (18%).

[99] يهتم الاقتصاد الاجتماعي بالتعاونيات والجمعيات والتعاضديات. غير أنه على المستوى الإحصائي، تتوفر المعطيات حول التعاونيات من خلال مكتب تنمية التعاون، في حين تعتبر الإحصائيات الدقيقة حول الجمعيات والتعاضديات شبه منعدمة. لذلك، سيهم هذا القسم تشخيص القطاع التعاوني بشكل أساسي.

توزيع التعاونيات النسائية حسب القطاعات أبريل 2010

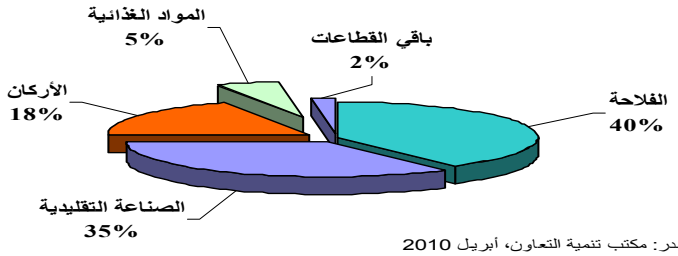

مصدر: مكتب تنمية التعاون، أبريل 2010

ولقد ساهم ولوج المرأة للقطاع التعاوني في تطويره وفي ظهور قطاعات جديدة واعدة. حيث مكنت مساهمة المرأة في القطاع التعاوني من الانفتاح على محيطها ومن تحسين كفاءاتها في مجال التسيير واتخاذ القرار. فمن شأن أن تكون للمكانة التي تحتلها المرأة من خلال اندماجها في الحياة النشيطة انعكاسات إيجابية على مستوى القدرة على القرار الميكرواقتصادي وآثار مثمرة على الحياة الأسرية على المستوى المادي والمعنوي، خاصة في الوسط القروي: أثر "الربح المزدوج".

2.1.8. دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ظل الأزمة

يستطيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يلعب دورا أساسيا في محو آثار الأزمات الاقتصادية خاصة على الفئات المعوزة وأن يشكل شبكة حماية تقوم على روح التضامن. حيث أنه يمنح إمكانيات بديلة للتشغيل ويدعم الأنظمة المالية من خلال المالية التضامنية وينعش الاقتصاد المحلي ويساعد المقاولات التي تعاني من مشاكل والتي تعمل في مجالات ضعيفة الإنتاجية. ومن أجل ذلك، يتعين دعم هذا القطاع والاعتراف بدوره ومساهمته الملموسة في خلق الثروة ومناصب الشغل. حيث يسمح الاقتصاد الاجتماعي ذوالطابع الإنساني للسكان باتخاذ المبادرات وبالمساهمة بشكل ديمقراطي في الإنتاج والتبادل واستهلاك السلع والخدمات ذات المنفعة الاجتماعية والتي تحترم البيئة. كما يساهم في التوزيع العادل للقيمة المضافة ودعم المبادرات للحد من التهميش والنابعة من التجمعات النسوية والقطاع غير المنظم والجمعيات،...

3.1.8. إكراهات ونقط ضعف قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعاني القطاع من عدة إكراهات داخلية وخارجية والتي تعرقل أدائه. فعلى مستوى تحديد وصياغة المشروع، فيتميز المنخرطون في التعاونيات بروح مبادرة ضعيفة وطاقة محدودة في مجال القيادة وغياب الإبداع والتجديد والتوجه نحوتقليد الأنشطة المتواجدة سابقا. وفي ميدان تخطيط وتركيب المشروع، تم تسجيل وجود كفاءات ضعيفة وعدم الإلمام بالمساطر الإدارية وانفتاح محدود للفاعلين على الشراكة والمشاطرة. وفيما يخص تنفيذ وتطوير المشروع، توجد عدة عوامل تعيق تفعيله، منها المستوى التعليمي الضعيف للأعضاء بل وتفشي الأمية في أوساطهم وكذا محدودية الكفاءات في المجال الحرفي وأنشطة التسيير وضعف التجهيز وتقنيات الإنتاج وعدم تثمين المنتوج (عجز في مجال التلفيف والإشهار) وصعوبة ولوج قنوات التسويق.

كما يواجه القطاع عدة صعوبات خارجية، منها الإطار المؤسساتي غير المشجع (تعدد المتدخلين[100] وغياب التنسيق) وكذا الإطار القانوني للتعاونيات غير الملائم للواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي للبلد. كما توجد إكراهات أخرى مرتبطة بتهميش الفاعلين وانغلاقهم داخل أنشطتهم ووجود اختلالات في آليات الدعم (تواصل ضعيف، دور بيروقراطي للسلطات المحلية يفتقر للتأطير والتوجيه) ومبادرات محتشمة في مجال التكوين وتقوية القدرات لصالح الفاعلين في القطاع وصعوبة ولوج النظام التمويلي الكلاسيكي وغياب آلية ملائمة للتمويل وكذا تغطية صحية واجتماعية جد محدودة للمنخرطين.

[100] سواء المنظمات العمومية (مكتب تنمية التعاون ووكالة التنمية الاجتماعية) أوالمؤسسات غير الحكومية (الفيدرالية الوطنية لتعاونيات المغرب، الاتحادات القطاعية للتعاونيات، الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى والفضاءات والفيدراليات الجمعيات عل شكل شبكات على الصعيد الوطني والجهوي).

4.1.8. فرص قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يستطيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حاليا أن يستفيد من عدة فرص، خاصة من الإرادة السياسية لتطوير القطاع ومن برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (فرص في مجال التمويل والمواكبة والحكامة الجيدة وتقارب الإجراءات العمومية) ومن الإستراتيجيات القطاعية الواضحة لأهم القطاعات الإنتاجية التي تضم ضمن مكوناتها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مخطط المغرب الأخضر (الأساس2: الفلاحة التضامنية)، الإستراتيجية الوطنية للسياحة (السياحة القروية)، الإستراتيجية الوطنية للصناعة التقليدية (قسم المقاولة جد الصغيرة والصناع التقليديين الفرادى). كما يمكن لهذا القطاع أن يستفيد أيضا من عدة مشاريع بنيوية عبر المملكة، من شأنه أن يشجع على ظهور أنشطة جديدة وخلق الثروة من خلال كسب الموارد وإبراز الطاقات غير المستغلة (الفلاحة، الصناعة التقليدية، السياحة، الصيد البحري، الخدمات ومنتجات التربة،...).

2.8. السياسات والأولويات العمومية والأهداف المنشودة

من أجل مواجهة إكراهات القطاع، تمت بلورة رؤية استراتيجية جديدة سنة 2010 من أجل دعم مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى خلق 10.000 تعاونية إضافية (سينتقل السكان المنخرطين في التعاونيات من 3% حاليا إلى 7,5%) وخلق 100.000 منصب شغل مباشر جديد (مناصب ذاتية ومأجورين من 50.000 حاليا إلى 175.000) وكذا مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام في أفق 2020. وتتمحو ر هذه الإستراتيجية حول 7 محاور:

- تعزيز قدرات الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تثمين وإنعاش منتجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تطوير أسواق منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- توفير مناخ ملائم ومشجع لتطوير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تشجيع ظهور مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الترابي من خلال وضع برامج عمل ترابية مندمجة؛
- تطوير الأعمال الاجتماعية التضامنية من خلال منح تسهيلات لولوج التغطية الصحية؛
- تطوير أدوات التتبع والتقييم واليقظة الإستراتيجية والتواصل والشراكة خاصة عبر إنشاء مرصد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
-

الرؤية والمحاور الإستراتيجية

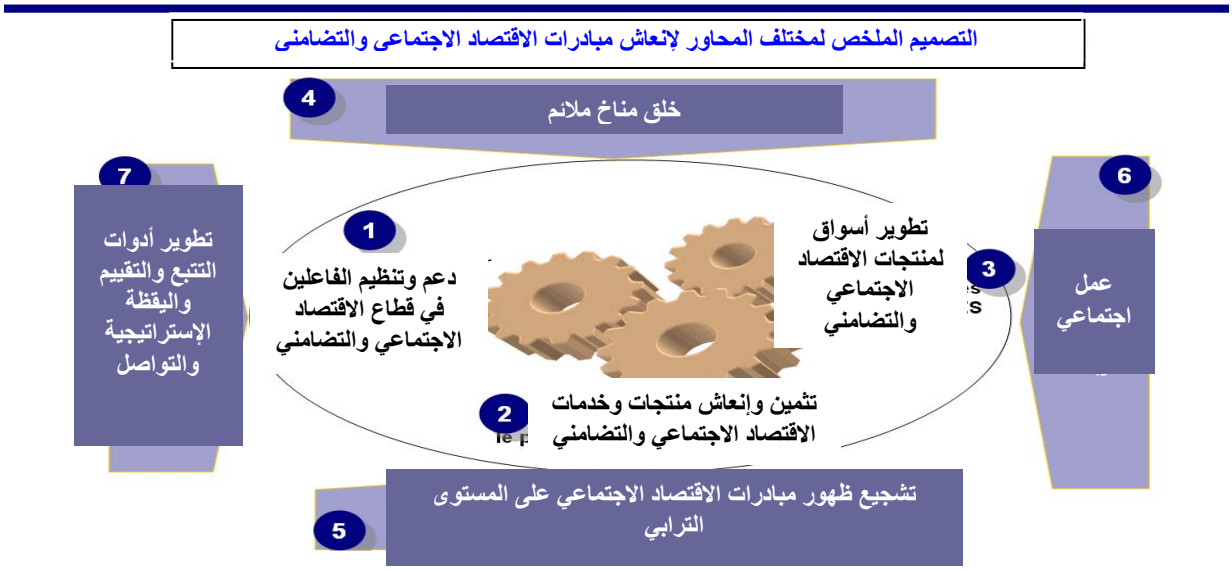

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة

تأخذ استراتيجية القطاع بعين الاعتبار الإنجازات التي تحققت في مجال الاقتصاد الاجتماعي في المغرب والتي ساهمت في بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية: 1، 2، 3، 7، و8، خاصة من خلال المرمى 11 للهدف الثالث: إلغاء الفوارق بين الرجال والنساء للولوج لسوق الشغل والذي يقاس بمؤشر نسبة النساء ضمن السكان النشيطين المشتغلين في القطاع التعاوني (نساء شريكات أوعضوات في التعاونيات) والذي انتقل من 7,3% سنة 2000 إلى 8,1% سنة 2009[101]. كما من شأن الدور الفعال الذي تلعبه التعاضديات الصحية في التغطية الاجتماعية الأساسية والتكميلية أن يساهم في بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية: 4، 5، و6 خاصة البنود 15، 16، 17، 18، 19 و20.

واعتبارا للدور الهام الذي تلعبه في تحسين ظروف العيش وقابلية النساء للتشغيل وبالتالي استقلالهن، فإن أهداف الاقتصاد الاجتماعي تستجيب لتوصيات اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء من خلال عمل التعاونيات والجمعيات والتعاضديات. وهكذا، يستجيب عمل القطاع الوزاري لإملاءات اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء في هذا المضمار خاصة في بنودها 10، 11، 12، 13 و14.

ومن جهة أخرى، تتوافق إستراتيجية القطاع مع الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين والتي تروم الولوج المنصف للنساء والرجال لمراكز اتخاذ القرار الاقتصادي وإلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، خاصة إلى سوق الشغل. ويتعلق الأمر بتقليص الفوارق والاستغلال والهشاشة التي تعيشها النساء في ميدان الشغل خاصة في القطاع التعاوني.

3.8. البرامج والمشاريع المعتمدة

في إطار تفعيل إستراتيجيتها، قامت الوزارة بإطلاق عدة مشاريع ذات تأثير كبير في تطوير وإنعاش قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

1.3.8. دعم وتنظيم الفاعلين في القطاع

لقد قام القطاع الوزاري بمجموعة من الإجراءات لصالح مقاولات القطاع والتي تهم أساسا تحسين وتيرة إنشاء التعاونيات من خلال أنشطة للتحسيس والمواكبة وتنظيم دورات للتكوين لصالح التعاونيات والجمعيات في مختلف المجالات (تتجاوز نسبة مساهمة التعاونيات النسوية في هذه الأنشطة 60%) والتحسيس بخلق اتحادات وشبكات للتعاونيات ومساندة الجمعيات العاملة في ميدان الأنشطة المدرة للدخل لتتحول إلى تعاونيات وبلورة مشروع برنامج للدعم بعد إنشاء التعاونيات.

2.3.8. تثمين وإنعاش وتسويق منتجات وخدمات القطاع

أنجزت الوزارة دراسة تهدف إلى تثمين عشرات منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير وتوجت بإعداد نماذج أولية لعرض المنتجات (التجهيز والتلفيف) بهدف وضعها رهن إشارة التعاونيات. وتعتزم الوزارة أيضا إنجاز دراسة تهدف إلى وضع علامة تجارية مرجعية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني "التجارة المنصفة للمغرب". وستسمح هذه العلامة التجارية بالتميز وتحسين جاذبية منتجات التعاونيات.

ومن جهة أخرى، تم القيام بعدة إجراءات لمضاعفة قنوات التسويق. ويتعلق الأمر بتنظيم معرضين وطنيين للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (يونيو 2008 وماي 2009) وثلاث معارض جهوية في مدن أكادير (مارس 2009) والجديدة (دجنبر 2009) ووجدة (يونيو2010) وأربعة أسواق متجولة للمنتجات التضامنية في فاس (أبريل 2009). وفي إطار مقاربة النوع الاجتماعي، قامت الوزارة بتشجيع التعاونيات والجمعيات النسوية للمشاركة الفعالة في هذه التظاهرات (حيث شكلت أكثر من 70% من المشاركين).

كما يتعلق الأمر أيضا بتفعيل اتفاقيات الشراكة مع مراكز التوزيع التجارية الكبيرة (مرجان، أسواق السلام، لابيل في) لتخصيص أجنحة لمنتجات التعاونيات وكذا توقيع اتفاقية الشراكة مع مكتب إنعاش الصادرات والمكتب الوطني للمطارات وإطلاق دراسة حول التجارة المنصفة من أجل إرساء دعائم الإطار التشريعي والتنظيمي لهذا النوع من التجارة في بلدنا.

[101] أهداف الألفية من أجل التنمية، التقرير الوطني لسنة 2009، المندوبية السامية للتخطيط.

3.3.8. توفير مناخ ملائم لتطوير المبادرات

تتجلى التدابير المتخذة أساسا في إصلاح القطاع عن طريق صياغة قانون جديد للتعاونيات. والهدف من ذلك إعادة هيكلة وملاءمة القطاع التعاوني مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب خلال العقدين الأخيرين وتأهيل مكتب تنمية التعاون من خلال توقيع برنامج تعاقدي مع وزارة الاقتصاد والمالية يروم دعم الموارد المالية والبشرية ومراجعة مهامه وتعزيز تواجده الجهوي.

وبخصوص تشجيع مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الجهوي، واصلت الوزارة وضع مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تقوم على التعاقد بين الدولة والجهات. فقد تم استكمال أربع مخططات هي جهة الرباط- سلا- زمور- زعير وجهة والعيون-بوجدور-الساقية الحمراء وجهة كلميم-السمارة وجهة وادي الذهب-لكويرة. وتوجد خمس مخططات قيد الإنجاز وهي جهة ودكالة-عبدة وجهة الغرب-الشراردة-بني حسن وجهة وسوس-ماسة-درعة وجهة وفاس-بولمان وجهة تادلة-أزيلال. كما تم إطلاق أربع مخططات أخرى سنة 2010 وهي جهة مكناس-تافيلالت وجهة وتازة-الحسيمة-تاونات وجهة طنجة-تطوان وجهة الشاوية-الورديغة.

وفيما يخص المحو ر المتعلق بتطوير الأعمال الاجتماعية التضامنية، فسيتم اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل ولوج أعضاء مقاولات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأسرهم إلى التغطية الطبية والحماية الاجتماعية.

4.3.8. تطوير أدوات التتبع والتقييم والتواصل والشراكة

لقد تم القيام بإجراءات مهمة منها وضع نظام معلومات جغرافي للاقتصاد الاجتماعي. ويسمح هذا النظام بتوفير خريطة للأنشطة المدرة للدخل وإبراز الثروات والطاقات المحلية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد تم وضع هذا النظام في جهة الرباط-سلا-زعير-زمور كجهة تجريبية من أجل تعميمه تدريجيا على باقي جهات المملكة. ويشكل هذا النظام النواة الصلبة لمرصد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يوجد في طور الدراسة. وتتجلى باقي الأنشطة في توقيع اتفاقيات شراكة مع مؤسسات وطنية كوكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني ووكالات تنمية أقاليم الجنوب والشمال والشرق وجامعة الحسن الأول بسطات لإعداد ماجستير في القتصاد الاجتماعي.

وعلى الصعيد الدولي، تم توقيع اتفاقية شراكة مع الشبكة الأوروبية لجهات ومدن الاقتصاد الاجتماعي في فبراير 2010 والتي تهدف إلى تشجيع اندماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سياسات التعاون بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط وكذا دعم دينامية الشراكة بين الهياكل المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونظيرتها الأوروبية.

5.3.8. إدارة الأعمال من طرف النساء

في إطار إدماج مساواة النوع الاجتماعي وإدارة الأعمال من طرف النساء في مجمل سياسات التنمية، بادرت الوزارة إلى القيام بسلسلة من الإجراءات لدعم دور النساء في عالم الأعمال.

وقد تجسد ذلك من خلال الانطلاق الفعلي للجنة الوطنية لمحيط الأعمال[102] في دجنبر 2009 من أجل بناء إطار ملائم لتطوير الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار بدون ميز بين المقاولين الرجال والمقاولات النساء. ويمثل عدد النساء المغربيات المقاولات اللائي يملكن أويقمن بإدارة المقاولات حوالي 10% من مجموع المقاولين[103].

---

[102] تقوم وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة بدور الكتابة العامة فيها.

[103] المصدر: المكتب المغرب للملكية الصناعية التجارية. غير أن هذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار كلا من قطاع المقاولة جد الصغيرة والقطاع غير المنظم، حيث الأنشطة النسوية في تزايد مستمر ومدعمة من طرف برامج التنمية الوطنية والدولية.

وفي هذا الصدد، وفي إطار وضع الإستراتيجية الوطنية لإنعاش المقاولة وتطوير واندماج المقاولة جد الصغيرة في النسيج الاقتصادي المنظم، تولي الوزارة أهمية كبرى لمقاربة النوع الاجتماعي نظرا للنشاط النسوي الكبير في هذا النوع من المقاولات. وستسمح هذه الإستراتيجية بدعم دور هذه المقاولات في خلق فرص الشغل والثروة ببلدنا.

وقد تميزت سنة 2010 بإنشاء المعهد المغربي للمتصرفين بتعاون مع الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والفاعلين المؤسساتيين والمنظمات الدولية المتخصصة في الميدان والتي تهدف إلى تطوير إدارة الأعمال بصفة عامة ولدى المساء بصفة خاصة من خلال نشر الممارسات الجيدة وتعزيز حكامة المقاولات على الصعيد الوطني.

4.8. تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

1.4.8. تحليل نفقات التسيير والاستثمار

بلغ مجموع الاعتمادات المفتوحة لوزارة الشؤون الاقتصادية والعامة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 31,8 مليون درهم سنة 2010. فبالنسبة لنفقات الاستثمار المسجلة في ميزانية الوزارة، فقد بلغت10,7 مليون درهم موزعة كالتالي: 4,4 مليون درهم لتغطية مصاريف تنظيم التظاهرات (المعارض، الأسواق المتجولة،...) و2,3 مليون درهم مخصصة لإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الدراسات العامة ووضع نظام المعلومات الجغرافي للاقتصاد الاجتماعي و4 مليون درهم لتعزيز الشراكة والدعم (مشاريع شراكة مع الجمعيات). وبلغت الاعتمادات المفتوحة لمكتب تنمية التعاون 21,1 مليون درهم سنة 2010 وخصصت في أغلبها لأنشطة إنعاش وتحسيس ومواكبة وتأطير التعاونيات.

وتتطلب من جهتها، عمليات وضع وتفعيل مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعبئة موارد مالية مهمة وشركاء معينين من أجل توحيد وجهات النظر وخلق الانسجام حول المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة العالية. وفي هذا الإطار، تلعب الوزارة دورا رئيسيا في القيادة والتنسيق والمساهمة في التمويل وتعبئة الشركاء المحليين. وتتجسد هذه المخططات في إطار البرامج التعاقدية. ويبين الجدول التالي مساهمة وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة في تمويل هذه المخططات:

مساهمة وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة في وضع مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الجهات	الميزانية الإجمالية بالدرهم	مساهمة الوزارة بـ %
1. الرباط-سلا-زمور-زعير	1.000.000	100
2. فاس-بولمان	1.200.000	42
3. مكناس-تافيلالت	2.000.000	40
4. واد الذهب-لكويرة	1.000.000	25
5. العيون-بوجدور-الساقية الحمراء	1.200.000	25
6. كلميم- السمارة	2.000.000	25
7. سوس-ماسة-درعة	2.000.000	50
8. تادلة-أزيلال	1.200.000	33
9. الغرب-الشراردة-بني لحسن	1.000.000	50
10. الشاوية-ورديغة	1.200.000	50
11. دكالة-عبدة	1.200.000	33
12. طنجة-تطوان	2.400.000	25
13. تازة-الحسيمة	2.400.000	25

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة

مساهمة وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة في تنفيذ مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الجهات	الميزانية الإجمالية بالدرهم	مساهمة الوزارة بـ %
الرباط-سلا-زمور-زعير	65.000.000	11
العيون-بوجدور-الساقية الحمراء	105.000.000	10

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة

2.4.8. تحليل مؤشرات النجاعة

انخرطت وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة في نظام شمولية الاعتمادات سنة 2005. وفي هذا الإطار، قامت ببلورة مؤشرات أهداف مرتبطة بميزانية الاستثمار والتي تهم أساسا إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومؤشرات أخرى تتعلق بميزانية التسيير والتي تتعلق بدعم المهام.

فقد تم إعداد سبعة مؤشرات تتعلق بإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى مديرية الاقتصاد الاجتماعي (المؤشرات الثلاث الأولى) وعلى مستوى مديرية الدراسات والتعاون والتشريع (المؤشرات الأربعة الأخيرة). وتهم كل هذه المؤشرات ميزانية الاستثمار لقانون المالية لسنة 2010 والتي يمكن تلخيص خصائصها في الجدول التالي.

تصنيف مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لميزانية الاستثمار

المؤشرات المقترحة من طرف الوزارة	الأهداف أوالمهام المرتبطة	نوع المؤشرات	إمكانية جندرة المؤشر
تحسيس التعاونيات حول الإطار القانوني الجديد	التحسيس حول وضع قانون تنظيمي للقطاع التعاوني	مؤشر وسيلة	تصنيف التعاونيات حسب القطاع والوسط والجهات
تحسيس التعاونيات حول الوساطة	التحسيس حول وضع قانون تنظيمي للقطاع التعاوني	مؤشر وسيلة	تصنيف التعاونيات حسب القطاع والوسط والجهات
تنظيم معارض الاقتصاد الاجتماعي	وضع استراتيجية الاتصال	مؤشر وسيلة	تصنيف المشاركين في المعرض حسب الجنس
برامج التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تم إطلاقها	وضع مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس لعدد مقاولات الاقتصاد الاجتماعي التي تم إنشاءها. إنعاش مبادرات الاقتصاد الاجتماعي في الجهة حسب الجنس
البرامج التعاقدية الموقعة	تفعيل مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	مؤشر وسيلة	إدخال مؤشر حول استهداف النساء والجهات في إطار مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني
تنظيم الأسواق المتجولة	تطوير أسواق منتجات القطاع	مؤشر وسيلة	تصنيف التعاونيات والمشاركين حسب القطاع والوسط والجهة
التعاونيات المستفيدة من الدعم لولوج الأسواق المتجولة في المتوسط	تطوير أسواق منتجات القطاع	مؤشر وسيلة	تصنيف التعاونيات حسب القطاع والوسط والجهة

ويتبين من خلال تحليل جذاذة المؤشرات الأهداف أن كل هذه المؤشرات قابلة للجندرة ويمكن تصنيفها حسب القطاع والوسط والجهة والجنس. وتهم بالأساس التحسيس حول تفعيل الإطار القانوني للقطاع التعاوني ووضع استراتيجية للتواصل وتطوير أسواق لمنتجات القطاع.

خلاصة عامة

مكن تقييم السياسات العمومية للقطاعات الوزارية المنخرطة في مسلسل إدماج مقاربة بعد النوع الاجتماعي في الميزانية من استخلاص العديد من الدروس، خصوصا في مجال أثر النفقات العمومية على المستفيدين. ويروم هذا التقييم توزيعاً أمثلا للموارد المتاحة بالنظر إلى ما تفرضه مبادرة إدماج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية من متطلبات الإنصاف والمساواة.

وتبين عملية التقييم هاته الإنجازات المهمة المحققة وكذا الثغرات اللازم تجاوزها. ونظرا لعدم قدرة التحليل القطاعي على إبراز الجانب بين القطاعي للعمل الحكومي الذي يعد ضروريا لتحقيق أهداف التنمية البشرية، فإن الجزء المتعلق بالتحليل بين القطاعي في تقرير النوع الاجتماعي لهذه السنة يبرز أهمية هذا التحليل في تحقيق الكفاءة وتحسين التناسق والنجاعة في السياسات الحكومية.

وعلاوة على ذلك، واعتمادا على النهج القائم على حقوق الإنسان، فقد مكن تقرير النوع الاجتماعي من عرض التقدم الذي حققه المغرب في مختلف القطاعات وذلك على ضوء المعايير الواردة في الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تعطي أهمية خاصة للعجز المسجل وللفئات الاجتماعية المهمشة بغية إجراء التقويمات اللازمة على مستوى السياسات والبرامج التنموية.

وتندرج السياسات العمومية التي يقودها المغرب في إطار التزامه الفعلي لتحقيق أهداف الألفية للتنمية كما ذكر بذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه بقمة الألفية المنظم من طرف الأمم المتحدة في شنتنبر 2010 بنيويورك "*قطع المغرب أشواطا متقدمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة ما يتعلق منها بمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء، وتحسين ظروف العيش بالعالمين الحضري والقروي، ...كما حققت المملكة، بإرادة سيادية، تقدما ملحوظا بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين، في مجالات الأسرة والصحة والتعليم، وسوق الشغل، وتعزيز التمثيل السياسي للمرأة، وحضورها الفاعل في الحياة العامة*".

وقد أكد جلالته أيضا على أن "*الالتزام السياسي الثابت من قبل جميع الدول، واعتماد شراكة عالمية واسعة ومضبوطة، مدعومة بجدولة زمنية دقيقة لتفعيلها، يعدان خير ضمان لتحقيق أهداف الألفية*". وبالنسبة له "*كما يجب الانخراط من الآن في تفكير استشرافي، وعمل استباقي، لما بعد سنة 2015، لتحقيق استمرارية مبادراتنا، والتأهيل لرفع التحديات الجديدة*".

ويدخل مسلسل إدماج مقاربة بعد النوع الاجتماعي في الميزانية في إطار الإصلاح العام لميزانية الدولة. وفي هذا الصدد، يعتبر إصلاح القانون التنظيمي للمالية ورشا ذا أولوية بالغة باعتبار أهمية مقاربة النجاعة في تدبير المال العمومي وبرمجة النفقات وكذا تطوير افتحاص السياسة العمومية. ويتيح هذا الإصلاح، الذي يعد أداة مميزة تسمح بتنفيذ وتتبع السياسات العمومية، فرصة مواتية لتعزيز ثقافة التسيير لخدمة التنمية وتحسين شروط عيش المواطنين.

وسيتم إدراج البعد الجهوي في نص الإصلاح، مما سيوفر فضاء ملائماً لبروز مبادرات جديدة لوضع ميزانيات على المستوى المحلي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي. وقد أعطيت الانطلاقة لمثل هذه المبادرات سنة 2007 بوضع نظام تتبع على المستوى المحلي "CBMS" بجماعات الصويرة وبوابوض بإقليم شيشاوة على سبيل التجربة. وسيساهم هذا النظام الذي سيؤخذ في الإعتبار ضمن نظام المعلومات المحلي للمديرية العامة للجماعات المحلية في تسهيل المسلسل الهادف إلى إدماج مقاربة بعد النوع الاجتماعي في الميزانية المحلية وعند وضع خطط محلية للتنمية. وعلى هذا الأساس ستتمكن الجماعات المحلية من تحسين إحدى أهم التدابير التي أخذ بها الميثاق الجماعي في إطار فلسفة التشارك والمساواة.

المراجع

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires, 2010 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Note de présentation de la Loi de Finances 2010 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs d'objectifs chiffrés 2010 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport genre LF 2010 ».
- Enquête Nationale sur le Niveau de vie des Ménages 2006/2007, HCP.
- HCP, Rapport annuel sur l'emploi 2008.
- HCP, Enquête emploi, 2009
- Rapport National 2009 sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement.
- Haut Commissariat au Plan, « Les indicateurs sociaux du Maroc, 2007 ».
- Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW)

الولوج العادل للحقوق المدنية والسياسية

وزارة العدل

- Fiche relative à l'analyse du secteur pénitentiaire au Maroc, DGAPR, 2009.
- Plan Stratégique de la DGPAR 2010-2012.
- Programme d'appui aux Sections de la Famille pour la mise en œuvre du Code de la Famille, rapport d'activités, mai 2009.
- Statistiques 2008 relatives aux sections de la famille, mars 2009.
- Manuel 2006 « Intégration de la dimension genre dans la planification et l'élaboration du budget ».
- Loi de Finances pour l'année budgétaire 2009, dépenses du budget général; volume 1/3.

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2010, « Statistiques sur les violences fondées sur le genre 2009 ».
- Ministère de l'Education Nationale, de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des Cadres et de la Recherche Scientifique, 2007, « Enquête nationale sur l'analphabétisme, la non scolarisation et la déscolarisation au Maroc ».
- Ministère de la Santé, 2004, « Enquête PAP femme 2003-2004 ».
- UNICEF Maroc, 2007, « Programme de Protection de l'Enfance 2007-2011 ».
- UNICEF Maroc, 2006, « La violence à l'égard des enfants au Maroc ».
- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2004, « Enquête Nationale sur le Handicap ».
- Secrétariat d'Etat Chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées, 2007, « bilan 2002-2007 ».
- M.Sâadi, « L'expérience marocaine d'intégration de la femme au développement ».
- Plan d'Action National pour l'Enfance 2006-2015, « Maroc digne de ses enfants ».
- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2007, « Stratégie de lutte contre la mendicité ».
- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2007, « Résultats de l'enquête nationale sur la Mendicité ».
- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2009, « Fiche sur le Programme de lutte contre la mendicité ».

وزارة تحديث القطاعات العامة

- Manuel 2006 « Intégration de la dimension genre dans la planification et l'élaboration du budget ».
- Programme Stratégique à Moyen Terme pour l'institutionnalisation de l'égalité entre les sexes, décembre 2006.
- Rapport sur la BSG 2009, Ministère de la Modernisation des Secteurs Publics, juin 2009.
- Fiche a/s du Compte d'affectation spéciale « Fonds des Tabacs pour l'octroi de secours », MEF, 2009.
- Livret « Les ressources humaines du MEF », mars 2009.
- «La promotion de la femme au Ministère de l'Economie et des Finances », mars 2009.
- Rapport de synthèse de la mission d'audit-INDH conjoint IGAT/IGF, décembre 2007.
- Manuel 2006 « Intégration de la dimension genre dans la planification et l'élaboration du budget ».

وزارة الاقتصاد والمالية

- Manuel 2006 « Intégration de la dimension genre dans la planification et l'élaboration du budget ».
- Rapport « Formation au MEF », DAAG, juin 2010.
- « La femme au Ministère de l'Economie et des Finances », mars 2008.

وزارة التجلرة الخارجية

- Charlie Sever et Lata Narayanaswamy, « Genre et commerce : Boîte à outils », BRIDGE/IDS, 2006.
- Fatimaezzahra Rachdi, « L'entrepreneuriat féminin au Maroc : une étude exploratoire », 2006.
- Marilyn Carr & Martha Alter Chen, « Mondialisation et économie informelle: l'impact de la mondialisation des échanges et des investissements sur les travailleurs », Bureau International du Travail, 2002.
- Ministère du Commerce Extérieur, « Le commerce extérieur marocain : bilan et perspectives », juin 2007.
- Randriamaro, Z., « Genre et commerce : Panorama », BRIDGE/IDS, 2006.
- Vanessa Gautier, « Défendre les droits des femmes au travail dans les pays du Sud », Association Peuples Solidaires, Janvier 2008.
- Site Web de la Commission Européenne : www.europa.eu

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

- Déclaration de Paris sur l'efficacité de l'aide au développement (2005) et programme d'action d'Accra (2008).
- Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, Nations Unies, 1981.
- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement. Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées.
- L'UNDAF : le cadre stratégique commun de l'action des agences, fonds et programmes des Nations Unies au Maroc pour la période 2007-2011, Signé le 23 février 2006 par le Coordonnateur Résident du système des Nations Unies et le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération.
- Plan d'action du programme de pays (CPAP) 2007-2011, UNFPA, 2007.
- Le Royaume du Maroc et les instruments internationaux relatifs aux droits de la femme, MAEC
- Intégration de la Budgétisation sensible au Genre dans l'agenda de l'efficacité de l'aide, UNIFEM, 2008.
- www.maec.org.ma, www.unifem.org, www.undp.org; www.unfpa.

وزارة الاتصال

- Rapport de l'étude « Attentes de la femme marocaine en matière de représentation de son image dans les médias audio-visuels», mai 2010, Ministère de la Commination et le fonds d'Appui à l'égalité entre les sexes (FAES) ;
- Note de présentation du projet de loi de finances pour l'année 2010, Ministère de l'Economie et des Finances ;
- Fiche relative au Programme à Moyen Terme pour l'institutionnalisation de l'Egalité entre les sexes dans le secteur de la communication, Ministère de la Communication ;
- Présentation « Etat d'avancement du PMT», le 02 juillet 2009, Ministère de la Communication ;
- Rapport de suivi conjoint édition 2009 relatif au Programme Multisectoriel de lutte contre les violences fondées sur le genre par l'autonomisation des femmes et des files au Maroc ;
- www.mincom.gov.ma;

الولوج المنصف للحقوق الاجتماعية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- Coordination Nationale de l'INDH 2010.
- الملتقى الوطني الرابع للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 18 ماي 2009
- Compte rendu de la réunion d'information sur l'état d'avancement de la mise en oeuvre de l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (Rabat le 08 juillet 2009)
- INDH : outil de ciblage et de proximité, DEPF, septembre 2009.
- Rapport sur le développement humain ,ONDH, juin 2009.
- Site de l'INDH : (www.indh.gov.ma)

كتابة الدولة لدى وزارة الماء والطاقة والبيئة المكلفة بالماء والبيئة

- Secrétariat d'Etat auprès du Ministère de l'Energie des Mines de l'Eau et de l'Environnement chargé de l'Eau et de l'Environnement (SEEE), Stratégie nationale de l'eau (2009-2030) : Mise à niveau environnementale au Maroc, janvier 2010;
- Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (Direction de l'Irrigation et de l'Aménagement de l'Espace Agricole), «Projet d'appui au Programme National d'Economie d'Eau en Irrigation », juin 2010 ;
- Ministère de l'Economie et des Finances (Direction du Budget), Rapport d'activité 2009 ;
- Secrétariat d'Etat auprès du Ministère de l'Energie des Mines de l'Eau et de l'Environnement chargé de l'Eau et de l'Environnement (SEEE), « Programme national de mise à niveau environnementale des écoles rurales, juin 2008 » ;
- Secrétariat d'Etat auprès du Ministère de l'Energie des Mines de l'Eau et de l'Environnement chargé de l'Eau et de l'Environnement (SEEE), « Le programme d'approvisionnement groupé en eau potable des populations rurales : PAGER, octobre 2008 » ;

- Secrétariat d'Etat auprès du Ministère de l'Energie des Mines de l'Eau et de l'Environnement chargé de l'Eau et de l'Environnement (SEEE), « Note sectorielle relative à l'objectif 7 des OMD « Le développement durable et la protection des ressources environnementales » dans le cadre de la préparation du 3ème rapport national sur les objectifs de développement du millénaire », mai 2008 ;
- Secrétariat d'Etat Chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées, « Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement, 2006»;
- Direction de la Politique Economique Générale, « L'eau et le développement », mars 2005 ;
- Enquête nationale sur le budget temps des femmes, 1997/1998 ;
- Sites de l'ONEP (www.onep.org.ma), du SEEE (www.water.gov.ma).

قطاع الطاقة

- Banque Mondiale, mai 2007, « Rapport de programme relatif à l'octroi du Prêt à la Politique de Développement du Secteur de l'Energie ».
- Ministère de l'Energie et des Mines, février 2007, « Bilan de l'Action Gouvernementale, et Perspectives à moyen terme, Secteur de l'Energie et des Mines ».
- Mounir Debbarh, 2006, « L'énergie : développement énergétique au Maroc depuis 1955, perspectives 2025, rapport sur les perspectives du Maroc à l'horizon 2025 : pour un développement humain élevé ».
- Banque Mondiale, novembre 2006, « Evaluation des Impacts des Réformes Retenues dans le Cadre du Prêt à la Politique de Développement du Secteur de l'Energie ».
- N'Djamena du 16 au 17 janvier 2006, « Energie, modernité et lutte contre la pauvreté », communication faite aux premières journées internationales d'études scientifiques sur le thème : « le Tchad à l'ère pétrolière et son développement durable ».
- Centre de Développement des Energies Renouvelables, « Fiches de présentation des différents projets sur le développement des énergies renouvelables au Maroc ».
- L'enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages (ENCDM, 2001).
- Statistiques département de l'énergie et l'ONE.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- Bilan 2008 et perspectives 2009, Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, 2009.
- Terres collectives : les femmes réclament leurs parts, le quotidien L'ECONIMISTE, édition du 19 juin 2007.
- Evaluation du rôle des acteurs dans la promotion du secteur de l'habitat, Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, 2003.
- Site du Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme : www.mhu.gov.ma
- Le site de l'Association Démocratique des Femmes du Maroc : www.adfm.ma.

وزارة التجهيز والنقل

- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement. Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées.
- Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, Nations Unies, 1981
- Le transport en chiffres, MET, 2009
- Plan de développement logistique 2010-2015, MET, 2010.
- Deuxième programme national de routes rurales, Ministère de l'Equipement et du Transport,
- Bilan et perspectives de l'action gouvernementale : Secteurs de l'Equipement et du Transport, 2009 ;
- Rapports d'activité de l'ONCF, l'ADM, l'ONDA de 2007, 2008, 2009
- www.mtpnet.gov.ma; www.onda.org.ma, www.adm.co.ma

وزارة الصحة

- Miloud KADDAR, Sangeela MOOHLEY, Denise DE ROECK, Denise ANTONA, OMS septembre 1999, « Etude de cas sur les coûts et le financement des activités de vaccination au Maroc ».
- Ministère de la Santé, « Enquête sur la Population et la Santé Familiale, 2003-2004 ».
- Ministère de la Santé, « Stratégie 2008-2012, réconcilier le citoyen avec son système de santé ».
- Ministère de la Santé, « Santé en chiffres 2009 ».
- HCP, « Repères statistiques 1998-2008, croissance et développement humain au Maroc
- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement, Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées.
- « Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».
- « Présentation AMO CNSS » congrès international de la pharmacie, 22 Mai 2010.
- Contribution du Ministère de la Santé au rapport genre.
- Comptes Nationaux de la Santé 2006.
- Rapport National sur les OMD 2009.
- Morasses budgétaires 2010.
- Rapport des indicateurs chiffrés 2010.
- www.cnops.org.ma , www.cnss.ma

قطاع التعليم المدرسي وقطاع محو الأمية والتربية غير النظامية

- « Recueil Statistique de l'Education 2009-2011 », Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- «Atlas : Regards sur l'éducation nationale 2008-2009» Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- «Cadrage opérationnel et budgétaire des projets du plan d'urgence », version du 22 février 2010, Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- «Rapport de synthèse du programme d'urgence 2009-2010», Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- «Objectif du millénaire pour le développement», rapport national 2009, Mars 2010.
- «Indicateurs sociaux du Maroc en 2008», HCP.
- « Plan d'Action Stratégique à Moyen Terme pour l'Institutionnalisation de l'Égalité entre les Sexes (PASMT/IÉS) dans le système éducatif 2009-2011 », Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- Intégration de la budgétisation sensible au genre dans l'agenda de l'efficacité de l'aide, rapport sur la situation d'ensemble des dix pays, rapport d'étude par : le royaume du Maroc, UNIFEM.
- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement, Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées.
- Département de l'Alphabétisation et de l'Education non Formelle, décembre 2006, « Enquête Nationale sur l'Analphabétisme, la non Scolarisation et la Déscolarisation au Maroc ».
- Département de l'Alphabétisation et de l'Education non Formelle, « Alphabétisation et Education Non formelle au Maroc, l'approche et les modalités de gestion ».
- « Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».
- محاربة الأمية والتربية غير النظامية، حصيلة موسم 2008-2009، قطاع محاربة الأمية والتربية غير نظامية، يوليوز 2009

قطاع التكوين المهني

- SEFP, Accès à la formation professionnelles et insertion des lauréates et des lauréats sur le marché de travail au Maroc, Existe-t-il de la discrimination à l'égard des femmes ; Mars 2007
- SEFP, La situation de la fille dans le système de la formation professionnelle, 2007.
- SEFP, La Formation Professionnelle en Chiffres, édition 2008/09.

Département de la Jeunesse

- Rapport sur la politique de population. La jeunesse marocaine: attitudes, comportements et besoins, C.E.RE.D, 2004.
- حصيلة أنشطة مصلحة المخيمات, 2007, وزارة الشباب والرياضة.
- RGPH 2004, Haut Commissariat au Plan.
- Statistiques collectées auprès du Département de la Jeunesse.

الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

قطاع التشغيل

- Département de l'Emploi, « Fiche relative à la situation de la femme sur le marché du travail », 2008.
- Ministère des Finances et de la Privatisation et l'UNIFEM, 2007, « Examen exhaustif des statistiques sensibles au genre au Maroc » ;
- Secrétariat d'Etat chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées, « Genre et activités économiques au Maroc, livre blanc », 2005 ;
- Haut commissariat au Plan, « Activité, emploi et chômage, 2007-2008 rapport de synthèse » ;
- Economap du 02/03/09 N°5616 Moukawalati « est un mécanisme global et intégré pour accompagner les jeunes ;
- Economap du 30/04/09 N°5657 Le gouvernement décidé à donner un nouveau souffle au programme Moukawalati
- Economie challenge « Maroc 2009 » ;
- Présentation du Département de l'Emploi 2008 « Mise en œuvre des recommandations Initiatives Emploi » ;
- Aujourd'hui le Maroc, Juillet 2009 « le projet de loi sur la perte d'emploi prévoit des indemnisations variant entre 70 et 50% du salaire de référence » ;
- The Economist Intelligence Unit « Opportunités économiques pour les femmes : Le Maroc en bas du classement » ;
- Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle-Direction du travail-« Note relative au projet de décret spécifié pour la liste des travaux dangereux interdits aux enfants de moins de 18 ans et aux femmes et les personnes handicapées » ;

قطاع الفلاحة

- « Activité, emploi et chômage 2008 », résultats détaillés. Direction de la Statistique, 2008.
- « Présentation des premiers résultats de l'enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages 2007 », HCP, 2008.
- « Prospective Maroc 2030 - Agriculture 2030 », HCP, 2007

- Note de présentation du projet de l'intégration de l'approche genre dans les politiques agricoles, Direction de l'Enseignement, de la Recherche et du Développement (DERD). Ministère de l'Agriculture et des Pêches Maritimes, 2006.
- « Répartition des niveaux de vie au Maroc », HCP, Direction de la Statistique 2002
- Fiches de présentation des différents projets pour la promotion socio-économique de la femme rurale, DERD.

قطاع الصيد البحري

- Genre, pêche et aquaculture : Capital social et connaissances pour la transition vers l'utilisation durable des écosystèmes aquatiques. Rapport de Recherche Halieutique ACP-UE, 2005.
- Les femmes dans le secteur de la pêche. FAO, 1990.
- Note sur l'analyse du secteur des pêches et de l'aquaculture dans le nouveau contexte, DEPF/MEF, 2008.
- Note sur l'évaluation du projet de mise à niveau de la pêche artisanale relevant du programme MCA-Maroc.
- Plan suivi-évaluation du programme MCA-Maroc.
- Fiche sur les projets programmés par l'Unité Genre et Développement. UGED/DPM.
- Site Internet du Département des pêches maritimes www.mpm.gov.ma.

قطاع الصناعة والتجارة

- Enquête annuelle sur les industries de transformation (année 2008), Ministère du Commerce et d'industrie ;
- Rapport « Genre-Entreprenariat-Accès aux marchés (GEM) », publié par la Société Financière Internationale (SFI), 2005 ;
- Rapports détaillés de l'emploi éditions 2007 et 2008, Haut Commissariat au Plan :
- Revue du Commerce et Industrie « Interface » numéro 15, Ministère de l'Industrie, du Commerce des Nouvelles Technologies ; 3ème trimestre 2009 ;
- Contrat Programme 2009-2015 du Pacte National pour l'Emergence Industrielle, Ministère du Commerce et d'industrie et des Nouvelles Technologies, Avril 2010.
- Présentation « Programme Intégré et Modulaire pour le Maroc phase II, Composante I : Développement de l'Entreprenariat Féminin phase », mai 2010, Ministère de l'Industrie, du Commerce des Nouvelles Technologies, Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel (ONUDI) ;
- Présentation « La femme entrepreneure maghrébine: défis et perspectives : Action de l'ANPME » dans le cadre du Colloque portant sur le rôle des femmes entrepreneures dans le développement économique des pays de l'UMA, mars 2010 ;
- www.unido.org.
- www.mcinet.gov.ma

قطاع التقنيات الحديثة

- Département de la Poste, des Télécommunications et des Technologies de l'Information, 2005, « Programme de généralisation des TIC dans l'enseignement ».
- UNESCO 2003, « l'égalité des sexes dans la société de l'information ».
- Département de la Poste des Télécommunications et des Technologies de l'Information, 2006, « stratégie e-Maroc 2010 ».
- Primature, 2009, « communiqué de presse de la 6ème réunion du Comité de Gestion du Service Universel des Télécommunications ».
- R.Bourqia, M. Abdourabi, 2005, « La participation des femmes au secteur des TIC au Maroc : « VERS UNE E-PARITE ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2008, « Résultats de l'enquête de collecte des indicateurs TIC pour l'année 2007 ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2009, « Tableau de bord marché du fixe au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2009, « Tableau de bord marché du mobile au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2009, « Tableau de bord marché de l'Internet au Maroc ».

قطاع السياحة

- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, « 8èmes assises du tourisme, Radioscopie vision 2010 : bilan et perspectives, 2008 »
- Sites du département du tourisme (www.tourisme.gov.ma), de l'Office Nationale Marocain du Tourisme (www.onmt.org.ma).

كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية

- رؤية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية، لجنة القيادة، كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية، 22 فبراير 2010
- Contribution du SECA au rapport Genre 2011, juillet 2010.
- Vision 2015 de l'Artisanat: Notre authenticité, moteur de notre essor, Contrat Programme 2006-2015.
- « Artisanat, Quelle stratégie pour un véritable essor du secteur ? », Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Rabat, le 06 Septembre 2005.
- « Artisanat, une approche volontariste tournée vers la croissance et l'emploi », SECA, 2006.
- Panorama de l'Artisanat, 1ère édition de l'Observatoire National de l'Artisanat, SECA, 2007.
- Site Internet : http://www.artesnet.gov.ma/

- Présentation de Mr le Ministre Chargé des Affaires Economiques et Générales, sur le thème : « L'économie sociale et solidaire dans le contexte de la crise économique mondiale », conférence organisée par L'Association Marocaine de Sciences Économiques, 2 mars 2010.
- Contribution du Ministère Délégué auprès du Premier Ministre, Chargé des Affaires Economiques et Générales au Rapport Genre 2011, Juin 2010.
- Ateliers des consultations sur la stratégie Nationale de l'Economie Sociale et Solidaire, 28 juin 2010.
- Le deuxième Salon National de l'Economie Sociale et Solidaire (ECOSS), du 30 avril au 3 mai 2009, Ministère Délégué auprès du Premier Ministre, Chargé des Affaires Economiques et Générales.
- « Impact genre de l'économie sociale et solidaire », présentation de la DEPF au deuxième salon ECOSS, 2 mai 2009.
- Article de la MAP : Lancement du projet d'appui institutionnel au secteur coopératif au Maroc par la Banque Mondiale, 10 juin 2010.

ملحقـــات إحـــصـــائيـــــة

1- الديمغرافيا
2- التربية و التكوين
3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة
4- الصحة

1- الديمغرافيا

2009	2008	2007	2006	2005	2004(1)	2003	2002	
31514	**31177**	**30841**	**30506**	**30172**	**29892**	**29520**	**29185**	**1.1- الساكنة (بالألف) (2)**
15975	15786	15595	15403	15210	14914	14831	14665	إناث
15539	15391	15246	15103	14962	14695	14690	14520	ذكور
50,7	50,6	50,6	50,5	50,4	49,9	50,2	50,2	معدل الأنوثة (%)

2009	2008	2007	2006	2004	1995	1994	1992	
								1.2- الخصوبة
2,23	2,30	2,33	2,37	2,50	3,31	3,28	4,04	**معدل الخصوبة (3)**
2,00	2,00	2,01	2,03	2,10	2,17	2,56	2,54	الوسط الحضري
	2,70	2,77	3,10	3,10	4,50	4,25	5,54	الوسط القروي

09/10	08/09	07/08	06/07	05/06	04/05	03/04	02/03	
								1.3- الولادات
18,9	19,2	19,5	19,8	20	20,2	20,4	21,0	**المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)**
17,5	17,6	17,7	17,8	17,8	17,9	18,8	19,2	الوسط الحضري
20,9	21,4	21,9	22,3	22,8	23,1	22,6	23,3	الوسط القروي

		2007	2004	1994	1982	1971	1960	
								1.4- الزوا ج
								نسبة الإناث العازيا ت من فئة 15- 29 سنة (%)
			88,9	87,2	81,5	70,2	41,9	15- 19 سنة
			61,3	55,9	40,4	20,4	6,1	20- 24 سنة
			40,7	35,1	17,0	6,0	2,3	25- 29 سنة
								نسبة الذكورالعزاب من فئة 15- 29 سنة (%)
			99,2	98,9	97,9	96,9	95,0	15- 19 سنة
			92,1	89,0	80,5	71,3	58,4	20- 24 سنة
			68,7	63,5	44,8	30,6	21,9	25- 29 سنة
								1.5- السن المتوسط للزوا ج الأول
								الوسط الحضري والوسط القروي
		31,8	31,2	30,0	27,2	25,0	24,0	ذكور
		27,2	26,3	25,8	22,3	19,3	17,5	إناث
								الوسط الحضري
		32,9	32,2	31,2	28,5	26,0	24,4	ذكور
		27,9	27,1	26,9	23,8	20,9	17,5	إناث
								الوسط القروي
		30,2	29,5	28,3	25,6	24,2	23,8	ذكور
		26,3	25,5	24,2	20,8	24,2	17,2	إناث

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
								أرباب الأسرحسب الجنس (%) (4)
17,0	**16,9**	**18,7**	**16,5**	**16,3**	**16,1**	**15,5**	**15,5**	**إناث**
19,1	19,0	20,4	18,8	18,7	18,6	19,0	19,0	الوسط الحضري
13,4	13,2	16,0	12,8	12,6	12,3	8,7	9,0	الوسط القروي
83,0	**83,1**	**81,3**	**83,5**	**83,7**	**83,9**	**84,5**	**84,5**	**ذكور**
80,9	81,0	79,6	81,2	81,3	81,4	81,0	81,0	الوسط الحضري
86,6	86,8	84,0	87,2	87,4	87,7	91,3	91,0	الوسط القروي

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

(1) المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى 2004
(2) إسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديمغرافية لسنة 2006
(3), (4)المصدر : المؤشرات الإجتماعية بالسبة ل 2007 و 2008

2- التربية و التكوين

	2009	2004	1994	1990
المعدل الصافي للتمدرس في لتعليم الأولي (%)				
(5-4 سنوات) (1)	**48,2**	**50,1**	**39,4**	**40,5**
إناث	40,5	39,6	23,6	25,1
ذكور	55,6	60,2	54,5	55,2
المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الأساسي (%)				
(بين 6 و11 سنة) (1)	**90,5**	**87,0**	**60,2**	**52,4**
ذكور- حضري	90,8	91,2	84,2	77,5
إناث- حضري	90,2	89,8	79,8	71,7
ذكور- قروي	93,2	88,5	55,7	48,8
إناث- قروي	87,9	78,5	30,1	22,5
المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الثانوي الإ عدادي (%) (بين				
12 و 14 سنة) (1)	**44,0**	**31,9**	**20,2**	**17,5**
ذكور- حضري	65,1	51,4	43,1	39,5
إناث- حضري	68,4	52,3	37,5	31,9
ذكور- قروي	22,5	14,3	4,6	3,4
إناث- قروي	16,2	8,9	1,6	1,1

09/10	08/09	07/08	06/07	05/06	04/05	03/04	02/003	
674	**718**	**669**	**703**	**705**	**691**	**685**	**710**	**عدد تلاميذ التعليم الأولي (بالألف)**
284	304	267	287	282	267	261	265	إناث
390	414	403	415	421	422	424	445	ذكور
5378	**5311**	**5317**	**5336**	**5261**	**5254**	**5231**	**5221**	**عدد تلاميذ التعليم الأساسي (بالألف)**
2498	2458	2455	2457	2418	2415	2406	2394	إناث
2880	2853	2862	2879	2843	2839	2825	2827	ذكور
862	**785**	**714**	**681**	**657**	**633**	**603**	**559**	**عدد تلاميذ التعليم الثانوي (بالألف)**
424	386	347	328	312	298	283	261	إناث
437	399	367	354	345	335	321	299	ذكور
	293	**291**	**273**	**301**	**290**	**278**	**281**	**التعليم العالي (بالألف)**
	137	139	127	139	133	127	127	إناث
	156	152	145	166	160	150	154	ذكور
188	**175**	**151**	**136**	**120**	**106**	**98**	**79**	**التكوين المهني (القطاع العام) (بالألف) (2)**
66	61	51	44	44	36	31	26	إناث
122	114	99	91	76	70	67	54	ذكور

2009	2008	2007	2004	1998	1994	1982	1971	
39,7	**40,5**	**41,3**	**44,1**	**48,3**	**54,9**	**65,0**	**75,0**	**معدل الأمية 10 سنوات فما فوق (%) (3)**
28,1	**28,6**	**29,4**	**32,1**	**41,0**	**51,0**	**63,0**	**78,0**	**ذكور**
	18,6	19,0		25,0	30,0	39,0	58,0	الوسط الحضري
	42,3	43,5		61,0	68,0	76,0	85,0	الوسط القروي
50,8	**51,9**	**52,7**	**55,8**	**67,0**	**78,0**	**87,0**	**96,0**	**إناث**
	38,4	38,5		49,0	57,0	68,0	88,0	الوسط الحضري
	70,7	72,2		89,0	95,0	98,0	99,0	الوسط القروي

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

(1)التقرير الوطني حول ا هداف الألفية للتنمية 2009

(2) المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني

(3) المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 1971، 1982، 1994، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة لسنة 1998/1999 المؤشرات الإجتماعية بالسبة ل 2007 و 2008 و التقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية 2009

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان النشيطين إناث (بالآلاف)	**2568**	**2875**	**2966**	**2988**	**2978**	**3021**	**3053**	**2998**
الوسط الحضري	1194	1266	1237	1249	1231	1289	1302	1290
الوسط القروي	1374	1609	1725	1735	1752	1741	1730	1709
البنية حسب فئات السن (%)								
على المستوى الوطني								
15- 24 سنة	24,3	27,8	28,7	26,8	26,4	25,6	25,0	22,5
25- 44 سنة	50,3	49,3	48,6	49,4	48,3	48,9	49,4	49,5
45 - 59 سنة	15,9	16,5	17,0	18,0	19,6	20,4	21,2	22,9
على المستوى الحضري								
15- 24 سنة	21,9	22,3	22,8	22,0	20,5	21,8	21,3	18,7
25- 44 سنة	63,1	62,8	61,7	62,0	60,3	60,0	60,2	59,9
45 - 59 سنة	12,3	13,7	13,9	14,4	17,7	17,8	18,3	20,8
على المستوى القروي								
15- 24 سنة	26,2	27,4	26,6	24,5	24,9	23,1	23,0	21,5
25- 44 سنة	40,0	39,5	39,7	40,9	40,4	41,1	41,6	42,0
45 - 59 سنة	18,8	18,5	19,0	20,3	20,9	22,3	23,3	24,4
معدل النشاط إناث (بـ %)	24,9	27,7	28,3	27,9	27,2	27,1	26,6	25,8
الوسط الحضري	19,8	20,9	20,8	20,1	19,3	19,6	19,3	18,6
الوسط القروي	32,7	37,3	38,8	38,6	38,4	37,7	37,0	36,1
عدد السكان النشيطين المشتغلين إناث (بالآلاف)	**2382**	**2676**	**2786**	**2783**	**2816**	**2839**	**2818**	**2785**
الوسط الحضري	915	950	944	945	979	1024	1040	1037
الوسط القروي	1467	1726	1842	1838	1837	1815	1777	1749
البنية حسب فئات السن (%)								
على المستوى الوطني								
سنة 15- 24	23,0	23,8	23,6	22,1	21,7	20,5	20,0	18,2
سنة 25- 44	48,6	47,2	46,9	47,4	47,0	47,6	48,3	48,4
سنة 45 - 59	17,7	18,3	18,7	19,9	21,3	22,3	23,0	24,8
على المستوى الحضري								
سنة 15- 24	18,1	17,6	18,2	17,8	16,3	16,5	15,7	13,5
سنة 25- 44	62,7	61,4	61,2	60,5	59,6	59,4	59,9	59,3
سنة 45 - 59	15,6	17,7	17,6	18,4	21,5	21,7	22,1	24,9
على المستوى القروي								
سنة 15- 24	26,0	27,2	26,4	24,3	24,6	22,8	22,5	21,1
سنة 25- 44	39,8	39,3	39,6	40,7	40,3	41,0	41,5	41,9
سنة 45 - 59	19,0	18,7	19,2	20,6	21,2	22,6	23,6	24,8

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)(تابع)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
بنية السكان الحضريين النشيطين المشتغلين إناث حسب قطاعات الإنتاج (%)								
الفلاحة والغابات والصيد البحري	4,5	5,1	6,3	6,1	6,1	6,8	6,4	
الصناعة	37,7	35,9	34,8	34,8	31,1	30,5	31,0	
البناء والأشغال العمومية	0,6	0,6	0,5	0,6	0,6	0,6	0,5	
التجارة بالجملة وبالتقسيط	8,3	8,7	9,5	9,6	9,5	9,5	9,8	
النـ ـ ـقل والتخزين والمواصلات	1,9	2,0	2,2	2,9	2,6	2,8	2,9	
الخدمات والإدارة العمومية	46,8	47,6	46,7	45,9	49,8	49,4	49,0	
الإدارة العمومية	9,0	8,4	8,5	8,0	8,9	8,9	8,0	
أنشطة غير مصنفة	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,4	
عدد السكان النشيطين العاطلين إناث(بالآلاف)	**312**	**352**	**328**	**337**	**288**	**298**	**297**	**284**
الوسط الحضري	289	326	303	311	257	268	265	255
الوسط القروي	23	25	25	25	31	30	32	29
معدل أنوثة السكان النشيطين العاطلين	**26,8**	**28,7**	**28,3**	**28,1**	**27,1**	**27,3**	**27,5**	**27,6**
الوسط الحضري	29,7	31,3	30,5	31,0	29,8	30,3	30,8	31,3
الوسط القروي	11,9	14,0	14,8	13,3	15,6	14,3	14,7	13,4
معدل البطالة إناث حسب وسط الإقامة (%)	**12,0**	**12,2**	**11,1**	**11,3**	**9,7**	**9,8**	**9,8**	**9,5**
الوسط الحضري	23,2	25,8	24,3	24,9	20,9	20,8	20,3	19,8
الوسط القروي	1,7	1,6	1,4	1,5	1,8	1,7	1,8	1,7
معدل البطالة الحضري إناث حسب فئات السن (%)								
15- 24 سنة	35,4	37,7	37,3	36,1	35,3	35,9	36,1	
25- 44 سنة	19,2	20,2	18,3	19,1	16,4	16,4	20,7	
45 - 59 سنة	3,4	4,1	4,1	3,8	3,8	3,2	3,9	
معدل البطالة القروي إناث حسب فئات السن (%)								
15- 24 سنة	2,3	2,5	2,2	2,9	2,7	3,7	3,8	
25- 44 سنة	1,6	1,5	1,4	1,5	1,4	1,4	1,9	
45 - 59 سنة	0,5	0,4	0,2	0,5	0,5	0,4	0,4	

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

4-الصحة

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	70,3	70,5	71,7	72,0	72,2	72,5	72,6	72,8
إناث	72,4	72,7	73,0	73,2	73,5	73,7	73,9	74,2
ذكور	68,2	68,5	70,6	70,8	71,0	71,2	71,4	71,6

	1992	1995	1997	2003
نسبة استعمال وسائل منع الحمل (%) (1)	41,5	50,3	58,4	63,0
الوسط الحضري	54,4	64,2	65,8	65,5
الوسط القروي	31,5	39,2	51,7	59,7

	1987-1991	1995-2003	2004-2009
معدل الوفيات للأمهات (100000 ولادة حية)	332,0	227,0	132 (*)
الوسط الحضري	284,0	187,0	
الوسط القروي	362,0	267,0	
نسبة الأمهات اللائي خضعن لفحص طبي علي الأقل قبل الولادة (%)			
الوسط الحضري والوسط القروي	33,0	68,0	80,0 (*)
الوسط الحضري	61,0	85,0	94,0 (*)
الوسط القروي	18,0	48,0	68,0 (*)
نسبة الولادات تحت إشراف جهاز طبي موهل (%)			
الوسط الحضري والوسط القروي	31,0	63,0	83,0 (*)
الوسط الحضري	64,0	85,0	
الوسط القروي	14,0	40,0	

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
(1) وزارة الصحة
(*) البحث الوطني حول الديمغرافيا 2009-2010